مذكرات

إبراهيم منعم منصور

الجزء الثاني



إبراهيم منعم منصور

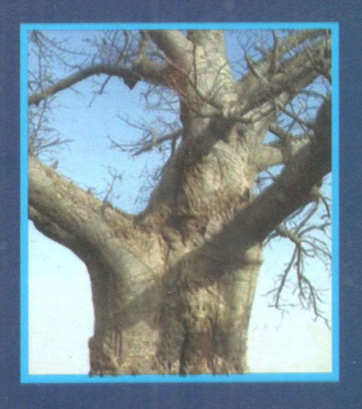
هذه المذكرات

إبراهيم منعم منصور

الأستاذ إبراهيم منعم منصور علم من أعلام السودان وله خبرات وتجارب متعددة ومتنوعة داخل السودان وخارجه ،إضافة إلى أنه ينتمي إلى واحدة من أكبر الأسر المتوارثة للإدارة الأهلية وهي أسرة منعم منصور ناظر قبيلة الحمر ذات الثقل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كردفان ، واشتهرت قبيلة الحمر بالفروسية وتربية أجود أنواع المواشي في السودان.

إن المذكرات التي كتبها الأستاذ إبراهيم منعم منصور تعكس تنوعا في التجارب وفي كل فصل من فصول المذكرات يذكر ما له وما عليه وينتقد نقدا بناء على المستوى العام الذي كان مشاركا فيه أو مراقبا له وقد استجاب الكاتب للدعوات المستمرة والحاح المقربين والأصدقاء لضرورة كتابة مذكراته لأنهم يرون فيها تجربة لجيل كامل ساهم في النهوض والإخفاق في التجربة السودانية

مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية
جامعة ام درمان الأهلية





شركة مطابع السودان للعملة المحدودة
978-99942-57-39-3

مذكرات

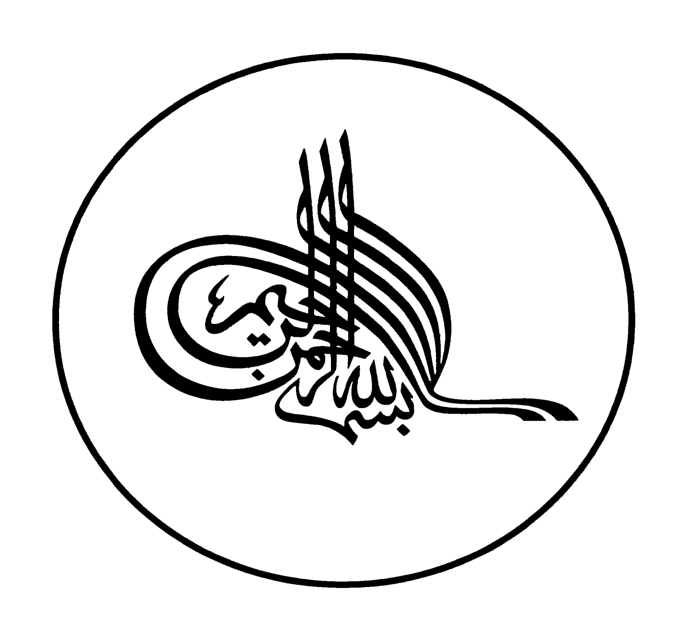
إبراهيم منصور

الجزء الثاني

الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر- السودان
٩٢٣,٣ إبراهيم منعم منصور ، ١٩٣٨-
أم م
المسيرة: مذكرات إبراهيم منعم منصور/إبراهيم منعم منصور.-
أمدرمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، ٢٠١٧
١٢٠٠ص، /بض، ٢٤سك
ردمك: 978-99942-57-39-3
١. إبراهيم منعم منصور، ١٩٣٨
٢. الاقتصاديون السودانيون.

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة



المحتويات

الفصل الثامن

العـودة من مـصر ودخـول الخـدمة الـعامة

سكـرتير معـالي السيد الـوزير

وزارة التجارة والصناعة والتموين

(١) سكرتير معالي الوزير

(٢) مساعد مفتش بقسم التجارة

سكرتيــر معــالي الــوزير

حضرت مبكراً في صباح اليوم التالي ٢٤ يوليو ١٩٥٦م ووجدت من كان يقوم بأعمال السكرتارية هو باشكاتب الوزارة حسن شرف الذي كان على وشك التقاعد والذي قدم لي كل عون بطريقة مهنية وأبوية كما زارني مهنئاً زميل حنتوب الذي تركنا ونحن في السنة الثانية - ميرغني عبد الرحمن شيبون وكان يشغل منصب كاتب أول في أحد أقسام الوزارة وساعدني كثيراً وعرفني بزملاء العمل واستمرت العلاقة بيننا إلى أن توليت يوماً منصب الوزير حتى تقاعده بعد (شكلة) بينه وبين الرئيس نميري في إحدى زياراته التفقدية للوزارات ولعب فيها سوء التفاهم دوراً كبيراً.

وجدت أن استمراري في السكن مع عبد الرحمن عمر في ودنوباوي بعد أن وجدت عملاً سريعاً يتطلب إعادة النظر. فتذكرت أن أحد زملاء الدراسة في الإسكندرية – سيد أحمد عثمان- مدير البنك الزراعي السوداني فيما بعد- قد طلب مني أن أتصل بوالده الذي يملك فندقين- النيل الأزرق والنيل الأبيض- ومطعماً شعبياً قرب (سوق الخضار والجزر) في الخرطوم وسط ويمكنني أن أجد عنده المأوى إذا تطلب الأمر. وعند اتصالي بالوالد الكريم عثمان وجدت أن سيد أحمد قد أرسل إليه خطاباً في نفس المعنى فأخذني إلى الفندق الأكثر تأهيلاً- لوكاندة النيل الأزرق- واصطحب معه نجاراً وطلب منه (عمل غرفة بباب وقفل) في إحدى ممرات الطابق العلوي وقد أخبرني بأن الأكل في مطعم الفندق غالي ولذلك اصطحبني إلى المطعم الشعبي وقدمني لابنه (جمال) وأخبره أن يفتح لي حساب دون أن يسألني عن موعد السداد. ثم زاد أن ساقني إلى حوش كبير به عدة غرف ويسكنه (مجاناً)- أولادنا من البلد ولهم نظام تغذية خاص في المطعم إلى أن يرى أي منهم أن يستقل بسكنه ومعيشته إذا تحسنت ظروفه وأنني- إذا رأيت أن ظروف عملي قد تتأخر أن أنضم للسكن والعيش المجاني- مع أولادنا من البلد- كنت مذهولاً طوال الرحلة: من الطابق العلوي في لوكاندة النيل الأزرق- إلى المطعم- إلى الحوش ليس فقط من أريحية الوالد الكريم بل ومن

أسلوبه البشوش الذي لا يحمل مناً ولا مباهاة. وبعد أن أجزلته الشكر أخبرته باختياري الغرفة التي تم إعدادها بالفعل بعد عودتنا للكوندة النيل الأزرق لأنني بحمدالله تحصلت على عمل وسوف أتسلم مرتب أسبوع آخر شهر يوليو . يابني مرتب الأسبوع دا أبدأ به حياتك واعتبر نفسك ضيف عمك عثمان أو أخوك سيد أحمد لمدة سبعة أيام. فاحتضنته وكدت أبكي. رحلت بسرعة وسط دهشة عبدالرحمن عمر لحصولي على السكن (الفاخر فعلاً) بهذه السرعة كما زارني التجاني محمد أحمد وقام بنشاطه الصحفي المعهود بنشر الخبر وسط زملاء حنتوب الذين تخرجوا من جامعة الخرطوم وكان على معرفة بهم بحكم تواجده في النهود فجاء زميل العمر موسى عوض بلال (ألفة) فصل أولى نيوتن بحنتوب المهدي الفحل وغيرهم. وقضينا أياماً وليالي بين مطعم الفندق (الغالي) والمطعم الشعبي وحسابه مفتوح. كان موسى يسكن مع بعض أبناء دارفور الموظفين في (ميز) وكان يرى نفسه ضيفاً رغم مشاركته في التكاليف وهو موظف جديد في مصلحة العمل ومديرها محمد توفيق التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية واقترح عليّ يوماً أن نستأجر منزلاً ونسكن في (ميز) وبحكم عمله في مصلحة العمل سوف يجد من (مكتب التخديم- الذي كان يشرف على تسجيل وتخديم عمال المنازل من خفر وطباخين إلخ ..) طباخاً ماهراً ونعيش حياة أكثر حرية تمكننا من استقبال زملائنا وضيوفنا. بعد تردد وافقت. ولما اكتشفت أن الميز يحتاج إلى أثاث: سرير ودولاب ومكتب وكراسي جلوس متواضعة وترابيزة أكل وأواني وراديو...وما لا يمكن التنبوء به إلاّ عند السكن كما حدث- مع الفارق- عند سكني بالشقة المفروشة في الإسكندرية. وبحكم دراسة موسى في جامعة الخرطوم تعرف على بعض أبناء وادي سيدنا ومن أبناء الخرطوم على رأسهم عبدالرحمن عبد الوهاب- ود الديم حيث يسكن- وزميل العمل فيما بعد وكيلا لوزارة التخطيط ثم وزيراً للدولة بوزارة المالية ثم وزيراً لها حتى يوم الانتفاضة في ٦ ابريل ١٩٨٥. وعن طريق عبدالرحمن تعرف موسى على زميله الطيب محمد فضل الله- المحاسب القانوني والشريك في مؤسسة المراجعة عبداللطيف والطيب وشركاؤهم. كان الطيب وقتها يعمل (مراجع) في شركة المراجعة البريطانية برايس

ووترهاوس وشركاهم ويدرس في نفس الوقت مسائياً لدى أحد الباكستانيين الذي يدير فصلين في منزله أحدهما للشهادة الثانوية السودانية (كيمبردج) والآخر لشهادة المحاسبة (A.C.C.A) وكان الطيب قد استأجر منزلاً ويبحث عن زملاء (كويسين) لا يزعجونه في دراسة شهادة المحاسبة القانونية. عبد الرحمن رشح موسى، وموسى رشحني، وجلسنا الأربعة نتدبر العجز في الميزانية لبدء السكن مع مصروفات رأسمالية ثم مصروفات جارية لمدة شهر قبل استلام المرتبات. كان الطيب خارج المعادلة لأن لديه (العفش) اللازم له ووجدت مع موسى أنه لابد من الحصول على ١٥ جنيه قبل الدخول في التجربة. واقترح موسى أن نتصل بالخواجة الأرمني (هارتونيان) الذي يقوم بالتسليف نظير فوائد شهرية ٣٪ في الشهر ولمدة ٦ شهور نظير شيكات مؤجلة. اقترحت أن اتصل بالوالد في النهود وأطلب منه المبلغ. كان من رأي موسى أنه من ناحية أدبية فإن الوالد يتوقع بعد أن تخرج ابنه واشتغل سكرتيراً لوزير أن يرسل له- حتى في حالة عدم احتياجه- مبلغاً ليذوق حلاوة كفاحه لا أن أطلب منه ما يعادل نصف مرتبي ومرتبي كان (٢٩ جنيهاً في الشهر) من أول وهلة. استحسن الطيب اقتراحي وقال جرب يا أخي إذا نجحت يكون (خير). وقد كان بالفعل (خير) فوصل المبلغ في ظرف أيام وامتلأ الميز بكل ما يسمح به طموحنا كعزابة بما في ذلك (خدام) يطبخ ويغسل ويكوي وينظف و... وتقريباً كل شئ. وارتحنا.

كان موسى الدينمو المحرك للميز. لابد أن يكون له راديو لأننا- وكنا في ديسمبر ١٩٥٦ وكان شتاءً قارساً قرأنا أن عثمان حسين سيقدم أغنية جديدة بألحان وموسيقى مبتكرة اسمها النهر الخالد للشاعر التجاني يوسف بشير وستقدم الأغنية في نهاية إرسال إذاعة هنا أم درمان أي بين الساعة التاسعة وعشر دقائق والساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والعشرين قبل الختام بالقرآن الساعة التاسعة والنصف. لم يكن أمامنا سوى شد الرحال إلى ميدان عبد المنعم حيث يوجد (بوفيه) يديره رجل السياسة والوطنية عبده دهب زميل أنور السادات في سجن الأجانب في مصر في أربعينات القرن العشرين. ثم رأى موسى أنه لابد من أن تكون هناك ترابيزة مكتب صغيرة لكل منا إذا أردنا الكتابة وتجهيز واجب ما ليوم قادم ثم (طقم

قهوة) ثم زيادة عدد الصحون والملاعق تحسباً للضيوف ثم.. ثم .. كان لابد من البحث عن (قرض) حسن إذ أصبح الميز قبلة لبعض الأصدقاء ونزلاً لبعض المعارف خاصة أهلي أنا من النهود. وبما أن موسى هو الذي لديه حساب في بنك باركليز فتحه بمساعدة زملائه في مصلحة العمل التي التحق بها فقد ناب عني في استلاف خمسين جنيهاً تسلم منها خمسة وأربعين وكتب خمسة شيكات بالمبلغ لمدة خمسة شهور. وكان لابد أن أدفع له خمس جنيهات كل شهر نصيبي في السداد. ورويداً رويداً دخلت في البنوك إذ أعلن بنك مصر أنه على استعداد لتسليف الموظفين مرتب شهر يسدد خلال ستة شهور إذا كتب الموظف أمراً مستديماً بوزارته غير قابل للإلغاء أو التعديل وسلمه للبنك نظير تحويل مرتبه لحساب يفتح باسمه في البنك. أما أخونا في الميز الطيب محمد فضل الله فقد كان ولا يزال شخصاً منظماً للغاية يقوم بوضع ميزانية لنفسه كل شهر يرصد فيها الدخل والمنصرف والوفر الذي يبقى لحسابه في البنك العثماني إلى أن أغراه مدير شركة اسمها (سفريان وشركاه) وكيلة السيارات الألمانية الشعبية (الفولكسواجن) أن يشتري منه بالتقسيط جهازاً غير منتشر ولا معلوم وقتها إلا لخاصة محدودة اسمه (المسجل Recorder) كانت شركة سفريان هي أيضاً الوكيل له. سعر الجهاز ستون جنيهاً ولكن ولأنه (مستعمل) ولأن الطيب سيقوم بمراجعة الشركة نيابة عن بيت المراجعة (برايس ووتر هاوس) فقد حدد له سعراً قدره أربعين جنيهاً يدفع على ثمانية أقساط. وهكذا دخل معنا الطيب سوق السلفيات. وقد ألقى علينا المسجل أعباء إضافية في الميز إذ أصبحنا محط رحال بعض الأصدقاء- قدامى وجدد- كما أنه جعلنا مكان (قعدات) وكان لنا جار لا يخالطنا ويتوجس منا على الدوام لأنه صاحب أسرة ويسافر كثيراً إذ إنه يمتلك (سيارة تانكر) لنقل الوقود بين بورتسودان والخرطوم والجزيرة ونحن الثلاثة (عزابة) وزوارنا كلهم على شاكلتنا. وعندما سمع يوماً ما غناء بعد الساعة التاسعة والنصف مساء موعد نهاية إرسال إذاعة هنا أما درمان انتظر حتى الساعة العاشرة مساء وذهب وقدم بلاغاً ضدنا في شرطة الخرطوم بتهمة إزعاج السلام العام لأننا لا نملك (تصريحاً) لحفل بعد العاشرة مساء. لحسن حظنا فقد انضم إلى الميز عضو رابع منقولاً من محكمة سنار إلى الخرطوم

ملحقاً بأمانة المحكمة العليا مساعداً للسكرتير وفي نفس الوقت يقوم أحياناً بأعباء قاضي جنايات خاصة بعد انتهاء ساعات العمل في تحقيقات الحوادث واعترافات المتهمين بالقتل. العضو الجديد هو المهدي الفحل زميل أولى (نيوتن) في حنتوب والذي انتقل بعدها إلى وادي سيدنا ثم كلية الخرطوم الجامعية. وفي تلك الليلة سمعنا طرقاً عنيفاً على الباب من رجل شرطة أخبرني عندما استقبلته بأمر (البلاغ) وضرورة إيقاف (الفنوغراف) فوراً لأنه سبب إزعاجاً للجار.

أكدت له أنه ليس لدينا (فنوغراف) : قال طيب الفنان الذي يغني وقد كان عبد الكريم الكابلي في بدايات حياته الفنية عام ١٩٥٦/ ١٩٥٧. أكدت له أنه ليس لدينا فنان يغني. استشاط الشرطي غضباً وأنذرني أنه في حالة عدم إيقاف الإنسان أو (الآلة) فإن لديه إذناً بأن أصحبه إلى القسم. فانسحبت إلى داخل الدار وخرج له مهدي الفحل الذي ما إن رآه حتى أدى التحية إليه باحترام وأبلغه مضمون مهمته. وشرح له المهدي الفحل (الآلة) الجديدة ووعده بتخفيض الصوت حتى لا يسمعه الجار. وقد كان. ومع ذلك كلما انتشى الضيوف وارتفعت الحرارة كما يقول الكاشف في أغنية الزيارة نسمع الطرْق الذي أصبح مألوفاً في الباب فنعمل على تخفيض الصوت ويعتذر الشرطي للمهدي الفحل. تفشت قصة المسجل وأصبحت حديث الميزات المجاورة حول ميدان (الدومة) الذي أصبح اسمه بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ (ميدان الشهيد القرشي) ثم بعد ما خبأ نور الشهادة في النفوس أصبح اسمه (ميدان الأسرة) هذه قصة المسجل ولكن ما هي قصة (الكابلي) المطرب الوحيد الذي له شريط في المسجل. كما ذكرت فإن الطيب محمد فضل الله يدرس لشهادة المحاسبة القانونية ACCA في منزل لمحاسب باكستاني اسمه (شاه) وكان شاه يدير في نفس الوقت فصلاً خاصاً لدارسي الشهادة السودانية (كيمبردج) بينهم كاتب وصل منقولاً من محكمة دنقلا إلى القضائية الخرطوم اسمه عبد الكريم الكابلي. ويبدو أن العلاقة بينه وبين زميلنا الطيب توطدت لدرجة أن الطيب دعاه إلى الميز للونسة وربما العشاء. وبانتهاء إذاعة أم درمان بدأ الكابلي يدندن بإيقاع على علبة كبريت فاثنينا جميعاً على الصوت والألحان والكلمات التي لم

تكن مألوفة. ثم حضر الكابلي في أمسية أخرى ومعه (عود) وكان عزفاً ملك أسماعنا وشد المشاعر عندما غنى (مروي) ورويداً رويداً نظمنا بدل الجلسة (قعدة) وتبرع أن يسجل لنا على الشريط (Reel) من الجانبين أغاني لم نسمعها من قبل : دكاكينية وتراثية وأفرنجية باللغة الإنجليزية- ثم الأغنية الشهيرة بجانب (مروي) أنشودة محي الدين فارس (أنا لن أحيد) والتي تغنى بها بعد حين حسن العطبراوي وأصبحت القاصرة عليه. هذا الشريط نسمعه دون ملل لسنوات وكنا نسميه (الشريط التقليدي) ولا يزال الطيب فضل الله يحتفظ به على المسجل ماركة قرندنق العتيق وعلى (الريل) رغم إلحاحنا عليه بأن ينقله على شريط (كاسيت) وفجأة غاب الكابلي عنا وعن الفصل الدراسي للأستاذ (شاه) ولكن سلوانا ظلت مع (الشريط التقليدي) إلى أن زار الرئيس عبد الناصر السودان وأقيم له احتفال في المسرح القومي وسمعنا الزميل الكابلي ينشد أغنية (آسيا وأفريقيا) للشاعر ابن النهود وابن خليفة الخلفاء الحسن والمعروف حتى الآن باسم تاج السر الحسن. وأصبح لقاؤنا مع الكابلي في الإذاعة إذ إنه كان مثل كبار الفنانين المتعلمين والمثقفين في زمنه لا يغني في (بيوت الأعراس) إلى أن أصبحت (صيوانات الأفراح) فتنازلوا وعطروا لياليها.

كان العمل في سكرتارية الوزير حماد شاقاً للغاية فهو يحضر في الثامنة صباحاً ولابد أن يجد (حضرة السكرتير) قد سبقه. ويغادر قبل الثالثة ظهراً ولابد أن يكون (حضرة السكرتير) في وداعه. كل المكاتب تقفل أبوابها في الثانية تماماً إذ نستقل (بصات) شركة النور والكهرباء التي تملك امتياز النقل بالبصات بين الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري وكذلك (الترام) إلى تلك المدن والدائري داخل الخرطوم. وبنفس حق الامتياز فإن سيارات الأجرة (التاكسي) التي تنقل الركاب- في مجموعة من خمسة أشخاص تسمى طرحة- تدفع كل سيارة مبلغ خمسة قروش عند مدخل الكوبري إلى أم درمان ونصف هذا المبلغ عند مدخل الكوبري إلى الخرطوم بحري. أما الترام فهي تملك امتيازه وكان على (حضرة السكرتير) أن يسير راجلاً بعد الساعة الثالثة ظهراً إلى ميدان الأمم المتحدة من مبنى الوزارة الذي تحتله الآن إدارة شرطة المرور. وكان ميدان الأمم المتحدة قد أعيدت تسميته من ميدان

عباس: على اسم الخديوي المصري عباس- وتتحرك منه سيارات التاكسي إلى مختلف أنحاء العاصمة- وفي حالتي إلى الخرطوم ثلاثة- أو السجانة بمبلغ قرشين ونصف. وفي يوم قائظ وجدني مدير الوزارة إبراهيم عثمان إسحق- خارجاً متأهباً للرحلة حتى ميدان عباس وشرحت له معاناة كل يوم فتحدث إلى الوزير بأنه إما أن يسمح لي بالخروج مع الموظفين في الثانية ظهراً أو أن يسمح لسائقه بأن ينقلني إلى الميدان أو الميز. وبحرص حماد المعروف على المال العام أصبح يمكنني الوصول إلى ميدان عباس على متن سيارة شيفروليه فاخرة.

تنظيم الاستيراد والتوزيع وحماية الصناعة المحلية- والمستهلك وأرصدة الدولة:

كان حماد مهتماً بطريقة لا توصف بأمر الصناعة وتشجيع الاستثمار فيها والقائمين عليها. وكان يزور كل يوم سبت مصنعاً أو يضع حجر أساس لمصنع أو يفتتح مصنعاً. وقامت في سنتين من توليه الوزارة معظم المصانع التي تقع في المنطقة الصناعية بالخرطوم بحري- وأم درمان على قلتها. ويحرص بصفته الوزير المسئول عن التجارة والاستيراد- فالوزارة اسمها التجارة والصناعة والتموين- على أن تكون هناك حماية تامة للإنتاج الصناعي (بالقدر الذي يوفره من احتياجات الاستهلاك المحلي) ولكن كيف يمكن معرفة (الاستهلاك المحلي) كانت هناك حرية للتجارة ولا توجد شركات حكومية أو مؤسسات دولة تلتف حولها الحكومة بقيام شركات. وكان هناك – وقد لا يصدق الناس اليوم- قسم للتموين يرصد حركة الاحتياجات المحلية من (كل) السلع التي تستورد. وكان لكل سلعة سجل وكرت بقسم التموين كما كان مع (الكرت) سجل بأسماء مستوردي السلعة مقسم إلى قسمين (المستوردون الأساسيون Established Importers والمستوردون الجدد (New Comers) فيتم استيراد حاجة البلاد من كل سلعة كل ٣ شهور أو ٤ شهور أو كل ٦ شهور إذ يصدر إعلان من قسم التموين ويحدد فيه مبلغ الكوتة ويتقدم المستوردون بطلباتهم وتوزع بنسبة ٧٠٪ للمستوردين الأساسيين وبنسب استيرادهم السابقة ٣٠٪ على المستوردين الجدد بالتساوي.. وعلى كل مستورد من أي فئة أن يبلغ قسم التموين بالكميات التي قام بتخليصها بالفعل من الجمارك وبتجار الجملة الذين وزعها عليهم بصفته مستورداً وفي أي

المديريات التسع.المستورد الذي لا يمكنه استيراد حصته لأي سبب عليه أن يخطر الوزارة لإعادة توزيعها. ومن يفشل في إخطار الوزارة سواء الاستيراد أو التوزيع ينذر ثم يرفع اسمه ويوضع في (القائمة السوداء) لأن من شأن إهماله تعريض الاستهلاك العام للندرة والسوق السوداء. أما المصدرون فلهم سجل لكل سلعة وعليهم إخطار- مجرد إخطار- الوزارة بسعر الصادر لكل رسالة وكان عليهم التقيد التام بالمواصفات العامة التي تتفق فيها الوزارة مع (الغرفة التجارية- كانت غرفة واحدة فقط) والمصدر الذي تصل إلى الوزارة شكوى من المستورد الخارجي بأنه لم يتقيد بالمواصفات أو بالمواعيد (ما لم يكن ذلك بسبب محلي مقبول) فإنه ينذر بواسطة الغرفة التجارية والتي تنقل قرارها للوزارة وتقبله حتى إذا وصل درجة الشطب من سجل المصدرين والتسجيل في (القائمة السوداء) كان رجال الأعمال يحاسبون أنفسهم رغم المنافسة في شرف وخلق حفظ اسم السودان.

وقد فاتني أن أذكر أنه يتم وضع (ميزانية للاستيراد Import Budget) توزع في حدودها حصص الاستيراد لكل سلعة أو مجموعة سلع.

... وتعرفت على العلاقة بين الوزير والمدير :

بحكم عملي سكرتيراً للوزير كنت أتسلم مذكراته إلى المدير ومذكرات المدير إليه وأدوّن التاريخ وكانت كلها تتعلق بأمور (السياسة العامة للوزارة) وكما يراها الوزير ممثلة لسياسة حكومته وبما يراه المدير في التنفيذ أو في التعديل في تلك السياسة. وقد يكثر تبادل المذكرات دون أن يتبرم الوزير أو يضيق المدير وفي النهاية يتم التوصل إلى القرار. أما قبول المدير لسياسة الوزير بعد أن قال رأيه بحرية أو قبول الوزير بتعديل سياسته باقتناع فني تام. كما سبق وأن ذكرت فإن كل السلع تخضع لنظام الاستيراد المبرمج خلال السنة ما عدا سلعاً أساسية يستوردها رجال الأعمال دون كوتات وتمنح لمن يطلبها (الرخصة) فوراً دون إبطاء ولو ليوم واحد وعلى رأسها : البترول ومشتقاته- الخيش والجوالات الجاهزة ومستلزمات الخيش مثل البال Hoops- الأدوية المسجلة لدى وزارة الصحة. أسلحة الصيد وذخيرتها للأشخاص وبالقدر الذي توافق عليه وزارة الداخلية- السجائر والتبغ (لأسباب تتعلق

بالإيرادات بسبب الضرائب والعوائد الجليلة المفروضة عليها) السماد- الجرارات الزراعية وملحقاتها- المطبوعات والكتب متى ما توافق عليها وزارة الداخلية.

... وعلى امتيازات تشجيع وحماية الصناعة وتطبيقها:

وقد كانت وزارة التجارة والصناعة والتموين الجهة المشرفة على تطبيق امتيازات الاستثمار إذ إنها أصدرت قبل الاستقلال- مارس ١٩٥٤ أثناء الفترة الانتقالية- كتيباً باسم (سياسة الحكومة نحو تشجيع الاستثمار في الصناعة) وكذلك قانون تشجيع الاستثمار الصناعي ويلاحظ أن الحديث والتشجيع كان منصباً على الصناعة فقط. كتيب سياسة الحكومة أكد عدم دخول الحكومة في مجال الصناعة وأنها تتركها بالكامل للقطاع الخاص مما أدى إلى اندفاع كبير نحو الصناعة تمثل في المنطقة الصناعية في الخرطوم بحري. ومن عجب فإن الامتيازات منذ عام ١٩٥٤ هي نفس الامتيازات التي شملتها كل القوانين اللاحقة مع فارق كبير هو أن الجهة التي تصدر الامتيازات وتشرف على تطبيقها بدقة وانضباط من كل أجهزة الدولة دون إستفسار أو التفاف هي وزارة التجارة والصناعة والتموين. وشملت الامتيازات مسائل لا يجرؤ أحد اليوم على الحديث فيها - مجرد الحديث- وهي فئات النقل وأسبقية النقل بالسكة الحديد- والفئات التفضيلية والمخفضة للكهرباء. كانت وزارة المالية- ولا تزال بالطبع- مسئولة عن الجمارك والضرائب ولكن الإعفاءات والامتيازات تقرها لجنة الاستثمار برئاسة مدير التجارة والصناعة والتموين ووزارة المالية ممثلة فيها لتقول رأيها. ولكن الرأي الأخير لوزير التجارة والصناعة والتموين المسئول عن الاستثمار- وبالمثل تدعى السكة الحديد وشركة النور والقوى الكهربائية- الهيئة المركزية للكهرباء فيما بعد- لتدلي كل منهما بالرأي ولكن القرار الأخير للوزير. كان التصور الوحيد في القانون- قانون تشجيع الاستثمار في الصناعة- أنه قسّم حجم الاستثمار إلى ثلاثة أقسام حسب رأس المال المستثمر. وكان أعلى حجم لرأس المال كما تخيله القانون آنذاك. اكثر من مائة ألف جنيه تصل فيه الإعفاءات إلى خمس سنوات من ضرائب أرباح الأعمال. ولم يتمدد القانون ليشمل الزراعة

والخدمات إلا في عام ١٩٧٣- إذ كانت هذه المناشط تنشأ وتنمو في جو اقتصادي ومناخ سياسي معافى ولم تكن تحتاج فيه إلى إعفاءات وامتيازات خاصة.

...وتعرفت على الهيكل الإداري للحكومة:

ولعلكم لاحظتم أن الإشارة دوماً إلى مدير- وليس وكيل- وزارة التجارة والصناعة والتموين. كان في السودان حتى أوئل ستينات القرن العشرين ثلاث وزارات بدرجة وكيل: الخارجية والداخلية والمالية. وكان هناك موظفان كبيران بدرجة وكيل أحدهما بالسكة الحديد ويسمى مدير عام سكك حديد السودان والآخر بمشروع الجزيرة بعد إنتهاء امتياز الشركة الزراعية السودانية Sudan Plantations Syndicate بلقب محافظ مشروع الجزيرة Managing Director Sudan Gezira Board. بقية الوزارات ومن يديرو نها في درجات أقل من المجموعة الأولى التي عليها الخمسة المذكورون. وزارات الصحة والزراعة والمعارف – التربية والتعليم- في المجموعة الثانية. وهناك وزارة كبرى بحجم ما تحتها من إدارات اسمها الشئون الاجتماعية في المجموعة الثالثة وتضم العمل- الاستعلامات (الإعلام بما فيه الإذاعة ومديرها في الدرجة دي إس : يعادل مفتش في وزارة المالية) السجون. وفي المجموعة الثالثة مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين- ومدير وزارة الأشغال العمومية وتضم الطرق. وكانت هناك وزارة تضم عدة أجهزة وليس لها وكيل أو مدير وجميع القائمين على الأجهزة يتبعون الوزير رأساً وهي وزارة المواصلات وبها السكة الحديد وتتبعها الفنادق: الفندق الكبير في الخرطوم وفنادق بورت سودان وحلفا وجوبا وتديرها مصلحة تسمى المرطبات- والنقل النهري وميناء بورت سودان- ومصلحة البريد والبرق ويتبعها صندوق التوفير Sudan Savings Fund. وقد كان وإلى أن تلاشى تدريجياً (بنك) للتوفير بفوائد متواضعة للمودعين فيه بأي مبلغ يزيد عن نصف الجنيه ويسلم المودع (دفتر توفير) ترصد فيه الإيداعات والمسحوبات ويقبل في كلا الحالين بأي مكتب بريد بالسودان دون تعقيدات. وهكذا كانت الإدارات محددة ومعروفة المسئوليات ويعلم كل مسئول حدود واجباته والتزاماته ويعرف رصفائه في الوزارات الأخرى بالاسم إذ كانت الحكومة ممثلة في وزارة

الداخلية تصدر في يناير أو أوائل فبراير على الأكثر من كل عام قائمة بأسماء موظفي حكومة السودان من الدرجة G- كبير كتبة أو ما يعادل التسمية في كل جهة- فما فوق حتى الدرجة الأولى : وكيل. بهذه القائمة اسم الموظف- اللقب الرسمي- رقم تليفونه إذا كان لديه تليفون وتسمى القائمة Sudan Government Staff List وظلت تصدر حتى بعد الاستقلال بسنوات وتوقفت- لسبب ما- حوالي عام ١٩٦٣ على ما أذكر.

...مقابلات الوزير:

ومن واجباتي كسكرتير للوزير تلقى طلبات مقابلاته سواء من رجال الأعمال أو من منسوبي حزبه. ولّما كان يطلب دائماً أن يحدد طالب المقابلة الموضوع، حتى أستطيع أن أجمع المعلومات عنه من الوزارة- وعن رأيها- قبل لقائه فقد كنت ألاقي عنتاً من أعضاء الحزب خاصة وأنهم لم يروني من قبل لأني درست المرحلة السابقة للاستقلال في مصر كما أنني لست من الأسر المعروفة في العاصمة. ولكن السيد حماد بانضباطه المعروف كان يصر على أن مقابلات (الحزب) تتم في دار الحزب ولم يخلط بين الإثنين مما خفف علي بعد فترة هذا الجانب من المسئولية. أما معرفة أسباب المقابلات غير الحزبية ورأي الوزارة فيها فقد أطلعني على الكثير والكثير جداً من المشاكل بين الوزارة ورجال الأعمال في التجارة- والصناعة وخاصة التموين وحصص الاستيراد وطلبات التجاوز التي يبررها رجال الحزب بأنه إذا لم (يخدمهم) وزير حزبهم فمن يتوقعون أن يخدمهم. وفي صدفة بحتة وصل فيها الوزير بعد الثامنة صباحاً سمعنا صياحاً وهرجاً فعلمت أنه رأى أخاه رجل الأعمال يهم بدخول الوزارة فقامت بينهما مشادة هي سبب الصياح من جانب الوزير لأنه كان قد طلب من أخيه عدم زيارة الوزارة ما دام هو الوزير حتى لا تؤدي مقابلته لموظف إلى مجاملته وأن عليه إرسال طلباته بالبريد. وكان الأخ- عثمان توفيق- قد وصل الوزارة بعد الثامنة صباحاً وهو متأكد أن أخاه يدخل المكتب كل يوم قبل الثامنة بكثير. وتشمل المقابلات سفراء الدول وكانت تتم بطلب عن طريق قسم المراسم بوزارة الخارجية وكان يطلب مني حضور المقابلات وتدوين ما يدور فيها جرياً على المألوف بالخارج وعلى غير عادة بعض الوزراء. غير أن أهم ما كان يثير اهتمامي- وخوفي من

الخطأ- هو استلام وفتح جدول أعمال مجلس الوزراء الذي يصل يوم الخميس صباحاً للاجتماع الدوري صباح الأحد من كل أسبوع. وكان على حضرة السكرتير- أن يطلع الوزير على قائمة الجدول ثم يقوم خلال الخميس- وربما الجمعة أحياناً- والسبت بجمع المعلومات عن الموضوعات المطروحة إذا كان هناك جزء منها يخص الوزارة أو نوقش في جلسات سابقة لمجلس الوزراء. كما كان على حضرة السكرتير تسليم مدير الوزارة نسخة من قرارات المجلس السابقة وتقديم أي مذكرة للمدير بشأن قرارات أو جدول الأعمال للوزير يوم السبت قبل مغادرته المكتب.

... والعمل الكبير الذي قام به النائب العام (وليس وزير العدل) أحمد متولي العتباني:

ومن أهم المذكرات والقرارات كانت تلك التي تقدم من النائب العام- أحمد متولي العتباني- (عن طريق) وزير العدل وأذكر أن الوزير كان مرة الشيخ علي عبدالرحمن ومرة بعد تعديل وزاري زيادة أرباب. وأقول (عن طريق) وزير العدل لأنه في نظام الحكم وفي بداية الاستقلال وهو جمهورية برلمانية- وحتى ثورة مايو- كان النائب العام (موظف عمومي) لا يحق له مخاطبة وزير في غير وزارته ناهيك عن مجلس الوزراء ويخاطب المجلس وزير العدل. وكان تحت النائب العام المحامي العام Advocate General وهو الذي يتولى الدفاع عن الحكومة لدى الغير محاكم أو خلافها والمستشار العام Solicitor General وهو الذي يقدم الرأي القانوني عن كل الموضوعات التي تقابل الدولة ويرأس الإثنين النائب العام The Attorney General ولما جاء النظام الرئاسي في الحكم إثر ثورة مايو أصبح المنصب سياسياً أي وزارياً وجمع اللقبين في لقب مركب : وزير العدل النائب العام أو اختصاراً في النائب العام. قدم النائب العام أحمد متولي العتباني عن طريق وزير العدل مذكرات تتعلق إلى من تؤول إليه سلطات الحاكم العام- مجلس الحاكم العام- السكرتير الإداري والسكرتير القضائي والسكرتير المالي بعد الاستقلال. كما أعطى الرأي القانوني بتبعية أكبر جهتين للإيرادات في الحكومة وهما مصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب. وقد كان رأيه الذي أخذ به مجلس الوزراء هو أن يكون مدير كل من الجمارك والضرائب (مستقلاً) في عمله الفني سواء

في (اقتراح الفئات وتعديلها) أو في تنفيذ قانون الجمارك وقانون الضرائب. ووضع تفسيراً للاستقلال بأنه لا سلطان للوزير- لأنه في المقام الأول (حزبي) لأن الدستور ينص على أن يكون الوزير نائباً منتخباً ولا يزيد عدد الوزراء غير الأعضاء في البرلمان عن (وزيرين) يكونان ملحقين بمجلس الوزراء: أشبه بوزراء دولة لمعاونة رئيس المجلس وكان كل منهما يعرّف بلقب (وزير بدون أعباء Minister Without Portfolio) ولما كان وزير المالية رجل حزب فإنه يبلغ كل من مدير الجمارك لتحقق إيرادات كذا وتشمل السلع الكمالية بقدر الإمكان أو تغطية تكلفة السلع التي تستوردها الدولة كاحتكار وعلى رأسها (السكر : إذ كان محتكراً للجمارك) أما الفئة وقدرها وتدرجها فأمر يخص مدير الجمارك إلاّ في حالة صدور قرار سياسي يخص إيرادات الدولة كلها. كما أن كلا المديرين يمكن أن يقدم مبادرة عن الفئات زيادة أو تخفيضاً أو إلغاء مواكبة لحدث ما أو مسايرة لتوصيات مؤتمر دولي ما. وقد تقبّل مجلس الوزراء الإقتراح والتفسيرات التي صاحبته. وأوصى النائب العام بإبقاء سلطات مطلقة لمدير وزارة التجارة والصناعة والتموين بموجب قانون كان اسمه قانون الرقابة المتبقية Residual Control Ordinance أي الرقابة على السلع المتبقية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كسلع تموينية هامة بإستيرادها ونقلها وتوزيعها ولنفس السبب- أي أن الوزير رجل حزب- تركت السلطة كاملة في يد المدير فهو الذي يقدر إحتياجات البلاد من سلع الوارد وكيفية وتوقيت استيرادها وتوزيعها داخل السودان وكذلك نقل سلع الصادر بالسكة الحديد من مناطق الإنتاج وتقدير منح الأسبقيات للسلع والمصدرين والتزام سكك حديد السودان بقرار المدير.وفيما يختص بقيام غير السودانيين Non Sudanese بأي أعمال تجارية أو صناعية أو خدمية فقد أعطى قانون الرخص التجارية وضرائب أرباح الأعمال لعام ١٩٥١- أي قبل الاستقلال- السلطة لمدير مصلحة تموين(أو تعيينات) الحرب Director War Supply Department والتي أصبحت وزارة التجارة والصناعة والتموين : أعطى السلطة للمدير (للتوصية) لوزارة الداخلية : السلطة المرخصة لمنح أو عدم منح رخصة لأي شخص غير سوداني للعمل في أي منشط يمكن أن يقوم به السودانيون وعلى وزارة الداخلية قبول

(التوصية) وفي أثناء وجودي كان هناك مقاول إيطالي اسمه(التنير) منح تصديقاً لبناء مطار ملكال ولما تم العمل وانتهت فترة الصيانة طلب استمرار الرخصة لأن السودانيين لم يكونوا مؤهلين بعد لبناء المطارات. ولكن طلبه رفض واخطر بمغادرة البلاد ويمكنه العودة إذا صدر عطاء لعمل مماثل للتقدم بطلب ترخيص. تذكرت هذا بعد خمسين عاماً إذ يحضر أجانب للقيام باعمال (صنايعية) سودانيين ويمنحون الترخيص بذلك من معتمدية أو محلية لأن القانون الذي أصدره الحكم الثنائي لحماية السودانيين قد اختفى. وكان أعجب مثال لذلك سور وزارة الخارجية الذي بنته شركة من الصين كانت تبني مساكن لعلية القوم في أحياء المنشية والرياض والطائف وقد انتقدت ذلك في مقال نشر بالصحف في حينه.

نعود للنائب العام أحمد متولي العتباني. كانت (التسجيلات) كلها تحت إدارة واحدة يتولاها (المسجل العام للقضائية The Registrar General of The Judiciary وكان على ما أعتقد أن آخر من تولاه من البريطانيين (سير دونالد هولي Sir Donald Hawley مؤلف كتاب أقاصيص كانتربريThe Tales of Canter Berry تجارب بعض الإداريين والعاملين البريطانيين في السودان وقد ترجمه إلى العربية الاستاذ محمد الخضر أخ والي الخرطوم عبد الرحمن الخضر. كانت إدارة التسجيلات : تشمل المسجل العام للاراضي- مسجل الشركات- مسجل الشراكات- مسجل العلامات التجارية- مسجل النقابات العمالية- مسجل النقابات والاتحادات المهنية- مسجل الاتحادات الرياضية- وهكذا أوصى أحمد متولي العتباني بأن توزع الإدارة إلى وزارات الاختصاص: المسجل التجاري يضم الشركات والشراكات والعلامات التجارية ويلحق بوزارة التجارة - النقابات العمالية بمصلحة العمل في وزارة الاستعلامات والعمل- النقابات المهنية والاتحادات لوزارة الشئون الاجتماعية- وبالمثل الاتحادات الرياضية على أن يبقى المسجل العام للأراضي بالقضائية لحساسية موضوع ملكية الأراضي خاصة في المناطق النيلية وبالأخص في شمال السودان حيث ندرة الأراضي سواء للزراعة أو الرعي أو السكن. وقد قبلت التوصية وأصبح في كل منطقة (مساعد مسجل عام للأراضي).

لابد من كلمة في حق رجال القضاء الذين جيئ بهم قبل الاستقلال واستمروا بعده لمدة من الهند والباكستان وكذلك ذوي الأصول الفلسطينية الذين كانوا يحملون جنسيات عربية وبريطانية أشهرهم (قطران) وقد شهد له الجميع بالحيدة والنزاهة في التحقيق في تمرد الجنوب عام ١٩٥٥ وكتمان السر. ولكن (قطران) اشتهر أكثر بأنه أول قاضي (يرفع قضية ضد الحكومة- مجلس بلدي الخرطوم) إذ خرج من دعوة عشاء ووقع في (جدول لتصريف المياه) لم تحسن البلدية التنبيه لمخاطره فكسرت ساقه وطالب بتعويض حكم له به فكان درساً (للحكومة) وتنبيهاً (للمواطنين) لحقوقهم. القضاة الهنود والباكستانيون كانو يحكمون في القضايا الجنائية لأن قانون عقوبات السودان Sudan Penal Code كان – كما يقولون- مستوحى في أغلبه من القانون الهندي عندما كانت الهند والباكستان بلداً واحداً قبل التقسيم في عام ١٩٤٧ . وقد كان الهندي (سوكومارسن) أشهر من أن يعرف لرئاسته لجنة الانتخابات عام ١٩٥٣ والتي أدت إلى قيام أول برلمان سوداني عام ١٩٥٤ . ورغم الأحكام التي كانت مضرب الأمثال للقضاة الباكستانيين إلاّ أن (الظرفاء) يحفظون لقاضي باكستاني حكماً فريداً في مدينة كوستي. كانت في السودان ظاهرة المخنثين الذين يديرون بيوتاً للدعارة. وتحسباً لملاحقتهم يحمل كل واحد منهم (رخصة) لعمل ما (غسال- خادم منزلي- سائق-خفير) ورغم ذلك فإن الشرطة تعرفهم لكثرة ما ترددوا عليها.رأى يوماً مسئول الشرطة أن يداهمهم في كل (البيوت) ويقدمهم للمحكمة خاصة وأن هناك (قاضياً مسلماً بخلاف القاضي المقيم البريطاني) كان القاضي البريطاني يحكم عليهم غالباً بالسجن أسبوعاً- أو الغرامة- أو التهديد بالجلد. حكم القاضي الباكستاني بعد أن استمع إلى ممثل الاتهام بحكم غريب على المجتمع : هؤلاء الناس يعانون من مرض نفساني وبدل من تكرار ملاحقتهم وتقديمهم للمحاكم لينالوا نفس العقوبة الرمزية من الأفضل للبلاد أن تنشئ لهم داراً لمعالجتهم نفسانياً ثم تأهليهم لأعمال ذات وضع في المجتمع. وأمر بإطلاق سراحهم بضمان شخصي لكل منهم بالسجن إذا تكرر منه هذا الاتهام المعيب. خرج المتهمون في مظاهرة سلمية ويرددون (يعيش

القاضي الباكستاني القال خلوا دا مرض نفساني) فذاع الخبر والهتاف ليس فقط وسط مجتمعهم بل في أوساط كل الظرفاء ولم تجرؤ الشرطة بعدها على ملاحقتهم.

لعل من المناسب الإشارة إلى حدثين أثناء وجودي في مكتب الوزير أحدهما وجدته في الملفات أثناء قيام إبراهيم المفتي بأعباء الوزارة إذ تقدم صهره بطلب للوزارة لاستيراد خيش من (مصر) ومع أن الخيش من السلع المسموح باستيرادها دون تصديق مسبق إلاّ أن مشاكل اقتصادية واجهت البلاد أثناء الفترة الانتقالية بوقف بريطانيا لاستيراد القطن أدت إلى أن عقد السودان لأول مرة اتفاقية تجارية التزم بها باستيراد الخيش من الهند دون غيرها مقابل أن تستورد الهند كميات مهولة من القطن السوداني. ردت الوزارة على طلب السيد أمين علوب بأن الخيش يستورد فقط من (الهند) ولعل السيد أمين علوب أراد مساعدة صهره في توفير السلعة فأرسل الخيش مقدماً إلى بورت سودان أو أراد كرجل أعمال أن يضع الوزارة أمام الأمر الواقع. رفض مدير الوزارة بصرامة نقض أول اتفاقية تجارية دولية. وقتها دارت المكاتبات بين الطرفين ودار خلالها وسطاء قوميون وحزبيون ولم يعدل المدير إبراهيم عثمان إسحق موقفه إلى أن ورد خيش الهند المتفق عليه وجاءت عاديات الأمطار الشتوية في بورت سودان على الخيش الوارد من مصر فأعطبته ما خلق حالة من الكارثة الصحية التي جعلت السلطات الطبية تتخلص من بعضه بإحراقه ومن بعضه بإغراقه وسط البحر. كل ذلك تم دون أن يتدخل الوزير إبراهيم المفتي ودون أن يؤثر في علاقته مع المدير إبراهيم عثمان إسحق. الحادث الثاني وقد عاصرته في أوائل ١٩٥٧ كأثر مباشر بعد العدوان الثلاثي البريطاني- الفرنسي- الإسرائيلي على مصر بعد تأميم الزعيم جمال عبد الناصر لقناة السويس هو نزوح بعض رجال الأعمال اليهود من مصر إلى خارجها- وإلى السودان. وقد جاءوا بأموال دخلت بطريقة قانونية وتقدموا لتأسيس شركتين لتصدير القطن.

كان الطلب (عادياً) في الظروف (العادية) إذ يتوافق مع سياسة الوزارة- وبالتالي الحكومة- في عدم التفرقة بين (السودانيين وغير السودانيين) في مجال أغراض الشركة. ومع ذلك رفضه السيد المدير ليس لأنهم (يهود) فاليهود موجودون بالسودان منذ العهد التركي ثم

الحكم الثنائي والاستقلال ويشغلون وظائف هامة في الحكومة وفي دنيا الأعمال. ولكن المدير لفت نظر الوزير الذي سوف يستأنف له القرار بأن له أبعاداً في العلاقة مع مصر التي جاءوا منها في ذلك الوقت بالذات. علقتُ في ورقة خارجية أي خارج المذكرة الداخلية .ID) Inter Departmental Sheet Sheet) بأني لا أتفق مع رأي السيد المدير فاليهود موجودون بمصر والرفض يتعارض مع سياسة الحكومة المعلنة. كنت واثقاً أن السيد الوزير حماد سوف يرفض الإستئناف إذا جاءه ولكن لدهشتي – وقطعاً لدهشة السيد المدير – قبل الاستئناف بعد أن أبلغ رئيس الوزراء تلفونياً بقراره (المُسبب) بأن السودان وهو يخطو في بداية الاستقلال لابد أن يفتح الأبواب فعلاً لا قولاً لكل المستثمرين الذين يثقون في وضعه السياسي والاقتصادي وأن قبول الاستئناف تدعيماً لسياسة السودان المعلنة منذ عام ١٩٥٤م في تشجيع الاستثمار – دون التمييز – بين السودانيين وغير السودانيين خاصة في المجالات الحيوية في الصادر وفي سلعة القطن التي يعتمد عليها اقتصاد البلاد والتي أدت مقاطعة بريطانيا لاستيرادها إلى وضع اضطر فيه السودان لبيع جزء من أرصدته الخارجية لتغطية عجز الميزانية.

قبل المدير القرار بصفته يمثل سياسة الحكومة وسابقة لأي طلبات مماثلة. ولم يؤثر ذلك في علاقة الرجلين باعتباره شأناً عاماً.

وأشيع وقتها أن قبول الطلب فتح الباب أمام المحامي الشاب واسمه منصور خالد المتدرب بمكتب أميل قرنفلي وتسلم أتعابه سيارة (أوبل كابيتان جديدة) جاهد عدد ممن سبقوه في المهنة للحصول على (أصغر) منها ولم تسعفهم الأتعاب. وهكذا التقيت في الرأي مع منصور خالد دون أن أراه أو أعرفه: فهو من (وادي سيدنا) فجامعة الخرطوم وأنا من (حنتوب) فجامعة الإسكندرية – ولم نلتق ونتعارف إلا وزراء في مايو عام ١٩٧١م. قد يتساءل سائل وهو محق – كيف لوزير في مكانة السيد حماد أن يطلب تعليقاً من (حضرة) السكرتير كما يسميه دائماً ولا يقول (السيد السكرتير) في أي موضوع ناهيك عن موضوع بهذه الأهمية. كان السيد حماد يلفت نظري إلى أني لست سكرتير ترتيب (مواعيد) وإنما من

المفروض وقد طلب أن يكون له سكرتير (جامعي) أن يبدي رأيه في أي موضوع إذا رأى له أهمية حتى ولو لم يطلب هو ذلك. فعلتها مرة عندما احتوى جدول أعمال مجلس الوزراء على مسودة قانون اتباع السودان للنظام المتري Metric System في الموازين والمكاييل والذي يمنع استخدام الأنظمة السائدة وقتها وهي (الوقة) في الوزن بدل الكيلوجرام وهي تزيد عنه بحوالي الربع- والذراع (٥٨ ستنتمر) بدل المتر و... وعلقت أن إدخال الكيلوجرام سوف يضر بمصلحة المواطن خاصة في اللحوم والسكر إذ إن البائع سوف يجعل المستهلك يدفع ثمناً أعلى لوزن أقل. أثنى على التعليق بدرجة شجعتني ثم شرح لي الاحتياطات التي تمت وأهمية النظام الجديد الذي يجعلنا ضمن دول العالم المتحضر و..و..

وتعليق آخر كان بخصوص منع تخمير البلح في حين أن لدينا مصنعاً للبيرة. ومما لا داعي لأثقل على القارئ به.

وأنا أستعد لترك مكتب الوزير وأسلمه للأخ أحمد إبراهيم دريج- السكرتير من بعدي قبل انتقاله إلى مصلحة الإحصاء- حدثت أزمة كادت أن تطيح بالوزارة إذ أصدر المدير إعلاناً- تقليدياً- بفتح باب تصدير الضأن إلى المملكة العربية السعودية لقرب شهر رمضان المعظم وما يتبعه من طلبات (الهدي) في الحج وصدور الإعلان لم يكن لمنح حصص للمصدرين بقدر ما هو لفت نظر مبكر لهم لكي يأتوا بأنعامهم من مناطق المرعى النائية للمحاجر البيطرية التي تمنح سلطاتها الرخص حسب أسبقية التطعيم. ولكن يبدو أن الجو كان متوتراً ما بين الحكومة وبين المعارضة ومن بينها اتحاد عمال السودان الذي أعلن أن فتح باب التصدير من شأنه إحداث ندرة في لحوم الضأن وبالتالي ارتفاع أسعار اللحوم وتكاليف المعيشة الخ... و أنه إذا رأت الحكومة أن يتم التصدير عليها أن تجلس مع اتحاد النقابات للاتفاق على زيادة الأجور. كان واضحاً أن الأمر يحتوي على ضغط سياسي على الحكومة لأن (ضأن التصدير) سوقه خارجي ولا يستطيع المواطن العادي استهلاك لحومه بسبب سعره المرتفع. تسرعت الحكومة في مجلس الوزراء وطلبت من وزير التجارة إصدار إعلان يلغي التصدير. ولأول مرة حدث تكتل برلماني جهوي من نواب تربية الضأن والأبقار في كردفان

ودارفور وكسلا والنيل الأبيض ومن كل الأحزاب وفاجأوا مجلس الوزراء بأنه إذا لم يتم إلغاء القرار الصادر بإلغاء التصدير فإنهم سوف يتقدمون بمسألة مستعجلة تطرح الثقة بالحكومة .ولم تفلح كافة الاتصالات بالنواب لإحداث سابقة كهذه تحرج الحكومة وتجعلها تواجه إما (السقوط) أو (الإضراب). حاولت الحكومة شق صف النواب بعزل نواب مناطق تربية الأبقار باعتبار أن القرار خاص بالضأن وكان رد النواب: اليوم الضأن وبكره حتكون الأبقار. الإضراب الذي بجانب الإضرار التي سيحدثها باقتصاد البلاد فإنه من شأنه أيضاً التأثير سلباً على نقل الضأن من أماكن الإنتاج بالسكة الحديد إلى ميناء بورت سودان. الحل كان في استمرار التصدير وإصدار قرار إداري بتخفيض سعر كيلو اللحم الضأن قرشين. أثناء الصراع تبرع عالم سوداني هو المربى عوض ساتي ونصح العمال وذوي الدخول المحدودة بأن يتركوا لحم الضأن وشأنه فإن القيمة الغذائية في لحم البقر على عكس ما يرى السودانيون حتى وقت قريب قبل أن تدخل ثقافة أكل اللحم العجالي. وخاصة إذا كان لحم بقر بصلصة بصل في شكل كباب حلة. وقامت القيامة على عوض ساتي واتهم ليس فقط بالقرب إلى الحكومة بل وبتحقير الطبقة العاملة. وأصبح يروي أن العامل يدخل المطعم وبدلاً عن طبق كباب حلة يصيح: واحد عوض ساتي.

كنا قلة في وزارة التجارة فشرح لنا المدير إبراهيم عثمان إسحق أن واجب الخدمة المدنية تقديم النصح الفني والتوصية للسلطة السياسية والتي تمكنها من إصدار القرار كما أن على الخدمة المدنية أن تمتثل للقرار السياسي ذي الصفة العامة وتجد له المبررِ المناسب الذي يحفظ وجه الحكومة وهو ما فعلته الوزارة في الحالين. أما إذا اتخذ القرار بصفة غير عامة وتفضيلية لأفراد بالاسم دون آخرين فإن على رجل الخدمة المدنية في هذه الحالة إما أن يدوس على كرامته ويبقى في المنصب أو أن يحتفظ للخدمة المدنية باستقلاليتها وكرامتها ويستقيل أو يطلب الإحالة إلى المعاش. لم نستوعب حديث إبراهيم إسحق في حينه ولكن تفهمناه جيداً بعد حوالي سنتين عندما اصطدم بقرار سياسي لوزير جاء بعد حماد توفيق هو علي عبدالرحمن بالتصديق لتاجر شهير بأم درمان لاستيراد سلعة مرغوبة خارج الحصة المستحقة له كمستورد

وطلب إبراهيم عثمان إسحق إحالته للمعاش بعد أن رفض تنفيذ القرار. ولما كانت الجهة التي توافق على طلب الإحالة للمعاش هي مجلس الوزراء بعد توصية الوزير المختص فقد رفض مجلس الوزراء بقيادة عبدالله خليل الطلب لعدم الاقتناع بمبرراته وقرر حفاظاً على ماء وجه الوزير حتى لا يفرض عليه مدير لا يمكنه التعاون معه- وربما حفاظاً على الائتلاف الوزاري القائم بين حزب الوزير – حزب الشعب الديمقراطي- وحزب الأمة وأمينه العام عبدالله خليل- وحفاظاً أيضاً على وجود كفاءة نادرة مثل إبراهيم عثمان إسحق في الخدمة العامة. قرر المجلس أن ينقل إبراهيم عثمان إسحق إلى وزارة المالية والاقتصاد ووزيرها إبراهيم أحمد حزب أمة لكي ينشئ جهازاً لتسويق القطن- لجنة تسويق القطن- والتي تولى قيادتها بعد حين ابنه بشير إبراهيم عثمان والتي أصبحت المؤسسة العامة للقطن و.. شركة تسويق الأقطان: نائب مدير الوزارة طلب تضامناً مع المدير- وحتى لا يوكل إليه تنفيذ قرار الوزير- أن ينقل إلى وزارة أخرى لأنه- وفقاً لقانون التقاعد لا يحق له طلب المعاش قبل أن يقضي ١٥ عاماً على الأقل في الخدمة. ولما لم تكن هناك وظيفة شاغرة في درجته- الخامسة- في أي وزارة فقد أعفى محمد المكاوي مصطفى من الخدمة بمكافأة مقدرة وتولى إدارة أول مصنع نسيج سوداني في القطاع الخاص- شركة الخرطوم للغزل والنسيج والتي عرفت بالنسيج الياباني إشارةً إلى مصدر آلاته وخبرته الفنية وقد كان لي بعد حين شرف الخدمة تحت قيادته نائباً للمدير العام.

تصوروا: عدم وجود وظيفة شاغرة في المجموعة الخامسة هو الذي أكسب القطاع الخاص رجلاً في مكانة محمد المكاوي مصطفى.

... إدارة الوزارة بين رجلين : إبراهيم عثمان إسحق ومنصور محجوب:

كانت وزارة التجارة والصناعة والتموين تدار بكفاءة عالية للغاية بعدد قليل من الموظفين في القطاع الإداري والمهني Administrative & Professional أو A&P كما كان يسمى ويضم خريجي الجامعات أو غيرهم من الذين تلقوا تعليماً أو تدريباً أو خبرةً جعلت ديوان شئون الخدمة إعتمادهم في ذلك القطاع. بعد هذا يأتي القطاع الفني Sub

Professional & Technical ثم القطاع الكتابي Clerical General. القطاع الإداري والمهني يتحكم في تعيينه وترقياته ديوان شئون الخدمة بوزارة المالية والاقتصاد فيما يعرف بالفصل الأول في الميزانية العامة للدولة. والقطاع الفني يتكون من شاغلي مختلف التخصصات التي لها صفة فنية تقل عن التأهيل الجامعي وأعلى من المستوى الكتابي وتتبع كل مجموعة الجهة التي تستخدمها مثل العاملين في الجمارك- الإرصاد الجوي- الطيران المدني- البريد والبرق وغيرها من التخصصات ويتعامل في أمرهم مدير الوحدة مع رقابة في العدالة والتوازن مع الجهات الأخرى من ديوان شئون الخدمة. كانت قيادة وزارة التجارة من القطاع الإداري والمهني تتكون من المدير العام - نائب المدير العام ثم كبير مفتشي قسم التجارة محمد كيلاني وكبير مفتشي التسويق الداخلي والخارجي إبراهيم الياس ومفتش محمد المأمون أحمد- واثنان من مساعدي المفتشين إبراهيم منعم منصور وتوفيق التجاني أبوقرون. أما قسم الصناعة فيديره مفتش حسن عجباني ومساعد عبدالله محمد فضل الله. وفي التموين كبير مفتشين يوسف علي جمعة ومساعد مفتش فاروق إبراهيم المقبول. ويضم قسم التموين ثلاثة متقاعدين من مصلحة الجمارك - ومفتش عام الأسعار- مصطفى البنا. ويتبع الوزارة قسمان آخران أحدهما قسم مسجل الشركات Registrar of Companies وبه حسن أحمد خوجلي (والد النعمان) مسجل الشركات والشراكات والعلامات التجارية- ومساعده محمد مكي كنني ومساعد مفتش عثمان عبدالله مدني. والقسم الأخير في الوزارة الذي يتبع المدير هو قسم الموازين والمكاييل والمقاييس وترجمته باللغة الإنجليزية Standards Section وبه هارون العوض- الذي أصبح مساعداً لمدير التجارة والتموين ثم وكيلاً ووزيراً فيما بعد- ومعه مساعد هو أحمد محمد بابكر، كنت أعتقد أنه والد الدكتور علي مدير جامعة أم درمان الإسلامية الأسبق إلى أن صحح لي المعلومة أخي الدكتور محمد محجوب هرون. هذه هي كل وزارة التجارة والصناعة والتموين : ١٦ من مدير إلى مساعد المفتش في مدخل الخدمة المدنية (إسكيل كيو Q أو الدرجة الثامنة). ثم انضم إليها مفتش للمعارض هو الفنان زكي الحاج. كان إبراهيم عثمان إسحق ومكاوي مصطفى يؤمنان بالكيف وليس بالكم. ويدخل الوزارة

كل عام إثنان أو ثلاثة من الخريجين الجدد ويتم تعهدهم بالرعاية والتدريب وإيكال مسئوليات محددة ومراقبة أدائهم. دخلها عام ١٩٥٥م محمد المكي كنني ومحمد المأمون أحمد وحسن عجباني في قسم الصناعة وفي عام ١٩٥٦م عثمان عبدالله مدني وشخصي- وعبدالله فضل الله في قسم الصناعة وفي عام ١٩٥٧م فاروق المقبول وتوفيق أبوقرون. وبرحيل إبراهيم عثمان إسحق ومحمد المكاوي مصطفى جاءنا منصور محجوب نائب وكيل المالية للشئون الداخلية مديراً- ومحمد خوجلي رئيس القسم الاقتصادي بوزارة الخارجية نائباً للمدير وقد تزامن ذلك مع نهاية عام ١٩٥٨م بتولي ثورة ١٧ نوفمبر زمام الحكم بقيادة – اللواء- ثم – الفريق إبراهيم عبود.

إلى أن جاء منصور محجوب وقام بتغيير النظام الذي كان متبعاً. كان عمل مسجل الشركات يبدأ بعد أن تتم الموافقة على أغراض وعلى قيام الشركة من إدارة الوزارة والوزير. وفي مرة خالف حسن أحمد خوجلي النظام المتبع مما قاد المدير والمسجل إلى المحكمة. إذ حصل عبدالله بلال واسمه باللغة الأنجليزية Abdalla Ballal ويختصر . A.B على رخصة (إنداية) من مجلس بلدي الخرطوم بحري السلطة المرخصة لمثل هذا النشاط لإنتاج الخمور البلدية غير المقطّرة. من بين منتجات A.B (الدكاي- أو الشربوت كما يسمى أحياناً) وهو مخلوط من البلح المخمر. لكن بدرجة يصبح بعدها المشروب (خل Vinegar) ويبدو أنه في مرحلة ما بين الشربوت والخل يتكون ما يعرف عند أهل الشام باسم (العرق) هو أقرب إلى الخمر المقطر والممنوعة في السودان منذ انضمامه لاتفاقية بروكسل عام ١٩٢٢م Brussels Convention 1922 التي تعهدت فيها الدول المستعمرة بمنع سكان أفريقيا- الفقراء في التغذية- من شراب الخمور (المقطرة). قام عبد الله بلال A.B بتعبئة الخل والمشروب الجديد- كلاً على حدة- في زجاجات جذابة المظهر بعلامة AB- أي بي- وأصبح يسوقها برخصة (الإنداية) ثم بدأ له أن يدخل معه شركاء ويتوسع في عمله فتقدم بتكوين شركة ولسبب ما قام المسجل بتسجيل الشركة قبل موافقة الوزارة والتي اعترضت بعدها على قيام الشركة بنص القانون القائم على اتفاقية بروكسل. اشتكى عبدالله بلال الوزارة وأحضر

كمعروضات (شهادة التسجيل) ورخصة (الإنداية) وأتى بمسجل الشركات شاهد اتهام ضد الوزارة. وتأزم الموقف ونصحته بلدية الخرطوم بحري بسحب القضية والاشتغال بما لديه من رخصة وبعد فترة قصيرة تعدل القانون بعد أن قامت مصر بمنع استيراد البلح- الإنتاج الرئيسي للمديرية الشمالية- ضمن سلع أخرى كان لابد من الاستفادة منه محلياً في إنتاج خمور بطريقة صحية وغير مقطرة فأدخل التعديل بطريقة فاتت على أعضاء البرلمان ضمن تعديلات طفيفة تدخل عدة قوانين في قانون واحد باسم (قانون التعديلات المتنوعة Miscellaneous Amendments Bill) وبعدها قام مصنع لما عرف باسم (الشري) لرجل أعمال يوناني من النهود اسمه ميخاليدس باسم شركة التقطير الوطنية ثم سجل عبد الله بلال شركته باسم AB وظل العامة يعرفونها بذلك الاسم إلى أن قفلت بقوانين سبتمبر ١٩٨٣م.

ولما كان لابد لهذه الذكريات من بعض الحوادث ذات طرفة- وذات عبرة. كانت سياسة منصور محجوب هي توسيع الوزارة وحشد أكبر عدد من الكفاءات في أقسامها المختلفة والاستفادة من بعض كوادرها الموجودة. فاستدعى عدداً من الخريجين من وزارة المالية فلبى النداء كل من عثمان محمد الحسن (الصمغ)- قنديل إبراهيم- بخاري عبدالله- عبد الوهاب تميم عن طريق الانتداب لعدم وجود وظائف- ثم الاستيعاب في العام القادم- كتب منصور خطاباً إلى مدير شئون الخدمة (حسن كامل) ذاكراً أن مسئوليات الوزارة تتطلب تعيين أعداد تتناسب مع العمل وهي : ٣ مساعدين للمدير في المجموعة الخامسة (كان منصور محجوب في المجموعة الثالثة كنائب لوكيل المالية وجاء بنفس درجته للوزارة) وخمس وظائف لكبير مفتشين في الدرجة (بي B) وعشر وظائف مفتشين في الدرجة (دي إس) خمس عشرة وظيفة مساعدي مفتشين في الدرجة (Q) منهم خمسة موجودون بالوزارة بالانتداب. حملت الطلب يتقدمني نائب المدير محمد خوجلي وذهبنا لمقابلة مدير ديوان شئون الخدمة حسن كامل. وكانت مصاحبتي لمحمد خوجلي كسكرتير للاجتماع وكمساعد لسيادته لشرح بعض واجبات الأقسام إذا دعا الحال لأنه كان حديث عهد بالوزارة. استقبلنا حسن كامل بدهشة وأبدى استغرابه كيف أن منصور محجوب يتقدم في نصف السنة المالية (كان الوقت في

ديسمبر ١٩٥٨) بطلب يحوي كل هذه الوظائف التي تعادل أكثر مما في وزارته. وفي نهاية المطاف وافق على عشر وظائف في درجة Q منها خمس منتدبة حاليا- ووظيفة واحدة (دي إس) تملأ في العام القادم. ثم طلب أن تتم إعادة تقديم الطلب عند مناقشة ميزانية السنة المالية الجديدة. لكن محمد خوجلي ألحّ في طلب وظيفة واحدة لكبير مفتشين في الدرجة (B) ولم يرفض حسن كامل فحسب بل أردف. يا محمد لا تستهينوا بالوظائف، إسكيل بي قايله حاجة هينة يتم التصديق عليها بهذه البساطة. إسكيل بي يعني مفتش مركز، يعني (برامبل)، كان مفتشو المراكز في الدرجة (بي) ولهم سلطات واسعة ويقع تحتهم كل رؤساء الإدارات الفنية في المنطقة: الطبيب أو المفتش الطبي- المفتش الزراعي- الدكتور البيطري وبالطبع الشرطة والمباحث (الأمن). أما (برامبل) الذي أشار إليه حسن كامل فقد كان مفتش أم درمان من أولها لآخرها ومن فيها والمسئول عن التجمعات والمظاهرات وكانت شخصية قاهرة في انضباط. وقام أحد رجال الأعمال الأقباط واسمه (قديس) بتسمية سينما في أم درمان باسمه . ونسبة لمكانة (برامبل) وما يعرفه عنه محمد خوجلي فقد اقتنع (إسكيل بي يعني مفتش مركز- يعني برامبل) وأنه لا يمكن بالفعل التصديق به بهذه البساطة.

ولكي أقرب الموضوع والدرجة والمفتش لقارئ اليوم فإن ولاية غرب كردفان والتي تضم النهود (دار حمر) والفولة (دار المسيرية- والدينكا في أبيى) كان يديرها مفتش في الدرجة (بي B) قبل الاستقلال مباشرة اسمه بيتر هوق Peter Hogg وبعد الاستقلال مباشرة وقبل فصل (الفولة) أحمد مكي عبده الذي أصبح فيما بعد محافظ الخرطوم. كان بالمركز سيارة واحدة يتبادلها المفتش ومساعدوه بينهم ٢٠ رجل شرطة- وسيارة (إسعاف واحدة) وإذا احتاجوا لتنقل عاجل استأجروا سيارة لوري من القطاع الخاص. ترى كم وحدة إدارية الآن بالمنطقتين وكم حاكم وكم سيارة لاندكروزر- وكم شرطي ثم كم رجل (أمن)- وكم جندي جيش. وكم في مجلس شورى وكم في لجنة شعبية وكم في محلية وكم .. وكم .. وكم هو (كم) الخدمة للمواطن.

بدأ التوسع في الوزارة وراى منصور محجوب أن شخصاً مثل هرون العوض لابد من الاستفادة منه في قسم آخر هو التموين بدل حبسه في الموازين. وفي العام التالي انتدب من وزارة المالية مساعد المدير للتموين أحمد محمد الفاضل. والد فوزي الفاضل قائد عام الجيش فيما بعد- تم تحريك نائب هرون العوض في قسم الموازين أحمد محمد بابكر إلى قسم التموين أيضاً حتى ينفتح أمامه الترقي لقلة الفرص هناك. أحمد محمد بابكر كان يتمتع بهدوء وورع وذكاء. لا تتعرف على شخصيته ومواهبه إلاّ بعد التعامل معه لشدة تواضعه وبعده عن جونا في الوزارة. وقد كانت الوزارة في ذلك الوقت تتبع نظاماً دقيقاً لاستيراد وتوزيع السلع يتسم بتتبع ومعرفة حجم الاستهلاك وحفظ سجل للمستوردين وتجار الجملة الذين يتم توزيع السلع المستوردة لهم في كل مديرية بعد إرسال المستوردين لتقارير دورية للوزارة وكم كان مريحاً لمديري المديريات أن تصلهم برقيات دورَية من الوزارة تخطرهم فيها أن حصة المديرية من السلعة الفلانية تسلمها تجار الجملة فلان وعلان. وجاء يوم كان لابد أن يصدر فيه إعلان لمستوردي الخمور : ويسكي وكونياك وجن ونبيذ. الذي يوقّع الإعلان في القسم المختص كان أحمد محمد بابكر. ولكن أحمد رفض وكتب للباشكاتب ورقة منفصلة: أن ديني وخلقي يمنعاني من توقيع هذا الإعلان. أرسل الباشكاتب الورقة إلى مساعد الوكيل أحمد محمد الفاضل الذي تعجّب من مسلك الوافد الجديد وأعاد إليه الإعلان آمرا التوقيع عليه لأن هذا جزء من مسئولياته الجديدة وزاد على ذلك بأن يتتبع الإستيراد والتوزيع وإخطار مديري المديريات. جدد أحمد رفضه مكرراً أن ديني وخلقي يمنعاني من توقيع الإعلان. كان أحمد محمد الفاضل مع طيبته سريع الانفعال ثم لا يلبث أن يهدأ ولكنه في هذه الحالة كتب السيد المفتش تفتكر أنا أمي فاتحة إنداية في توتي. أرجو إما التوقيع أو العودة إلى قسم الموازين في انتظار إستفسار وربما تحقيق. أشفق الباشكاتب القبطي- أتو أنطون على زميلنا أحمد من غضبة مساعد المدير وأدخلنا في وساطة نجحت بعد لأي في أن التوقيع أمر روتيني كجزء من عمله كموظف عام تشمل واجباته كل المواطنين. وقصصنا عليه حكاية محافظ الخرطوم رمضان عبد الرحمن في العام السابق مع منصور محجوب المدير الجديد للوزارة في ديسمبر

١٩٥٨ بعد شهر من ثورة ١٧نوفمبر. جاء منصور محجوب وهو يحمل الفكرة الشائعة وسط الناس بأن توزيع رخص الاستيراد تشوبه عمليات فساد. فكان أول قرار له إيقاف تخصيص كل حصص المستوردين إلى أن تتم مراجعة شاملة ووضع ضوابط جديدة للتوزيع أو إقرار كل أو بعض من النظم المتبعة. وكما ذكرت فإن إعلانات الاستيراد وتحديد الكميات وتوزيعها على طائفتي المستوردين القدامى والجدد تتم مع المتابعة كل ٣ شهور أو ٤ شهور أو ٦ شهور حسب نوع السلع. هناك سلعة واحدة يتم الإعلان عنها مرة في العام- في الربع الأخير- تستورد وتوزع قبل حلول عيد الميلاد المجيد لتلبي حاجات مستهلكيها خلال تلك الإحتفالات وتمتد إلى راس السنة الميلادية وما يتبقى يظل تموين البلاد حتى الإعلان القادم. هذه السلعة هي الخمور المقطرة: الويسكي والكونياك والجن ومعها النبيذ التي تستورد في براميل Casks. ثم تعاد تعبئتها بدرجات مختلفة من التركيز لتلائم المقدرات المالية للعامة والخاصة. وبالقرار الذي أصدره المدير الجديد للوزارة توقف توزيع الحصص على المستوردين ليلحقوا بأعياد الميلاد ورأس السنة . وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٥٨ وصل خطاب مستعجل لعناية السيد منصور محجوب من محافظ الخرطوم رمضان عبد الرحمن قرأه علينا منصور وفحواه أن المحافظ ذكر أنه قام بالمرور- كما هي العادة- ليلة الكريسماس على الأندية الليلية : السوري – العربي – اليوناني- الأرمني- القبطي – الإيطالي فوجد الحزن يخيم عليها ولم تستقبله صيحات الفرح ولا الأغاني المرحة لأن الرواد فوجئوا بأن وزارة التجارة لم تصدق باستيراد محرك المشاعر. فوجد نفسه لأول مرة محافظاً لمدينة (حزينة) في ليلة الميلاد (السعيد) وأنه يأمل ألا يأتي رأس السنة ويتطابق معه عيد الاستقلال وتظل عاصمته صامته حزينة. أمر منصور فوراً بفك الحظر عن رخص الخمور ووجه بأن يُستدعى المستوردون ويطلب من كل منهم تعهد بأن تصل حصته بالجو قبل يوم ٣١ ديسمبر. ومن لا يستطيع توزع حصته على القادرين. تعهد الجميع فقد كانت الخرطوم بخير إذ تطير إليها ما لا يقل عن عشرة من شركات الطيران : البريطانية- الإيطالية- اليونانية- البلجيكية (سابينا)- اللبنانية- الفرنسية- الاسكندنافية SAS بجانب الخطوط الإقليمية المصرية والإثيوبية ولا أذكر

السعودية. وبعد أن إطمأن مدير التجارة إلى الموقف قال لنا: أنا أعرف محافظ الخرطوم رمضان عبد الرحمن معرفة شخصية. عملنا محاسبين سوياً في المديريات وفي الخرطوم وهو ليس فقط متديناً بل (ورعاً) ولم يعرف عنه الجلوس- خاصة في الأقاليم حيث وسائل الترفيه محدودة- في (قعدات) شراب أو اللهو أو الميسر. ومع ذلك فقد رأى وهو المحافظ عن كل السودانيين في الخرطوم أن مسئوليته تفرض عليه أن يوفر لهم جميعاً السبيل والجو الذي تتطلبه معيشة كل مجموعة منهم. ونبهنا منصور محجوب أن نراعي واجب خدمة الجميع في أداء مسئولياتنا.نحن – في الوزارة- كنا نعلم أن منصور محجوب من نفس عينة رمضان عبد الرحمن . فهو لا يشرب ولا يلهو ولا يقامر. ولكنها المسئولية. اقتنع في النهاية زميلنا الورع- والذي من نفس عينة المسئولين الكبيرين- بالتوقيع على الإعلان- ليس خوفاً من أن يعاد إلى قسم الموازين بل التزاماً بواجبات المسئول.

بعد أن قمت بتسليم مهام مكتب سكرتارية الوزير إلى أحمد إبراهيم دريج وقبل مغادرة إبراهيم عثمان إسحق للوزارة قدم اسمي إلى لجنة في وزارة المالية تنظر في التصديق على إرسال مبعوثين للدراسة في الخارج- غالباً في المملكة المتحدة. إذ إنه في العام السابق تم إرسال محمد مكي كنني إلى دراسة وتدريب حصل فيها على دبلوم في أعمال الشركات: سكرتارية- أسماء أعمال.. ومحمد المأمون أحمد لدراسة الاقتصاد في جامعة ليفربول. ولما جاء دوزري اعتذرت اللجنة بأن العدد المحدد للمبعوثين في ذلك العام خصص بالكامل لمصلحة الغابات إثر جلسة حضرها مدير الغابات بنفسه: محمد كامل شوقي أقنع فيها اللجنة بذلك. طمأنني إبراهيم عثمان إسحق بأن يتيح لي فرصة في عام قادم وقام بتعويضي بطلب منحة من منظمة الأغذية والزراعة للتعرف على نظم التسويق الزراعي في جمهورية الهند. وقد كانت الهند قبلة الدول المستقلة حديثاً كما كان لرقعتها الواسعة- شبه القارة- وتنوع الحياة الزراعية فيها وبالتالي تعدد الأنظمة ما يعطي أي مبعوث معرفة وخبرة عظمى. وقد كان ذلك بالنسبة

لي إذ قضيت فيها قرابة تسعة أشهر تعلمت فيها الكثير. ولكنني كنت أطمع في بعثة إلى بريطانيا كما دأبت الوزارة وكما وعدني إبراهيم عثمان إسحق.جاءت الإدارة الجديدة- منصور محجوب ومحمد خوجلي- فأخطرنا جميعاً أن ظروف البلد المالية جعلت الحكومة توقف البعثات التعليمية وسوف تسعى لإيفاد الموظفين إلى كورسات تدريبية. لكننا فوجئنا أن زميلاً لنا – من الذين انضموا حديثاً للوزارة من المالية: عثمان محمد الحسن- قد تمت إجراءات إيفاده في بعثة دراسية وتحدد موعد سفره بالفعل دون أن يكون له يد أو ذنب فيما حدث له وقد برهنت الأيام على حسن اختياره ولكن ساد غضب وسطنا خاصة نحن القدامى في الوزارة. محمد مكي كنني- توفيق أبوقرون وشخصي ودعونا الزملاء إلى اجتماع في منزلي وتلوت عليهم مسودة (عريضة) تقدم للوزير- محمد أحمد عروة – ضد المدير ونائبه الذي استخدم عبارة وضعناها في صلب العريضة وهي أن البعثات الدراسية Eliminated. وفي نهار اليوم التالي جمعنا الوزير وألقى علينا عبارات قاسية وصارمة رافضاً مثل هذا السلوك من شباب متعلم وخريج جامعات ويعمل في وزارة ذات مسئولية في حياة الناس. ثم وجه أسئلة إلى ثلاثتنا: محمد مكي كنني- وشخصي ثم توفيق أبو قرون لماذا قمنا بهذا العمل وبعضنا- شخصي وكنني- حصلنا على بعثات تدريبية. ثم صرفنا متوعداً بعقاب صارم إذا تكرر مثل هذا الحدث. الذي دفعني لتسطير هذه الوقعة هو ما تلقيته من (درس خصوصي) بعد أيام من الوزير محمد أحمد عروة. طلبني في مكتبه بعد انصراف الموظفين وقال لي : أنا بعرف والدك. وحكى لي عن إصرارك على التعليم بدل الالتحاق بالعمل في المجلس الريفي وأوصاني عليك. ومن أجل عين تكرم ألف عين. أنا لم أعاقب كنني وتوفيق عشان ما أعاقبك معاهم. لكن ما سألتني ليه أنا سألتكم إنتو الثلاثة من بين الموظفين. دا برضو أحد أسباب عدم عقابكم. للأسف بعد أن انتهى الاجتماع في منزلك بحي (أبوروف) والاحتفال الذي تم بعد التوقيع حضر جميع زملائك إلى منزلي واحداً واحداً وأبلغوني عن كل شئ. المسودة كتبها

توفيق أبو قرون- أجرى عليها كنني بعض التصليحات- تلوتها أنت على الحضور بصفتك صاحب الفكرة. كنتم جالسين على (مصطبة) الدار. تعجبت في وجوم. ثم قال لي عندنا في العسكرية القائد لا يدخل المعركة إلا بعد أن يتعرف على قدرات جنوده. الشجاع المتهور لا يوضع في المقدمة لأنه سيفسد خطة الهجوم- ونفس الشئ ينطبق على الجبان الذي عليك أن تضعه في موضع يضرب فيه على بعد- الواعي والهادي يتم تنويره بعملية الهجوم والانسحاب إذا لزم الأمر. وهناك المتحمس ذو الصوت العالي الذي يصاحب المهاجمين فيبعث فيهم روح القتال بقدر ما يبث روح الرعب في الأعداء. أنت دخلت معركة وما عارف جنودك. كلهم من الذين يصنفون بالتواجد في المؤخرة. لم أجد كلمات أعبر بها عن حديث عروة بل وقفت وشددت على يده بكلتا يدي وعيناي ترقرقان احتراماً.. وحسرة. ظلت علاقتي بمحمد أحمد عروة أكثر من وثيقة خاصة وأن ظروف الحياة جمعتني في سكن قرب داره العامرة بالصافية. قصصت ما حدث على كنني وتوفيق طالباً كتمانه ومفضياً إليهما بأني سوف أعمل جاهداً لترك العمل في الوزارة في أول فرصة أجدها مهما كانت غير مناسبة.

المعونة الأمريكية

في أواسط عام ١٩٥٨م كان الموقف الاقتصادي للبلاد والمالي للحكومة يعاني من مشاكل تتلخص في انخفاض مستوى الأرصدة الخارجية مع نقص حاد في السيولة لاعتماد موارد الخزينة العامة في معظمها على الضرائب الجمركية التي قلصتها قلة الاستيراد. كانت حكومة ائتلافية من حزب الأمة التي يرأسها عبدالله خليل وحزب الشعب الديمقراطي بقيادة علي عبد الرحمن- وقد انشق عن الحزب الوطني الاتحادي بقيادة إسماعيل الأزهري. في ذلك الوقت الذي كان فيه حزب الأمة يتخذ موقفاً محافظاً ويميل نحو الغرب بقيادة الولايات المتحدة كان حزب الشعب يمثل تقدمية عربية تميل إلى مصر وبدرجة ما نحو الاتحاد السوفيتي تبعاً لذلك. تقدمت الولايات المتحدة بمنحة عرفت باسم (المعونة الأمريكية) مقدارها خمسة ملايين دولار لاستيراد معدات إنتاجية وأدوات نقل وحديد تسليح للبناء. وفقاً لشروط الاستيراد المضمنة في (اللائحة رقم واحد Regulation One الخاصة بهيئة المعونة والتي بموجبها يمكن الاستيراد باتباع إجراءات معينة من كل دول العالم ما عدا (الاتحاد السوفيتي ودول الديمقراطيات الاشتراكية باستثناء بولندا الديمقراطية الاشتراكية) لم يلفت استثناء بولندا في ذلك الوقت المبكر أحداً (١٩٥٨) إذ اتضح فيما بعد أنها الدولة التي ركزت عليها الحكومة الأمريكية نظرها لتكون أولى دول المنظومة الاشتراكية التي انسلخت منها بقيادة ليش فاليشيا ونقابة التضامن التي قادت إضراباً أدى إلى سقوط الحكومة. كما اتضح فيا بعد أيضاً أنها الدولة الوحيدة في المنظومة التي قاومت فيها الكنيسة الكاثوليكية الحزب الشيوعي البولندي وظلت القيادات الكنسية تدخل السجن واحدة وراء أخرى لإصرارها على الدوام في العبادة خاصة أيام الأحد وفق اتباع التعاليم المسيحية في الزواج والطلاق ومعاملات الأحوال الشخصية.ولعلنا نذكر الآن أن (أول بابا) للفاتيكان من غير إيطاليا منذ قرون كان من بولندا وهو البابا بول الثاني. كان لابد من ترجمة اللائحة رقم واحد إلى اللغة العربية وكذلك ملحقاتها في إجراءات الاستيراد التي تقتضي بالإعلان عن استيراد كل سلعة وتحديد المبلغ المخصص والحصول على أسعار السلع مقدماً (لإعطاء

فرصة للموردين الأمريكيين للمنافسة إذا أرادوا). وأوجبت اللائحة فتح الاعتماد ودفع المبلغ بالكامل عند إصدار الرخصة لحساب خاص باسم حكومة السودان لتستفيد من العملة المحلية في مقابلة التزامات الموازنة العامة. وبالطبع فإن قيام (المعونة الأمريكية) بدفع مبلغ الاعتماد بالدولار للمصدر الخارجي أدى إلى توفير خمسة ملايين دولار من العملة الحرة لحكومة السودان. قام حزب الشعب الديمقراطي بقيادة علي عبد الرحمن الأمين والحليف في الائتلاف الحكومي بشن هجوم قاس على الحكومة واتهامها بالتعامل مع الأمريكان (وقد كان مجرد التعامل وليس التخابر تهمة من يسار ذلك الزمن) وتمت تعبئة البرلمان لرفض اتفاقية المعونة الأمريكية). حتى ذلك الوقت لم نكن في وزارة التجارة والصناعة التموين – وزيرنا علي عبد الرحمن– قد تسلمنا أي مستند عن المعونة الأمريكية وإنما كان الهجوم مبنياً على مجرد اسم المعونة المنسوبة إلى أمريكا.مصر عبدالناصر كانت تؤيد علي عبد الرحمن سراً في حين أن المعونة الأمريكية كانت موجودة منذ بضع سنوات في القطاع الزراعي بمصر. سافر علي عبد الرحمن إلى القاهرة وقد شاع وقتها أنه بمقابلته منفرداً مع جمال عبد الناصر بدون حضور السفير يوسف التني (الشاعر ومؤلف بعض القصائد الوطنية) والذي كان ينتظر مع مدير المكتب خرج علي عبد الرحمن (كما تقول الرواية المنسوبة ظلماً للسفير) وفي يده مظروف ضخم يحوي (المال المصري) الذي أدار أول انتخابات في السودان لصالح الحزب الوطني الاتحادي خبر ساذج فالمال لا يعطي ويستلم بهذه الكيفية. وبوصول الخبر لرئيس الوزراء عبد الله خليل نفذ تدبيره الذي كان يخطط له بتسليم الحكم إلى الجيش بقيادة إبراهيم عبود رغم معارضة السيد الصديق عبد الرحمن المهدي رئيس حزب الأمة والذي كان في زيارة خارج السودان ورغم نصيحة الإمبراطور هيلاسلاسي إمبراطور أثيوبيا التي حملها للإمام عبدالرحمن المهدي زين العابدين أبو قاضي صديق عبدالله خليل والذي كان يؤيد تسليم السلطة للجيش. ونحن في انتظار وزيرنا من مصر لنعرف مصير المعونة الأمريكية في البرلمان صدر البيان الأول يبشر بثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وأذيع في نشرة أخبار الساعة السادسة

والنصف صباحاً في الوقت الذي وصلت فيه الطائرة التي تقل علي عبد الرحمن قبله بنصف ساعة.

قبلت حكومة الثورة المعونة الأمريكية وأوكلت لي الوزارة تنفيذ الاستيراد بموجب لائحة المعونة الأمريكية رغم أني لم أكن في قسم التموين وكان أول ما لفت نظري وأنا أترجم اللائحة وملحقاتها أن اللائحة رقم واحد صادرة (بموجب قانون الأمن المتبادل بين حكومة الولايات المتحدة والدول الصديقة Issued under the Mutual Security Act between the United States and other friendly Governments) أقامت إدارة المعونة الأمريكية مكتباً منفصلاً خارج السفارة الأمريكية به مدير من الزنوج اسمه المستر كتشن Kitchen يتمتع بغرور وتعالي أمريكي. وخصصت وزارة المالية بصفتها المتعاقدة نيابة عن الحكومة مكتباً مستقلاً عينت فيه إدارياً مرموقاً أصبح له شأن فيما بعد هو إسماعيل محمد علي بخيت حبة الذي عرف فقط باسم إسماعيل بخيت وقد نقل من وزارة الداخلية حيث كان مفتش مركز نيالا.ولم يكن معي في الوزارة سوى إثنين من موظفي قسم التموين. ولما كان العمل يتطلب مكاتبات كثيرة أكبر من حجم قسم الطباعة على الآلة الكاتبة في الوزارة فقد سلمتني المعونة الأمريكية ماكينة تصوير ووافقت أن تعتبر (الصورة أو الصور) للخطابات التي أكتبها بخط اليد مستندات مقبولة سواء للمستوردين أو لهم. وقد أدت ماكينة التصوير والتساهل في قبول صور المكاتبات بخط اليد في تسريع الاستفادة من مبلغ الاستيراد في زمن قياسي جعل التراكترات تلحق بالموسم الزراعي وسيارات النقل اللواري (لم تعرف الشاحنات بعد) في اللحاق أيضاً بموسم الحصاد وفوق كل ذلك تحصلت وزارة المالية على احتياجاتها من العملة المحلية مما أدى إلى ارتياح اقتصادي عام جعل إدارة المعونة تثني على الوزارة وعلى شخصي. وفجأة وصل وفد من شركتي فورد وجنرال موتورز Ford and General Motors وتقدم الوفد باحتجاج رسمي للحكومة والسفارة الأمريكية بأن سيارات نقل بمبلغ قارب المليونين ونصف المليون دولار تم استيرادها من بريطانيا Thames- Bedford (Commer) واليابان (Toyota) ولم يخصص دولار واحد لشركات الدولة صاحبة المنحة. وكدت أن أكون

(الضحية) إذ تم تحويل الإحتجاج إلى الوزارة ثم إلى شخصي. أسعفتني اللائحة رقم واحد والتي تقول أن توزع الحصص على الجرارات وعلى سيارات النقل التي يطلبها(المستوردون) حسب رغباتهم في نوع السيارات والجرارات وترسل الأسعار إلى مكتب في واشنطون ولم يتقدم مستورد واحد بطلب جرار أو سيارة نقل من الولايات المتحدة لسبب بسيط هو أن الجرارات الأمريكية التي ظهرت فيها بعد لم يكن لها وكلاء في السودان وهي –John Deere أو International Harvester وبالتالي لم يعرفها المزارعون ولم يطلبوها. أما سيارات النقل فقد كانت السيارة الفورد والشفروليه هي السائدة في السودان حتى عام ١٩٤٩-١٩٥٠م عندما كان الجنيه الإسترليني الذي يمتلكه السودان وله به أرصدة في بريطانيا قابلاً للتحويل إلى دولار بسهولة ولكن ظروف حروب أمريكا في آسيا- وكوريا- وفيتنام- جعلت بريطانيا تخلق لنفسها ولدول الكومنولث البريطانية منطقة نقدية خاصة عرفت باسم كتلة الإسترليني The Sterling Block فتوقف إستيراد السيارات الأمريكية ودخلت السودان سيارات النقل البريطانية واليابانية أسقط في يد الوفد الأمريكي كما يقولون ونجوت من الموقف الذي تبرأ منه المسئولون في وزارتي المالية والتجارة. غير أنه في العام التالي صدر تعديل لائحة المعونة أعطى بموجبها الأفضلية لسلع من المنشأ الأمريكي بما في ذلك بولندا. ولما كان موقف العملات الأجنبية قد تحسن في البلاد فلم تجد المعونة الأمريكية تجاوباً في جانب الإستيراد فتحولت بسرعة إلى التعليم الفني- التدريب- البعثات. ولا أختم أمر الإستيراد بموجب المعونة الأمريكية دون أن أذكر موقف عكس في وقته مدى ارتياحنا للمعونة الأمريكية إذ توفرت بعض مئات من مبلغ الخمسة ملايين دولار (الجنيه السوداني وقتها يساوي ٣.٣٤ دولار) واستدعاني مستر كتشن وطلب مني أن أمنح رخصة استيراد بالمبلغ المتبقي- حتى لا يسقط تلقائيها- لشراء مكيفات تبريد مائى لمستشفى الولادة (الدايات) بأم درمان إذ إنه تألم لحالة الأمهات والأطفال من شدة حرارة الجو وعدم فعالية المراوح. مكيفات الهواء لم تكن معروفة لكن المكيف الذي بمكتبه جعلني أرفض الاقتراح وأفضل عليه شراء ملحقات بالجرارات: دساكي وزراعات مثلاً هدأني إسماعيل بخيت وأقنعني أنه يمكن شراء ملحقات

الجرارات من معونة العام القادم ولا يمكن صدور إعلان بها هذا العام ولكن المكيفات ستكون لمحة إنسانية وليست (ترفاً) كما تهيأ لي وبعدم شرائها سيسقط المبلغ الصغير حجمه. وافقت وتفهمت اللمحة الإنسانية بعد حين وبعد أن أنجزت مهمتي في (المعونة) إلتفت لقراري بترك الوزارة. ولكن قبل أن أترك الحديث عنها لابد من التعرض لجانب – أعتبره مهماً- في وجودي فيها ألا وهو (المأموريات) أو التكليفات الرسمية التي كنا نقوم بها خارج مكاتب الوزارة.

الفصل التاسع
وزارة التجارة والصناعة والتموين

- سلطات وزارة التجارة
- مأموريات وزارة التجارة

ونعود إلى الوزارة

مأموريات وزارة التجارة والصناعة والتموين

وسلطات الوزارة في الرقابة والتصدير والاستيراد... والنقل

بعد أن تركت مكتب الوزير تم إلحاقي بقسم التجارة، مساعد ضابط ويرأسني إبراهيم الياس ضابط تجارة، وعلى رأسنا محمد كيلاني كبير الضباط. وبعد فترة انضم إلينا زكي الحاج ضابط معارض ثم توفيق التجاني أبوقرون مساعد ضابط يعمل تحت إمرتي. ثم تغيرت الألقاب من (ضابط) إلى (مفتش) أسوة بما هو موجود في وزارة المالية.

ثم علمت أن هناك مبعوثاً في جامعة ليفربول يتبع القسم وهو محمد المأمون أحمد، وآخر هو كمال أبو العز، ذهب ولم يعد رغم أنه أكمل الحصول على درجته العلمية.

كان في قسم الصناعة حسن عجباني ضابط صناعة ومساعد ضابط هو عبدالله محمد فضل الله. ذات يوم دعانا إبراهيم عثمان إسحق مدير الوزارة، عبدالله محمد فضل الله وشخصي وقال لنا: معرفتكم بالسودان وما فيه من ثروة زراعية وحيوانية، ومن ظروف الإنتاج والتسويق في كل مديرية، وإمكانيات تطوير أساليبها أهم من وجودكم في المكتب بالخرطوم.

أكتبوا إلى مديري المديريات بأنكم قادمون لتدرسوا ظروف الحياة في كل مديرية تلتقوا بالناس: رسميين ومواطنين في كل المرافق وتستمعوا إلى آرائهم، ورأيهم فينا نحن أهل الوزارة ومعالجتنا للأمور.

وفيما يختص بعبد الله محمد فضل الله أوصاه بالبحث عن النباتات والأشجار والثمار التي يمكن أن تكون مواداً خاماً للتصنيع ويتعرف على كمياتها وسبل زراعتها أو نموها البري (بروس) فهو، أي إبراهيم عثمان إسحق، كان يرى أن تعد وزارة الصناعة مكتبة بإمكانيات البلاد الصناعية من المواد الخام البرية بجانب المواد الخام في القطاع الزراعي والحيواني.

أخبرنا بأن نستعد لزيارة كل أو أغلب المديريات في الفترة من ١٥ أكتوبر التاريخ الذي تفتح فيه الطرق رسمياً بعد فصل الأمطار وحتى ١٥ يوليو التاريخ الذي تقفل فيه الطرق لبدء هطول الأمطار. سبقنا في الزيارات قبل سنوات محمد المكاوي مصطفى قبل تقلده منصب نائب المدير وقد كانت تقاريره خير عون لنا.

بدأنا سوياً بمديرية كردفان ثم بعد ذلك افترقنا. كل حسب تقديره للمديرية وللفترة التي يقضيها فيها.

في كردفان ركز تقريري على الصمغ العربي. وعلمني سكرتير الغرفة التجارية بمديرية كردفان عبد الرحمن أحمد سعد الكثير من مشاكل إنتاج وتسويق السلعة إلى أن تصل بورت سودان. وعلمت أن سوق النهود هو أكبر سوق علني للسلعة في العالم يليه سوق الأبيض.

كما أن النهود كانت، وربما لا تزال، أكبر سوق لحب البطيخ وللفول السوداني في ذلك الوقت ١٩٥٧ وللأبقار بغرض التصدير فكان بالنهود مندوبون للشركة (الرباعية) وهي الشركة التي كانت تمد قوات الحلفاء المحاربة في مصر وليبيا بالأبقار أثناء الحرب العالمية الثانية وظلت كذلك إلى فترة. والرباعية إشارة إلى شركائها الأربعة: كردمان-يوسف عباس- عثمان المهدي- وأشهرهم زين العابدين أبو قاضي الذي تجاوز أثره التجارة إلى السياسة فيما بعد.

أما سوق أم روابة فكان أكبر سوق للسمسم في كردفان وللنباتات البهارية: الشطة،ا الكسبرة، والكركدي. وامتدت زيارتي إلى مدينة (تلودي) التي كانت حتى الثلاثينيات من القرن العشرين عاصمة مديرية جبال النوبة ثم أجبرت الأزمة العالمية المالية حكومة السودان إلى تقليص المديريات من بضع وعشرين إلى ٩ مديريات ثلاث في الجنوب وست في الشمال وأصبحت تلودي(مركز) ثم دار عليها الزمن فصارت (نقطة بوليس) عليها (صول، مساعد بلغة التعريب) وبها مجموعة نشطة من التجار يربطون بين الشمال والجنوب. ويمولون زراعة القطن قصير التيلة الذي اشتهرت بإنتاجه منطقة جبال النوبة. كانت المنازل الحكومية التي

شيدت باتقان تعكس الخبرة المصرية التي لا تزال قائمة تشكو قلة، أو قل إنعدام، السكان فهناك منازل كانت لمدير المديرية ونائبه ومفتتش الرئاسة والمفتش الطبي والمامور وباشكاتب المديرية وبقية كبار وصغار موظفي المديرية. أما الصول فيسكن في منزل متواضع من مساكن (قشلاق) البوليس: آثر البقاء حيث ينتمي وربما لأنه يعرف أنها (ما دوامة)- وربما لأن سكنه في منزل مدير البوليس السابق يكلفه أكثر من طاقته في (الأثاث) والحركة من وإلى المكتب.

وكانت هناك مكاتب المديرية خالية إلاّ من مكتب المدير الذي جمع فيه (الصول) كل الملفات التي خلفتها المديرية والمركز. وكان الصول يجتهد وسعه لكي لا تصل قوارض الأرض (الأرضة) إلى المستندات.

وأخبرني أنه ليست لديه ميزانية للصيانة سواء للمنازل أو المكاتب ويستعين بما تفرغه العربات من (غيار) الزيت ليجعله على جوانب جدران مكتب المدير ليحمي به الملفات والأثاث الخشبي.

شخص واحد أثنى عليه الصول هو نائب مدير كردفان ثم المدير فيما بعد مكاوي سليمان أكرت الذي كان يزور تلودي بانتظام وكان (يستلف) منه بعض الملفات ويعطيه (إيصالاً) بذلك ويستعيده عند إرجاع الملفات.

وأمام مكتب المدير في تلودي بضعة (خزائن) من الحديد مبنية في الحائط طول الواحدة حوالي المترين كانت تحفظ فيها أموال المديرية ومستحقات مزارعي القطن في فترة الأمطار التي تبدأ مبكرة في أبريل وتستمر حتى أكتوبر.

استبشر جناب الصول بشخصي وطلب مني، لكي أدعم سلطته في المدينة التي يغلب عليها التجار الذين من بينهم عدد من أسرة (المقبول)، أن يصحبني في سيارتي ويطوف على (السوق) وعلى (الجزر) ويصادر الأوزان من الحجارة التي يستخدمها بعض التجار والجزارين بدل أوزان المعادن التي فرضت على السوق بدلاً عن الحجارة.

وكان يقدمني لكل مجموعة بأنني مفتش من وزارة التجارة بالخرطوم وصل بتعليمات من مدير المديرية ومفتش المركز من الدلنج، وكلها معلومات صحيحة.

ورويت ملاحظاتي عن حال المنازل والمكاتب ووضع الصول إلى نائب مدير المديرية أمين الشاذلي وشكرني ووعد خيراً. ومع ذلك فإن المحاصيل القليلة التي ترد إلى سوق تلودي تباع، كما في أسواق أم روابة والنهود والأبيض وبارا وأبوجبيهة وغيرها بالمزاد العلني: يزاود المشترون بعد فحص سريع للمحصول المعروض، فإن وافق البائع السعر تمت المعاملة وإلاّ سحب محصوله من السوق لذلك اليوم.

وقد ظل نظام المزاد العلني في أسواق المحاصيل، وحتى في محصول القطن بمشروع الجزيرة، إلى وقت قريب.

وقد اعتبر أفضل وسيلة علنية للتعامل رغم شبهة اتفاق التجار المشترين على حساب المنتجين وعند انتهاء مأموريتي بمديرية كردفان جلست طويلاً مع نائب المدير واتفقنا على أن تعطي الوزارة اهتماماً أكبر للصمغ العربي لوضعه العالمي. وبحب البطيخ والكركدي والبهارات الأخرى لأهميتها لصغار المنتجين واعتمادهم عليها.

منعت مصر عند تعثُر مباحثات مياه النيل لتجديد اتفاقية ١٩٢٩ في أعوام ١٩٥٧-١٩٥٨ استيراد سلع حيوية بالنسبة للسودان وهي حب البطيخ (كردفان) البلح والبطارخ، (بيض السمك). والفسيخ (المديرية الشمالية) والجمال (كردفان وكسلا).

وقد كان ولا يزال منع إستيراد الجمال بواسطة مصر تحايلاً على عدم تحويل صادرات الجمال السودانية بالعملة الحرة لأن الجمال (تسافر) إلى مصر بالطريق الصحراوي (درب الأربعين) حتى تصل المدن المصرية : دراو وأسوان. وبعضها يصل حتى (حي أمبابة) في القاهرة حيث السوق الأكبر للجمال السودانية. ثم تقوم مصر بتسجيل عدد يصل إلى ١٠٪-١٥٪ من الجمال وتوافق على تحويل قيمتها في إطار اتفاقية دفع تعرف (بالدولار الحسابي).

كان السيد إبراهيم عثمان إسحق مهموماً بكيفية كسر الطوق المصري فكلفني بدراسة الواردات من مصر والتي يمكن أن تقابل بها هذه الحرب الخفية.

اتصلت بالملحق التجاري السوداني بالقاهرة محمد المأمون أحمد وطلبت منه أن يرسل على وجه السرعة إصدارات التجارة الخارجية المصرية والتي تنشرها مصلحة الإحصاء سنوات ٥٤-٥٥-٥٦-٥٧ وأي شهور عن ١٩٥٨م.

وعند دراسة تلك الأحصائيات وجدت أن مصر تصدر إلى السودان ما بين ٨٥-٩٠ في المائة من الحلويات ماركة (إيكا) ومنسوجات التريكو للملابس الداخلية، والروائح والكلونيا، (الفرك) من الحرير الصناعي والتي تلبسها العرائس السودانية في الأفراح، والفوط (جمع فوطة وهي قطعة قماش متعددة الألوان مثل الفركة لكنها من القطن) وتلبسها نساء شرق السودان. وحوالي ٥٠٪ من صادرات الأقمشة السمراء والبيضاء والملونة والمطبوعة.

وضعت الإحصائيات أمام إبراهيم عثمان إسحق الذي دعا لاجتماع عاجل يضم وزير المالية إبراهيم أحمد ووكيلها حمزة ميرغني مع وزير التجارة علي عبد الرحمن واستدعاني للاستفسار عن بعض الأرقام ولاطلاع إبراهيم أحمد على إصدارات التجارة الخارجية بنفسه وإجراء بعض التضريبات ليطمئن إذ إن النتيجة كانت مذهلة بقدر ما كانت غائبة.

في هذه الأثناء تقدم محمد نور الدين، وكان نائب دائرة حلفا (التي تمتد من وادي حلفا حتى مدينة أبوحمد) وفي نفس الوقت وزير الصحة بعريضة إلى وزير التجارة علي عبد الرحمن سكرتير عام حزبه: حزب الشعب الديمقراطي المؤتلف مع حزب الأمة. يشكو فيها ما وصل إليه حال سكان وادي حلفا من بؤس وجوع بسب توقف المعاملات.

...وحضرت الطبعة الحلفاوية من مشكلة حلايب :

تقدم نائب دائرة وادي حلفا- محمد نور الدين وكيل الحزب الوطني الاتحادي ووزير الصحة- بشكوى لوزير التجارة والصناعة والتموين بأن قرارات الوزارة في تقييد التعامل بين مصر والسودان أدت إلى سوء أحوال المواطنين إذ عرقلت صادرات البلح والفسيخ والبطارخ (بيض السمك وأقرب إلى الكافيار)، وبالمثل تجارة الوارد من جمهورية مصر.

وهكذا وجدت نفسي مسافراً إلى وادي حلفا لإعداد تقرير يرفع فيما بعد إلى مجلس الوزراء لاتخاذ قرار : خاصة وأن حلفا وما يقابلها على الحدود المصرية تمارسان نوعاً من تجارة الحدود المقبولة من الدولتين بدون أوراق رسمية في معظم الأحيان. وزاد من الاهتمام أن نائب الدائرة كان متواجداً في المنطقة مما جعل سفري هذه المرة بالطائرة بدل السكة الحديد على كفاءتها في ذلك الزمن.

بدأت اتصالات عن طريق مفتش المركز بالتجار والمستوردين وبالعمدة في وادي حلفا ثم مع نائب الدائرة. وكما هي العادة في استرضاء وكسب بعض النواب للناخبين إذ كان الوقت موسم انتخابات لمجلس النواب لم يكن الأمر كما صورته عريضة الشكوى.

وكما علمت من المستوردين والمصدرين ومن مفتش المركز فإن التجارة المتبادلة كانت (علنية) أصبحت بالنسبة للسلع التي تهم منطقة وادي حلفا وهي البلح ومنتجات الأسماك، أصبحت (سرية أو قل دون أوراق رسمية) إذ إن المواعين النهرية التي تعرف الواحدة منها باسم (الدلتا، وتجمع دلت) تبحر غادية رائحة بإغضاء الطرف من الجانبين (إذ إن الناس هنا وهناك أهل وكلنا حلفاويين) ولكن تقصلت التجارة التي تهم باقي مناطق السودان والتي لم يكن لتجار وادي حلفا دور هام فيها.

أكملت مهمتي وأعددت تقريري وناقشته مع المفتش في اليوم الخامس للرحلة وكان لابد من الانتظار يومين لأعود بالطائرة إلى الخرطوم وهنا حدث ما لم يكن في الحسبان: أمران: الأول : أمر بالغ الأهمية إذ استأذن قائد حامية وادي حلفا المقدم بابكر التجاني ودخل على مفتش المركز الذي تم تعيينه (الحاكم العسكري) بواسطة وزير الدفاع عبدالله خليل وتلا مذكرة بأنه كجندي لا يقبل أن يعمل في حالة حرب تحت إمرة (ملكي) وطالب بإعادته إلى الخرطوم. وقد كان . ترك جنوده للملكي قبل حضور خلفه.

ما حدث بعد ذلك بين مفتش المركز ونائب الدائرة وزير الصحة محمد نور الدين رويته في موقع آخر من هذه الذكريات أو المذكرات. وما حدث في وادي حلفا كان له مقابل آخر في منطقة (حلايب) على البحر الأحمر. وقد تعرضت لها في موضع آخر أيضاً. لكن أثرها على السودانيين العاملين في (سلاح حرس الحدود) في مصر كان بالغاً.

من المعروف أن السودانيين عموماً وخاصة الذين هاجروا إلى مصر من قبائل شمال السودان (النوبيين والشايقية) لا يتعاطون المخدرات.

النوبيون عملوا في قطاع الخدمات واتجه الشايقية إلى الخدمة العسكرية في القوات المصرية المسلحة ولأنهم لا يدخنون الحشيش فقد تم استخدامهم في سلاح حرس الحدود في شبه جزيرة سيناء في محاربة التهريب.

وخصصت مستعمرة سكنية لهؤلاء الجنود في منطقة تسمى (الجبل الأصفر) وكانوا السد المنيع في صد ومحاربة المهربين وعندما اندلعت مشكلة حلايب وتم تلاسن بين جمال عبد الناصر وعبدالله خليل كان فيما قاله الأخير (أحمد ربنا إنو السودانيين هم الحارسين حدودك مع إسرائيل ومن المهربين) انفعل الأول وأمر بتسريح جميع السودانيين العاملين في حرس الحدود وتسوية استحقاقاتهم بالكامل مع بقائهم في مصر وفي الجبل الأصفر إذا أرادوا واستبدالهم بجنود مصريين وضباط مصريين. وقد كان.

لم يتأثر وضع السودانيين ولا أبنائهم إذ كان منهم من التحق بالخدمة العامة المصرية ومن إلتحق بالجيش المصري وقد عمل عبدالله خليل بتيسير عودة عدد من الضباط بالجيش

إلى السودان ابرزهم توفيق أبوكدوك ومحمد عثمان هاشم ومن ضباط السجون محمد محجوب الذي أصبح المستشار الصحفي للرئيس نميري بعد أن ترك منصبه كضابط للتوجيه المعنوي في الجيش.

لابد لي من المقارنة بين (المقدم) بابكر التجاني في رفضه قبول (حاكم عسكري) من الملكية وموقف العميد محمد أحمد عروة الذي قبل الأوامر كجندي منضبط وتقبل قيادة حاكم عسكري من الملكية وهو مدير المديرية. ولولا تصرفه المسئول وقبول الانسحاب السلمي لازهقت أرواح وسالت دماء ولادعى التمرد أنه كان له وضع في مديرية بحر الغزال. وقد أثنى على تصرفه مجلس التحقيق.

والى دارفور وعلم مبكر بمشكلة دارفور:

ومن المأموريات التي كلفت بها استجابة لاحتجاجات نواب البرلمان زيارة إلى مديرية دارفور حيث اشتكى نواب بدارفور من عدم الاهتمام بتسويق إنتاج المديرية من السلع الزراعية: الخضروات والبستانيات.

كان استقبال مدير المديرية أحمد مكي عبده حافلاً وأنزلني في ملحق لقصر على دينار مقر المدير ووضع تحت تصرفي سيارة (كومر) بعد أن أقر برنامجي لزيارة: زالنجي، نيالا، جبل مرة وهي مناطق الإنتاج محل الشكوى.

في زالنجي استقبلني أخ القربى والزمالة في مصر الدكتور الشيخ أحمد جحا المفتش الطبي لقبه الرسمي وهو المسئول عن الصحة في المركز واستضافني للمرة الثانية في داره. وقد كانت المرة الأولى بالقاهرة وكلانا طلاب علم.

وبدأت عملي كالعادة بمقابلة مفتش المركز وضابط المجلس والتعرف عن طريقهما على مشاكل الإنتاج والتسويق. ثم انضم إلينا الشرتاي منصور عبد الرحمن شرتاي جبل مرة وهو رجل ودود ومضياف.

في المنطقة يمكن أن تتم الزراعة على ثلاثة مواسم : موسم الأمطار، ثم من مجاري المياه (الخيران) ، ثم من آبار سطحية على مجاري المياه.

من المحاصيل غير التقليدية والتي تحتاجها الخرطوم ويحتاج منتجوها إلى عون الخرطوم: البطاطس،والبصل (الأبيض) المعروف باسم بصل زالنجي، يصلح للأكل وللطبخ. وحتى لا يصيبه العطب فهو سريع التأثر بالرطوبة يقوم المنتجون بعملية (تبخير) بدائية ولكنها ناجحة تسمى (الكركر) بأن يوضع البصل على سقف (راكوبة) في ارتفاع (الترابيزة) وتوقد تحتها نار بنوع معين من العشب يعطى دخاناً كثيفاً ذا رائحة زكية. ويمكن أن يعيش البصل المعالج بهذه الكيفية بضعة شهور دون أن يناله عطب أو يتغير طعمه أو رائحته. فالمشكلة إذن في كيفية وصوله إلى الأسواق الاستهلاكية الكبرى في كردفان والخرطوم على وجه الخصوص.

أما في منطقة جبل مرة فهنالك الحوامض وعلى رأسها البرتقال الذي يواجه نفس الصعوبة في الوصول إلى مناطق الاستهلاك، بعضه شديد (الحموضة) في آخر الموسم بسبب تعرضه للجفاف ولكنه على وجه العموم على نفس درجة برتقال المديرية الشمالية لولا أن لون القشرة الأخضر يوحي بغير ذلك. وإذا لم يكن الأمثل للأكل فهو الأصلح للعصير. وبسبب التسويق الذي هو مسئولية وزارة التجارة والقسم الذي أعمل فيه فإن المزارع ينتج إنتاجاً معيشياً Subsistence من سلع تجارية ومرغوبة. تأتي على رأس المشاكل النقل. فالسكك الحديدية لم تصل نيالا بعد وبعد وصولها فالقطار مرتان في الأسبوع. والمنتج البسيط لا يعرف طريق الخرطوم. والتجار في المنطقة يتعاملون مع (الجن الذي يعرفونه) وهو المحصول النقدي المتعارف الصمغ والفول وكلاء لشركات التصدير التي توفر لهم التمويل للشراء في السوق بالمزاد العلني. التمويل؟ نعم. لم يكن البنك الزراعي السوداني قد بدأ أعماله ١٩٥٩ رغم أن قانونه قد صدر. القروض التي تمنحها وزارة المالية قبل قيام البنك تغطي فقط المناطق النيلية وعلى أراض مسجلة في إدارة تسجيلات الأراضي التابعة للسلطة القضائية.

وفي نهاية الزيارة أقام (الموظفون) كما هي العادة في الأقاليم دعوة على شرف الزائر من الخرطوم وجاء كل منهم أو كل مجموعة منهم بمساهمته من (المشروبات المنعشة والروحية) تكريماً للضيف.

سألني مأمور المركز وكان من أبناء المديريات الجنوبية إذا كانت الحكومة في الخرطوم قد صدقت بالفعل بقيام مصنعين لمشروب (الشري) إضافة إلى مصنع البيرة القائم قبل الاستقلال. أجبته بنعم. التفت إلى الحضور ولم يكن بينهم مفتش المركز الذي اعتذر ليفسح الجو لحرية الفرفشة. وقال : إنتو سامعين الكلام بتاع مفتش الوزارة دا يعني الحكومة توافق على مصانع خمرة للتجار أصحاب القروش وتقول لينا أقبضوا على النسوان المساكين بتوع (عرقي العيش) وهنا أخرج كل من لديه زجاجة أو نصف زجاجة عرقي عيش ووضعها فوق الطاولة بعد أن كانت تحتها.

...ومتى بدأت مشكلة دارفور..:

وقد تعرضت للأمر في مكان سابق ويبدو أن حديثي إما أنه لم يكن مفهوماً أو غير مرغوب فيه فالتزمت الصمت. وأثناء الصخب الذي يلازم هذه (القعدات) وأثناء دندنة لم تكتمل من أحد الجالسين سألت الحضور ببراءة : يا أخواننا هل تعرفون محمد بشار وهل هو في زالنجي أم في قريته (قارسلا) حدث صمت رهيب لبضعة ثوان ثم رد جناب المأمور بأن بشار رجل بتاع جمعيات سرية في دارفور وضد الحكومة وعنصري وضد (الجلابة). تعجبت ولكني قلت ربما المقصود محمد بشار آخر غير الشخص الذي سألت عنه وهو من أبناء الدفعة في مدرسة حنتوب وكان مرشحا (شرتاي) في مكان والده قالوا إنه نفس الشخص بتاع جمعية سوني وجبهة نهضة دارفور.

والتفت نحوي مضيفي الدكتور وهمس بأنه موجود في زالنجي وسيحضره غداً لمقابلتي. فالدكتور جحا هو أيضاً زميل لمحمد بشار في مدرسة حنتوب ويعرفه حق المعرفة.

قابلت محمد بشار أحمد وعرفت أنه (مُحَارَبْ) من المسئولين ويعتبر(عنصري) وهو لا يهمه كل ذلك ويتحدث كل ما وجد فرصة عن الظلم الذي يعيشه أهل دارفور والتخلف الذي يسود المنطقة والتسلط من (أهل البحر) وقد تلقى تحذيرات عديدة جعلت كل (الموظفين) والكثير من التجار وهم المجتمع المستنير والراقي يعزلونه عن تجمعاتهم.

وإذا استمر الحال كذلك إما ينزوي في قريته أو ، وهذا الاحتمال الأكبر، يذهب للبحث عن عمل تؤهله له شهادة المرحلة الثانوية التي أكملها في حنتوب ، وقد كان.

فقد قدم للخرطوم ونافس في وظيفة لشركة (شل للبترول) في بورت سودان وتم تعيينه فيها ثم ترقى بعد عامين إلى مدير مستودعات شل بمنطقة الشجرة بالخرطوم.

من حسن حظي أن هذه المأمورية جعلتني على علم مبكر بالحركات الاحتجاجية لأبناء دارفور المتعلمين وما يعانون. ولم استغرب عندما تبلورت تلك الاحتجاجات إلى حركات سياسية مسلحة.

وكنت أسخر من نفسي ومن جلسائي بعد ما يقارب نصف القرن وحكومة الإنقاذ تصفهم بأنهم لا يمثلون أهل دارفور. ومرات بأنها مجرد حركات نهب مسلح. وفي كل الأوقات يرجع مثقفوها، وتبعهم في ذلك مفكرون غربيون وسودانيون، بأن المسألة كلها تنافس بين الرعاة والسكان المزارعين المستقرين.

بل أن بعض المتأخرين من متعلمي دارفور صدقوا ذلك ودبجوا المقالات وألفوا الكتيبات عن الجفاف والتصحر والتناحر بين الرعاة والمزارعين ونسى الجميع أن أبناء دارفور الواعين بمشاكل أهلهم كانوا منذ قبل الاستقلال وحتى الآن يجاهدون من أجل عدالة وتوزيع الثروة لتشمل منطقتهم.

زاد ألمي أن الحكومة دعت مفكرا أمريكياً من جذور أفريقية لزيارة دارفور وعندما أراد أن يلقي محاضرة عن انطباعاته هذه المرة (يبدو أن زيارته لم تكن الأولى) رغم أنه دعى على نفقة الدولة وكان ضيفها في الحل والترحال ولكن وصلها همس بأن آراءه قد تبلورت هذه المرة على غير إتجاه سياسة الحكومة. المفكر هو محمود ممداني والوقت كان ٢٠٠٩م. وقد ألح علي بعض المثقفين الذين يعرفونه للمشاركة في ندوة عقدت في دار متحف التاريخ الطبيعي بحضوره. تحدث بعض أبناء دارفور وكرروا قصة الجفاف والتصحر وتنافس الرعاة والمزارعين لم أحتمل الأمر وقلت في إيجاز- أزعجهم جميعاً- إن الجفاف والتصحر ضربا شمال كردفان أكثر من شمال دارفور. هذه حقيقة. وأعداد الحيوان Animal Population في

شمال كردفان حيث الصحراء أكثر من شمال دارفور وبالمثل الرعاة وأفراد وقبائل. ورعاة كردفان يجوبون شمال وغرب كردفان بقطعانهم من الإبل أحياناً إلى أن يصلوا في سنوات الجفاف قرب بحر العرب قاطعين أراضي زراعية بها قرى ومزارعون مستقرون. قبائل شمال كردفان لديها (سلاح) أحدث من سلاح جيش السودان منذ قديم الزمان ويتجدد بفعل الأحداث والمتغيرات في المنطقة. حرب الجزائر أدخلت نوعية متقدمة ثم سياسة مصر التجارية إزاء تحويلات صادرات الجمال طورت التسليح باستمرار. بالرغم من ذلك لم يحدث في كردفان احتكاك بين (الرعاة والمزارعين) في تنافسهم على الرعي والحصول على موارد المياه في (الدوانكي) للدرجة التي زادت عن حوادث فردية تحتويها السلطات المدنية أو الإدارة الأهلية أو عقلاء القبائل بعد حل الإدارة الأهلية. مشكلة دارفور سياسية واقتصادية في تنازع الإقليم والمركز في السلطة واقتسام الثروة القومية والمحلية وليس كله في أراضي الرعي والزراعة.

.... وإلى كسلا (١) القضارف : بداية تقرير مشروع الصوامع:

ومن المأموريات الأثيرة إلى نفسي بسبب ما حققته من آثار مأمورية إلى مديرية كسلا: القضارف وكسلا، بادر بطلبها (١٩٦١) مدير المديرية آنذاك داود عبداللطيف. إذ كان أول من لفت النظر إلى التلقائية التي توزع بها الأراضي للزراعة المطرية الآلية بمنطقة القضارف منذ قبيل الاستقلال بغرض توفير الذرة للغذاء المحلي. وكذلك مشاكل التسويق والتهريب للإنتاج الزراعي والبستاني بين السودان واثيوبيا.

ذهبت للقضارف واستقر بي المقام في إحدى غرف (الاستراحة) ثم علمت أن الغرفة الأخرى بها (مفتش المركز بالإنابة) وهو في نفس الوقت مفتش رئاسة المديرية عبد الرحمن عبدالله ومنتدب مؤقتاً للقضارف بسبب مرض مفتشها عربي عبد الباسط. فكانت بداية لمعرفة توطدت فيما بعد عند ما زرت كسلا ثم ونحن وزراء في ثورة مايو.

بدأت الزراعة منذ الأربعنيات أيام الحكم الثنائي بمساحات كبيرة Extensive في منطقة القضارف بما عرف بزراعة الحريق Harig Cultivation إذ يمنح المزارع المقتدر مالياً

مساحة ألف فدان وتتم نظافتها عن طريق حرق الأشجار والحشائش قبيل موسم الأمطار فتجد الزراعة (سماداً) جاهزاً على الأرض كما تؤدي الحرائق إلى قتل الحشرات والفأر والقوارض وبالتحول من منطقة لأخرى أدت هذه الطريقة إلى إزالة الغطاء الشجري في المنطقة. وظلت ممارسة فيما بعد إدخال الجرارات الزراعية بعد الاستقلال بديلاً للحرائق فتقطع الأشجار وتنظف الأرض من الحشائش.

بما أن السماد لم يكن متعارفاً لتكلفته فإن الانتقال من أرض إلى أخرى بكر إستسهله الجميع. وقليلاً قليلاً بعدت المزارع عن مدينة القضارف، السوق الرئيسية للإنتاج ومصدر المياه. عندما تجف الحفائر في المزارع ومصدر تغذية عمال الزراعة من غرب أفريقيا.

وأصبحت الجرارات وهي تشق طريقها الوعر أثناء فصل الأمطار تجعل من ذات الطريق الذي سلكته طريقاً أكثر وعورة لسيارات نقل المحصول بعد الحصاد من ثم مجرى للمياه في العام القادم يزيد من تفاقم المشاكل وقت الزراعة والحصاد.

وبالاندفاع نحو الزراعة لوجود أسواق خارجية في الهند، للغذاء البشري. وفي بعض البلاد الأوروبية لغذاء الدواجن ظهرت مشاكل الوفرة وقلت وسائل التخزين لصعوبة استيعاب الكم الهائل في (مطامير) كما كان أيام زراعة الحريق المحدودة. ولعدم اكتشاف أسواق خارجية جديدة ولأن عدة مواسم جيدة للأمطار غطت غرب السودان لم يكن هناك طلب على (عيش القضارف) رغم أنه يعتبر درجة ثانية بالنسبة للدخن وللماريق المحلي.

عكست التقارير تخوف المزارعين، وقد كانوا على نبوءة صادقة، من أن وفرة المحصول خاصة الذرة قد تؤدي إلى تدهور الأسعار للدرجة التي قد لا تغطي التكاليف. وصعوبة مقابلة أقساط الجرارات للشركات وربما عدم الزراعة في الموسم القادم خاصة إذا استمر المحصول في العراء في سوق القضارف، أو في المزارع دون غطاء أو بدون حفظه في جوالات مما ينعش حركة الحشرات والفأر.

قابلني مدير المديرية بترحاب كبير وبعد اطلاعه على مسودة التقارير كتب خطاباً إلى مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين منصور محجوب مثنياً على الجهد وطالباً، ولا أنسى التعبير، بأن يجلس الجميع على (طاولة واحدة) وعاجلاً لدراسة المشكلة.

وقد كان إذ بعد فترة تبنى البنك الزراعي مشروع الصوامع في القضارف وبورت سودان وكان لي شرف الإشراف على المشروع عند انتقالي منتدباً إلى البنك الزراعي فوجدت مكي المنا نائب مدير البنك قد خلق من الفكرة مشروعاً متكاملاً قدمه إلى سكرتارية (الخطة العشرية) التي كان يرأس جلساتها مأمون بحيري محافظ بنك السودان. ثم تفاقمت مشكلة عدم سداد المزارعين أقساط التراكترات للشركات فعجلت بقيام البنك الزراعي السوداني الذي صدر قانونه منذ ١٩٥٩م. وتبنى سداد الأقساط للشركات ونقل المديونية عن المزارعين (لم يدخل أحد منهم السجن، ولم يتم نزع تراكتر أي منهم وبيعه بالمزاد العلني). وللحقيقة والتاريخ كانت مبادرة التزام الحكومة نيابة عن المزارعين مقدمة من شركات التراكترات.

وقد كان لي أيضاً شرف الإشراف على العملية المالية والخاصة بسداد ديون المزارعين في البنك وهو أمر تعرضت له في موقع آخر من هذه الذكريات أو المذكرات.

مكثت في القضارف اربعين يوماً تعرفت خلالها على جمع من كبار المزارعين والتجار/ المزارعين من الموظفين على عبدالرحمن عبدالله الذي عاد من كسلا وعبدالله القدال، المأمور، وخلف الله الرشيد، القاضي المقيم. وقابلت فيها زميل حنتوب وزميل داخلية (أبوعنجة) ابن جبال النوبة (كودي الدومة) وقد أصر على دعوتي للغداء بمنزله يوم جمعة بعد أن نتقابل في المسجد.

سألت خلف الله الرشيد هل كودي مسلم ؟ فأجاب ومسلم ملتزم بخلقه وصلواته: على أيامنا في حنتوب كان ثلاثة من جبال النوبة من المسيحيين وهم زكريا واني، كودي الدومة وزكريا حسن وكان ناظر المدرسة المستر لويس براون يصحبهم كل يوم أحد إلى واد مدني للصلاة مساءً ثم العودة بهم بعد أن يتناولوا العشاء معه.

لكن ما لفت نظرنا في داخلية أبوعنجة أن كودي كان يجلس أحياناً عندما لا يكون مشتركاً في الألعاب الرياضية وأمامه الإنجيل ومصحف وكراسة وقلم. وقد علمت منه أنه أصبح مسلماً عن اقتناع، قبل أن يتخرج من حنتوب، ولكنه كان يكتم إيمانه خوفاً على أسرته من الكنيسة المحلية وعلى نفسه في الدراسة وبالمثل فإن زميليه أسلما فيما بعد.

وخلال إقامتي في الاستراحة واتصالاتي بالمزارعين والتجار وسفري داخل مركز القضارف للمزارع وللمدن التي كانت تتبع المركز لاحظت أن أحد ضباط الجيش الصاغ تاج السر المقبول، (الرائد) ، يأتي كثيراً لزيارتي في الاستراحة ويتعرف على اتصالاتي معللاً ذلك، بأنني في القضارف، ضيف القيادة العسكرية الشرقية ويهم القائد اللواء محمد أحمد الخواض أن يتعرف على نشاطي وأن يذلل أي مشكلة تقابلني قد لا يستطيع المفتش بالإنابة حلها، وصدقته.

وقد علمت بعد أربع سنوات من رئيسه المباشر آنذاك، البكباشي عباس أبو نورة، أن تاج السر المقبول هو ضابط استخبارات القيادة وكان مكلفاً بمراقبتي بناء على تقرير وصلهم من (المباحث، أحمد عبدالله أبارو) بالخرطوم.

وقد زاد من كثافة المراقبة أنه يوم وصولي صادف حدوث انقلاب فاشل قام به البكباشي، المقدم، علي حامد وأن أحد المشتركين فيه عبد الحميد عبدالله كان قد اختفى (ثم عثر عليه فيما بعد في ضاحية بري) كما أن أحد الضباط الذين ورد اسمه في التحقيقات من ضباط القيادة الشرقية وقد أرسل مخفوراً إلى الخرطوم وهو جعفر نميري. ولكن ما دخلي أنا بكل ذلك ؟.

علمت بالسبب بعد انتهاء مأموريتي في القضارف وكسلا عندما زار وفد من النهود الخرطوم واستدعيت إلى القصر الجمهوري وأمام والدي فاجأني الرئيس عبود بأن سيارتي رصدت بانتظام في دار السيد الصادق المهدي ولدى المباحث معلومات أنني وآخرين نجتمع في عمل مضاد للثورة. أنكرت بالطبع خشية غضب والدي إذ السيد الصادق كان (يعزمني

على العشاء) لأنه يريد تكوين شركة تجارية لأهلنا في دار حمر. وبعد تكوين الشركة توقفت الدعوات. وبعد أن أكد والدي تكوين الشركة بدأ السرور على وجه الرئيس إبراهيم عبود.

اتصل بي داؤد عبداللطيف طالباً سرعة حضوري إلى كسلا، ولما لم أجد مكاناً في القطار أفادني اللواء الخواض أن لديهم (طوف) متجهاً إلى كسلا يمكنني مصاحبتهم بعد أن أوقع إقراراً بعدم تحملهم أي مسئولية إذا أصابني مكروه حتى ولو كان قضاءً وقدراً، كان تنقلب السيارة مثلاً، وقبلت.

وقد لا يعرف الكثيرون أن اللواء الخواض كان أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة ١٧نوفمبر ١٩٥٨م. ولكن بعد فترة طلب إعفاءه من المجلس لأنه يعتقد أن الجيش يجب ألا يتدخل في العمل السياسي، وأنه أنشيء ليحمي حدود الوطن لا ليحكم المواطنين. وأنه قبل التكليف في البداية حفاظاً على وحدة القيادة وبعد إعفائه من المجلس نقل قائداً للقيادة العسكرية الشرقية. وأنا أودعه حضر ضابط مسرعاً وهمس في أذنه فقال له الخواض (يدخل فوراً) وقام من الكرسي ولبس (الكاب) وتقلّد العصا واتجه لاستقبال الزائر الذي جاء دون موعد وتلقاه بأن أدى له التحية العسكرية فانسحبت خارجاً.

كان الزائر يلبس (بردلوبة من الدمور الأبيض ورداء أيضاً من الدمور) ويعلق على كتفه بندقية صيد (خرطوش) وبعد دقائق ودعه حتى سيارته بالتحية العسكرية وتبعه في ذلك كل من كان خارج مكتبه من الضباط والجنود. ثم استدعاني وأخبرني أن هذا الشخص هو اللواء عبد اللطيف الضو الذي كان مديراً لمصلحة النقل الميكانيكي وأتهم وسجن في قضية يغلب عليها الكيد السياسي فأصبح مزارعاً في القضارف منذ سنوات. عجبت لاحترام الجنود لبعضهم وكيد السياسيين لبعضهم.

وقد عدت إلى القضارف مرة أخرى ومعي وفد من (الخبراء) من الاتحاد السوفيتي لدراسة قيام صوامع الغلال في كل من القضارف وبورت سودان.

تتخلل المأموريات مواقف طريفة تكسر جانب الملل فقد لفت نظري في القضارف أن دعوة اللواء محمد أحمد الخواض قائد القيادة الشرقية لضيوف البلاد من الخبراء السوفيت

لدراسة مشروع الصوامع لم يحضرها أي ضابط من القيادة- ولا حتى الصاغ تاج السر المقبول الذي أخبرني يوماً بأنه مكلف من القائد بمعاونتي. ظروف عمل الخبراء الروس جعلت من غير الممكن إكرامهم في وجبة إفطار أو غداء إذ يخرجون صباحاً قبل الشروق ويعودون مع المغيب. لذلك فقد دعاهم سعادة اللواء إلى عشاء بداره في (الجبل) كما يطلقون على مقر القيادة وعند حضوري مع الخبراء الروس لم أجد سوى المضيف إذ اعتذر كل الضباط الذين من المفروض أن يلبوا دعوة قائدهم بأعذار شتى قبلها منهم بحسن نية. السبب الرئيسي كما علمت فيما بعد هو أن سعادته لا (يشرب) وبالتالي فإن عشاءه لا (ينبلع) غير أني أخبرته أن (الروس) يشربون حتى في وجبة الإفطار فدعا بزجاجة ويسكي والضباط لا يعلمون. وضعت الأكواب وطبق من الجبن والفول السوداني و (جردل) من الثلج وذهب خادمه لإحضار (الصودا) ولكن بدا أنه تباطأ في نظر سعادة اللواء فقام بنفسه وأفرغ الزجاجة في الأكواب الثلاثة للضيوف ولم يعطني أنا الفرصة للقيام بالخدمة. دهشنا جميعاً ونحن نرى الزجاجة فارغة قبل أن يرشف منها أحد جرعة. (حبكت) النكتة مع كبير المهندسين فداعب سعادة اللواء قائلاً بعربية فصحى: تشربون الويسكي هكذا في السودان، رد سعادة اللواء في براءة صادقة أنا ما بشرب، حياتي لم أشرب. لم يبلع المهندس الرد فبادره ضاحكاً وشجعناه بما فينا اللواء الخواض: في حياتك لم تشرب؟ أمال أصبحت لواء كيف ؟ وصل الخادم بالصودا وتبسم إذ تأكد له بمعرفته بسعادته أن هو الذي قام بالخدمة فعاد بالأكواب إلى داخل المنزل وعبأها مرة أخرى في الزجاجة وأعادها لكي أبدأ أنا الخدمة. تساءل اللواء الخواض يعني (الثري دبليوز WWW) صاح في كل الجيوش ؟ وهنا تساءلت أنا هذه المرة عن معناها حتى يندمج سعادته مع ضيوفه فقال إنها Wine, War and Women. وتعجبت : حتى اللواء الخواض عارفها. وعندما احترف الجند الانقلابات والحكم أضاف الظرفاء الرابعة هي Wickedness . وعندما قصصت الحكاية على صلاح عبد العال بعد عدة سنوات تعجب من تصرف زملائه الضباط لأنه هو-مثلا- لا يشرب ولكنه كان سوف يلبي الدعوة وزملاؤه في القضارف بالذات سوف يسعدون ليوم واحد ليس فيه (شرب) لأنهم جميعاً تدربوا على يد

جنابو الصاغ، الرائد ح.ت. وجنابو هذا دفعة الفريق إبراهيم عبود. دخل القضارف في رتبة الصاغ وخرج منها متقاعداً بالمعاش العادي في رتبة الصاغ وذلك لكثرة ما ارتكب من مخالفات وتجاوزات جعلت القيادة سواء في القضارف أو في الخرطوم تتجاوز وتقبله على علاته. كيف تدربوا على يديه ؟ يستقبل (الدفعة الجديدة) مساء أول يوم (خميس) وينقلهم إلى أحد (الديوم) المشهورة في القضارف ولا يعود بهم إلاّ الساعة الخامسة صباح يوم السبت ليستعدوا للطابور الساعة السادسة صباحاً. ومن طرائف ما يروى عنه أنه حضر كالعادة مساء خميس ليلتقي الدفعة الجديدة فوجدها مصطفة لصلاة المغرب. فتساءل (الطابور ده بتاع إيه؟) كان الرد دي دفعة الضباط الجدد يستعدون للصلاة، صاح أعوذ بالله ضباط يصلوا، طابور: خلفاً دور. فدار الطابور بمن فيهم (الإمام) إطلع الكومر، طلعوا الكومر. لكن أحدهم سأله: جنابو إنت ما سمعت بالذي ينهي عبداً إذا صلى، رد عليه بسرعة إنت اللي ما سمعت دا ما أنا أنا ح.ت. وكما تحكي القصص ويؤيد ذلك حديث يروى فيما بعد معناه فإن أحدهم يعمل فعل أهل النار حتى إذا قارب أن يدخلها يتغمده الله برحمته فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها. الصاغ ح.ت. بعد أن تقاعد وعاد إلى أم درمان وسط أهله بحي الموردة تاب توبة نصوحاً وقادته الرحمة حتى أصبح يؤم المصلين ويلقي النصائح والمواعظ بين (العشاءين:المغرب والعشاء) ويصوم الإثنين والخميس وداوم على الحج. عليه واسع الرحمة.

...وفي كسلا(٢) رئاسة المديرية: بداية تجارة الحدود:

وصلت كسلا دون حادث وقضيت وقتاً طيباً مع الضباط الذين رافقتهم وأخذوا مني وعداً بالسهرة معهم في حديقة البلدية بكسلا. في كسلا كنت، رسمياً، ضيف مدير المديرية داؤد عبداللطيف. وعملياً، بحكم العمر والوظيفة، ضيف على كل من مفتش الرئاسة عبدالرحمن عبدالله- وضابط المجلس البلدي أحمد عبدالرحمن محمد. عجباً أصبحنا فيما بعد زمالة وصداقة العمر.

تبادلنا حديثاً طويلاً يكاد يكون من طرف واحد به الكثير من معلومات مشاكل تهريب للسيارات من إثيوبيا لتجار يحملون معهم على الحدود أرقام سيارات سودانية استهلكت من زمن ويدخلون بها إلى كسلا طالبين ترخيصها أو يتجهون بها إلى مدن أخرى.

شاحنات إثيوبيا تحمل على ظهرها ماكينات صغيرة لحلج القطن الخام الذي يزرع في بعض مناطق الزراعة الآلية ويستغلون تعطل محلج (المنشار) الوحيد بالمنطقة للقطن قصير التيلة في قرية (ود الحوري) ويقومون بحلج القطن ويشترونه مع البذرة كمان.

محصول الموز يجد طريقه إلى إثيوبيا مهرباً ويصل القليل إلى الخرطوم وبالمثل البصل والخضروات. ويصلنا من إثيوبيا بخلاف السيارات المسروقة من أصحابها بعض البن والعدس.

طلب داؤود عبداللطيف الوصول إلى صيغة عملية لاحتواء التهريب وأن نستلهم ما يدور، بدائياً، على حدودنا في الكرمك وقيسان حيث تتحصل النساء عند مجاري المياه عن طريق (الغربال) على حبات من الذهب يحتفظن بجزء منه ويتبادلن بآخر البن الإثيوبي.

داؤد كان دائما ينظر إلى الحدود بين السودان وأي دولة من جيرانه بعين رجل الأمن والإدارة وأن الحكمة تقتضي بأن تعترف وزارة التجارة بالأمر الواقع الذي أوقعت فيه الجغرافيا دولة السودان.

كان داؤد عبداللطيف إدارياً مثقفاً قادته ثقافته لكي ينظر إلى الأمور بواقعية ونضج. أذكر له حضوره مرة إلى وزارة التجارة وهو نائب وكيل وزارة الداخلية وطلب من المدير إبراهيم عثمان إسحق أن (يستأنف) قرار وزارة المالية الذي منع اشتراك الوزارة في معرض بروكسل الدولي في بلجيكا بسبب (التقشف). قال داؤد: أنا عندي تمرد في الجنوب وللجنوب حدود لآلاف الكيلومترات مع (الكنغو البلجيكي، كان مستعمرة بلجيكية) إذا صرفنا تكلفة ٣ أو ٤ طوف عسكري في يوم واحد على المعرض ضمنا وقوف حكومة بلجيكا معنا. وفعلاً وافقت المالية على الاشتراك.

نفس النظرة الواقعية هي التي أدت إلى الاعتراف الرسمي بتجارة الحدود مع إثيوبيا، حتى صارت سياسة مقررة حتى الآن مع كل دول الجوار لاحتواء التهريب والتجارة غير المشروعة والتي يستحيل إيقافها عملياً.

تم الاتفاق على أن نقترح للوزارة تفويض سلطاتها بموجب قانون الرقابة إلى مفتش الرئاسة بمديرية كسلا وإلى ضابط المجلس البلدي بإصدار(رخص تصدير ورخص استيراد) للتجار الذين يتعاملون من البلدين فكان ذلك التفويض أول تقنين رسمي بما عرف فيما بعد باسم تجارة الحدود والفضل يرجع إلى داؤد عبداللطيف.

أما ما كان يدور بين وادي حلفا ومصر لم يكن يتم بوثائق رسمية وإنما بمراكب (دلت) تغدو وتروح بين الأهل في البلدين. ثم وجدت تجارة الحدود طريقها إلى المعاملات بين جنوب السودان والدول الحدودية إلى أن أصبحت تضمن في الاتفاقيات التجارية الدولية.

ذهبت مع الضباط إلى سهرة شيقة طروبة في الحديقة الوارفة والمهجورة التي تطل على كسلا والقاش. وقد علمت أن ضابط المجلس البلدي أحمد عبدالرحمن محمد (نعم هو نفسه أحمد عبدالرحمن محمد) استصدر من المجلس البلدي (أمر محلي) بعدم تناول الخمور في الحديقة.

وعندما أعلن عن استئجارها لم يتقدم إليها أحد إذ إن السهرات والمناسبات كانت دائماً تتخللها الخمور ولا يتكبد أحد مشاق الذهاب إلى حديقة خارج حدود المدينة ليشرب الشاي أو يتناول عشاء (حاف) خاصة وأن قيام الأسرة بالسهر والترويح خارج المنازل لم يكن قد أصبح متداولاً بعد.

وبينما نحن في عز البهجة رأينا نور سيارة قادمة نحو الحديقة وأيقن الضباط، من سابق تجربتهم، أنه أحمد عبد الرحمن محمد ضابط البلدية وتحفز البعض للاشتباك معه بمجرد وصوله وصرت أهدئ من حماسهم تقديراً لوجودي كضيف في المدينة. وبعد أن تبادل الطرفان كلمات وتهديدات أقفل أحمد عبد الرحمن عائداً على وعد من أحد العقلاء بالانصراف.

عرفت من عبد الرحمن عبدالله الذي عاد من القضارف بعد أن رجع المفتش عربي عبد الباسط من إجازته أن أحمد ضابط كفء وأنتماءه لجماعة الإخوان المسلمين يوقعه أحياناً في مثل هذه المواقف.

داؤد عبداللطيف لم يتدخل رغم أنه كان يمكنه أن يطلب من مدير وزارة الحكومة المحلية نقله. أو أن يعلن أنه لا يريده في مديريته لأنه، أي داؤد، كان يرى أن يعطي الحكم المحلي فرصته في التجربة والخطأ لأنه سيحل عن قريب محل الحكم المركزي.

... عودة إلى كردفان وبدايات تنظيم وتصدير الصمغ العربي:

وآخر المأموريات الهامة التي كلفت بها وكانت لها آثار لا تزال تعيشها البلاد زيارة دراسية Study Tour إلى مديرية كردفان لتقديم تقرير عن الصمغ العربي. وقبل التوجه إلى المديرية أعددت إستبيانا معلوماتياً Synopsis أرسلته إلى كل من مدير كردفان وكسلا والنيل الأزرق وقد كانت تضم الجزيرة والنيل الأبيض والنيل الأزرق الحالية عن حيازات (جنائن) الصمغ وملكيتها وجني المحصول ووصوله إلى الأسواق والتعامل فيه من قبل تجار القرية والمدن ووكلاء لشركات التصدير: أبرزها بوكسول،بيطار فيما بعد، عثمان صالح وأولاده، والواردات والصادرات السودانية: أولاد الشوام توتونجي، عبد المنعم محمد، أبو العلا.

وقد كان الإستبيان مكتوباً باللغة الإنجليزية اللغة الغالبة للمكاتبات في ذلك الوقت. كما كان يلقب الشخص المسئول باسم ضابط الصمغ العربي Gum Arabic Officer في أكبر وأهم مديرية للإنتاج بريطاني الجنسية ومقره مدينة الأبيض.

تبنى التقرير منصور محجوب مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين وليس كامل شوقي مدير مصلحة الغابات آنذاك كما ورد في تقرير الدكتور منصور خالد (رئيس مجلس إدارة شركة الصمغ العربي بعد اتفاقية نيفاشا) وأقام على أساسه (هيئة الصمغ العربي) والتي أصبحت (هيئة تسويق الصمغ العربي) إلى أن صارت (شركة الصمغ العربي المحدودة) كشركة عامة تملكت المديريات المنتجة بعض أسهمها وكذلك جمعيات المنتجين. ثم آلت إلى الحكومة أسهم بسبب قيامها بتأميم ومصادرة بعض الشركات أثناء حكومة ثورة مايو.

منحت الحكومة الشركة امتياز تصدير الصمغ العربي دون غيرها بشروط أهمها أن تعمل الشركة على شراء أي كميات ترد إلى الأسواق متنافسة في ذلك مع المشترين المحليين. على أن تلتزم بشراء أي كمية لا تجد مشترين بسعر السوق أو الحد الأدنى لسعر السوق المعلن من الوزارة في أول الموسم.

والامتياز لا يمنع المشترين المحليين من التنافس مع الشركة وفيما بين أنفسهم من الشراء ثم نظافة وإعداد المحصول حسب الدرجات المتعارف عليها والبيع للشركة- وحدها- سواء محلياً أو في بورت سودان وفق الأسعار المعلنة لتقوم الشركة بالتصدير.

وقد أدت الشركة لسنين عديدة خدمات كبيرة للمنتجين أهمها شراء سيارات حملتها بفناطيس (تانكرز) مياه تجوب مناطق الإنتاج البعيدة عن مصادر مياه الشرب وأغلبها بعيدة بالفعل. كما تعود محملة بما يتم جنيه من محصول إلى أقرب الأسواق. كلا الخدمتين لا يعرف قدرها إلاّ من يعيش في تلك المناطق البعيدة عن العمران. عن نقطة ماء يتحمل الوجود فيها من ترغمه سبل كسب عيشه من الصمغ على تحملها.

كما أن الشركة ساعدت المجالس الريفية على نشر خدمة (خطوط النار) في مناطق ومساحات ليست بها قرى كبيرة يمكنها القيام بها وترتادها القطعان من الإبل في ترحالها شمالاً وجنوباً وما تخلفه من بقايا نيران للطبخ أو التدفئة أو كليهما.

ما قابل الشركة بعد عقود من تنافس على احتوائها من (داخلين) ولا أقول (دخلاء) على تجارة الصمغ واتهام الشركة بالاحتكار الذي أضر بالمنتج والذهاب بالشركة إلى مفاوضات السلام في نيفاشا وتضمين (تحرير تجارة وصادر الصمغ) ضمن اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥م ظهرت النوايا الحقيقية للدولة ولهم تجاه الصمغ وكادوا، إن لم يكن قد فعلوا، أن يلحقوه بالحبوب الزيتية لولا قوة المنتجين وظهور مصلحة الغابات في المسرح

بقيادة مديرها عبد العظيم ميرغني ورعاية الأب الروحي للغابة السودانية- أول مدير سوداني للغابات المتقاعد- محمد كامل شوقي.

تحرير تجارة الصمغ؟. أين تحرير تجارة القطن؟، أم أن حول القطن أنياباً من اتحاد المزارعين تحميه. صعب التمويل على الشركة؟ وهي التي كانت تسعى البنوك لتوفيره ليس فقط لها بل ولكل من له عقد معها. ظهرت شركات تردد أن لها علاقة بالأمن، نعم بالأمن، تجد التسهيلات ولا أحد يدري أين يذهب محصولها.

ظهرت شركات تعمل عبر الحدود الغربية بالصمغ. ظهرت مجموعات تحصل على (كوتات) للتصدر تخلط صمغاً عربياً بآخر. وأخرى تطحن بعضاً ببعض. تمزق الصمغ بين سياسات الدولة في التحرير وممارسات غير الدولة في التداول. ضاعت الخدمات القليلة التي كان المنتجون يجنونها من الشركة والتي لا تعرفها دولة المشروع الحضاري الجديدة ولا التجار الجدد وكانت المجالس المحلية تجدها منها. وعاش التحرير وعاشت الخصخصة وبكل الصدق لولا جهود عبد العظيم وكامل كاد الصمغ أن يلحق بالحبوب الزيتية. أين الفول السوداني الذي انتزعنا رئاسة مجلسه العالمي من نيجيريا أكبر منتج له قبل ظهور البترول فيها. والآن عدنا نبحث عنه- وأرجو ألا يضيع مرة أخرى متى (شمت) الدولة رائحة البترول.

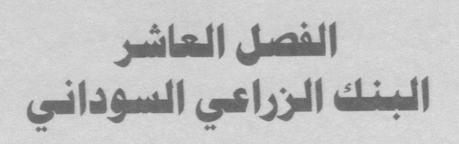
ومن عجب أن طحن الصمغ في شكل (بودرة) كان يمارسه صادراً بموافقة وتشجيع الشركة مواطن من النهود اسمه محمد أحمد جحا (دقيس) في مصنع مهجور في كردفان اسمه مصنع بابنوسة للألبان دون أن يدعى(تحريراً) ومناً على المنتج أو حرماناً للمجالس من خير الشركة. ولكنه ليس من الإنقاذ في شئ.

وإذا كانت المبادرة بالمبادرة تذكر فإن (دقيس) أول من نادى بالحكم الإقليمي أو الاتحادي عام ١٩٧٣م. من داخل مجلس الشعب الأول في عهد مايو وضرب مثلاً كيف يستقيم أن يطلب من يريد إقامة (طاحونة) للغلال في دار حمر تصديقاً من الخرطوم.

دارت الأيام وجاء الحكم وجاء الولاة وظل صاحب المبادرة هو (دقيس) لا والياً ولا وزيراً إقليمياً ولا عضو هيئة شورى ولا عضو مجلس ولاية ولا معتمداً ولا مستشاراً ولا ... أخشى أن أقول مواطناً من الدرجة الأولى.

وإذا كان (الأوائل) يذكرون بالخير، ولو أنه أمر خارج الموضوع، فإن أول من طلب في مجلس الشعب عام ١٩٧٢م أن يبدأ كل متحدث بقول (بسم الله الرحمن الرحيم) هو علي أحمد سليمان: مسلم دون تحزب ورع يسكن ضاحية (الدروشاب) وبقربه (مسجد) بناه من مكسبه على قلته. وصارت البسملة سنة حتى اليوم ثم زاد عليها البعض الصلاة على الرسول الكريم في عهد الإنقاذ.

ثم اتضح بعد الحصار الأمريكي على السودان كدولة راعية للإرهاب و.. و.. في عرف الولايات المتحدة أن الذي أعطى الأهمية للصمغ العربي هو الصمغ العربي نفسه الذي تقوم عليه البيبسي كولا والكوكا كولا وصناعات دوائية ومدنية وحربية ولكنها كلها أمريكية. ليت كل غابات السودان كانت صمغاً. ولكن هل استغلت الدولة هذه الأهمية لتكون عامل ضغط في علاقاتها مع الولايات المتحدة أم ظلت تردد ويردد معها حتى علماء السودان: الحصار الأمريكي.. الحصار الأمريكي.



الفصل العاشر
البنك الزراعي السوداني

من وزارة التجـارة إلى
البـــنك الـــزراعي الســـوداني

البنك الزراعي السوداني

وقد كان إذ عرض علي حماد توفيق حماد الذي أصبح رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك الزراعي السوداني أن انضم إليه فلم أتردد وتركت الوزارة في أوائل ١٩٦١م. رئيساً لقسم التصنيع الزراعي ثم مساعداً للمدير العام ونائبه محمد داؤد الخليفة.العمل مع حماد توفيق مرهق كالعادة ولكنه أعطى لأمثالي خبرة كبيرة نسبة للمسئوليات التي يلقيها عليك. كانت أقسام البنك : قسم التسليف- قسم الحسابات- القسم الزراعي- القسم القانوني والفروع تعمل تحت نائب المدير مباشرة وبكفاءته المشهودة ونشاطه ومعرفته بكل المشاريع الزراعية على النيل الأبيض والنيل الأزرق حيث خدم في شبابه في كلا الجبهتين قبل أن توصله (السودنة) إلى منصب مدير التعليم الزراعي الذي كان يتبعه (معهد شمبات الزراعي) ومنه إلى البنك. وكنت بعيداً عن الأقسام والفروع وأقوم بتكليفات مباشرة من المدير العام ونائبه دون أن أحتك بالمديرين الآخرين لما علمته من همس عن أسباب انتدابي وهل سيكون مقدمة لترقيتي لمنصب في الإدارة يتقدمهم في السلم.تركز عملي في البحوث وفي التدريب الداخلي وابتعاث الموظفين إلى الولايات المتحدة التي جاءت بقدر يكاد يكون غير محدود من فرص الدراسة والتدريب للقطاع الزراعي بالسودان.وكذلك إعداد ومتابعة مشروعات التنمية التي طلب من البنك أن يقدمها لتضمن في (الخطة العشرية للتنمية) والتي كانت تنظر فيها لجنة كبرى برئاسة مأمون بحيري أول محافظ لبنك السودان قبل أن يخلف عبد الماجد أحمد في وزارة المالية ثم بعدها كأول رئيس لبنك التنمية الأفريقي.

كان مكي المنا مدير مصلحة المساحة: المتقاعد- رئيس اتحاد الطلبة بكلية غردون الذي قاد أول إضراب لطلبة الكلية مطالبين فيه بعدم تخفيض مرتب الخريج بسبب الأزمة المالية العالمية الأولى أعوام ٢٩-٣٠-١٩٣١م والتي وصل أثرها للسودان عام ١٩٣٣- كان مكي المنا يحتل منصب نائب مدير البنك الزراعي السوداني مع حماد توفيق وتم اختياره وزيراً للري في حكومة ثورة ١٧ نوفمبر بقيادة إبراهيم عبود. وقد ترقى المدير الزراعي للبنك محمد

داؤد الخليفة ليصبح النائب وباختيار مكي المنا وزيراً للري أطلق محمد عثمان يس وكيل وزارة الخارجية نكتة عن عجائب كفاءة أولاد الغرب مدير الري- الرشيد سيد أحمد قريش من مدينة بارا ووزير الري مكي المنا من أبوكرشولا في جبال النوبة وكلاهما لم ير النيل إلا بعد (البلوغ) ودخوله كلية غردون. وضع مكي المنا ضمن الخطة العشرية للبنك الزراعي مشروع بناء صوامع للغلال في كل من مدينة القضارف معقل الزراعة الآلية لإنتاج الذرة والسمسم ومدينة بورت سودان ميناء التصدير. وبإحالة مشروعات التنمية لي أصبح من واجبي الأول مشروع الصوامع وبقدر ما كانت مشكلة المشروع الأولى هي التمويل بقدر ما كانت مشكلته الأساسية الاختيار بين صوامع الحديد- وصوامع الأسمنت ومن يتولى التصميم في أي من الحالتين. ولكن لماذا مشروع الصوامع ؟ كانت الذرة تخزن في باطن الأرض في حفر يصل قطر الواحدة إلى بضعة أمتار وعمقها إلى مترين أو ثلاثة وتعرف الواحدة باسم (مطمورة) والتخزين في المطمورة شائع ومتعارف في غرب السودان ولكن بأحجام أصغر يحفرها المزارع وليس بالآلات الزراعية كما في القضارف. ويقدر الفاقد في الحبوب فيها إلى ما يزيد عن الخمسة في المائة. وبحساب ذلك بالأرقام في إنتاج سنوي بالقضارف يقارب أحياناً ما يزيد عن نصف مليون طن تبين درجة الخسارة على مستوى الخطة. أما المشكلة الكبرى فهي في التسويق إذ إنه بتوالي أكثر من موسم جيد من حيث الأمطار والإنتاج فإن طاقة النقل إلى بورت سودان براً وبالسكة الحديد محدودة كما أن محدودية النقل تؤثر سلباً على مقابلة الطلب في الأوقات المناسبة مما أدى خلال موسمي ١٩٦٠ و١٩٦١م إلى تراكم المحصول بعد أن ضاقت سعة المطامير التي تقوم بحفرها وزارة الزراعة وترك بعض المحصول في سنابله في المشاريع الزراعية لأن هبوط الأسعار بسبب الوفرة والقصور في تلبية طلبات الصادر جعل عملية الحصاد وشراء جوالات الجوت للتعبئة ثم النقل إلى باحة السوق في القضارف مسألة تزيد خسائرها على إيرادات التسويق بالسعر المتدني. لهذا فقد جاءت فكرة مشروع الصوامع بعد الوقت المناسب لخسائر الماضي وتحسباً ليس فقط لأرباح المستقبل بل ولاستمرارية الزراعة نفسها . الجانب الأكثر إشراقاً بالنسبة للبنك الزراعي السوداني لم يكن فقط مشروع

الأمل للمستقبل ممثلاً في الصوامع وإنما في إنقاذ العاملين في حقل الزراعة الآلية من إعلان إفلاسهم وبيع الجرارات الزراعية التي اشتروها بالبيع الآجل- الأقساط- من الشركات المستوردة بعد أن فشلوا خلال موسمين زراعيين ناجحين من سداد المديونيات. جاءت الصيحة الأولى من اتحاد مزارعي القضارف والكبرى من الشركات التي رفعت الأمر للحكومة لتدارك الموقف. فليس من مصلحتها بيع التراكترات بأي سعر والزج بالمزارعين في السجون لعدم الوفاء بالشيكات المرتدة ومتبقي الديون. أتذكر هذا الموقف من الشركات- شركات كلها أجنبية- ميتشل كوتس- جلاتلي - ميركنتايل- سركيس أزمرليان تتقدم بصيحة للحكومة لإنقاذ المزارعين لا أن تحتمي بالحكومة لتدفع بالمزارعين إلى السجون ويبقى الواحد منهم في السجن- وفقاً للعبارة المستحدثة مع قوة الشيك - يبقى حتى يتم السداد. في نظام للتسليف بفوائد (ربوية) بسيطة ٦٪ في السنة أوقفتها الشركات بعد مرور السنة الأولى وليس بنظام السلم (الإسلامي) والذي وصل كام طاشر في المائة من البنوك (الإسلامية). كان البنك الزراعي قد بدأ في كتابة لوائحه- وفي استخدام كوادر من الحكومة ومن سوق العمل فقام على الفور بالاتفاق مع الشركات ومع اتحاد المزارعين بتكوين لجان فنية من مهندسين وزراعيين- ومن ممثلين للاتحاد وللشركات بتقدير قيمة كل تراكتر ومقارنتها بما تبقى من الدين ودفع القيمة فوراً للشركات والاحتفاظ بالدين في دفتر خاص بكل مزارع مع التزام من الشركات بتوفير قطع الغيار للتراكترات- والتزام الاتحاد بالتضامن مع كل مزارع توريد محصوله بالكامل لمخازن البنك واستلام نسبة تتراوح بين ٥٠٪-٧٠٪ من ثمن السوق حسب حجم الإنتاج. كانت مسئوليتي مكتبية ومحدودة في الوصول إلى أرقام استحقاقات كل شركة عن كل تراكتر والتوصية لنائب المدير بمقابلة الالتزام. وقد تعرفت خلال فترة قصيرة بممثلي الشركات الذين غادروا جميعاً السودان بعد فترة بسبب التأميم وبقى منهم أخ امتدت علاقتي به بين مد وجزر ثم استقرار كريم هو بدر الدين محمد أحمد سليمان الشهير باسم بدر الدين سليمان والذي كان محامياً في مكتب مبارك زروق ويمثل شركة سركيس أزميرليان.

سار مشروع الصوامع بسرعة فائقة إذ اتفقت حكومة ثورة ١٧ نوفمبر مع حكومة الاتحاد السوفيتي على الدخول في اتفاقية لدراسة وتمويل وإنشاء عدة مشروعات من بينها مشروع الصوامع وكنت ممثل البنك في اللجنة المفاوضة والتي أوكلت رئاستها إلى محمد عثمان يس وكيل الخارجية. وفي مكان آخر من هذه الذكريات أو المذكرات أتعرض لمحمد عثمان يس وقيادته لتلك اللجنة والإنجاز الكبير الذي حققه ببراعة فائقة في فن التفاوض- سواء في التعامل مع الجانب السوداني الذي كان رافضاً لأي تعامل مع (الروس) أو مع الجانب السوفيتي الذي كان كعادته متحفظاً وينقصه التفويض الكامل فيما يبدو. وقد تعلمت من محمد عثمان يس الكثير في زمن وجيز ليس فقط أثناء المفاوضات وإنما قبل بدء جلسات الجانب السوداني بمكتبه فقد كان الجميع يحضرون بعد الموعد المحدد بالساعة التاسعة صباحاً بدعوى أنه لابد من إنجاز بعض المسئوليات قبل الحضور. أما أنا فقد كنت أقلهم درجة إذ تمت ترقيتي مع بدء المفاوضات إلى الدرجة (بي) وبقية ممثلي الوزارات في المجموعات المهنية. في التاسعة تماماً يجلس محمد عثمان يس في طاولة المفاوضات ويجدني وحدي أنتظره فيحكي لي في تبسط ومعرفة ذكرت منها نكتته عن مكي المنا وقريش وتجربته مع التمرد في مديرية أعالى النيل. وفي جانب الفرص الضائعة عن هذه الذكريات أو المذكرات ذكرت ترويضه للجانب السوداني في تلك المفاوضات. أما الجانب السوفيتي فقد كان يعتمد أحياناً على توجيه اسئلة وتلقي إجابات من بعض أعضاء الفريق السوداني . أوقف محمد عثمان يس ذلك لعلمه أن بعضنا مباهاة أو غفلة يتحدث أحياناً أكثر من مجرد الإجابة وربما يفضفض في مسائل أخرى. وطلب ألا يتكلم شخص غيره مهما كان ومن لديه ملاحظة أو رأي يرسل ذلك في ورقة إليه. وقد أخبرني في إحدى لقاءات ما قبل الجلسات أن المفاوضات يجب أن تكون بلسان واحد- كما أن المفاوض بعد أن يتلقى المعلومات قبل الجلسة - أو الإفادات أثناء الجلسة ويترك له إدارة الحوار وتقديم أولويات عرض الموضوعات بالطريقة التي تجعل المفاوضات محققة للغرض. ولا شك أن غيري رغم خبرتهم قد استفادوا مثلي من طريقته في التفاوض. وفي إحدى المرات أفادنا بأن الرئيس برزنيف رئيس جمهوريات الاتحاد السوفيتي ليس هو

(الشخص الأعلى في الحزب) وأن وظيفته (شرفية مراسمية) في سلم الحكم بالاتحاد السوفيتي. وبما أن السلطة في يد الحزب فإن أعلى الأعضاء رتبة هو (المرجعية) دون أن يشعر أحد بالمكانة (الرفيعة) التي يحتلها الرئيس. وفي الوفد الذي يفاوضنا فإن رئيسه أرفع درجة في الحزب مع أنه رسمياً نائب وزير التخطيط. وطلب منا أن نكون (مؤدبين) في (الونسة) مع بعضنا وفي الحديث معه مراعاة لمركزه خاصة أنه لا (يستبعد) أن يكون يعرف اللغة العربية رغم أن المفاوضات باللغة الإنجليزية. توقفنا مرة في المفاوضات واتفق الطرفان أن يرفع الأمر لرئيسي البلدين وكانا وقتها في أركويت ومعهما مترجم من السفارة السوفيتية بالخرطوم يجيد اللغتين الإنجليزية والعربية. تحدث مترجم الوفد السوفيتي باللغة الإنجليزية للمترجم المرافق للرئيسين بالمشكلة وأبلغه موقف الجانب السوداني والجانب السوفيتي وطلب منه رأي الرئيس برزنيف. ولما جاء دورنا طلب محمد عثمان يس من المترجم أن يبلغ رأي الجانب السوداني للرئيس برزنييف وليس للرئيس عبود الذي أبلغه- أي أبلغ محمد عثمان يس- أن (الحكم) في أي خلاف بين الجانبين هو الضيف الكريم الرئيس برزنيف. وبعد تردد من المترجم شاور فيه باللغة الروسية نائب الوزير- تبسم الأخير ويبدو أنه أعطاه الموافقة. وفي لحظات – رغم صعوبة الاتصال التليفوني وقتها- وافق (الحكم) على موقف السودان. وبعد عشرين عاماً تذكرت الواقعة وأنا وزير للمالية أتفاوض مع جمهورية رومانيا الديمقراطية الشعبية ووصلنا إلى نقطة اتفقنا أن يرجع فيها كل طرف لحكومته. أبلغت رئيس الوفد الروماني أن التعليمات التي عندي من الرئيس نميري هي أن يكون الرئيس الروماني شاوشيسكو (الحكم) وبنفس العقلية (تردد) الرفيق (يوسف بانك) رئيس الجانب الروماني ولكنه أفادني بعد قليل بتحديد موعد صباح الغد لمقابلة الرئيس شاوشيسكو للتحية والمجاملة وإبلاغه تعليمات صديقه الرئيس نميري لي. وبمجرد انتهاء حديثي رد الرئيس شاوشيسكو بأنه إذا كان الرئيس نميري حمله أمانة كهذه فكيف لا يلبي طلبه. تذكرت محمد عثمان يسن: وترحمت عليه.

أما الرئيس برزنيف فقد أصبح بعد أكثر من عشرين عاماً الرئيس الفعلي للاتحاد السوفيتي إذ تمت ترقيته من (رئيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) إلى منصب سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي.

..... ودروس من مشروع الصوامع :

قبل التوقيع على اتفاقية الصوامع إعترض مندوب وزارة المالية على مدة سداد القرض وهي أحد عشر عاماً تبدأ بعد اكتمال البناء والاستلام طالباً أن تكون عشرين عاماً على الأقل. وكان أحمد خير وزير الخارجية يحضر قبل بداية الجلسات متفقداً سير المفاوضات ووجدني في حيرة مع محمد عثمان يسن لأن (المالية) هي التي تعطي للبنك التفويض للتوقيع مع وزارة التصنيع السوفيتي وكان محمد عثمان يطمئنني بأن توقيع الاتفاقية (الدولية) يجب الاتفاقيات الفرعية. ولما علم أحمد خير بالموضوع طلب وزير المالية عبد الماجد أحمد وقال له : قول للمندوب بتاعكم دي صوامع من خرصانة وأسمنت وليست صوامع من حديد يمكن تفكيكها وإعادة تصديرِها.وأننا ماشين الولايات المتحدة ولازم نكون مسلحين باتفاقية كبيرة ولمشروعات كبيرة كهذه. كمان قول ليه إذا البنك الزراعي ما قدر لا هو ولا وزارة المالية من السداد فسوف نقول للاتحاد السوفيتي تعال (شيل) الصوامع بتاعتك. وبعدها أصدرت وزارة المالية التفويض كأمر واقع. وكالعادة لابد للفنيين في الوزارات من إصدار اعتراضات. وزارة الأشغال- الجهاز الهندسي الفني للحكومة- انتقدت البنك لأنه لم يعرض عليها المشروع الذي سمعت أنه تجري المفاوضات حوله. استدعى محمد عثمان يس مدير مصلحة الأشغال العمومية وطلب منه إحضار الملفات الخاصة بالصوامع. حضر المدير ومعه ملف نحيل لا تتعدى أوراقه العشر وعنوان: التخزين- المساطب والصوامع الحديدية واتضح أنه يتحدث عن بداية استخدام المساطب لوضع جوالات الحبوب عليها وبنائها على ارتفاع نصف متر من سطح الأرض. أما صوامع الحديد فقد تعرضت لها في جزء آخر من هذه الذكريات أو المذكرات . قبل المفاوضات قرأ محمد عثمان يس عن الصوامع وتحدث مع دارس المشروع مكي المنا- واستدعى مهندساً عجوزاً اسمه فت (Mr. Fitt) شارك في تصميم

والإشراف عن شركة الكساندر جيب على خزان سنار- عام ١٩٢٥م (ونحن في عام ١٩٥٨م) وعلم منه - ونقل لي ما علم- أن بناء صوامع خرصانية ترتفع خمسين أو سبعين متراً فوق الأرض يشابه بناء الخزانات ويتطلب أساسات بنسب معينة من العمق تحت الأرض وأنه لابد من توفير خريطة جيولوجية Seismic لمصممي ومقاولي التنفيذ وأن مصلحة المساحة الجيولوجية لم تقم بإجراء مسح (سايزمك) للسودان وأنهم استعانوا بمسح أجرته الحكومة البريطانية من (محمد قول) شرق بورت سودان إلى البحيرات في شرق أفريقيا وأنه يمكن الحصول على نسخة بموافقة لندن من الإدارة البريطانية في نيروبي عاصمة المستعمرة كينيا. أفاد محمد عثمان يس مدير الأشغال أنه كرئيس للوفد المفاوض لابد أن يكون في مستوى المسئولية ولا يترك مسائل أساسية لمعرفة أو عدم معرفة أو اجتهادات وحدات حديثة التكوين كالبنك الزراعي. والمعلومات التي ذكرها مثلاً تخص وزارة الري- واتصالات وزارة الخارجية بالحكومة البريطانية. بعد مغادرة مدير الأشغال قال لي عندما توكل إليك مسئولية قيادة عمل كهذا- أو أي مفاوضات متشعبة في أجهزتها يجب أن تدخل نفسك (المدرسة من جديد) تتعلم عن كل الموضوعات التي تقع تحت مظلة تفويضك. في مثل هذه الحالات لا تقبل (أعذار الأفندية): ما جانا التصديق المالي- كتبنا للأشغال ولم ترد - أرسلنا تلغراف لمدير المديرية الفلانية نتوقع رده - (أعذار الأفندية) هذه لا تشرف مفاوضاً مع دولة أجنبية ولا تعفي من مسئولية التوقيع على التزام على البلاد ولا تضرب المثل لغيرك في عمل مماثل. وكلما قابلني موقف في حياتي العملية فيما بعد أتذكر العمالقة الكرام الذين أكرمني الله بالعمل تحت إمرتهم أو قريباً منهم: حماد توفيق- إبراهيم عثمان إسحق- مكاوي مصطفى- محمد داؤد الخليفة- خليل عثمان- خليفة عباس العبيد ويأتي في مقدمة العلاقات مع الغير محمد عثمان يس.

ومن الجهات (الفنية) التي اعترضت على مشروع الصوامع دون أن تتقصى حقيقته مصلحة السكة الحديد إذ اعتبرت أن عربات السكة الحديد- ولا أدري كيف- سوف تستخدم لتخزين الحبوب بجانب الصوامع الأمر الذي استدعى البنك الزراعي أن يطلب من

السكة الحديد تعيين مندوب متفرغ يجلس مع البنك والوفد الرسمي ليتأكد أن المشروع في مصلحة السكة الحديد بنفس القدر الذي يقدمه لقضية الزراعة والمزارع والتسويق وإزالة العبء الموسمي على السكة الحديد الذي يلزمها بنقل كل القطن من مشروع الجزيرة إلى بورت سودان- وكذلك بذرة القطن عندما كانت تصدر في ذلك الوقت في الفترة من فبراير إلى ٣٠ يونيو كل عام وفي نفس الوقت يعطي السكة الحديد الفرصة للاستفادة من قوتها الساحبة والمسحوبة لنقل محصولات الصادر من كردفان ودارفور إلى بورت سودان قبل هطول الأمطار في ١٥ يوليو من كل عام. في هذه الأثناء يكون محصول الذرة ومحصول السمسم من منطقة القضارف محفوظاً في الصومعة ولا يطلب من السكة الحديد سوى نقل الكميات المتعاقد عليها. الحمد لله، ضابط البحوث بالسكة الحديد Research Officer حسن عمر من أكفأ وأميز من عرفت من الاقتصاديين الباحثين العلميين.

.....واعتراضات من مسئولي مركز القضارف:

مفتش مركز القضارف وضباط المجالس الأربعة بالمنطقة ومهندس قسم الأشغال أفادوا كبير المهندسين الروس ومجموعته- وقد كنت في معيتهم- أنه لا يمكن بناء صوامع من الخرصانة المسلحة لأن مياه منطقة القضارف والتي تم تحليلها من عشرة آبار لا تصلح للبناء المسلح بالاسمنت بسبب محتوياتها مادة جيرية معينة- كما رد مندوب مصلحة الأشغال أن مياه البحر المالحة في بورت سودان لا تصلح لبناء شاهقات خرصانية كالصومعة المزمعة. كان رد كبير المهندسين الروس وأسمه بروفيسور (برون) أعطني زجاجات ماء من الآبار العشرة وسأحمل معي زجاجة من مياه البحر الأحمر عند زيارتنا لبورت سودان وسوف نقوم بتحليلها ونستورد لكل صومعه نوع الأسمنت الذي يلائم مياه منطقتها وأردف- حتى لا يحدث حرج- بأن ما قيل قد يكون صحيحاً عن الأسمنت المعروف باسم (بورت لاند Portland Cement) وتنفست الصعداء. وعندما عدنا إلى مكان السكن- قد كان صالون السكة الحديد رقم ٤ الذي كان يستعمله الحاكم العام البريطاني في تنقلاته- أخبرني بروفيسور (برون) أن مشاكلنا سهلة لكن قلة احتكاكنا بتجارب خارجية تجعلها تبدو صعبة. وأنا أودع البروفيسور

طلبت عنوانه بالكامل في بلاده حتى نتراسل- خارج الجو الرسمي- رد علي بهدوء ساخر (أكتب بروفيسور برون – موسكو) وسيصلني الخطاب لأن جهاز الأمن عندنا KGB يعرف من طابعة البريد أن شخصاً واحداً اسمه بروفيسور برون كان في السودان وهو أنا وسيصلني الخطاب. لكن الأفضل أن نلتقي في زيارة لكم أو لنا.

صدر قانون البنك الزراعي السوداني عام ١٩٥٩م. وكان من المقرر وفقاً لمذكرته التفسيرية أن يعمل في القطاع الريفي المطري مع صغار المزارعين: تطويراً لوسائل الزراعة لديهم وإنقاذاً لهم من عملية (الشيل) مع تجار القرى. والشيل هو شراء أو بيع المحصول (قبل اكتمال نضجه) وفي وقت يصعب التنبؤ بما يجود به وقت الحصاد. وبما أن في ذلك كما يقول الفقهاء (غُرَر- أي جهالة) فهو محرم شرعاً. في السودان الحديث أول من لفت النظر له (داؤد أفندي عبد اللطيف- أيوه دال) نائب المأمور في مركز شندي وتبنى الأمر مجلس حاكم عام السودان وأصدر أمره بمنعه. The prohibition of Sheil Order- ولكن قبل أن يكمل البنك الزراعي تكوين أجهزته استعداداً للعمل في الريف قابلت البلاد مشكلتان: إحداهما في القطاع المروي في مشاريع النيل الأزرق والنيل الأبيض بتدهور أسعار القطن بعد الازدهار الذي صاحب حروب أمريكا وفرنسا في الشرق الأقصى وخروج شركات تصدير القطن (بريطانية وسودانية) من تمويل عملياته الزراعية ثم شرائه.والمشكلة الثانية وفرة في محصول الذرة والسمسم لموسمين متتالين مما أدى إلى تدهور الأسعار وعجز المزارعين من الوفاء بالتزاماتهم للشركات التي اشتروا منها التراكترات بالأقساط. وعلى عجل وفي اهتمام متبادل من الحكومة والشركات في القطاعين المروي والمطري بأمر المزارعين كلفت البنك الزراعي بالدخول في الميدانين معاً لإنقاذ الموقف. هذا التكليف والذي استمر لسنوات حتى تم اجتياز المحنة كان للأسف- على حساب القطاع المطري غير المنظم في اتحادات وجمعيات في غرب ووسط السودان... وحتى الآن. خاصة وأن (الأراضي) وهي ضمان التمويل (غير مسجلة) وتسير وفق أعراف الإدارة الأهلية. ولم توفق جهات التمويل والقانون في إيجاد صيغة تعالج المشكلة إلى أن ظهرت مسميات التمويل الأصغر. لابد من ذكر أن (البنك

الدولي) كان حتى أواخر الثمانينات يرى أن توجه الحكومة (الإمكانيات الشحيحة) الموجودة للقطاع المروي الذي سيكون (القاطرة) التي سوف تسحب القطاعات الأخرى.

نقطة أخرى أنه عند صدور قانون البنك الزراعي عام ١٩٥٩م. وبدء نشاطه عام ١٩٦١م. كان في صلب قانونه مادة بأن تكلفة التمويل هي ٦٪ في العام، وقت لا تضخم ولا سعر صرف ولا فتوى- وكنا نشرح التكلفة ونبسطها لوفود اتحادات المزارعين من القضارف والشمالية و.. و... بأنها (تعريفة أي نصف قرش في الشهر) عن كل جنيه.

الفصل الحادي عشر
الخروج من العمل الحكومي

- شركة الخرطوم للغزل والنسيج
- مصنع النسيج السوداني

القطاع الخاص

١- شركة الخرطوم للغزل والنسيج

(المصنع الياباني)

٢- مصنع النسيج السوداني

(المصنع الأمريكي)

٣- مؤسسة الخليج العالمية

في بداية العمل على تنفيذ مشروع الصوامع اتصل بي محمد المكاوي مصطفى- النائب السابق لمدير وزارة التجارة والصناعة والتموين ورئيسي وموجهي المباشر في بداية عملي بالوزارة- وأخطرني أنه قد تم إنشاء شركة سودانية عامة قامت ببناء مصنع للغزل والنسيج (شركة الخرطوم للغزل والنسيج المحدودة) يعرفه الناس باسم المصنع الياباني- مصدر الخبرة والمعدات- وأنه اختارني لمنصب نائب المدير إذا قبلت. كنت قد قضيت في خدمة الحكومة- وزارة التجارة والبنك الزراعي- إثنى عشر سنة والمعاش الاختياري لا يستحقه آنذاك إلاّ من تعدى خمسة عشر عاماً. وبخروجي إلى القطاع الخاص أفقد ١٢ سنة خدمة معاشية. جادلني إسماعيل محمد علي بخيت حبة المعروف باسم إسماعيل بخيت وكنت قد التقيت به أثناء عملي بالوزارة مسئولاً عن المعونة الأمريكية وكان هو مندوب وزارة المالية للتنسيق بين إدارة المعونة الأمريكية والوزارات- فيها الاستيراد والبعثات والمعونات الفنية وضغط عليّ إسماعيل أن أصبر ثلاث سنوات لأستحق معاشاً لأسرتي ولسنوات الكبر في السن، ولم اقتنع بل زدت بأن أعدت للحكومة السيارة التي تحصلت عليها بنظام (سلفيات السيارات للموظفين) قاطعاً بذلك أي علاقة بيني وبين الحكومة. تحصلت على استقطاعات (مال التأمين Provident Fund) وكانت ٣٢٥ جنيهاً. والتحقت بشركة الخرطوم للغزل والنسيج المحدودة بمرتب قدره (٢٥٠ مائتين وخمسين جنيه) مقابل مرتبي في الدرجة بي الذي يساوي (٩٠) جنيهاً وحتى إذا وصلت إلى درجة وكيل فإن مرتبي كان سيصل إلى

(١٨٠) جنيهاً + عربة مجاناً+ سكن باستقطاع ٧.٥% من المرتب+١٥ جنيه بدل ضيافة) تحصلت بجانب المرتب على سيارة أستخدمها بوقودها وصيانتها مجاناً. أما تكاليف ضيافة الزوار والعملاء فتتحملها الشركة دون سقف.

كان قد تزوجت في عام ١٩٥٩م زوجتي الأولى- عائشة حمزة هيبة- ومع أني لم أرزق حتى ذلك الوقت -١٩٦٣- بذرية إلاّ أنني فكرت في الاستفادة من المبلغ في الحصول على قطعة أرض لبناء منزل فاشتريت بالفعل أرضاً مساحتها ٦٢٥ متراً مربعاً في حي الصافية بمبلغ (٣٠٠ ثلاثمائة جنيه) من أحد المواطنين. ولما علم بابكر علي التوم زميل الدراسة في حنتوب ومهندس قسم الأشغال- كما كان يلقب- بالأبيض عرض عليّ شراء منزله الملاصق للقطعة والذي ظل يشغله أصدقاء دون مقابل منذ بنائه قبل سنوات بسبب عمله خارج الخرطوم. اتفقنا على السعر واتجهت للحصول على قرض من البنك التجاري السوداني بضمان المنزل وقطعة الأرض وتحويل المرتب شهرياً للبنك. اختياري للبنك التجاري كان بسبب قيادته التي تعرفني: إبراهيم أحمد المدير العام، إبراهيم عثمان إسحق نائب المدير ومدير فرع الرئاسة ومنصور محجوب نائب المدير العام. كان للشركة حساب في البنك بجانب باركليز. وسبب آخر أن نائب رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب فيها بعد عبد السلام أبو العلا رئيس مجلس إدارة البنك التجاري السوداني. كنت متأكداً من قبول الطلب ولكني فوجئت بأن المدير العام الذي كنت أعول عليه منذ عودتي من مصر رفض الطلب لسبب غير مصرفي. طلبني وقال لي : أنت ابني وابن أخ، تدفع ٢٠٪ من مرتبك لسلفية وإنت متزوج وعليك التزامات. أفرض أن ظروفك لم تسمح لك بمقابلة التزامك نحو البنك. الوضع الطبيعي أن أغلق الرهن وأبيع المنزل. أبيع بيتك كيف يا ابني، وإذا لم أفعل أكون فرطت في أموال المساهمين وهذه أول تجربة لنا كسودانيين في عمل البنوك. خرجت حزيناً- ولكن مقدراً لموقف الرجل الكبير. وبعد يوم طلبني إبراهيم عثمان إسحق وقال لي : تابع الصحف، فالسيد إبراهيم أحمد سوف يسافر بعد أيام لقضاء شهر إجازة في منتجع (أركويت) كعادته كل عام وبمجرد سفره تقدم بطلب استرحام، سأكون أنا المدير

العام بالإنابة وسأوافق على الطلب، وقد كان. وحتى لا يكون هناك حرج على إبراهيم عثمان إسحق تطوع عبد السلام أبو العلا بصفته العضو المنتدب للشركة بإصدار ضمان لي منه بصفته الشخصية. هكذا كانوا. كان العمل بالشركة- والتعامل مع المصنع- ذا شقين : شق إداري مع الإدارات الفنية من اليابانيين في طلباتهم اليومية ومع العاملين من عمال وموظفين في مطالبهم خاصة وأن العمل النقابي كان حاداً ونشطاً ومطلبياً على الدوام يساعده في ذلك فقه عام من حركة اليسار في ذلك الوقت. وهناك شق مالي في التعامل مع البنوك وفي تمويل شراء القطن. وكل ذلك تحت القيادة والتوجيه من محمد مكاوي المدير العام. إذ كان يوكل لي العمل بتوجيهاته العامة ويترك لي التفاصيل ومساحة للتصرف. وفي كل الأحوال يشير لي أنه لا يود أن يصدر (القرار) لأنه عندئذ يقفل الباب أمام التصرف في العمل وكذلك أمام (الاستئناف) إذا كان قراري غير مقبول للعمال أو الموظفين أو اليابانيين.

كانت الشركة أول شركة (عامة) في مجال التصنيع في السودان سبقتها شركات ثلاث: الشركة السودانية للتأمين على السيارات- ولها عمارة في شارع الجمهورية- وعرفت إلى وقت قريب باسم مديرها (عمارة السنجاوي: أحمد محمد علي السنجاوي أحد كبار رجالات الحركة الوطنية) وقد أنشأها أصحاب السيارات بمديرية كردفان ودارفور في أواخر أربعينات القرن الماضي رداً على تعسف وكالات شركات التأمين في الخرطوم في الالتزام بمطالباتها وذلك للحركة النقابية النشطة التي انتظمت البلاد وقتها. وكان على رأس المروجين لها صاحب اللوري وسائقه علي بانقا بالأبيض. والشركة العامة الثانية أنشأها رجل الشرطة المتقاعد التجاني أبو قرون- والد زميلنا توفيق- باسم الشركة التجارية الوطنية لمنافسة الشركات الأجنبية وكان لديها توكيل شركة (سنجر) لماكينات الخياطة. وكانت الشركة العامة الثالثة هي البنك التجاري السوداني الذي تولى الترويج له نفر من قيادات العمل في السودان يتقدمهم عبد السلام أبو العلا- عبد الحافظ عبد المنعم- تيري كونتوميخالوس- صالح عثمان صالح وقدم لهم التسهيلات محمد أحمد عروة وزير التجارة والصناعة والتموين ومنصور محجوب مدير الوزارة. طرحت شركة الخرطوم للغزل والنسيج

أسهمها للجمهور بعد أن تولى المؤسسون (آل قطان يتقدمهم حنا قطان- آل توتنجي يتقدمهم سامي توتنجي- آل راجي ساجي الهنود- آل رتنهلال- هنود أيضاً) بالإضافة إلى أبو العلا إسماً سودانياً لامعاً. ساهم في الشركة عدد كبير بلغ حوالي الألف مساهم من كبار ومتوسطي وصغار التجار والمعاشيين والموظفين إذ يسمح لهم القانون بالاشتراك في الشركات العامة. وحصلت الشركة على قرض كبير من منظمة التمويل الدولية International Finance Corporation IFC وبدأنا العمل بهمة أدت إلى تحقيق أرباح العام الثاني للإنتاج بعد أن واجهنا نقداً حاداً من المساهمين في الاجتماع السنوي الأول بوجود خسائر.

فكرة الشركة العامة تقوم على استقلال وفصل الإدارة عن الملكية على غير ما هو مألوف في الشركات الخاصة أو شركات الأسر إذ إن المالكين لأسهم الشركات هم المديرون. كان من بين مساهمي الشركة عدد كبير من تجار الأقمشة السمراء بسوق أم درمان والمعروفين باسم (النقادية) نسبة إلى (نقادة) بصعيد مصر. حضروا قبل الاجتماع السنوي في خمس سيارات وأرادوا دخول الشركة والمصنع لكي يتأكدوا من وجود أموالهم لأن التقرير السنوي الأول الذي وزع عليهم قبل يوم الاجتماع العام أظهر خسائر. ظن أغلبهم أن (مالهم راح) ولم يسعف الموقف إلاّ حضور حنا قطان الذي كان وقتها رئيس مجلس الإدارة ومكتبه في قلب سوق أم درمان وراح يشرح لهم باللغة التي يعرفونها أن (مالهم موجود) لكن في مكنات ومبان وأنهم سيرون (وجوده ربحا في العام المقبل) ثم شرح لهم أن القانون في الشركات العامة يجمعهم مرة كل عام ليقابلوا مجلس الإدارة ويتعرفوا على سير الشركة من خلال التقرير السنوي والميزانية المراجعة وليس عن طريق اقتحام مقر الشركة من وقت لآخر. وبين عدم الاقتناع ولكن ثقة في حنا قطان عاد الجميع إلى أم درمان.

قبل أن تنتقل مكاتب الشركة إلى مباني المصنع في الخرطوم بحري كان يستضيفنا قطان في مكاتبه الواقعة في قلب المحطة الوسطى بالخرطوم وكانت لها (بلكونة) تطل على المحطة الوسطى وعلى شارع الجمهورية. ساعات العمل تشمل العودة ظهراً من الرابعة

والنصف حتى السادسة. وفجأة سمعنا وقع أقدام منتظم ظل يعلو حتى جذبنا للوقوف على البلكونة لنرى موكباً مكوناً من صفين طويلين لشباب يلبس كل منهم (قميص أبيض وبنطلون أسود) ويسيرون صامتين في (رهبة) تقنع من يراه أنها كسرت حاجز الرهبة التي ظلت حكومة ١٧ نوفمبر تفرضه على البلاد. كانوا طلبة (المعهد الفني - جامعة السودان فيما بعد) خرجوا في موكب للتضامن مع زملائهم طلبة جامعة الخرطوم وتعزية لهم في الشهيد (القرشي) الذي قتلته رصاصة من الشرطة قبل يومين أثناء ندوة داخل الجامعة عن (مشكلة جنوب السودان) لم تتعرض الشرطة للموكب الذي ظلت تراقبه عن قرب. وبعد يوم انتقلنا لمكاتبنا بالمنطقة الصناعية داخل أسوار المصنع وافتقدنا محمد المكاوي مصطفى الذي انتظم مع آخرين عرفت منهم جعفر كرار في تكوين جبهة الهيئات وهي تنظيم ضم النقابات المهنية : أساتذة الجامعات - الأطباء - المحامين ونقابات عمالية واتخذ مبنى نادي أساتذة جامعة الخرطوم مقراً له وقرر الإضراب العام كسلاح لإسقاط الحكومة. في صباح اليوم التالي قام القضاة باستثناء رئيس القضاء محمد أحمد أبو رنات بتنظيم موكب وبرفع عريضة إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة إبراهيم عبود. وقبل أن يتحركوا من أمام مبنى الجهاز القضائي تعرض لهم ضابط الشرطة قرشي فارس وطلب منهم التفرق إذ أعلن المجلس الأعلى حالة الطوارئ ومنع المواكب. تقدم نائب رئيس القضاء عبد المجيد إمام وقال بصوت جهوري: أنا عبد المجيد إمام نائب رئيس القضاء آمرك بعدم التصدي للموكب وبالرجوع بقوة الشرطة التي تقودها من حيث أتيت. في انضباط تام أدى قرشي فارس التحية وعاد بقوته. ترى هل يجرؤ الآن قاضي أن يقول ذلك لرجل أمن أو رجل أمن أن يطيعه؟ وانضم القضاة إلى جبهة الهيئات. وما يهمنا في الشركة أن وجود اسم محمد المكاوي مصطفى في سكرتارية جبهة الهيئات أضفى علينا في (الإدارة) مكانة خاصة لدى العاملين خاصة وأن المصنع الآخر للنسيج (مصنع النسيج السوداني الأمريكي) إدارته غير سودانية وخليط من بريطانيين ويونانيين وإيطاليين. كانت نقابتا العمال والموظفين يحيط بهما نفوذ الحزب الشيوعي السوداني والذي أسفر علناً واشترك مع الجميع في الإضراب العام الذي دعت له جبهة

الهيئات وفي قيادتها المدير محمد المكاوي مصطفى. وبعد أن سقط النظام وتكونت حكومة انتقالية فكرت الحكومة في زيارة المنطقة الصناعية. وفي الليلة السابقة لصباح الزيارة اتصل بي محمد حسين مسئول العلاقات الصناعية وأخبرني أن عمالاً- من غير لجنة النقابة- تصدوا لعمال وردية الليل وطلبوا منهم الإضراب كما أنذروا سائقي البصات التي تقل وردية الصباح بعدم إحضارهم للمصنع. كان تصرف غير مفهوم ومع ذلك كان لابد لنا من التعامل معه بروية لمعرفة دوافعه وأسبابه. مدير شئون الخدمة من جذور أنصارية هو المربي بشرى عبد الرحمن المقبول وأبلغني العجب: كان هناك اجتماع في (قبة المهدي) ضم بعض قيادات حزب الأمة (بقيادة الصادق المهدي الذي لم يكن حاضراً) وناقشت القيادات أوضاع الحزب ونفوذه وسط الطبقة العاملة وكيف- وهم الأغلبية- تقودهم قلة من الشيوعيين.وضربوا مثلاً بمصانع النسيج، وقرروا أن تقوم عناصر حزب الأمة في مصنع النسيج الياباني (باختبار قوة) لإضراب يوم زيارة الحكومة للمنطقة الصناعية ولما كانت تنقصهم الخبرة في التنظيم النقابي وأن الحزب لايزال في أول ظهور علني له بعد الست سنوات خلال حكم ثورة ١٧ نوفمبر وأنه ليست لديهم كوادر داخل الحركة العمالية بعد، فقد أقدموا على هذه الخطوة الفطيرة والتي التحموا فيها مع بعض زملائهم دون أن يعرفوهم وخرّبوا وضربوا فيها سكرتير النقابة عبد العظيم محمد مما أفقدهم ومن أول تجربة عطف الجميع. بشرى المقبول صرف قوة الشرطة التي هرعت إلى المكان وأبلغهم أن (الإدارة) ستعالج الموقف ولما أصرّ الضابط على أن لديه بلاغاً جاء به إلى الموقع سلمه بعض الأسماء وطلب منه أن يقدمهم لمحكمة القضاة الأهلية في منطقة (كوبر) في الخرطوم بحري. وقبل القضية ذهبت معه وقابلنا السيد الصادق المهدي الذي تعجب للتصرف وشكرنا وتم أحتواء الموقف بتغريم الجناة وتوبيخهم.

العمل النقابي: بين العاملين والمخدم- والثقافة النقابية

كنت قبل ثورة أكتوبر ١٩٦٤م وأنا في خدمة مصنع النسيج الياباني أشترك بناء على دعوة من السيد الصديق المهدي قبل وفاته جاءتني عن طريق نصر الدين السيد القطب الاتحادي في لجنة طلب منا فيها السيد الصديق المهدي إجراء دراسات في المشاكل الاقتصادية

حتى تكون البلاد على(استعداد وبصيرة) لحل المشكلات بعد سقوط نظام ١٧ نوفمبر. كانت اللجنة برئاسة نصر الدين السيد وعضوية: يوسف حسن سعيد الأستاذ بكلية الزراعة في شمبات- إبراهيم الياس كبير ضباط التجارة بوزارة التجارة وشخصي. ثم أضاف لنا السيد الصديق ابنه الصادق.. واحتراماً من نصر الدين تنازل عن الرئاسة للصادق المهدي. ربما لهذه الصلة تقبل الصادق المهدي زيارتنا مع بشرى المقبول ونقدنا للقصور في عملهم النقابي.

لاحظت بصفة عامة القصور الذي لازم العمل النقابي سواء العمالي أو المهني من موقعي في المنطقة الصناعية واحتكاكي اليومي بالقيادات. الفكر السائد هو فكر مطلبي. لا يهم من أين تأتي الاستجابة للمطالب.أي حديث عن واجبات العمل والعاملين حديث متهم بالعمالة للمخدم. ظروف المخدم في الإنتاج والتسويق أمر لا يهم النقابة. ورغم وجود مؤسسات حكومية للثقافة العمالية لا تجد أثراً في التوازن بين الإنتاج والأجور وحقوق صاحب العمل وحقوق العاملين. وليس الأمر قاصراً على العمال بل يشمل الطبيب والمهندس. ولعل الأطباء الأقل ثقافة في هذا الصدد يحركهم غرور ثقافي منذ المرحلة الثانوية بأنهم (أشطر الطلبة) ولعل في تاريخ كلية كتشنر (الطب حالياً) في علاقة طلابها مع بقية طلبة كلية الخرطوم الجامعية (جامعة الخرطوم) ما يدل على ذلك. ولعل ما يحركهم أيضاً الشعار (الدكاترة ولادة الهنا) والأغلبية الشعبية التي تتحدث عن (العيانة راقدة سرير.. وتذكر أسماء قمم الطب داؤود بسم وهوبيل رطن) وقماشاً فاخراً للملبس المنزلي(العراقي) يسمى ضلوع الدكاترة. وهم في هذا الزهو ينسون إذا كان هذا هو المقياس فإن الأغنية الشعبية أيضاً مجدّت (المهندس جاء ورسم البناء) والمعلم (جيب لي معاك عريس شرطاً يكون لبيس من هيئة التدريس). والماشي الفابريكا- أنا روحي تفديكا- أنت الليمون- وأنا جدول بسقيكا (تمجيداً للطبقة العاملة) ولاحظت أن الاستجابة للمطالب إذا لم يسبقها (صراع) تثير شكوك العاملين. على أيامنا تبني اتحاد عمال السودان ضرورة توقيع اتفاقيات جماعية بين الإدارة والنقابة لمدة (٣) سنوات. وعلى أثر ذلك تقدمت لنا نقابة العاملين في المصنع الياباني بجملة مطالب بدأنا بشأنها مفاوضات ولما رأيت- وكنت أمثل الإدارة- أنها ستطول فاجأت

مجلس- النقابة- وكانوا يصرون على حضورهم جميعاً للتفاوض- بأن سلمتهم في أول جلسة بمطالبهم مطبوعة في شكل اتفاقية مدتها ٣ سنوات وفي آخرها موافقة الإدارة على جميع المطالب ولمدة ٣ سنوات. كانت بالفعل مفاجأة ونظروا لبعضهم البعض في دهشة وقال الرئيس: لكن نحن لم نتفاوض على كل المطالب فقلت له نحن موافقون. قال ماذا نقول للقواعد إذ نحن بهذه الكيفية لم (ننتزع) مطالبنا من الإدارة. قلت بل أقنعتم الإدارة. بعد همس بين الحضور وقّعوا. وفي زيارة اليوم التالي من عبد الرحمن عباس وقد كان عضو مجلس اتحاد العمال المسئول عن المنطقة الصناعية والذي كان يتوقع (بعد المفاوضات وانتزاع المطالب) أن يدعي لحضور الانتصار أثنى على أسلوب الإدارة وأقر بأن (الزملاء) يحتاجون لتوعية كثيرة وثقافة تفاوضية لعلاقات صناعية راشدة. عبد الرحمن كان – بجانب الأمين العام الشفيع أحمد الشيخ- أكثر النقابيين تفهماً لعلاقات العمل- وهناك فارق كبير للغاية بينهما- وخاصة الشفيع – وبين من يلونهم في القيادة. الشفيع كما هو معلوم أصبح أول وزير من العمال في الوزارة التي تكونت بعد ثورة أكتوبر.كما كان عبد الرحمن عباس وزير دولة في حكومة ثورة مايو التي تكونت بعد هزيمة (ثورة التصحيح) بقيادة هاشم العطا.

ومن مظاهر عدم (الوعي) أن عاملاً نقابياً متميزاً في المصنع اسمه (سليم) رشحه رئيسه الياباني ليكون (فورمان) ولكنه اعتذر. وعثرنا بعد أيام على منشور صادر من فرع الحزب الشيوعي بالمنطقة الصناعية عنوانه (تقريظ)، أثنى فيه الفرع على الكادر (الواعي) لأنه من واقع منصبه المقترح- فورمان- سيكون أقرب إلى الإدارة ورئيساً للعاملين بدلاً عن أن يظل (زميلاً) لهم يرعى حقوقهم. وقد استدعيته إلى مكتبي وبحضور سكرتير النقابة وشرحت له واجبات الوظيفة ومسئولياتها تجاه العمل والعاملين- وأن الإدارة ليست عدواً لهم بدليل أنها توفر لهم سبل كسب العيش ووافقت على جميع مطالبهم ولمدة ثلاث سنوات قادمة.وأن العلاقة بين الإدارة والعاملين هي علاقة تعاون من أجل المصلحة المشتركة لا علاقة (صراع) يتربص فيها كل طرف بالآخر ليحطمه. إذا تحطم المصنع خسرت الإدارة ولكن خسارة العمال أكبر فصاحب العمل لديه مصادر أخرى للعيش وإذا تحطم العمال خسر

المصنع وخسر العمال. لم يقتنع في حينه لكن يبدو أن لقاء بينه وبين عبدالرحمن عباس جعله يوافق. وصدر في هذه الحالة (منشور) من النقابة لا الحزب.

نعود إلى لجنة السيد الصادق:

أصدرنا في دراستنا للسيد الصديق المهدي عدة بحوث وتوصيات عن التجارة الخارجية– والزراعة المروية والمطرية– والصناعة والبنوك والإدارة الأهلية و...واعتمدنا عدة توصيات كانت أهمها التوصية رقم (١١) وتقول بأن مستقبل البلاد رهين بتحالف بل واندماج تام بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي وأنه لابد من العمل حتى أثناء وجود حكومة ١٧ نوفمبر على موافقة قيادة الحزبين على ذلك والتمهيد له بين الأعضاء. تحفظ إسماعيل الأزهري على التوصية رقم(١١) وقال إن قراراً كهذا لا يمكنه أن يتخذه دون موافقة غالبية عضوية الحزب وأن ظروف الحكم العسكري لا تمكنه من معرفة اتجاهات الرأي إذ إن هناك مراقبة نفرّت أغلب القيادات– ناهيك عن العضوية النشطة الوسيطة– عن زياراته واللقاء به. وأنه يعذرهم إذ لايلتقي بانتظام إلاّ بنصر الدين السيد– حسن عوض الله وأحمد زين العابدين. أضاف إسماعيل الأزهري أن حزب الأمة لديه الطائفة الأنصارية ويمكن لقيادة الحزب مقابلة العديد من أعضائه في المناسبات الدينية الأمر الذي ليس متاحاً لهم في الحزب الوطني الاتحادي. لا أريد أن أذكر أنه بعد (ثورة أكتوبر) نسى القادة الحزبيون التوصية رقم (١١) كما أن الصادق المهدي لم يتذكر أحداً من أعضاء اللجنة ولا توصياتهم خلال الفترة الانتقالية التي اقتصرت على عام واحد ولا بعد أن دخل البرلمان واعتلى منصة الحكم رئيساً للوزراء.. ولم يلتق بهم كلجنة على الإطلاق ولا كأفراد في ما يخص توصيات اللجنة.

....مكاوي قائداً:

اكتسبنا بقيادة من المكاوي مصطفى سمعة طيبة وقد كنت الساعد الايمن لمحمد المكاوي مصطفى وقد كان كل طاقم الإدارة المالية، والاستخدام والإدارة العليا من السودانيين لأول مرة في تجمع ضم حوالي ألفين من العاملين منهم أجانب من اليابان .كما أن أبرز أعضاء مجلس إدارة الشركة ورئيسه والعضو المنتدب سودانيون ومعهم ياباني عن الشركة

المصدرة للمعدات وهندي سوداني ممثلاً لتجار أم درمان. وكان على عاتقنا واجب كبير هو أن نقنع الجميع بأننا على قدر المسئولية. فكان محمد المكاوي مصطفى- المعروف باسم مكاوي- قد وضع أسس العمل بأن تكون الإدارة منصفة وعادلة في العلاقة والحقوق بين المساهمين والعاملين. وفي نفس الوقت حازمة مع العاملين حتى لا تضيع حقوق المساهمين. كما كانت سياسته: لا تسييس للعمل. كل في حزبه ولا يؤاخذ بذلك. لكن العمل وحقوق المساهمين لا تخضع للسياسة. لذلك- ولا فخر- اكتسب المصنع الياباني أفضل سمعة في علاقات العمل وفي نتائج العمل في أقل من عامين وهو أمر نادر في مثل صناعة النسيج وفي جو الاستثمار في السودان. كنا عادلين في توزيع الإنتاج في التسويق بين كبار وصغار المساهمين والمشترين ولم يكن لنا مخزون بل كان هناك من يحجزون مقدماً ويدفعون عربوناً. ورغم المعاملة الإنسانية مع العاملين فقد كان الحزم صفة لازمت العلاقة مع من يتخطى الحدود. العمال السذج الذين قادهم (حزبيون) من خارج النقابة وسببوا إضراباً وضربوا سكرتير النقابة راعينا ظروفهم فقدمناهم إلى (المحكمة الأهلية) ومن ثبتت جريمته غُرم مبلغاً رمزياً لكنه فصل من الخدمة. والذين وبختهم المحكمة أعدناهم للعمل مع إنذار نهائى أكد لهم أنهم يخضعون لإدارة جادة. وفي صناعة الغزل والنسيج يتحدث الناس عن صناعة النسيج وينسون أنه لو لا (الغزل) الخيوط التي ينسخ منها القماش لما كان النسيج. لذلك كانت عنايتنا فائقة بمرحلة (الغزل). أوفدنا عدداً من المهندسين وكبار الفنيين إلى مصانع اليابان وتلقوا تدريباً عالياً (منهم الفنان محمد حميدة) وعادوا واحتفلنا بهم. لكن يبدو أن أحدهم أو بعضهم (غرر) بهم وأقنعهم أن يقدموا مطالب بزيادة كبيرة في المرتبات وميزات عينية أخرى أسوة بالخبراء اليابانيين- إذ رأوا أنهم ليس بأقل منهم- إلى هنا فالأمر عادي نسبة للتربية النقابية التي كانت سائدة. لكنهم أشفعوا طلباتهم بثلاثة أخطاء : تقدموا بعريضة جماعية وهذا خطأ فليس كل الناس سواسية، وبالتالي تقدموا باستقالات جماعية في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم. وأكبر خطأ يرتكبه المستخدم أن يقدم استقالة وهو يطالب بإنصافه، فالاستقالة تحرمه قدراً من ، إن لم يكن كل، فوائد ما بعد الخدمة، والخطأ الثالث أنهم لم يقدموا فترة إنذار

ولو ليوم واحد. كانوا على يقين أن (الإدارة) سوف تخضع لمطالبهم لأنهم يمثلون بداية الإنتاج وبدونهم- هكذا توقعوا- سوف يتوقف الغزل أي المصنع. طلبت ممن كنت أظن أنه أعقلهم لأبين له خطأ ما فعلوا لكنه رفض. لم يكن أمامنا في الإدارة: مكاوي وشخصي: سوى قرار واحد حازم يضع حداً فاصلاً للابتزاز والتهديد: قبول الاستقالات كلها بخطاب فردي لكل منهم- لكن رأينا- أن ندفع لكل منهم حقوقه في فوائد ما بعد الخدمة مع مرتب شهر إنذار مع أنهم لم يقدموا إنذاراً...وفي نهاية يوم العمل والكل يهم بركوب البص تسلم كل منهم ظرفاً ينهي علاقته بالمصنع ثم جمعنا في اليوم التالي كل من يلونهم في سلم العمل وأطلعناهم على معدلات الإنتاج في كل قسم من أقسام الغزل في الشهر الأخير وأخبرنا كلاً منهم إذا حافظ على هذا المعدل فإنه سوف يتسلم وظيفة رئيسه في المستقبل وسوف يتلقى تدريباً خاصاً خلال العمل. وكحافز فإنه سوف يتسلم لهذا الشهر ثلاثة ارباع من مرتب رئيسه ويتسلم الشهر القادم المرتب كاملاً. فوجئ المستقيلون بالقرار وبرفض (الوساطة) التي تظهر كالعادة وكنوع من الواجب من نقابة العمال بالمصنع ومن اتحاد العمال ولكنهم – أي النقابة والاتحاد- عندما يتأكدون من سلامة وقانونية القرار وإنسانيته في هذه الحالة يختفون بهدوء. أعدنا إلى العمل واحداً فقط جاءنا على إستحياء بأنه لا يعرف غير مهنة الغزل والنسيج ويعول ستة أخوات أيتام ولم نشأ أن (نكسر خاطره) وطلبت منه أن يعود أدراجه ويجلس في داره وسوف نرسل له خطاباً بأن المصنع في حاجة إلى خدماته ونطلب منه العودة للعمل إذا شاء. وقد شاء برأس مرفوع أمام زملائه بأن المصنع (المخدم) هو الذي استدعاه.

في الشركة وفي المنطقة الصناعية – كإدارة وكهيئة- نتلمس طرقاً علمية في التنظيم والتفاوض والاستقرار. فقد استقدمنا خبيراً مصرياً في النسيج ومدير مصنع المحلة الكبرى أكبر مصنع للنسيج في العالم خارج الاتحاد السوفيتي آنذاك للاطمئنان على سير العمل هو عيسى شاهين صار فيما بعد وزيراً للصناعة. ثم استقدمنا خبيراً مصرياً آخر من مصنع غزل حلوان أجرى دراسة لأول مرة في السودان لربط الأجور بالإنتاج، لاقت قبولاً وارتياحاً وسط العاملين. وزاد مرتبي إلى (٣٠٠) جنيه في الشهر بالإضافة إلى بدلات وبونص.

المهندس عيسى شاهين جاء عن طريق رئيس مجلس الإدارة عبدالسلام أبو العلا الذي يعرفه. خبير الغزل والدراسات محمد محمود محمد رشحه عيسى شاهين.

...ومكاوى ... إنساناً:

يحكى عنه زملاؤه الذي عاصروه طالباً في (الكلية) أنه كان وطنياً مصادماً للمتخاذلين حتى أنهم لقبوه (أبو الجيش) ولقد استمر حسه الوطني حتى بعد أن دخل الحياة العملية رئيساً لاتحاد الطلبة في لندن (وهم موظفون مبعوثون من الحكومة) فأستاذاً في وزارة المعارف ورجل خدمة مدنية في وزارة التجارة والصناعة والتموين. وتجلى ذلك الحس الوطني في لجنة الهيئات أثناء ثورة أكتوبر ١٩٦٤.

وهو قارئ نهم – لكل شئ. دوماً في يده كتاب أو مجلة- ومثقف من جيل رجال السودان الأوائل رغم أنه من الجيل الثاني. على المستوى الاجتماعي كريم.. ودود... وفنان حقيبة من الدرجة الأولى بلس Plus ولا غرو فالشاعر الفذ عبيد عبد الرحمن خاله. وعلى المستوى الشخصي عطوف حتى في مجال العمل وإذا أراد أن يكلفك بأمر يعلم مشتقه- أو عدم حبك له يبتدر كلامه معك بابتسامة تجعلك تنسى المشقة وتقبل على التكليف أيضاً بابتسامة. وإذا أراد أن يقوم بتغيير (قرار) لك أو قبول إستئناف ضدك بادرك بنفس الإبتسامة ومعها سؤال (مش تفتكر لو عدلنا كذا وكذا في القرار يكون أفضل- أو إيه رأيك الجماعة يفتكروا إنك ضغطتهم شوية.. وهكذا). رجل لو كان الأمر باليد لتمنيت أن أعمل في معيته على الدوام. حفظه الله.

مصنع النسيج السوداني الأمريكي (١):

أما مصنع النسيج السوداني الأمريكي فقد كان في موقف آخر. رصدت الحكومة الأمريكية في وقت ما مبلغاً للتنمية في بلاد العالم الثالث وذلك بالاستثمار المباشر في مشروعات ترفع قيمة المواد الخام وتمتص العمالة العاطلة. فكان أن شاركت أمريكياً من أصل يوناني لإقامة مصنع للنسيج في السودان يعتمد على القطن السوداني ويمتص عمالة يبعدها عن النفوذ المتعاظم للحركة الشيوعية في السودان وحتى تكسب ثقة حكومة السودان منحتها

سهماً واحداً بمبلغ مائة جنيه من رأسمال قدره مليون جنيه يعطى الحكومة الحق في عضوية مجلس الإدارة. وبعد أن قام المصنع واكتسب شهرة ظهرت أصوات في الولايات المتحة تنتقد اشتراك (الحكومة الأمريكية) في الاستثمار - وفي القطاع الصناعي - وهي تبشر بالاستثمارات الخاصة وبتشجيع القطاع الخاص. لاقى النقد آذاناً صاغية في الولايات المتحدة والتي قررت تصفية اشتراكها في أعمال هي من صميم نشاط القطاع الخاص وألغت وجود قروض صندوق التنمية Development Loan Fund الذي أنشأته لهذا الغرض.

وفيما يختص بمصنع النسيج السوداني بدأت تبحث عن مستثمر تبيع له حصتها. كان للدكتور خليل عثمان محمود الشهير بدكتور خليل صديق محامي أمريكي اسمه Norman Vander Clute أطلعه على المأزق الأمريكي وبدأ التفاوض نيابة عن مؤسسة الخليج العالمية في شراء - ليس فقط أسهم الحكومة الأمريكية - بل أيضاً أسهم الشريك اليوناني وآخر بريطاني ونجحت الصفقة وفوجئ الوسط السوداني بأن شركة أسماك الخليج ومؤسسة الخليج العالمية قد إمتلكت مصنع النسيج السوداني وأن دكتور خليل عثمان أصبح رئيس مجلس الإدارة بديلاً للمهندس مدير وزارة الأشغال السابق وسفير السودان السابق بلندن محمد حمد النيل. كانت الإدارة كلها من شركة يونانية تسمى (بيرايكي بترايكي Piraiki Petraiki) مقرها أثينا، ولديها مصانع غزل ونسيج في أكثر من مكان باليونان كما تمتلك شركة هندسية مؤهلة. أما المدير العام فقد كان بريطانياً من شركة مقاولات تعمل بالسودان تسمى Marples Ridgway (ماربلز ردجوي) كانت تطالب المصنع بقيمة أتعاب فمنحت إسهماً بقيمتها وكلف مديرها بأن يكون المدير العام للمصنع حتى لا يترك الأمر يونانياً صرفاً. وقد شعر (آلان سندرلاند Alan Sunderland) براحة عظمى ببيع المصنع والتنازل عن المنصب ليتفرغ لأعمال المقاولات بالسودان.

...وفجأة لمع إسمي في فترة ما بعد ثورة أكتوبر:

فجأة لمع اسمي في فترة ما بعد ثورة أكتوبر، الحق يقال لا أدعي أنني كنت أكفأ ولا أقدر زملائي الذين احتواهم العمل العام في وزارات المالية والتجارة والصناعة الوليدة.

ولكن الحق يقال أيضاً فقد كنت أكثرهم جرأة وقبولاًللعمل في القطاع الخاص. ولابد أن أذكر أن (جرأتي) كانت تحرسها (مظلة) من كبار الذين التقيت بهم وشجعوني بدءًا من أحمد متولي العتباني إلى داؤود عبد اللطيف وإلى محمد المكاوي مصطفى الذي كان لي حصن الأمان في تعامله. كان العمل في الحكومة أمانا- وضماناً- ومعاشاً وبعثات- وترقيات تحرسها لجنة الخدمة المدنية- وفوق ذلك المركز الاجتماعي المرموق. فأي موظف وصل الدرجة دي إس DS ومرشح إلى الدرجة بي B (كبير مفتشين) يعتبر شخصية في المجتمع. وكما قال حسن كامل مدير شئون الخدمة (إسكيل بي يعني مفتش مركز: يعني مستر برامبل)، ومستر برامبل كان مفتش أم درمان واسماً بريطانياً رناناً في عالم الإدارة وسميت على اسمه (سينما) في أم درمان ظلت موجودة إلى أن انتهى حكر الأرض الخاصة بها في أواخر ستينات القرن الماضي.كما كانت من ميزات العمل الحكومي آنذاك الحصول على (سلفية) لشراء سيارة جديدة أو مرتجعة من موظف ترقى ويريد استبدالها- والحصول على سكن في منزل حكومي وفقاً لدرجته في تنافس شفاف يعرف كل شخص (دوره) في صف الانتظار وكذلك الحصول على سلفية بناء منزل تعادل مرتب كذا شهر تستقطع بأقساط مريحة لقاء رهن الأرض والمنزل. وفوق ذلك إجازة تصل في بعض الدرجات إلى ما يقارب شهرين كل عام ومع أنها لا تستبدل (بالنقد) كما في القطاع الخاص إلاّ أنها تستجمع عند التقاعد. ومع الإجازة إستمارات سفر مجانية لموطن الموظف. هذا بخلاف العلاج المجاني في مستشفيات حكومية بالدرجة الثانية أو الأولى. وقد كان العديدون يخشون(الفصل) من الخدمة في القطاع الخاص وهي فكرة أذاعتها ورعتها ثقافة (التشريد) إذ كانت هذه الكلمة ولا تزال من أدبيات اليسار الذي صار تعبيراً شائعاً أن المخدم في القطاع الخاص يقوم بتشريد العاملين كأنما المخدم يهمه فقط التشريد وأن الفصل من الخدمة بحسب لائحة التأديب- أصبح المحاسبة- أمر منكر. هذا مع أنه في الحكومة يمكن أن يفصل الموظف بحسب اللائحة غير أن إجراءات العمل الحكومي تجعل الخطأ المفضي إلى الفصل أمراً يصعب إرتكابه أو إثباته. أما وضع كبار الموظفين فيما كان يسمى بالمجموعات (فوق الدرجة بي) كان يمكن إحالته للمعاش إذا رأى

الوزير أن الموظف المعين لا يتعاون معه في تطبيق سياساته أو العمل وفق السياسة العامة للدولة. ورغم العدد القليل الذي واجه هذا الموقف إلاّ أنهم كانوا شخصيات مرموقة وبالعدد الذي يعرف ويحصى.ومنهم قبل الاستقلال: حماد توفيق- إسماعيل الأزهري مثالاً وبعد الاستقلال خليل عبد النبي مدير وزارة الحكومة المحلية الذي اختلف مع الوزير الشيخ محمد أحمد المرضي وكان أول من أحيل للمعاش بموجب ما عرف بالمادة (٣٢ب)، ثم إبراهيم عثمان إسحق اختلافاً مع الشيخ علي عبد الرحمن في وزارة التجارة ونائبه محمد المكاوي مصطفى. وفي عهد ثورة ١٧ نوفمبر كامل أبو سيف مع أحمد رضا فريد وزير الأشغال وأمين بانقا مدير الطرق بالوزارة. وداؤد عبد اللطيف من وزارة الداخلية متهماً بأنه ضد سياسة الدولة في تهجير أهالي منطقة وادي حلفا إلى منطقة خشم القربة ولحق به محمد توفيق أحمد مدير مصلحة العمل لنفس التهمة وتضامن معه نائبه عبد الوهاب موسى. أما أكبر وأهم إحالة للمعاش والتي لم تجد إعلاماً وتمت بهدوء هي طلب وكيل المالية حمزة ميرغني إحالته للمعاش لأنه لم يقبل ترقية بعض أعضاء مجلس قيادة ثورة ١٧ نوفمبر إلى رتبة اللواء في الجيش ليصبح عدد لواءات الجيش عشرة بالتمام والكمال. تقول روايات الكواليس أن الرئيس عبود إتصل بالسيد ميرغني حمزة والد الوكيل والقطب في الحزب الوطني الاتحادي والختمي وطلب منه أن يشرح الموقف (لابننا حمزة) لأن وجودنا بهذه الرتب يقفل باب الترقي أمام ضباط مستحقين. وبالطبع لم يفلح الوالدان واستقر حمزة مساعداً لمدير البنك الدولي لشئون الإدارة. ولكن ما شأن وكيل المالية بترقية الضباط؟ هذا سيكون موضوع إستراحة قصيرة مع موضوعات أخرى.

زارنا في شركة الخرطوم للغزل والنسيج المحدودة د.خليل عثمان ورحب به محمد المكاوي مصطفى المدير العام ودعاني للترحيب به. كان برفقته حسن إبراهيم حسين المعروف باسم حسن التاج هو ابن أخت الدكتور. حسن زميلي ودفعتي في مدرسة الدويم الريفية الوسطى. كان خليل يسبقنا بعامين. وتزاملنا جميعاً في مدرسة حنتوب الثانوية. وافترقنا في المرحلة الجامعية : حسن في كلية الخرطوم الجامعية (جامعة الخرطوم) كلية العلوم- وأنا في الإسكندرية الاقتصاد والعلوم السياسية، ود. خليل في جامعة (فؤاد الأول ، القاهرة) البيطرة. لم تكن زيارة الدكتور للتعارف فحسب بل انتحى بي جانباً في مكتبي بعد أن ودع محمد مكاوي مصطفى وأبلغني صدق حديث المدينة بأنه الآن رئيس مجلس إدارة مصنع النسيج السوداني. وأنه غير مقيم في السودان كما أنه حتى في حالة الإقامة يريد شخصاً يثق فيه يتولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب- شخصاً من جيله ويعرف كلاً منهم الآخر. وأنه تطبيقاً لهذا المبدأ طلب من رئيس مجلس الإرة الحالي محمد حمد النيل- مدير وزارة الأشغال ثم سفير السودان بلندن- تقديم استقالته لا لشئ سوى لحاجز السن والعلاقة. وطلب مني في النهاية أن أقبل المنصب. وأنه يريد إجابة عاجلة لأن الإدارة كلها في أيد أجنبية ومن جنسية واحدة بعد أن تقدم المدير البريطاني باستقالته فور انتقال الملكية لشركة الخليج لصيد الأسماك. وكان رأيي الفوري له أنني من حيث المبدأ أتحفظ على العمل مع مالك غائب Absent Owner معظم الوقت لأنه- وبسبب غيابه- له آذان طويلة ويميل دائماً- بالرغم منه – لسماع القيل والقال و(قطيعة) السودانيين في ليالي الأنس. وأنني في المصنع الياباني أعمل مع ملاك يسكنون الخرطوم وأم درمان مثلي ونلتقي عدة مرات في الإسبوع ولا يوجد مجال للأحاديث. افترقنا لأفكر في العرض. ولكنه عاد اليوم التالي بأن لديه أعمالاً كثيرة في أنحاء عديدة من العالم وأنه اعتذر عن كل ارتباطاته في انتظار قراري وأنه لا يشعر بالاطمئنان لترك المصنع في أيدي أشخاص لا يعرفهم بل لا يعرف منهم أحداً. وأن حسن

التاج سيكون بجانبي يحميني من كل قيل وقال. ثم ترك أمامي ورقة مكتوبة موقعاً عليها من جانبه كانت عقد العمل ومع ذلك كان في نفسي شئ جعلني أتردد في العمل مع د.خليل عثمان بالذات وهو أنني كنت أحد إثنين حاولا أن نثنيه عن السفر إلى الكويت في أوائل عام ١٩٦٣.

الأول عديله مدير جامعة الخرطوم في ذلك الوقت نصر الحاج علي. وقد تقابلنا بالصدفة في صالة المسافرين والدكتور في طريقه إلى المجهول كما قال له السيد نصر. إذ إن المعلومات عن الكويت قليلة وليست فيها ما يغري بالسفر.وطلب مدير جامعة الخرطوم من د.خليل أن يقبل العمل معيداً في كلية العلوم البيطرية جامعة الخرطوم بشمبات وهو مؤهل لذلك إذا كان عمله الحالي في وزارة الثروة الحيوانية في كوستي لا يناسبه، وفي لحظة يأس طلب مني نصر الحاج علي أن انضم إليه في إقناع عديله وزميلي بعدم السفر. كنت في وداع وفد من الاتحاد السوفيتي جاء ليدرس مشروع الصوامع. وحاولت جهدي مذكراً له أن نصر الحاج علي له من التجربة والرعاية ما يجعله ناصحاً أميناً- كما أن الدكتور والحمد لله (وارث) وليس من الذين يهاجرون من أجل المال. فرد علي تمام ولكن إن طموحي بعد أن تعلمت حتى الجامعة لا يجعلني أقف عند حد ما تقولون. ونُودِي على المسافرين فودعناه.

كان عندي التزام أدبي تجاه محمد المكاوي مصطفى فهو أحد الذين رعوني وأشرفوا على تدريبي وتوجيهي. كما أنه فتح لي الطريق في الدخول إلى القطاع الخاص باطمئنان فتحدثت إليه وأنا في غاية الحرج ولكنه هنأني وأعلن فخره بأنني سأتقلد موقعاً كهذا. غير أني لاحظت أسفه لافتراقنا واعتذرت له ولكنه ذكرني بأنه لا فرقا ما دمنا سنكون سوياً في (المهنة) ونتعاون في نفس المجال للإرتقاء بصناعة النسيج. واجتمعت بكل من عبد السلام أبو العلا وحنا قطان وشكرتهما على حسن تعاملهما معي والاحترام والتقدير الذي وجدته منهما.

كان عقد العمل الذي وقعه وتركه د.خليل هو العقد الأكبر والأسخى ولكن دكتور خليل كان يراه الوضع الطبيعي لمن يتولى قيادة أكبر استثمار في السودان إذ إنه بجانب مصنع

النسيج السوداني كان عليّ أن أنوب عنه في مصنع الزجاج- ومصنع الأدوية وشركة لرش المحصولات الزراعية ومفاوضات لشركات أخرى في مجال التأمين والقطن الطبي والملبوسات الجاهزة. تذكرت مقولة داؤود عبد اللطيف بأنه مهما كان المرتب الذي تتقاضاه كموظف في الشهر يكسب من ورائك صاحب العمل أضعافه في اليوم. ولكن وضعي مع الدكتور كان مختلفاً ولا أستطيع أن أصف تعامله ومعاملته. وكان حسن التاج ومن أول يوم وحتى الآن نعم الأخ والزميل. وقد كان لعلاقته الواسعة مع اليمين واليسار معاً رغم أنه كان محسوباً على الأخير، معيناً في كل تحركاتي مع الإدارات والعاملين في كل مرافق العمل التي ذكرتها. ولقد أردنا أن يكون العمل مؤسسياً في كل الشركات فتكوّن مجلس إدارة لكل شركة رئيسه دكتور خليل وشخصي نائباً له وحسن التاج عضواً فيه. أما في مصنع النسيج فللحكومة عضو في المجلس منذ أيام الوجود الأمريكي اليوناني وقبل شراء الدكتور له وهو السيد حسن محجوب مصطفى سكرتير عام حزب الأمة.

حسن محجوب مصطفى عينه الشريف حسين الهندي وزير المالية ممثلاً للحكومة. وقد كان واسع الأفق- مرحاً- وصريحاً. ومن قصصه خارج النص أنه (ما عرف يعمل شنو مع الصادق المهدي). جده الإمام عبدالرحمن قال لي ولأمين التوم أنتم شباب الحزب (وقتها) أفسحوا طريق الوزارة لأعمامكم: عبدالله بك خليل وعبدالرحمن علي طه- عبد الرحمن عابدون وفتحنا الطريق. جاء هو وقال "أنتم الآن (شيوخ) أجلسوا لتقديم النصيحة وأفسحوا طريق الوزارة للشباب". وعندما قامت ثورة مايو- كما سيأتي من بعد- نصحته بسبب معرفتي بخلفية تعيينه أن يلتمس له طريقاً للاستمرار في عضوية المجلس إذ إن أمثاله محاربون الآن وعضوية المجلس تدر عليه ألف جنيه في العام وقد كان وقتها مبلغاً محترماً لعضو مجلس إدارة، قال لي والد فاروق حمدالله كان يعمل مع تاجر الجلود الخواجة أبوستلو الذي كنا نلتقي في مكتبه وننصحه بألاّ يبخل على تعليم ابنه فاروق. ذهب إلى فاروق حمدالله وقد كان وزير الداخلية في اوائل مايو ورجل الثورة المتنفذ القوي وقال له: يا فاروق يا ولدي جيت عليك لكي تعتقلني. ليه يا عم حسن؟ عشان يكون عندي حاضر ومستقبل: قلتم في

أحاديثكم أن تاريخ السودان بدأ من مايو، يعني ما عندي ماضيٍ، عاوز تعتقلني عشان يكون عندي مستقبل لو حكمكم زال، طبعاً ما في حكم دائم، مهديتنا زالت بعد ١٥ سنة الإنجليز بعد ٦٠ سنة. أنتم ما ضيعتوا لي حاضري. اعتقال ما في يا والد وإن شاء الله سيكون لك حاضر. أما حاضرك وأنا موجود ما بضيع. أها يا ولدي حاضري ما داير منك وظيفة ولا شغل، عضوية مجلس إدارة مصنع النسيج الوضعني فيها الشريف حسين خصمي الاتحادي ما ترفدني منها. تعهد فاروق حمدالله ببقائه وتعهد له بلقائه في أي وقت يريد مقابلته. وعاد لي شاكراً لي وله. بقى سكرتير حزب الأمة والمعروف بلقب (الأرباب) عضواً ممثلاً للحكومة هو من أعدائها وزاد عليه دكتور خليل ممثلين لشركة الخليج لصيد الأسماك هم: حمزة ميرغني حمزة- نصر الحاج علي (مدير جامعة الخرطوم)- عبد الوهاب موسى المستشار وخبير العمل.

وكان الاهتمام باستقرار بيئة العمل أول اهتماماتنا إذ كان عدم الاستقرار في المصنع معلوماً لي ومن أسبابه عدم التواصل بين إدارة شئون الأفراد وبين النقابات الثلاثة في المصنع من العمال- المهندسين والفنيين- المحاسبين والكتبة- وكذلك بين الإدارات العليا وبين هذه النقابات، فاستبدل مدير شئون العاملين وكان من منسوبي مصلحة العمل ويطبق اللوائح والقانون بشكل إتسم بعدم المرونة وحسن التفاهم. وجاء في مكانه خبير في الإدارة هو عبدالكريم يعقوب يكفي أن عبد الرحمن عبدالله وصفه بكلمتين: كان أشطرنا. وقد أضافت شطارته على العلاقات جو التفاهم الذي افتقدته. وكما هي العادة وسط قيادات النقابات فإنهم لابد أن يظهروا أمام (القواعد) أنهم (واصلون) حتى إلى الإدارة العليا. وبما أني كنت في المصنع الياباني أدير المفاوضات مع النقابة فقد قرروا- فجأة- أن يعقدوا اجتماعات مع نائب رئيس المجلس والعضو المنتدب، وكان لهم ما أرادوا وازدادوا مكانة وسط العاملين.

ثم التفتنا إلى المشكلة الكبرى التي عانى منها المصنع والشركة: وهي الخسائر المتراكمة. كان من أهم الأسباب أن الماكينات والمعدات تم استيرادها من أكبر وأكفأ الشركات المصنعة ولكنها استخدمت لإنتاج أرخص أنواع الأقمشة، ماكينات الغزل يمكنها أن تنتج أرفع الأنواع لنسج أقمشة فاخرة ولكنها استخدمت لإنتاج (الدمورية والدبلان- الذي هو

دمورية يتم تبييضها بالكماويات) كما أن بالمصنع معدات لصباغة الأقمشة ولكنها بالطبع تصبغ أقمشة شعبية أساسها الدمورية. وفي الوقت الذي كان فيه استهلاك الماكينات في حساب تكاليف الأقمشة الشعبية في المصنع الياباني لا يزيد عن ١١٪ نجده يصل في مصنع النسيج السوداني إلى ٦٠٪ أو أكثر. وبما أن المستهلك للأقمشة الشعبية لا يمكنه أن يدفع أكثر مما يجده مستورداً في الأسواق من الخارج- أو معروضاً من المصنع الياباني بالداخل فقد كان على الشركة أن تجاري السوق وتبيع الدمورية بالخسارة وتربح قليلاً في (الدبلان) والأقمشة القليلة المصبوغة. لذا كان لابد من الإسراع بالتعاقد على معدات تنتقل بالإنتاج إلى نوعية أربح. ومن الناحية الهندسية كان تشييد المصنع قد قام على أعمدة قصيرة Short Columns كما يقول المهندسون جعلته معلقاً عليها وتحت مساحة كبيرة من البدرون أكسبته طاقة تخزينية فسيحة لشتى الاستخدامات.

غير أن التربة القطنية الطينية التي تغطي كل المنطقة الصناعية في الخرطوم بحري سببت مشكلة كبرى لماكينات الغزل ذات الوزن الثقيل والاهتزازات العنيفة فأثرت على العمدان التي يقوم عليها البناء لدرجة أن بعضها قد (التوى) والآخر ظهرت عليه شقوق الأمر الذي هدد سلامة منطقة الغزل وهي أولى بدايات المصنع والتي يعتمد على وجودها- بل وجودة إنتاجها- كل الإنتاج.

المهندسون الاستشاريون اليونانيون- والمقاول البريطاني في السودان أقروا بأنهم اعتمدوا- للأسف- على تصميم أعده مهندسون سودانيون (متدربون) لدى المقاول في بريطانيا باعتبارهم أعرف من غيرهم بطبيعة التربة. وقدموا تصميماً تجاهل هذه النوعية الخاصة من التربة التي لابد لها من أن تتنفس والتنفس لا يتم إلا بوجود طبقة ترابية ذات مسام تقوم عليها العمدان إذ إنه مهما تراكمت الخرصانة فإنها لا تستطيع أن تقاوم الطبيعة وقد وافقوا على بناء عمدان إضافية تراعي التعامل مع الطبيعة.

تحديث المعدات... تنويع الإنتاج.. فن التفاوض :

وفي السعي إلى الحصول على معدات حديثة من حيث الإنتاجية وقلة تكاليف التشغيل إتجهنا إلى بريطانيا المورد الرئيس لمعدات الغزل والنسيج للمصنع ولكنهم كانوا أمينين معنا بأن معداتهم عاشت وتعيش عشرات السنين ولكن بريطانيا لم تعد- كما كانت – الرقم الأول في هذا المجال بعد تراجع صناعة الغزل والنسيج في (لانكشير) وبالتالي تراجع صادرات الأقمشة فاتجهنا إلى المانيا (الغربية وقتها) وإلى أكبر تجمع لتصنيع وتصدير معدات الغزل والنسيج في أوربا ويعرف باسم UNIONMATEX ومقره فرانكفورت. وبسرعة فائقة سافر كبير المهندسين منها إلى السودان ومكث معنا أربعة أيام في المصنع وزار سوق الأقمشة القطنية والمخلوطة الرئيسي في أم درمان والسوق العربي في الخرطوم وعدنا لنمكث مع كبريات الشركات الالمانية والأوربية أسبوعين كاملين زرنا فيها بعض شركات التصنيع وبعض مصانع الأقمشة وانتهينا إلى جميع الاحتياجات بعد استكمال بعض النواقص في المصنع القائم- إلى مصنع إضافي للغزل الرفيع- إلى ماكينات حديثة آلية في تحضيرات الغزل- إلى أنوال للنسيج العادي والعريض والمزركش- ومعدات أكثر حداثة لتبييض الأقمشة وصباغتها- وآلات جديدة للطباعة بالإضافة إلى (ورشة) للصيانة. كانت التكلفة الكلية كما عرضتها الشركات حوالي مليون ومائتين ألف جنيه إسترليني- إذ كنا حتى ذلك الوقت نتعامل خارجياً بالإسترليني. وفي آخر ليلة للاجتماعات وبعد أن إنتهت السكرتارية من الطباعة اقترح البعض أن نحتفل في إحدى المطاعم الفاخرة، فاجأ الدكتور خليل الجمع بأنكم قد وضعتهم الأسعار التي تناسبكم ومع أنه متأكد أنكم كنتم غير مغالين إلاّ أنكم كنتم ستضعون أسعاراً أخرى إذا كان في الأمر (مناقصة) أو مقارنة مع شركات أخرى. ولذلك فإنه يطلب خصماً يعادل ١٠٪ وبالطبع أبدوا جميعاً اعتراضهم- وكانوا ثمانية مندوبين- بأنهم كانوا على اتصال بشركاتهم وحصلوا على أفضل العروض وإن الوقت حاليا (ليل) وكل

المكاتب مقفلة ولا يمكنهم حتى الاتصال ناهيك عن الحصول على أسعار جديدة. والتقط دكتور خليل الخيط في كلمة (ليل- والمكاتب مقفلة) وطلب منهم التفكير في الأمر ملياً لأنه حصاد أسبوعين كاملين شملت أحياناً بعض الوقت من عطلة نهاية الأسبوع وطلب منهم أن يفتحوا له مكتباً لنفكر من جانبنا. وبعد دخولنا المكتب ببضع دقائق طلب منا الدكتور الخروج والانضمام إليهم وقال بحزم: يا سادة لابد أن توافقوا كمسئولين وتبلغوا شركاتكم غداً بذلك لأنني سوف أسافر صباحاً إلى الولايات المتحدة ويسافر الوفد نهاراً إلى الخرطوم. وعندما بدأنا نجمع أوراقنا انتحى كبير المهندسين من شركة يونيون ماتكس بإثنين من كبار الموردين وعاد باسماً بأننا وافقنا على طلبكم يا دكتور وسوف نسوي الحسابات فيما بيننا. وتعلمت درساً آخر من شخص آخر. وتسلمنا الفاتورة المبدئية بمبلغ مليون وثلاثة وسبعين الف وثلاثمائة جنيه سوداني إذ إن الجنيه السوداني كان في ١٩٦٨ أعلى من الإسترليني.

بدأنا التفكير في إعداد المباني- وتعيين مهندسين مؤهلين ينالون تدريباً أولياً في المصنع ثم ويذهبون إلى المانيا وسويسرا وهولندا مصدر المعدات ويتدربون في المصانع المنتجة للماكينات ويحضرون الاختبارات التجريبية قبل شحن المعدات يقفون مع المهندسين الأجانب خلال التركيب وتجربة كل ماكينة.

وأذكر بين من تم اختيارهم محمد أحمد عمر وتاج السر مصطفى وكلاهما أصبح وزيراً للصناعة في حكم الإنقاذ. واتفقنا مع مهندس الإنشاءات الأول في السودان في ذلك الوقت محمد عبدالله قلندر والذي كان يشغل منصب المدير العام للهيئة المركزية للكهرباء والماء على مراجعة تصميمات أرضيات المصنع بل والمصانع الجديدة بصفته المهندس الذي اكتشف لنا خطأ التصميم للمصنع الأول إذ قال عندما رأى الأعمدة الملتوية والمتشققة أن الذي قام بهذا التصميم (ليس مهندساً) لأن المهندس (يحسب) ولا يردم الخرصانة ردماً ظناً

منه أنه يقاوم الطبيعة. وعند مراجعته للتصميمات والخرائط أجرى عليها تعديلات جوهرية أقرها عليه المستشارون الألمان ووفرت ثلث تكاليف البناء. وكان من نتيجة ذلك أن زاد إقتناعنا بالخبرة السودانية واستقر الرأي على اختيار مقاول سوداني- يشرف عليه قلندر- ليقوم بعملية البناء، ووقع الاختيار على شركة الشرق الأوسط للتشييد المحدودة رئيس مجلسها ومديرها العام أحمد الطيب بابكر والذي كان قبل أن يعمل في القطاع الخاص مساعد كبير مهندسي لجنة مشروع الجزيرة في بركات. ولخروجه من الجزيرة قصة غيرت الوضع القانوني للموظفين في غير الحكومة المركزية والحكومة المحلية، إذ إن القانون وقتها كان يعرف الموظف العام والذي ينطبق عليه استلام الرشوة بأنه الموظف في حكومة السودان وفي الحكومة المحلية. موظفو اللجان : لجنة مشروع الجزيرة- القاش- النيل الأبيض- جبال النوبة- مشاريع الإستوائية- السكة الحديد لم يكونوا يعتبرون- قانوناً- ضمن ما يعرف بالموظف العام إذ إن قوانين هذه اللجان تعطيها الاستقلال ولها أن تقاضي وتقاضى. حدث أن كبير مهندسي المشروع- إبراهيم عمر الأمين في إجازة وكان هناك عطاء لمبان أشرف عليه كبير المهندسين بالإنابة أحمد الطيب بابكر، جاء أحد المقاولين المتنافسين وترك على مكتب أحمد الطيب ظرفاً به مائة جنيه حتى يرسي عليه العطاء، ثار أحمد ونادى على الموظفين ليشهدوا الواقعة وقام بفتح بلاغ في الشرطة بأن المقاول قدم له (رشوة). أنكر المقاول في التحقيق الواقعة وصلته بالمبلغ. محامي المقاول أحمد خير طلب منه أن ينكر أقواله أمام التحقيق ويقر بأن المبلغ يخصه وسلمه هدية للموظف ليساعده، وبعد لأي وافق المتهم. دفع أحمد خير المحامي بأن الرشوة تقدم للموظف العام Public Servant وبأن تسليم الهدايا لغير موظفي حكومة السودان والحكومة المحلية مسألة عادية ولا ينطبق عليها القانون. برأت المحكمة المتهم وأعادت له أمواله. وبخروجه بالبراءة تقدم أحمد الطيب بابكر باستقالته من

لجنة مشروع الجزيرة إذ إنه أصبح منذ تلك اللحظة (متهماً) لا تثبت براءته إلى أن يعدّل القانون. واكتشف النائب العام الخلل وبدلاً من المكابرة واستئناف الحكم تقدم أحمد متولي العتباني في شجاعة القاضي بتعديل القانون.

دخل أحمد الطيب بابكر دنيا المقاولات وكانت عملية مصنع النسيج أكبر فتح له ولأي مقاول إذ إنه تقدم بالأسعار التي تناسبه وبعد مراجعة وتخفيضات من قلندر ود.خليل ومن حسن بحر مهندس المصنع (كان في وزارة الأشغال وتقاعد) تسلم ٢٥٪ من قيمة العطاء وبدأ بهمة في البناء.

الجزء الثاني

الفصل الأول

ثورة مايو البداية

ثورة مايو ... البداية

مصنع النسيج السوداني وثورة مايو ١٩٦٩

ودون سابق نبوءة أو توقع صدر البيان الأول في الساعة السادسة والنصف صباح يوم الأحد ٢٥ مايو ١٩٦٩. الشخص الوحيد – خارج دائرة الانقلابيين ومؤيديهم – الذي كان على علم بالانقلاب هو عبدالخالق محجوب سكرتير عام الحزب الشيوعي السوداني – ويقول آخرون وأيضاً أحمد سليمان عضو اللجنة المركزية. وكما ذكرت فإن حسن التاج نائبي في كل الشركات وزميلي في العمل له صلات وثيقة باليمين واليسار. ولكن كانت له علاقة صداقة مع عبدالخالق محجوب – ويقال إن ذلك ضمن العلاقات الاجتماعية الكبيرة لعبدالخالق مع كل الجماعات والأسر السودانية. عندما حضرت للمكتب في الطابق الخامس في عمارة (جلاتلي) – الجزيرة فيما بعد – وبه رئاسة مؤسسة الخليج العالمية ونائبي فيها حسن التاج أخبرني أن عبدالخالق اشتكى له الليلة الماضية من نزلة حادة وطلب أن يأتيه بزجاجة كونياك (كرفوازير) وأثناء المؤانسة في انتظار العشاء حدث طرق على الباب فذهب حسن وأخبره أن شخصين يريدانه بالخارج ورفضا الدخول، عاد عبدالخالق بعد دقائق وأخبره أن الشخص الأول هو بابكر كرار (رئيس الحزب الاشتراكي الإسلامي – ونائبه عبدالله زكريا) والثاني محمد عبدالحليم القومي العربي الضابط السابق بالجيش المصري ومدير عام بنك مصر بالسودان وطلبا معرفة أسباب رفضه للانقلاب المتوقع.

هنا عرف حسن التاج بأن هناك انقلاباً متوقعاً. وقد أوضح لهما عبدالخالق أن الحزب الشيوعي ضد الانقلابات للوصول إلى السلطة لأنها تلغي دور الجماهير – كما أن من يقلب يتم الانقلاب عليه فكل انقلاب داخله انقلاب. عرف حسن التاج من عبدالخالق أن بعض الضباط الأحرار يخططون لانقلاب ودعوه قبل يوم لزيارة معسكر تدريب في (خور عمر) غرب أم درمان.

أكد لي خبر الزيارة ليلة ٢٣ مايو وليس ٢٤ مايو المقدم معاش محجوب برير وهو والرواية التالية كلها له أنه أحد الضباط الذين كانوا في خور عمر وأكبرهم رتبة فهو بكباشي –

مقدم – والبقية كلهم صاغات بابكر النور لم يكن بينهم في خور عمر وهو مقدم. بعد رجوع عبدالخالق تردد البعض ومن بينهم كما قال، خالد حسن عباس. واشتد حماس البعض وعلى رأسهم هو وزين العابدين. كان من المقرر أن يكون الانقلاب صباح ٢٤ مايو ١٩٦٩ ولكنه تأجل إلى ليلة ٢٤ صباح ٢٥ مايو ربما لهذا السبب أو لسبب آخر وقفت، والحديث لمحجوب وخطبت في الجنود وتبعني زين وأخبرتهم أنني سأكون في أول دبابة تدخل كبري أم درمان في طريقها للخرطوم. وهكذا أصبح الأمر معلوماً لكل من هو في خور عمر وأصبح همنا كقادة هو ألا يغادر – شخص المعسكر وإلاّ أطلقنا عليه النار. وقبيل التحرك حضر جعفر نميري بصحبة مأمون عوض أبوزيد وبدأت المسيرة وكان في الدبابة الأولى وأنا أتبعه. كان المخزن الرئيسي للسلاح في الخرطوم بحري ويحرسه حسن أبوالعائلة (أكثر ما عرف به أنه سكرتير نادي المريخ الرياضي رغم سجله الناصع كضابط) وقد أكد صلاح عبدالعال أن أبوالعائلة قابلهم بالأحضان وفتح المخزن. فقد كان قائد سلاح الأسلحة.

ونتابع رواية حسن التاج – وآخرين عن (مايو)

ذكر عبدالخالق لكل من بابكر كرار ومحمد عبدالحليم أنه صارح الضباط وأخبر قيادتهم بعد أن طمأنوه على نجاح العملية بأسباب رفض الحزب للانقلابات. وقبل تناول العشاء جاء طارق آخر فذهب إليه عبدالخالق بنفسه وعاد بعد قليل وأخبره بأن الجماعة صمموا وعملوها. دا جعفر نميري قال إنهم سيدخلون أم درمان بعد قليل وكررت له رأينا ثم طلب تأييد الحزب إذا نجح الانقلاب فلم أؤكد له ذلك بل قلت له (قد نؤيدكم) لأن القرار سيكون من المكتب السياسي. يا حسن قوم إتلم وإتعشى في بيتكم فأنت تسكن الخرطوم وسوف يتم قفل الكبري بعد قليل. وبعد البيان الأول إنهالت البيانات في التأييد من هنا وهناك. ثم ظهرت بيانات من السلطة الجديدة لطلب من بعض القيادات الحزبية (الهاربة) تسليم أنفسهم وعلى رأسهم الشريف حسين الهندي.

حكى إلياس كردمان أحد أبناء (حي ودنوباوي) حيث تسكن أسرة جعفر نميري أن بعض شباب الحي اعتادوا في بعض الأمسيات الجلوس للسمر في رمال (خور) جنوب مسجد الإمام عبدالرحمن ويوقدون ناراً عليها ما هو متعارف عليه باسم (الحَلة). في الحلة لحوم وبطون (كرشة وأمعاء) وفي انتظار أن تنضج الحلة يحتسون شراباً يدفنون زجاجاته في رمال (الخور) وتبلل الرمال بالماء حتى يكون المشروب بارداً. كانوا ليلة ٢٥ مايو يحتفلون بابن الحي جعفر نميري، العائد من (قاعدة جبيت) في شرق السودان. ثم ظهرت عربة (فلوكسواجن) نادى السائق على جعفر نميري – وتعرف عليه البعض بأنه مأمون عوض أبوزيد. اعتذر لهم نميري بعد مقابلة السائق وودعهم على أن يلتقي الجمع (باكر في المساء). باكر في الصباح عزفت الموسيقى العسكرية وصدر البيان الأول وأصبح جعفر نميري حاكم البلد.

تجمعوا مساءً في (الخور) كالعادة وجاءهم شخص ليس من مجموعتهم: مصطفى محمد نميري شقيق الرئيس وانهال عليهم لوماً وتقريعاً إذ كيف يكونون على علم بأن جعفر نميري سوف يقود انقلاباً ويصبح حاكماً ولم يخبروه. أضاف يا أخوان نحن عائلة فقيرة ومستورة، باكر يكون إسمنا في أفواه كل ناس السودان: من يرحم ومن لا يرحم. لو كنت عرفت لمنعته مهما كلفني ذلك إذ إنه عندما يتهم بالانقلابات ويحال للاستيداع أو المعاش لا أحد يسأل عنه ولولا الأمير (عبد الله عبدالرحمن نقدالله – ابن الحي وسكرتير عام حزب الأمة) لما عاد للخدمة في المرة الأخيرة.

ورغم تأكيدات الجميع له بأنهم لا علم لهم إطلاقاً بخبر الانقلاب ولو كإشاعة إلاّ أنه تركهم غاضباً ومعاتباً. وفي أثناء الحديث توقفت عربة جيش كبيرة ونزل منها السائق وأخطر إلياس أن يطلب من الجميع الركوب للذهاب لمقابلة الرئيس في القيادة. دخلوا عليه وسلم عليهم جميعاً بالأحضان وبعد تناول البارد والساخن ودعهم ومذكراً لهم أنه أوفى بوعده بأنه سيقابلهم (باكر في المساء) وطلب منهم (أبقوا رجال أقيفوا مع الثورة) فوعدوه وأوفوا.

... وعاد دكتور خليل بعد مغادرة السودان بيومين:

وفي أول طائرة تحط على مطار الخرطوم بعد إقفاله بسبب الانقلاب جاء دكتور خليل بعد مغادرة البلاد ليلة الثورة وذهب من المطار رأساً إلى القيادة العامة للقوات المسلحة وطلب مقابلة زعيم الانقلاب – زميل الدراسة في حنتوب – وابن الدفعة جعفر نميري. بعد مقابلته ساقه الرئيس نميري إلى اجتماع كان ينتظر حضوره لمجلس قيادة الثورة وقدمه لزملائه والتزم له الدكتور بالتأييد التام للثورة وبالسعي للحصول لهم على الدعم الخارجي بعد أن ينقل أهدافهم إلى الجهات التي تثق فيه. لم يذكر اسم الكويت أوغيرها لكن ذلك فُهِم من سياق الحديث. وفي الصباح جمع كل مديري الشركات وأكد لهم تأييده المطلق للثورة بسبب الفشل السياسي والاقتصادي والعسكري – إشارةً للجنوب الذي لازم الحكومة الائتلافية، وطلب من كل مدير أن يكتب ما يرى من مقترحات تقدم لمجلس قيادة الثورة وأن تسلم لشخصي لصياغة المذكرة في شكلها النهائي لتوقيعه. البعض أيد والبعض تحفظ وطلب التريث والبعض إعترض. لم يكترث ولم يغضب. عوض عبدالرحمن صغير مدير مصنع الزجاج (اللواء المتقاعد وأحد قيادات حكم الفريق عبود) اتصل بي أكثر من مرة طالباً (التريث) لأن هذا انقلاب (صاغات – جمع صاغ – أي رائد) ليس بينهم غير نـميري في رتبة عقيد ولكن نميري قضى وقتاً ليس بالقصير بين المعاش والاستيداع والجنوب – وبابكر النور سوار الذهب الوحيد الذي يحمل رتبة قيادة: بكباشي – مقدم.

وانقلاب محكوم عليه بالفشل Abortive، ومع ذلك كتبت المذكرة ومع تعديل هنا وهناك حملها دكتور خليل وسلمها للرئيس نميري وعاد إلى الكويت – ثم إلى الخرطوم – ثم إلى الكويت التي طلبت منه الانتظار قليلاً حتى يمر وقت كاف وعندئذ سوف تطلب من الرئيس نميري تلبية دعوة رئاسية سبق أن قدمت للرئيس إسماعيل الأزهري ولم يتمكن من تلبيتها.

ثورة مايو والعمل في المنطقة الصناعية

استقبلنا الثورة في المنطقة الصناعية بالخرطوم بحري بالكثير من الحذر والترقب نسبة لخروج العديد من القيادات النقابية بثياب حزبية سافرة: الحزب الشيوعي والقوميين العرب (لم يكن بيننا بعثيون بعد) أما في الخرطوم – وفي رئاسة مؤسسة الخليج العالمية فإن علاقتنا مع الثورة مختلفة تماماً إذ بدأت بيننا خيوط تواصل بعضها بيد حسن التاج (صديق حميم لكل من بابكر النور ومأمون عوض أبوزيد وأبوالقاسم هاشم) وبعضها بيد دكتور خليل زميل الرئيس شخصياً وبينهما العميد معاش عمر الحاج موسى وزير الدفاع وقتها. من أسباب الحذر والترقب أنه ظهرت بوادر انشقاق في الحزب الشيوعي السوداني إذ تسرب – وليس في السودان سر دائم – أن قيادة الحزب ممثلة في سكرتيره العام عبدالخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ سكرتير عام اتحاد عمال السودان وآخرين كانوا ضد الانقلاب ولا يزال رأيهم فيه كما هو ولكن لا يصل قبولهم له إلى التأييد أو الدعم المطلق بل كان رأي بعضهم أن يصل إلى اندماج الحزب في الثورة كما أن هناك آخرين يتزعمهم أمين التنظيم في الحزب معاوية إبراهيم سورج – وأحمد سليمان – وأمين الشباب محمد أحمد سليمان وآخرون قدموا التأييد المطلق بل كان رأي بعضهم أن يصل للاندماج في الثورة. انعقد المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي – بدار بالضافية استؤجرت بخدعة من مالكها ليقضي بها أزواج شهر العسل وصارت بالصدفة الدار التي اشتراها لي المصنع وسكنت فيها – وانتهى المؤتمر إلى تكريس الانقسام عندما علمنا أنه نتيجة التصويت كانت ٢٤ – ٢٤، كان للانقسام أثره المباشر بين قواعد الحزب في المنطقة الصناعية وفي أكبر تجمع لهم: مصنع النسيج السوداني حيث العمالة أكثر من ستة آلاف نسمة. وزير العمل كان قائد الانقسام معاوية. وغالبية العضوية بالمصنع تتبع الأمين العام عبدالخالق محجوب.

وهناك قلة تتبع القوميين العرب. وكان الخلاف بين الجناحين الرئيسيين معطلاً في كثير من الأحيان لدولاب العمل. ثم ظهر جهاز جديد للثورة اسمه (الرقيب العام – أو الرقابة العامة) وكان للرقيب سلطات استثنائية يتدخل في كل شيء ويحقق ويصدر

القـرارات التي تصل إلى درجة المصادرة. كان الرقيب العام هو الرائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر عضو مجلس قيادة الثورة يساعده إثنان من أكفأ رجالات الدولة: محمد عبدالحليم محمد المدير السابق لديوان شئون الخدمة نائباً له ومحمد المأمون الريح المعلم السابق مساعداً.

وفجأة ظهر انتهازون بالمصنع- كما هي العادة – يزعمون أنهم من مؤيدي جهاز الرقابة. من أهم فوائد النظام ا لنقابي هو وحدة مركزية القرار. لكننا أصبحنا في نقابات تتنازعها تيارات حاكمة فعلاً (عبد الخالق) وحاكمة قانوناً (معاوية والقوميون) وحاكمة بالنفوذ (الرقابة العامة) فجأة تصدر نشرة بأن (الوزير – معاوية) سيزور المصنع فتخرج أعداد من أماكن عملها تنتظر قدومه – ولا يحضر ثم نشرة أخرى بزيارة تفقدية من الرقيب العام – زين العابدين فتتدافع مجموعات لاستقباله ولا يحضر. ثم نشرة بأن مندوباً من اتحاد العمال المحسوب على عبدالخالق سيأتي ولا يحضر. وتتحمل الإدارة والإنتاج والانضباط أثر كل ذلك.

ثم صدرت مسودة قانون باسم (قانون العمل الموحد) لتوحيد كل قوانين العمل: الاستخدام – النزاعات من تحكيم وتوفيق واضراب – فوائد ما بعد الخدمة – التعويضات – إلخ ... وأرسلت المسودة إلى (غرفة السودان التجارية – وقد كانت الجسم الذي يمثل كل النشاط الاقتصادي الخاص) للتعليق في ظرف أسبوع. واجتمعنا في جو تلفه الرهبة من كيفية التعامل مع النظام الجديد.

واقترح رئيس الاجتماع مدير أحد المصانع ضابط بوليس ونائب المديرية السابق أمين شاذلي أن يتداول الأعضاء ثم اقترح سكرتير عام الغرفة الأستاذ محمد حسن عبدالله الوكيل السابق لوزارة المعارف – التربية والتعليم أن نفوض أكبر تجمع عمالي – مصنع النسيج – بصياغة الرد وتقديمه نيابة عن الجميع. اقتراح أراح الجميع وأبعدهم عن المسئولية وألقاها، على كاهلي. قلت لهم أنني أرى بعد القراءة الفاحصة لهذا القانون أنه لا يصلح جملة

وتفصيلاً. وافقوني على عجل لينصرفوا وبتفويض كتبت الرد من سطر واحد للســـيد وزير العمل "لا يصلح للسودان جملة وتفصيلاً".

قال لي الوزير: عاوز رد على القانون مادة مادة. بعد بكرة السبت عشان أعرضه على مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري يوم الأحد. لكن سيادتك بالقانون أكثر من ١٣٠ مادة. قال أنا عارف، قلت يعني عاوز تعاملني زي الطالب عندما يطلب منه المدرس أن يكتب على السبورة "أنا بليد" ١٠٠ مرة قال: نعم وفي انتظارك صباح السبت الساعة التاسعة صباحاً. كان الرد في أكثر من ثلاثين صفحة وضعته في (فايل مسطرة) كما يقولون. ولما ناولته له قال: عاوزني أقرأ دا كله. ولم أرد هذه المرة وطلبت منه في هدوء: بالله أطلب لي فنجان قهوة أنا لم أشرب شاي الصباح بعد. ابتسم لأول مرة وبعد القهوة انصرفت. يبدو أن التداول في القانون قد تشعب لأننا دخلنا شهر رمضان ولم يصدر. وقبل العيد بأيام بشّر الرئيس الطبقة العاملة بأن هدية الثورة لهم في عيد الفطر وعيد الاستقلال الذي سيحل بعده هي قانون العمل الموحد.

كنت من رواد التدخين في ذلك الوقت. وبسبب المعاناة من تفلتات النقابات وتعثر الإنتاج وصلت إلى ٨٠ سيجارة في اليوم من ماركة (بنسون) ولما رأى حالي سعادة اللواء بالمعاش أحمد عبدالوهاب – وقد انضم لمنسوبي مؤسسة الخليج – سألني كم سيجارة أدخن في اليوم فقلت ٨٠ سيجارة. صمت وجاءني في اليوم التالي بثمانين سيجارة من (ماركة كنت) وقال لي (البنسون) صعب عليك جرب (كنت) سوف يجعلك طعم النعناع الذي به تنفر من التدخين ويقيك طريق الانتحار الذي تسير فيه. وبالفعل انخفض استهلاكي إلى ٦٠. ولكن لصدور قانون العمل الموحد قلت في نفسي: إذا صاحب الزبدة قال أشووها أشويها. لكن إذا قام بنفسه بشوائها فماذا تنتظر بعد ذلك. صاحب البلد سوف يدمرها فلماذا تدمر نفسك؟ ألقيت آخر سيجارة في الثاني من يناير ١٩٧٠ ولم يعاودني الحنين إلى التدخين بعدها. شكرت الله وشكرت معاوية، وعانيت بضعة أيام فقط.

كنت في إجازة عيد الفطر ببلدتي النهود وأثناء وجودي حدث تطبيق عملي للقانون دون تدبير. المفتش الطبي – المسئول الطبي عن مركز النهود بدأ في السادسة صباحاً من سابع

أيام العيد (مأمورية) لتفقد المنطقة كعادة المسئولين وبعد مسيرة بلغت فيها الساعة الثانية ظهراً أوقف السائق السيارة في ظل شجرة قرب قرية في الطريق وقال للمفتش الطبي أن ساعات العمل الثمانية قد انتهت. وحسب القانون سوف يرتاح إلى الغد ويعود إليه. هل نسيت أنه سندفع لك (أوفرتايم) رد عليه السائق بأن القانون الجديد يجعل العمل الإضافي (اختيارياً) للعامل وليس إجبارياً لمدة أربع ساعات كما هو الحال في الماضي وطلب المفتش الطبي من السائق أن يسلمه مفتاح السيارة لكي يواصل الرحلة. رفض السائق لأن تعليمات (مصلحة النقل الميكانيكي – التي تعنى بالسيارات الحكومية – ألغيت المصلحة في حكومة ثورة الإنقاذ) تمنع السائق من أن يسلم مفتاح المركبة لأي شخص إلاّ كبير السائقين – أو مدير ورشة النقل الميكانيكي. تبع المفتش السائق إلى (الحلة) راجلاً وقضيا ليلتهما وعاودا الرحلة في اليوم التالي. وفي أول فرصة بعد وصولي الخرطوم أبلغت الحدث لدكتور خليل الذي أدهش به السيد الرئيس. بعد شهر تم إلغاء القانون وعدنا إلى القوانين السابقة. اختزن معاوية وزيرالعمل الأمر إلى أن جاء لزيارتنا في المصنع مع الرئيس نميري ومعه رئيس جمهورية بلغاريا الديمقراطية الاشتراكية. كان البرنامج يحتوي على كلمة ترحيب من دكتور خليل عثمان رئيس مجلس الإدارة – ثم كلمة رئيس نقابة العمال – فوزير العمل معاوية إبراهيم سورج ثم المحتفى به رئيس بلغاريا وفي الختام رئيس مجلس قيادة الثورة جعفر نميري.

أثناء تناول المرطبات طلب معاوية ألا يتحدث دكتور خليل ويتحدث فقط رئيس نقابة العمال. وجادلته أن صاحب المصنع الذي يشتغل فيه رئيس النقابة لابد أن يرحب بزواره، ويبدو أن الهمس قد وصل إلى مسامع الرئيس نميري فالتفت نحوي وأنا في الصف الثاني وأبلغته بقرار الوزير فرد بحزم: يتكلم خليل والضيف وأنا بس. ونحن نودع الضيوف وعند مصافحتي للرئيس قلت له ومعاوية بجانبي ياريس تجيب لينا وزير عمل في حياته (لم يعمل ولم يُشَغِل عامل) فكانت النتيجة قانون العمل الموحد وقرار اليوم. معاوية – كما كان معلوماً سكرتير عام الحزب الشيوعي لشئون التنظيم ومحترف للعمل السياسي. وفعلاً لم يدخل سوق العمل وراتبه من الحزب لا يمكِنه من استخدام خادم أو خادمة. وقد كان

لوقت قريب يسكن في (ميز) مع بعض عمال مصلحة الوابورات ومن بينهم قريب لي ومتزوج ابنة عمتي شقيقة والدي واسمه عبدالله آدم مدير مركز التدريب المهني لاحقاً في واد مدني. أُستبدل بعد ذلك بالدكتور طه بعشر وزيراً للعمل وذهب وزير دولة في وزارة الخارجية ثم سفيراً في السويد حتى تقاعد.

تعرفت على معاوية بعد تقاعده من الوزارة ووجدت شخصاً ودوداً عكس ما كانت تفرضه عليه واجبات الوظيفة ووضعه السياسي، فالرجل كان الثالث إن لم يكن الثاني في سلم الحزب الشيوعي وأنا من خدم الرأسمالية. ومن أعماله التي لا يجب أن تنسى - له هو وأحمد سليمان - أنهما ساهما مساهمة كبيرة في تفكيك الحزب الشيوعي قبل وبعد انقلاب الرائد هاشم العطا من واقع المكان الرفيع الذي كان يحتله كل منهما في الحزب وقرب الأخير من السكرتير العام عبدالخالق.

تعرض معاوية لحادث سير سبب له كسوراً في العظام أجلسته على السرير الأبيض في أفضل مستشفى وقتها، الجناح الجنوبي. وكان يرقد بجواره حسن محجوب - الأرباب - سكرتير عام حزب الأمة وعضو مجلس إدارة مصنع النسيج في الحكومة التي تملك سهماً في المصنع.

أخبرني الأرباب بحادثة معاوية وأرشدني لغرفته ولم أجد معه - في يوم الزيارة - غير سيدة أخبرتني أنها أخته وأن زوجته ذهبت لإحضار بعض الأغراض، سبحان الله. كان هناك دفتر للزوار ولم أجد به غير أربعة أسماء. وأنا أهم بكتابة إسمي أفاق من إغماءته. عرفني وسألني إن كانت هذه أول زيارة لي. أجبته معتذراً بأني لم أعرف الأمر إلاّ منذ قليل. قال بكل ود شكراً يا إبراهيم، هل تصدق أن أول شخص تعرفت عليه الآن هو أنت وأختي هذه لأن آخر ما أذكره أنني كنت أقود سيارتي في طريقي إلى منزلي وارتطمت السيارة بشيئ ما، وغبت عن الوعي ولم أصح إلاّ هذه اللحظة. سأل أخته عن الزوار فقرأت له الأسماء الأربعة وهز رأسه، ربما عجباً وربما أسفاً.

مؤسسة الخليج والبحث عن البترول واللواء أحمد عبدالوهاب

ذكرت أن اللواء معاش أحمد عبدالوهاب التحق بخدمة مؤسسة الخليج. وقد استعان به دكتور خليل ليرأس مكتب المؤسسة في الثغر لكي يشرف على أعمال شركة أمريكية استقدمها ١٩٧٢ للتنقيب عن البترول في المياه الإقليمية وعلى اليابسة. تسمى شركة كونتيننتال Continental Oil Co. وبالإضافة لذلك دخلت المؤسسة في عمليات نقل الحجيج بين بورت سودان وجدة بالبواخر كما لديها مكتب كبير لتخليص جميع واردات الشركات. جاءت شركة البترول بطائرة تحمل بداخلها معدات تصوير داخل المياه وعلى الأرض وأجهزة اتصال تربط بين العاملين في الحقل والمكتب في بورت سودان. دخلت الطائرة بهذه المعدات بموجب (رخصة استيراد مؤقتة) من وزارة التجارة. لكن (المباحث – جهاز الأمن) طلبت إرسال معدات الإرسال إلى مصلحة البريد والبرق ثم إلى سلاح الإشارة للكشف عليها ثم الموافقة. وبالمثل أرسلت ماكينات التصوير إلى مصلحة المساحة الجيولوجية وإلى المخابرات العسكرية. ولسبب ما ظلت الأجهزة والمعدات والماكينات تنتقل من مرفق إلى آخر ثم تعود مرة أخرى ومدير الشركة يتنقل معها للرد على الأسئلة واللواء أحمد عبدالوهاب يستشيط غضباً ونقوم حسن التاج وأنا بتهدئته. ثم استغل حسن التاج علاقته بوزير الصناعة والتعدين – المسئول عن التنقيب – موسى المبارك الحسن زميله السابق في التدريس بمدارس الأحفاد الثانوية وفاتحه في التأخير الذي لا يبدو طبيعياً، خاصة وأن البترول حلم كل دولة وكان يتوقع تدخل الوزير للإسراع باتخاذ القرار: أي قرار نعم أو لا حتى نكون على بينة. من حديث الوزير بدا أن الأمر سياسي ويتعلق باتهام القوميين العرب – وموسى منهم – وكذلك الشيوعيين للدكتور بصلاته مع (الأمريكان) وقد أكد الاتهام أن الشركة أمريكية – وكذلك الحملة ضد قانون العمل الموحد وما دار في زيارةالرئيس البلغاري وما أجهض مساهمة الحكومة في مصنع الأدوية وكذلك – وهو أمر لم يجرؤ أحد على الإفصاح عنه – بسبب العـــلاقة الحميمة التي تربطـــه بجعفر نميري والتي جعلت الأخير لا يقبل

أي نقد أو وشاية. حضر دكتور خليل وكان همه الأكبر ليس في إقناع (الحكومة) لأن تصدر الموافقات وإنما في إقناع (مستر جيم بيرفورد Jim Burford) مدير الحفريات بأن يقبل الاستمرار في العمل بالسودان إذ كان منطقه أن عمله سيكون بالتعاون مع الأجهزة والوزارة فإذا كانت الأجهزة والوزارة قد (أرغمت لتمنحه الموافقات) فسوف تكون العلاقة – إن وُجدت – متوترة طوال الزمن وقد تمتد لحوالي سنتين الأمر الذي لا يشجع على التنقيب وسيكون لديه فنيون بعيدون عن مناطق إصدار القرارات. عاد جيم بيرفورد بعد أكثر من شهر في السودان تصحبه زوجته التي أحبت السودان إذ وجدت فيه الفرصة النادرة لبقاء زوجها بجانبها فحملت منه بابنة بجانب ابنه (دوقلاس) كما سيجيء في لقاء لاحق معهما في عام ١٩٧٣.

كان الجو السياسي متوتراً بين الحكومة وبين المعارضة ممثلة أساساً في الإمام الهادي المهدي المتخندق في (الجزيرة أبا) تشد من أزره جموع الأنصار التي أتت (مهاجرة) من كل الأنحاء ومعه كوادر من الاتحاديين ومن الأخوان المسلمين على رأسهم محمد صالح عمر الذي كان يمثل الجماعة في الوزارة التي تألفت بعد ثورة أكتوبر في حقيبة الثروة الحيوانية. كان هناك مهدي إبراهيم – عثمان جاد الله – عبدالله محمد أحمد – محمد عثمان صالح. وكان هناك الشريف حسين الهندي والذي كان يوم الانقلاب مختبئاً في (مكتبه المناوب في استراحة مشروع الجزيرة) إلى أن هدأت عملية البحث عنه فسافر إلى واد مدني ومنها إلى إثيوبيا والسعودية ثم عاد إلى إثيوبيا التي اتخذها نقطة ارتكاز لإرسال السلاح وبعض المال إلى الإمام الهادي في الجزيرة أبا لكي يستعد للمعركة الكبرى لإسقاط النظام (الشيوعي الملحد)، وقد أكد الشريف حسين ذلك لي ولموسى، وزير رئاسة مجلس الوزراء (١٩٧٢) في زيارة إلى جدة وقال بفخر والله أرسلت السلاح من إثيوبيا على متن اللواري وعلى ظهور الدواب وعلى صنقوري (رأسي) ولكن لم يكن إلاّ ما أراد الله وتبادلا مع موسى المبارك اللوم والاتهامات – إذ كانا قبل ثورة مايو في جناح واحد داخل الحزب الوطني الاتحادي، ثم قال لموسى كمان تسرقون إنجازات الحزب بل إنجازي أنا شخصياً. ما لـثورة مايو والإصلاح الزراعي. هذا

عملي أنا أردت به تحطيم حزب الأمة فكان إصراري على عدم تجديد رخصة المشاريع الزراعية التي انتهت مدة الترخيص لها (١٥ عاماً) وتتسلمها الدولة. ولإقناع الصادق المهدي كان لابد من إدخال شعار برّاق وهو قيام جمعيات تعاونية بين المزارعين الأمر الذي جعله يسارع بتبني الموضوع ويبشر بقيام جمعيات للمزارعين في الجزيرة أبا وغيرها من مناطق المشروعات التي ينتهي أجل ترخيصها.

ثم (زايدت) بأن تلغى بقية الرخص حتى قبل مواعيدها لكي تتساوى أوضاع المزارعين فسارع وأيد الاقتراح الذي كان سينهي سيطرة حزب الأمة على القطاع الزراعي وتحرير المزارعين.

كان يجب أن تنسبوا لنا هذا الفضل بدل أن تتصرفوا كأنما قمتم أنتم باتخاذ القرار، ثم أنشأتم وزارة الإصلاح الزراعي وجئتم بوزير اشتراكي، علي التوم، لإكمال التمثيلية، الحمدلله علي التوم لم يحتملها ولم يحتملكم فاستقال.

(وبعيداً عن الموضوع كان علي التوم أول وزير استقال في ثورة مايو). ثم طلب بعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية البروفيسور أحمد محمد الحسن الذي عين في أول وزارة للبحث العلمي، طلب بأمانة العلماء إعفاءه لأنه لا يعرف كيف يشتغل وزير. ترى كم من لا يعرفون الشغلانة استمروا فيها ولم يعلِمهم التكرار الذي يعلم الحمار.

البروفيسور أحمد محمد الحسن أطال الله عمره ونفع السودان بعلمه لا يزال ٢٠١١م. يدير معمله للبحث، وكذلك مؤسسة ثقافية علمية وطلب قطعة أرض كنت وسيطاً فيها بالحديقة الدولية لتوسيع عمله البحثي والثقافي والعلمي ولم يستجاب له حتى الآن ٢٠١٦م.

كنت أستمع لحوارات وزيري الوطني الاتحادي وقد أصبح أحدهما في حكومة ثورة مايو والآخر محارباً ومرسلاً للمال والسلاح ومشرفاً على تدريب الرجال تمهيداً لحرب بين الحكومة والأنصار.

وكان للواء أحمد عبدالوهاب رأي آخر في أول مبادرة للصلح بين الطرفين
المصالحة الأولى غير المعروفة

رأى أحمد عبدالوهاب – كما حكى لنا فيما بعد – أن الإمام الهادي يصعب عليه، إن لم يكن من المستحيل عليه، هزيمة الحكومة إلاّ إذا تمرد الجيش الذي تتكون غالبيته من الأنصار أو قُل غير ذوي الخلفية اليسارية. كما أن وجود الإمام في الجزيرة أبا يحاصره الماء من ثلاث جهات يضعف من دفاعاته ولا تستطيع أسلحته أن تصد المدرعات أو تضاهي الأسلحة الروسية الحديثة. طلب من حسن التاج أن يطلب له (عمر) على التليفون. ثم طلب من (عمر) أن يطلب من (جعفر) أن يحدثه. وبعد حديث بسيط ذهب للمقابلة إذ كان عمر هو عمر الحاج موسى وجعفر هو جعفر محمد نميري. عاد أحمد عبدالوهاب ومعه اتفاق مبدئي من جعفر لصلح بين الإمام الهادي – ومن معه – وبين الثورة. كان الصادق المهدي رهن الاعتقال في (حامية شندي) بعد أن طلب منه نميري الحضور من الجزيرة أبا (للتباحث). يروى أن الصادق طلب من مجلس قيادة الثورة التخلص من الشيوعيين في مجلس الوزراء كشرط لأي صلح – ناسياً أن مجلس قيادة الثورة نفسه به إثنان من الشيوعيين هما بابكر النور وهاشم العطا. وبينما كان الإمام في الجزيرة ينتظر عودة الصادق ظافراً جاءه خبره معتقلاً. ومع ذلك رأى أحمد عبدالوهاب أن مفتاح الصلح هو أن يقوم الصادق بإقناع الإمام. فطلب من جعفر نميري أن يسمح له – وعلى ضمانته – بالانتقال مع الصادق من شندي إلى الجزيرة للتفاوض مع الإمام وإقناعه وإعادته إلى المعتقل بشندي. قبل عودة الصادق وإقناع الإمام صاغ أحمد عبدالوهاب مسودة اتفاق لاقت قبولاً لدى السيدين وعاد بها إلى جعفر نميري الذي وافق على المسودة وطلب من أحمد عبدالوهاب طباعتها في شكلها النهائي لعرضها على مجلس قيادة الثورة بعد عودة إثنين من أعضائه من مدينة كوستي وهما فاروق حمدالله وأبوالقاسم محمد إبراهيم. حرصاً منه على السرية التامة على محتويات الاتفاق حتى علينا – حسن التاج وأنا – أتى أحمد عبدالوهاب بإحدى السكرتيرات اللاتي يثق فيهن وقامت بطبع الاتفاق – تم تمزيق (الكربون) وجلس في انتظار عودة العضوين صباح اليوم التالي. بصرف

النظر عن محتويات الاتفاق إلاّ أننـا استبشرنا واحتفل كل منا بطريقته وعدنا صباح اليوم التالي لنجد أحمد عبدالوهاب قد حضر قبلنا ووجهه متجهم ورد التحية في برود. سأله حسن التاج ببشاشته المحببة مالك ياعم أحمد؟ انفجر عم أحمد: إنتوا لا بتسمعوا إذاعة ولا بتقروا جرايد: إذ يبدو أن جعفر قد سرّب خبر الاتفاق إلى فاروق أبوعيسى وقد كان وزير دولة بوزارة الخارجية وقام فاروق بالتصريح للإذاعة والصحف بما معناه أن هناك سماسرة للرجعية يحاولون إجراء مصالحة بينها وبين الثورة وأن الثورة لا تستحيب لأمثال هؤلاء وأمثال هذه المحاولات. أكدنا للواء أننا لم نسمع الإذاعة ولم نقرأ الصحف بعد. التفت إلى حسن التاج آمراً: أطلب لي عمر. يا عمر خلي جعفر يكلمني. أسمع ياجعفر أنا موش سمسار وأنا موش بتاع رجعية. أنا عملت جهدي لأنقذ البلد من مصير مروع ودموي، مع السلامة، أنا راجع بورت سودان. وقفل التليفون. اتصل عمر مباشرة وأخبرناه أن سعادته خرج. اتجه فعلاً إلى المطار وسافر إلى مقر عمله. وأسفنا على المصالحة التي كانت على وشك التوقيع. وبعد أقل من شهر جاء أحمد عبدالوهاب إلى مكتبه ومعه خطاب إستقالة من عمله في مؤسسة الخليج شاكراً دكتور خليل وشاكراً لنا أدبنا وتعاملنا معه مؤكداً تقديره للمؤسسة وأنه استقال لأنه بعد توقف مشروع البترول لا مجال له للعمل (مخلص جمارك) أو وكيل ترحيلات للحجاج. وبعد أن تفهمنا دوافعه وارتاح لنا حكى أنه بعد عودته إلى بورت سودان عرف من قائد سلاح البحرية أن جعفر سوف يزور بورت سودان وأنه يدعوه ليكون في الاستقبال، طبعاً لبيت الدعوة فنحن العسكريين نحترم بعضنا. في المطار شقّ جعفر جموع المواطنين حتى وصلني وعانقني وقال لي أنه يريدني في كلمة وطلب أن أنتظره في نادي الضباط. وفي النادي انتحى بي جانباً وأعلن أسفه لما تم في أمر المصالحة ولكن توجد قوى تحاول بالفعل تعكير الجو بينهما إذ تلقى وهو يهم بصعود الطائرة تقريراً يقول أن أحمد عبدالوهاب في الجزيرة أبا منذ أسبوع ويقوم بتدريب جيش الإمام. قال جعفر طلبت مقابلة الشخص الذي أعد التقرير وبسؤاله أكد أنه يعرف أحمد عبدالوهاب معرفة شخصية وأنه الآن في الجزيرة أبا يقوم بمهمته. سأل جعفر قائد سلاح البحرية وهما في الطريق من المطار

إلى النادي عن وجود أحمد عبدالوهاب في المدينة، فأكد له منذ عودته من الخرطوم قبل ثلاثة أسابيع لم يغادر بورت سودان. أنت متأكد؟ كيف يا ريس، دا كل يوم (خارتنا) في النادي العالمي وما أكون متأكد. شكرت جعفر وودعته وقررت أن أترك بلدكم دي كلها وأمشي أسكن مع أهلي في الدامر وفي بربر. أحمد عبدالوهاب طراز نادر من العسكريين ومثال للجندي الوطني الشجاع كما يحكي عنه زملاؤه. بعد أن ترك المجلس الأعلى لقيادة الثورة أصبح من (الملكية) اتصل به بعض أصدقائه – لعله زين العابدين أبوقاضي وأيده في ذلك عبدالله خليل بك – وأخبروه أن الإمبراطور هيلاسلاسي إمبراطور إثيوبيا يريد إعادة صياغة جيشه ويريده مستشاراً وقائد تدريب للجيش وأن المرتب كذا وكذا رد أحمد عبدالوهاب بحزم أنه يرفض مجرد الحديث في الأمر. لأن إثيوبيا دولة جوار بالنسبة للسودان. جميع جيرانها (مستعمرات) إما بريطانية أو فرنسية أو إيطالية. إذن جيشها سوف لا يحارب هذه الإمبراطوريات بل سيحارب الدولة الوحيدة الأضعف والمستقلة ولديها مشاكل حدود هي السودان: فكيف يكون مستشاراً لجيش إثيوبيا وكبير المدربين. ثم قفل الملف.

ثورة مايو ومضايقات العمل لمؤسسة الخليج ولي شخصياً (٢)

وبقفل ملف التنقيب عن البترول بدأت مضايقات صغيرة وكبيرة مستهدفة الدكتور خليل ويتطاير شررها إلى شخصي الضعيف حقاً في مثل هذه الظروف والمعارك.

كان قد انضم إلى قيادة مصنع النسيج السوداني دفع الله الحاج يوسف قادماً من اغتراب في (نيجيريا) منذ أواخر أيام ثورة ١٧ نوفمبر. استلم مهامه مديراً للمبيعات. ومكانة مدير المبيعات في (السوق) ولدى الحكومة أهم مني مدير الشركة: إذ إنه الذي يعقد الصفقات ويوصي بالبيع الآجل للمشترين. وفجأة تم اعتقال دفع الله بحجة أنه من الأخوان المسلمين أعداء الثورة رقم (١) وتهامس البعض عن كيفية وصوله لهذا الكرسي في مؤسسة الخليج وربما تهيأ البعض للجلوس على المقعد. جاء أول الشهر وذهبت بنفسي إلى داره وسلمت أسرته استحقاقاته. وكعادة السودانيين فإن تواصلنا دائماً مع (الرجل) ولم تكن لي سابق معرفة بزوجته الفاضلة. جاءني إبراهيم الملك مدير العلاقات العامة – وقاضي درجة ثالثة في المحكمة الأهلية في كوبر حيث يسكن وأفادني أن هناك من سأله عن استمرار دفع الله في الخدمة بعد اعتقاله وكان ردي أن دفع الله (غائب) عن العمل حوالي الشهرين ولم يصلني عنه سبب للغياب. كما أنه لم يخطرني أحد باعتقاله. وبما أنه رجل مسئول سوف أنتظر حضوره مهما غاب وأطلب منه استيضاحاً بلغة المكاتب وسوف اتخذ القرار بناءً على رده. بعد ثلاثة أشهر عاد من حيث كان ولم أستوضحه كتابةً بل أبلغني شفاهةً أنه لم يوجه إليه أي سؤال وكما دخل خرج. إذن غيابه يا إبراهيم الملك كان بسبب الحكومة وهو أمر يعلو على تعاقد الخدمة المدنية Act of Government.

سافر دفع الله بعد ذلك إلى فترة تدريبية عن التسويق والبيع في القاهرة. وقبل سفره حضرت إلى مكتب المبيعات في عمارة (أبوستولو الذي اشترى منه الدكتور مصنع الزجاج – غرب جامع فاروق) لأطمئن على ترتيبات العمل بعد سفره. لاحظت عند دخولي شخصاً لا يبدو أنه تاجر أقمشة: ولا طالب وظيفة يقف أمام الباب. ودّعني دفع الله حتى باب

السيارة وتذكر أمراً بعد ركوبي فلحق بي في المقعد الخلفي وعند بدء كلامه لاحظت أن نفس الشخص حضر والتصق بسيارتي. لفتّ نظر دفع الله وسألته إذا كان يعرفه فنفى وأسرّ لي دفع الله أن هناك همساً كبيراً في المدينة أن شخصاً على غرار محمود عبداللطيف (الأخ المسلم الذي حاول اغتيال عبدالناصر في ميدان المنشية) سوف يضرب الرؤساء الثلاثة – عبدالناصر – والقذافي – ونميري وهم في منصة الاحتفال بالعيد الأول لثورة مايو بدار الرياضة بالخرطوم. كان ذلك قبل أيام من تاريخ الاحتفال وسافر دفع الله إلى القاهرة في المساء. وكان أول اعتقال لي: قبل الاحتفال بيوم، حضر إلى منزلي شخص بسيارة لاندروفر (ليست فلوكسواجن الأمن المعتادة) وأخبرني أني مطلوب لدقائق في وزارة الداخلية. كان مهذباً للغاية علمت فيما بعد إنه ابن مولانا عوض الله صالح وقبل خروجنا من المنزل أخذني جانباً حتى لا يسمع من كان معه ونصحني أن أصحب معي شنطة يد بها فرشاة أسنان وبشكير وصابونة وشبشب وملابس داخلية وكام عراقي أو جلابية. شكرته واستأذنت من (الجماعة) وبسرعة أعددت الشنطة وصحبته إلى وزارة الداخلية وتركوني أمام الضابط النوبتجي. دون سؤال طلب من سائق أن يصحبني إلى (كوبر) وعند المدخل سألني مسئول السجن عن المعلومات التقليدية: الاسم والعمر والمهنة والسكن. ودوّن الرد على استفساري، فُتح الباب ووجدت (حوش السجن) يكاد لا يسع من فيه.

وقفت لا ألوي على شيء إلى أن لمحني أحمد إبراهيم دريج زميل الدويم الريفية الوسطى وحنتوب الثانوية والذي تسلم مني مكتب سكرتير وزير التجارة، وخبير الاقتصاد والإحصاء من فرنسا بعد جامعة الخرطوم ثم قطب دارفور وجمعية النهضة وسوني، وزعيم المعارضة عن حزب الأمة إلى أن مايو (اتولد) فدخل كوبر.

عرفني ليلاً لمن كان صاحياً من أقطاب البلاد: أمة واتحاديين وأخوان: وأصر أن أنام على سريره (لحاف مهلهل) وبطانيتين افترشهما أرضاً لأننا في شهر مايو ولم نكن نحتاج إلى غطاء. وفي الصباح صرفوا لي (برش) وبطانيتين.

وتمت المعرفة مع عديدين منهم ثلاثة من العاملين بالمصنع من أبناء دارفور وجبال النوبة اعتقلوا فيما عرف في الإعلام باسم (المؤامرة العنصرية) وقد ظل أحدهم واسمه (جماع) يحكي لعمال المصنع بعد أن أفرج عني وعنه أنه (زعل) عندما رأى المدير يحاول ستر عورته في دورة المياه بقطعة خيش مثبتة على حبل كلما سحبها أحد نحوه كشف عورة آخر.

كان وربما لا يزال أسوأ ما في سجن كوبر الصف الطويل من دورات المياه في القسم (العمومي) وكذلك (الجردل) الواحد في قسم (المعاملة) لكبار السياسيين.

وعندما دارت الأيام وخرجت وزيراً من السجن للمرة الثانية أن اعتمدت لوزير الشئون الداخلية بعد المصالحة الوطنية أحمد عبدالرحمن محمد مبلغاً لتحديث دورات مياه السجن كلها كاحتراز آدمي ناهيك عن خطورته الصحية. وللأسف تم استغلال المبلغ لفتح باب ثان في الجانب الشمالي للسجن ولتجهيز (مشنقة) في فناء السجن.

الباب هرب منه لأول مرة سجين (سوري الجنسية) والمشنقة علق عليها لأول وآخر مرة محمود محمد طه. هل يا ترى دورات المياه كما هي؟ ويحمل كل يوم أحد السجناء (جردل) الفضلات خارج السجن.

في ليلة الاحتفال أعلن الرئيس نميري تأميم بعض الشركات، ومصادرة بعضها. وتأميم كل المصارف ومن بينها بنك مصر وصفق عبدالناصر طويلاً ويقال أنه همس بعد ذلك أنه نصح نميري ألا يقدم على (التأميم) لأنه كان من أخطاء الثورة في مصر.

سئلت في اليوم الثالث بالسجن عن (خبر تلقيته من دفع الله الحاج يوسف) قبل هروبه إلى مصر. أوضحت أنه في فترة تدريبية وسيعود بعد شهر. تذكرت (الخبر) في اليوم الخامس وأخبرت زيادة ساتي مدير المباحث الذي كان قد بدأ معي التحقيق أن ما قاله دفع الله الحاج يوسف لم يكن خبراً بقدر ما كان قد نما إليه من (قطيعة) أهل الخرطوم واستبعدنا الأمر في حينه.

ثم طلبت من زيادة أن يعطيني الفرصة لمقابلة أحد من المصنع لكي نتفق على (توقيع) لسحب الأجور والمرتبات من البنك إذا كانت إقامتي سوف تتعدى أول يونيو.

في أول يونيو استدعوني وقابلت مع زيادة الوزير فاروق حمد الله والذي أكد لي صحة أقوالي، ثم في دماثة خلق اعتذر لي بأنهم في المباحث إذا وصلهم أي خبر، أو حتى إشاعة تمس الأمن، خاصة حياة زعماء الأمة العربية الثلاثة لا بد لهم واحترازاً من الاعتقال، ثم التحقيق وعليه فإنه يفرج عني فوراً.

وإذا سئلت عن سبب الاعتقال، سؤال وجيه وببسمة قال لا تذكر الاغتيال فترويج كلمة كهذه أمر ضار. قال إنه كان هناك احتمال بتأميم مصنع النسيج وخشية أن تحدث مظاهرة أو فوضى تم التحفظ عليّ.

ورددت هذا العذر حتى صدقته وظللت أكرره في كل مجلس احتراماً للمعاملة الكريمة من كل من زيادة ساتي وفاروق حمد الله في السجن.

.... حالات ونوادر في السجن وبين السجناء:

قابلت ثلاثة حالات الأولى حوار حاد بين السجناء من طائفة الأنصار والطوائف الأخرى بمن فيهم حزب أمة متحرر مثل عبد الرحمن النور. كان الجدل حول هل تجوز صلاة الجمعة في السجن؟

الأنصار يرون أنهم (أسرى) ولا تجب عليهم الجمعة فهم غير (أحرار) والآخرون يرون في الاعتقال عملاً سياسياً مؤقتاً حتى لو انتهى إلى محكمة وسجن لأن القضية سياسية وليست دينية، انتصر الرأي الأخير.

وقَبِل الجميع الصلاة في مسجد السجن وسعدت لأول مرة بسماع تلاوة (راتب الإمام المهدي) في خشوع وإدراك. والحالة الثانية كانت حالة إثنين من أقطاب حزب الأمة تفاضل الجميع للتنازل لهما عن السريرين الوحيدين في شفخانة السجن .الأول الدكتور الفاضل البشرى المهدي الطبيب (الحبّوب) الذي طالما تغنت به الحسان: حنين دكتور الفاضل.

كانت حالته الصحية متدهورة جداً ومع ذلك يأتي كل صباح يزور زملاءه المعتقلين ويسأل: مين من كرام القوم وصلنا الليلة الماضية؟

فيرد عليه عبدالرحمن النور يا أخي بالله أسكت عشان نشوف طريقة تخرج بها من هنا بدل تموت في السجن. وفعلاً خرج بعد فترة قليلة فهو لم يعرف عنه الاشتراك طوال حياته في الأعمال السياسية، رغم أنه كان لإحدى الدورات نائباً برلمانياً عن إحدى دوائر دار حمر.

الحالة الثالثة كانت لشخصية قرأت لها وسمعت عنها ولم أرها إلاّ في السجن: محمد أحمد عمر وهو غير محمد أحمد عمر الكادر الشيوعي المعروف. محمد أحمد عمر كان من أوائل شباب حزب الأمة الذي تلقى تعليماً عالياً وكان سكرتيراً خاصاً للإمام عبدالرحمن المهدي ورئيس تحرير صحيفة (الأمة). كان يسافر مع الإمام كل سنة إلى سويسرا للكشف الطبي ثم يعرج معه إلى لندن ويتبرع الإمام كعادته للطلبة في بيت السودان.

محمد أحمد عمر كان يقوم للإمام بمهمة الترجمة والمستشار الصحفي والسياسي في الخارج. في مرة فاتحه طبيب الإمام أنت تحضر كل عام مع الإمام للكشف الطبي فلماذا لا يكون لك ملف طبي Medical File وسوف لا تخسر شيئاً.

ولما تم الكشف على محمد أحمد عمر صارحه الطبيب السويسري كما حكى، بأن الإمام ليس مريضاً وإنما أنت المريض: قلبك، رئتك ودمك ... وابتداءً من اليوم لا سجاير، لا شرب، لا سهر وتحضر كل عام للكشف الدوري مع الإمام.

ولا يزال الحديث له: من يومها خرجت من سكرتارية الإمام ومن جريدة الأمة ومن المجتمع العادي ومن دار الأسرة واستأجرت منزلاً في (شمبات) يخص مفتش مركز زالنجي السابق كابتن (باوستد) ووكيله في إدارته كان في خدمته بالمركز.

كان المنزل في مكان منعزل بضاحية شمبات لم يصله العمران وبه حديقة ١٨ فدان و(مسطبة) وصرف صحي بالسايفون وسطوح تحرسه من الناموس والهوام (نملية ناعمة).

اتصلت بكل أصدقائي وأخبرتهم أنهم مدعوون كل يوم للسهر معي لوداع الدنيا ووداعهم أيضاً. وقد استمر بي الحال على هذا المنوال: ذبائح، شرب، لهو، غناء وسهر ثم سكت.

أكمل أحد الأنصار الموجودون أثناء الحكاية يبدو أنه من أنصار الإمام الهادي كتلت الإمام عبد الرحمن والأمام الصديق والإمام الهادي بس الصادق غلبك.

حاولت تغيير الموضوع فسألته: طيب لماذا تم اعتقالك؟ قال: اتفق الحزب الشيوعي على استيراد (مطبعة) من تشيكوسلوفاكيا وأرسلت أوراق الشحن باسم محمد أحمد عمر بنك النيلين الخرطوم.

لم يجد موظف الاعتمادات شخصاً من عملاء البنك باسم محمد أحمد عمر غيري أنا فأرسل لي المستندات، وبعلمي من الصحف بخبر المطبعة سلمت الأوراق إلى مدير المباحث زيادة ساتي قبل أيام من انقلاب مايو.

وبعد السؤال والسؤال عرف الحزب الشيوعي أنه قد أرسلت المطبعة باسم محمد أحمد عمر (الكادر) وفجأة كما يقولون (مايو أتولد) ومحمد أحمد (زولنا) اعتقل. وقبل السماح للمعتقلين من احضار الأكل لهم من منازلهم كان كما حكي يعاني بشدة من منع دخول الخمور له في السجن ثم أصبحت تأتيه في (فتايل) داخل الدجاج المحشي. أو في علب الفاكهة بعد سحب ما بداخلها من عصير واستبداله بالكونياك. ثم توقفت بعد كشف الأسلوبين.

ومع الأيام تأقلم دم وجسد محمد أحمد عمر على الحياة بدون كحول وتحسنت صحته كما علمت وصار يحضر جلسات تلاوة (راتب الإمام المهدي) وخرج من المعتقل معافى تائباً إلى أن لاقى ربه راضياً مرضيا. ولكنه ترك وراءه في السجن قراراً أخاله لا يزال سارياً وهو عدم دخول (دجاج مكرفس) حتى لا يحمل بداخله ممنوعات وكذلك الخروف المحشي. وبالطبع علب الفواكه.

ثورة مايو: مضايقات أقل قليلاً من السجن (٢)

بعد خروجي من المعتقل دعيت مرة إلى وزارة المالية وجدت أكثر من عشرة مسئولين في انتظاري يرأسهم وكيل المالية. بدأ الاجتماع بأن الجالسين يمثلون الجهات التي (اكتشفت) أن مصنع النسيج مدين للحكومة بأكثر من ربع مليون جنيه وأنه من بينهم ممثل اللجنة التي كونتها الحكومة بعد الثورة لتحصيل الديون على القطاع الخاص. كما أن هناك

ممثلاً للمؤسسة العامة للقطن وآخر للمؤسسة العامة للكهرباء وآخر للضرائب، ورئيس قسم الميزانية وأن المطلوب مني أن أحدد لهم وأوقع على تعهد بدفع المستحقات في موعد أقصاه أسبوع. لحسن حظنا أننا نتحاسب مع مؤسسة الكهرباء أولاً بأول وكنا قد دفعنا آخر فاتورة. أما الضرائب فإن الاتفاقية التي انتقلت بموجبها ملكية المصنع شملت استمرار الإعفاء الضرائبي الممنوح للمالك السابق. أما الديون الأخرى – معها ديون القطن – فإن الاتفاقية نصت على استمرار النص المتفق عليه مع المالك السابق بأن دفعها يعتمد على التزام الحكومة بحماية إنتاج المصنع من الاستيراد من الخارج وأن المحاكمات الدائرة وقتها لوزير التجارة الدكتور أحمد السيد حمد على قائمة اتهام فيها تخريب الاقتصاد بفتح باب الإستيراد للأقمشة السمراء مما هدد بقاء الصناعة المحلية. سئلت من الذي وقع الاتفاق؟ وكان ردي وزير المالية والاقتصاد. وأين هي هذه الاتفاقية؟ لديكم . وهل لديك نسخة منها؟ نعم ولكن لم أحضرها معي لأني لم أخطر بجدول أعمال الاجتماع. نظر الحضور في حيرة إلى بعضهم البعض إذ بدا أن الاجتماع قد انتهى قبل أن يبدأ وقبل أن نتناول المشروبات المعتادة. أشفقت على الحضور والذين يبدو أنهم قد دُفعوا لاجتماع لم يتم له التحضير فقلت لهم: إنكم تمثلون (وكالة المالية) ولكن التوقيع تم في (وكالة التخطيط) وتجدون نسخة إذا استدعيتم مدير المكتب السري: عمر. وانصرفت. وفي أول زيارة للدكتور سردت عليه ما دار ولكنه أخبرني أن أستعد لاجتماع آخر مع وزير المالية محمد عبدالحليم. وجدنا أمامه خمس (علب) كبريت جديدة، قال بسخرية يا دكتور مكتوب على كل (علبة) أنها تحتوي على خمسين عود ثقاب، قدامك خمس علب أحسب، تجد أن في بعضها أربعين وخمسة وأربعين وخمسة وثلاثين، ليس في أي منها ما يقارب الخمسين. ابتسم الدكتور وقال له ممكن تستدعي (مراسلة). أعطاه خمسة قروش وطلب منه أن يشتري (كروسة كبريت) من أقرب دكان، طلب هذه المرة الدكتور من الوزير أن يفتح (الكروسة) ويحسب أعواد الثقاب في أي (علبة) فكانت كلها خمسين. احتار الوزير فقال له الدكتور هذه عملية يلجأ إليها بعض التجار بأن يقوموا بمسح جوانب علبة الكبريت المستهلكة بطريقة معينة فتبدو كأنها جديدة ثم يقومون بإعادة التعبئة

ويكسبون علبة أو أكثر في كل كروسة. وعجبت هل كان هذا الأمر – حتى لو صح – يتطلب استدعاء الدكتور. ثم استدعيت يوماً بعد غزو محمد نور سعد إلى المباحث بطلب على إستمارة رسمية تحمل توقيع لمقابلة المقدم (المُلِكْ) جاء الضابط على سيارة الفلوكسواجن التي عرفت بها المباحث وقتها في وقت صلاة العصر وكان معي ضيوف ورفض الدخول وطلبني خارج المنزل فوقّعت على الطلب.

وعند دخولي لمكتب المقدم المُلِكْ استقبلني ببشاشة كأنه يعرفني ولكني تحفظت وسلمته الطلب وسألت عن الموضوع. تغيرت ملامحه وطلب حضور اليوزباشي الذي وقّع وسلّم الورقة. ماذا قلت لك بالأمس في حق السيد إبراهيم؟ قلت اتصل به وشوف إذا فاضي بكره يقابلني، طيب: من الذي طلب منك كتابة هذا الإستدعاء؟ – سكت – طيب نحنا في كلية الشرطة علمناكم شنو إذا أُرسلتم في طلب مواطن؟ نوضح له الأسباب إما متهماً ونفيده بالمادة وإما شاهداً ومصدر المعلومات. طيب إنت لم تكتب هذا ولا ذاك، وعارف ظروف الطواريء التي تعيشها البلد، كيف تمشي لحد البيت وتسلمه ورقة كهذه؟ أنا عاوز أعرف مين قال تعمل كده وليه و... وقبل أن يسترسل المقدم المُلِكْ تدخلت وسيطاً: يا سيد دكتور خليل وأنا كممثل له تعودنا على مثل هذه التصرفات فأرجوك أن تسامحه. فقال له متوعداً: أمشي وتعال بعد سيادته يمشي. ما هو الموضوع: بكل بساطة اتصل مسئول الشرطة بمدينة الدويم وذكر أن سائق جرار (تراكتر) ارتكب حادثاً وعند سؤاله تبين أن التراكتر يخص دكتور خليل عثمان – وأنها أحد عشرة تراكترات أهداها الدكتور لبعض عشيرته في منطقة الدويم ونسي – أو نسوا هم – نقل ملكيتها والتأمين عليها. لم تكن هناك – في الدويم علاقة للدكتور بالتراكترات وعلم أن وكيل الدكتور هو شخصي- وأراد مسئول شرطة الدويم التأكد من الأمر وأنها غير مسروقة وإذا كان الدكتور سوف يقوم بتصحيح (الهدية) من حيث الترخيص والتأمين حتى يقدم القضية للمحكمة أو الصلح. اتصلت تليفونياً من مكتب المقدم وتأكدت من صحة الموضوع وأصدرت تعليماتي من مكتبه بتحويل مبلغ الترخيص والتأمين لشرطة الدويم وتجهيز أوراق نقل الملكية لتوثيقها وإرسالها إلى

أصحابها. وشكرت المقدم ولا أزال أشكر لأمثاله مواقفهم. قال لي – بعد كل الشفاعة – مش ح أسيبه، على الأقل أوبخه بعد تدخلك لأن أمثاله يجعلون من الشرطة أداة لغيرها لترويع الناس في ظروف هم أدرى بها. نسيت أن أذكر أنني زدت إلى مشاكل الدكتور مع بعض رجال السلطة - أو إلى مشاكل بعض رجال السلطة مع الدكتور – مشكلة أخرى.

هذا التنوير من المقدم المُلِكْ – سليل أسرة الملك بدنقلا – أهديه لكل مواطن يُستدعى بواسطة الشرطة أو الأمن – إذا وجد أماناً يستظل به.

... ومشكلة كادت أن تلقي بي في غياهب الجُبْ:

إذ سافر وفد من القطاع الاقتصادي للثورة إلى دول المنظومة الاشتراكية برئاسة عبدالكريم ميرغني وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. وبعد عودة الوفد أدلى رئيسه عبدالكريم بتصريح للصحف بأنهم اتفقوا مع الدول الاشتراكية للمساعدة في النهوض باقتصاد البلاد وانتشاله من الاعتماد على الزراعة وسيتم في ظرف (ستة) شهور وصول وتركيب وتشغيل عدة مصانع لسد الاحتياجات المحلية وإحلال صادرات بدل الواردات التي تأتينا من المعسكر الغربي. في الحقيقة (حرقني) التصريح ولم أنتظر عودة الدكتور بل كتبت مذكرة بتوقيعي – دون أن أذكر وظيفتي وذيلتها: إبراهيم منعم منصور مواطن – وجهت المذكرة للوزير وشرحت له فيها بكل أدب أنه لا توجد مصانع جاهزة في (الرف) أو في المخازن لتشحن لمن يطلبها. وإذا وجدت فإن ستة شهور لا تكفي لتجربتها في بلادها ثم شحنها ووصولها بورت سودان وتخليصها ونقلها إلى مواقعها – حتى ولو كانت في بورت سودان – وتشغيلها لأنه لابد أن يسبق ذلك بناء المصانع نفسها وتشييد القواعد التي تقوم عليها الماكينات ثم توصيلات الكهرباء والماء وتجربتها ثم توقيع شهادة استلامها من الجهة الموردة. مثل هذا الحديث – وهذا ما أغضب الوزير – مضلل للرأي العام ويهز من الثقة في الثورة بالإضافة إلى أنه لم يذكر أنواع المصانع ولا الدول المصنعة ولا ... ولا... وختمت بأنني أتمنى ألا تكون تلك الدول قد خدعت الوفد. لم أكن أعلم أن الشخص المسئول عن القطاع الاقتصادي هو المقدم بابكر النور سوارالدهب الذي أصبح بعد محمد المكاوي

مصطفى وزير التخطيط فتسربت إليه المذكرة. وبعد أيام جاءني بالمصنع الرائد أحمد عبدالرحمن عبدالحفيظ (حريكة – ومن أبناء النهود) وأبلغني أن سيادته المقدم بابكر النور يود مقابلتي في منزله بسلاح المهندسين بأم درمان باكر الساعة السادسة مساءً.

الموضوع: والله تعليمات: ذهبت في الموعد المحدد وطلب مني الحرس (سر الليل) إذ كادت الشمس أن تغيب فقلت مازحاً: الليل لسه ما جاء، فصرخ مش عاوزين هزار، عاوز مين؟ وكمان سيادته بابكر النور وما عارف سر الليل. تدخّل ضابط وبعد أن سردت قصة الدعوة أفادني بأدب أن سيادته ذهب لاجتماع عاجل في القيادة ولم يترك لنا إفادة وسنبلغه عندما يعود ثم نصحني أنه في حالة الحضور بعد المغيب للمناطق العسكرية يجب أن تعرف سر الليل أو يحضر معك مندوب.

ذكرت هذه الواقعة لأن المقابلة لو تمت - أو أخرى مثلها كما سيأتي – كانت ستلقي بي على الأقل في السجن سنين عددا أو تطيح برأسي بعد انقلاب هاشم العطا.

والأخرى هي: حضر لي مرة أخرى ضابط سلاح الإشارة أحمد عبدالرحمن عبدالحفيظ (حريكة) وهو كما قدمت من أبناء النهود وسألني: هل لديك زجاجة كونياك أو ويسكي في المنزل؟ كان ردي بالإيجاب إذ إنني رغم عدم معاقرة الخمر احتفظ دوماً بمفردات منها حسب الضيوف خاصة الأجانب الذين يأتون لزيارة مصنع النسيج أو شركات موسسة الخليج الأخرى. سوف أحضر مع ثلاثة ضيوف بعد غد ليلاً الساعة العاشرة مساءً بعد أن (تنقطع الرِجِلْ) أي بعد أن يتوقف حضور الضيوف بدون موعد.

سألته عن جنسية الضيوف قال سودانيون ولكنك لم تلتقي بهم ولا تعرفهم. قلت إن عادة السودانيين الحديث في السياسة بعد فتح الزجاجة أو على الأكثر بعد الكأس الثالث فمن هم الذين سيتكلمون في السياسة في منزلي بعد العاشرة مساءً؟ على أي حال أنام في العادة قبل الثانية عشرة ليلاً لكي أحضر وردية الصباح بالمصنع في السادسة صباحاً. سوف أنتظركم من العاشرة حتى الثانية عشرة. إذا حضرتم قبل منتصف الليل بدقيقة واحدة سوف أطلب منك الخروج بعد تلك الدقيقة. لم يحضر الضيوف وفي اليوم التالي حضر (حريكة) وأخبرني (أن

أبوالقاسم هاشم وزير الشباب وزميله في سلاح الإشارة) حجزه في اجتماع إلى ما بعد العاشرة ولم يتمكن من الذهاب إلى الضيوف لأنهم تفرقوا بعد ذلك.

على أي حال واحد منهم سافر صباح اليوم إلى إنجلترا وبمجرد حضوره سوف يتحدد موعد جديد. الضيوف هم: بابكر النور سوار الذهب - فاروق حمدالله - هاشم العطا.

ياحريكة ما تخاف الله. والله الجماعة أعجبوا بمذكرة خليل للرئيس نميري وبمذكرتك إلى عبدالكريم ميرغني وأرادوا أن يناقشوا معك بعض الأفكار الخاصة باقتصاد السودان. يعني بعد ما يستلموا الحكم تاني؟ سكت. وبالطبع لم يدم حكمهم سوى أيام ثلاثة وحمدت الله أن الاجتماع لم يتم وإلاّ كان اسمي قد ظهر تحت مسمى (الوزارة الكبيرة) في الورقة التي وجدت في منزل سعاد إبراهيم أحمد عضو الحزب الشيوعي ووضع بها اسم ابن الدفعة والأخ الصديق دكتور شريف الدشوني وزيراً. وظللت أكرر لشريف الدشوني أنه قد (فداني) وإلاّ كنت في خبر أو اسم كان.

... وكان التوفيق في تعيين عمر علي حسن مسئولاً عن الأمن بالمصنع:

بعد المضايقات أو قل عدم التواصل مع أجهزة الحكومة رأيت أن (نجند) شخصاً قريباً من الحزب الشيوعي ومن السلطة يأتينا بالأخبار التي تهمنا لنتجنب على الأقل المزالق خاصة وأن الدكتور خليل لا يتورع أن يجهر برأيه في أي وقت وفي أي موقف. وقد نجحنا في ذلك بفضل علاقات مدير الأمن بالمصنع عمر علي حسن بالشرطة وببعض الشيوعيين إذ - كما علمت - أنه كان مكلفاً بمراقبة لصيقة لكادر شيوعي نشط في ذلك الوقت (١٩٦٨ وما قبلها) هو المحامي فاروق أبوعيسى. ولقد قيل أن ذلك كان السبب المباشر لفصله من عمل الشرطة في الأسبوع الأول للثورة . بعد أسابيع اتصل بي محمد المكاوي مصطفى وزير التخطيط - قبل أن يسلم الحقيبة للمقدم بابكر النور - وكذلك عبدالكريم ميرغني وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بأنهم علموا - من قيادة الشرطة - أن المصنع طلب أن يرشح له ضابط كفء ليملأ منصب (مدير الأمن) وأنه ليس هناك من هو أفضل

من عمر علي حسن – والذي فصل عن العمل مظلوماً وتعجبت ثم زاد في التزكية تليفون من شخص عزيز محترم بدأت علاقتي به هو الرائد أبوالقاسم هاشم وزير الشباب وأمين عام مجلس قيادة الثورة. إذ طلب مني يوماً أن يمده المصنع بعدة آلاف من قطع القماش المصبوغة الخضراء اللون وبالثمن لكي يبدأ بها زياً للصغار أمل الثورة في تنظيم اسمه (الطلائع)، وقد تجاوبت معه خاصة وأن (الدفع) كان على غير عادة المصالح الحكومية فورياً. طلب مني أيضاً وفي استحياء دون إملاء أن أنظر في طلب عمر علي حسن. وقد فعلت وقلت لعمر التزكية التي وصلت عنه وأصحابها. وأنه إذا كانوا يرون أن (تزرع) وسطنا في مؤسسة الخليج فأنا أول من يرحب بذلك فقط: أرجو أن تنقل الأخبار الصحيحة. وإذا كنت (مظلوماً) فأنا أيضاً أول من يرحب بك فقط أرجو أن تشير لي بالخطأ أولاً بأول. كان عمر أكبر من كل ذلك وأكد صحة ما علمت من المراقبة التي كلف بها والمتابعة التي كادت أن توقع فاروق أبوعيسى متلبساً. وقد نمت علاقتي مع عمر – في المستوى الرسمي والشخصي– إلى أن غادرت المصنع وزيراً ثم غادر هو المصنع مديراً للشرطة في مديرية الخرطوم بعد أن تمت مراجعة للفصل التعسفي. وبين الفترتين حصل عمر على مستند يؤكد قراراً للحزب الشيوعي (بحسم أمر السلطة قبل نهاية الشهر)، والشهر كان شهر يوليو ١٩٧١. كنت في مأمورية خارج السودان وفي العادة يستقبلني سائق السيارة أو أستقل سيارة أجرة إذا كان الوقت متأخراً. هذه المرة استقبلني عمر في المطار وأخبرني بأمر القرار. وفي الصباح الباكر اجتمعنا وقلبنا الأمور واتفقنا على صحة المستند والقرار لكن اختلفنا على أنه ليس من مصلحة الحزب الشيوعي القيام بانقلاب لأن لديه كوادر في مجلس الوزراء وزرع آخرين في الوزارات الهامة وشد أزر تلك التي كانت (نائمة) فإذا كان هناك قرار (صاح) نسب إليه أونسبه هو إليه وإذا كان هناك قرار (خاطيء) تبرأ منه وذكر بأن الذين في مجلس الوزراء لم يعينهم الحزب وانما إختارتهم الثورة. غير أن هناك عاملاً واحداً جعلنا نتأكد أن الأمر (جد) وهو أن مجلس قيادة الثورة فصل من عضويته وجرد من كل المناصب ثلاثة منهم إثنان شيوعيان: المقدم بابكر النور سوار الذهب – الرائد هاشم العطا والثالث معروف أنه

من حزب البعث الاشتراكي - العراق - وأنه كان مصنفاً لدى العامة بأنه شيوعي وهو الرائد فاروق حمدالله. طلبت من عمر أن يذهب إلى وزارة الداخلية ويتصل بمدير المباحث زيادة ساتي ويطلب منه أن يقابل وزير الداخلية الجديد أبوالقاسم محمد إبراهيم ويسلمه صورة القرار وأن الرسالة من مدير المصنع نيابة عن دكتور خليل. باقي القصة وكيف قابل عمر الوزير ووجد معه رئيس جهاز جديد اسمه (جهاز الأمن) باقي القصة سبق أن سردته في مقالات (الفرص الضائعة) ولا داعي لتكراره هنا. ومما أكد في احتمال حدوث الانقلاب أن جاءني مرة ليلاً حسن محجوب مصطفى عضو مجلس إدارة مصنع النسيج وكان يسكن في مدينة الصافية مع زوجته الجديدة ابنة محمد نورالدين القطب الاتحادي - بالقرب مني ومن محمد أحمد سليمان مسئول الشباب في الحزب الشيوعي ورئيس مكتب سكرتارية وزير الداخلية والمكون منه ومن عبدالباسط سبدرات - وسمير جرجس. قال لي أن والدة جاره محمد أحمد سليمان توفيت ووفاءً للجيرة أنه يجلس في المأتم - ويستقبل أحياناً المعزين إذا كان محمد أحمد سليمان داخل المنزل لتلقي العزاء من بعض النساء. أو دخل الصالون مع بعض كبار المعزين. لاحظ في ثلاثة أيام العزاء أن بعض الضباط ومن بينهم هاشم العطا وفاروق حمدالله (كان بابكر النور قد سافر إلى لندن) يجلسون معه داخل الصالون لفترات تطول لحظات العزاء المتعارفة للدرجة التي اضطر مرة إلى الدخول عليهم ولفت نظره لوجود من يريد أن يقدم له واجب العزاء. استنتج الأرباب أن (الجماعة) يخططون لانقلاب بدون شك وهو كسياسي وصحفي عجوز يكاد (يشم) الخبر - ونصحني أن أقلع عن عادتي من الذهاب ليلاً إلى المصنع لحضور تغيير الوردية في العاشرة مساء. شكرته في سري وشكرته أكثر لأنه أكد لنا الخبر الذي نتوقعه.

... وتم حسم أمر السلطة نهاراً عصراً: ولكن قبل ذلك لابد من تخريمة وطرفة:

رغم ما كنا نتوقع فقد كنت على موعد في الصين الشعبية مع مؤسسة ضمان الصادرات فيها لشراء مصنع للغزل الرفيع يتم تشييده في مدينة (الحصاحيصا) قرب المحالج لغزل ونسج القطن الرفيع من مشروع الجزيرة. وكان لابد أن أمر على الكويت لمقابلة

الدكتور فخططت لمغادرة الخرطوم يوم ٢٠ يوليو ١٩٧١. وبينما أنا في انتظار مستشار المصنع (مصري الجنسية: محمد محمود محمد زميلي في جامعة الإسكندرية واختار في مصر الخدمة في حسابات التكاليف في صناعة الغزل والنسيج وأصبح خبيرا إقليمياً (١٩٨٩) ثم عالمياً) فقد استدعيته وأنا في المصنع الياباني عن طريق مدير شركة المحلة الكبرى المهندس عيسى شاهين الذي أصبح فيما بعد وزيراً للصناعة.

وبعد انتهاء مهمة محمد محمود في المصنع الياباني وانتقالي إلى مصنع النسيج السوداني استدعيته مرة أخرى وطالت علاقتنا الرسميات إلى الإخاء. ذهبت معه بعد النكسة (يونيو ١٩٦٧) إلى مصر لمناقشة المهندس عيسى شاهين في مشروع ربط الأجور بالإنتاج في شركة الخرطوم للغزل والنسيج. ومنذ وصولنا لم نكن نعلم أن محمد محمود (مراقب) من الأمن وعندما انتهت المأمورية تقدم للحصول على تأشيرة خروج من مكتب الجوازات بمبنى (المجمع) في ميدان التحرير بالقاهرة فإذا بالمكتب يحيله إلى (الأمن) في مصر الجديدة. تساءل عن السبب فرد عليه الضابط بأن اسمه يلتقي حتى الرابع مع شخص هارب من المخابرات: يعني جاسوس. ثم أنه ليس لديه ملف عن الموافقة بمنحه تأشيرة خروج إلى السودان. حمل هذه المعلومات وجاء لي في مكتب الأخ محمد عبدالغني علي موسى (زعيم البرابرة) في القاهرة كما يسمي نفسه ويتولى توريد (الأنفار) للخدمة في حفريات مشروع المناقل امتداد مشروع الجزيرة ومتعهد تشغيل البواخر النيلية بين مصر والسودان. هدأ محمد عبدالغني من قلقنا ونادى على سائقه وتحدث معه باللغة النوبية وطلب منه اصطحاب محمد محمود إلى الأمن في مصر الجديدة وإنهاء المهمة. بعد ساعتين عاد محمد بالتأشيرةوبرفع اسمه من الحظر نهائياً. كيف تم ذلك وقد توسط إليه بالأمس الدكتور سيد مرعي وزير الزراعة وزوج إحدى خالاته ولم يفلح. فيما يختص بواقعة عدم وجود ملف لخروجه إلى السودان اتضح ان قريباً له كان يعمل في قصر الرئاسة قبل (النكسة) أنهى كل شيء ولم يترك أثراً. أما حكاية الاسم الرابع فاتضح أنه من الفلسطينيين الذين استقروا بمصر وربما كان بالفعل إسرائيلياً. برضه كيف انتهت المشكلة: تحدث سائق محمد عبدالغني إلى سائق مسئول الأمن المقرب من

وزير الأمن أمين هنيدي وأفهمه أن محمد يعمل معهم في السودان وأنه نظيف على ضمانة محمد عبدالغني علي موسى، وانتهى كل شيء. كيف يا سيد محمد. إحنا البرابرة كدة. المهم أن اسم محمد محمود محمد إرتبط في ذهن أمين هويدي باسم الدكتور مرعي وباسم السودان. وفي يوم من عام ١٩٧١ بعد أن انتقلنا سوياً إلى مصنع النسيج السوداني اتصل بي محمد محمود وصوته يرتجف أنه إذا لم يتصل بي بعد ساعتين (آخد بالي من الولاد) وقفل التليفون. وصبرت ساعتين ثم اتصل مرتاح النفس وحكى في اليوم التالي أن اتصالاً تليفونياً جاء من القنصل المصري بالسودان بأن يذهب إلى (بيت الضيافة) في الخرطوم في تمام الساعة الرابعة والنصف لمقابلة الوزير أمين هويدي. الموضوع: ما اعرفش. ولما ذهب في الموعد أُستقبل بهدوء لم يعكس خيراً أو شراً. لكن في تمام الرابعة والنصف قابله الوزير هاشاً باشاً ثم سأله بعد أن إطمأن: قولي يا محمد إيه العلاقة بينك وبين سيد بيه مرعي؟ متزوج بنت خالتي في الحساب. ماذا أرسلت له من حوالي شهرين؟ طلب أن أشتري له مشغولات شعبية من سوق أم درمان. زي إي؟ أكاليم (سجاد بلدي من وبر الجمال) ومشغولات فضية. وتاني؟ ولا حاجة. إتكلم عِدِلْ يا محمد وافتكر كويس. لم أتذكر إلاّ أنه طلب أن أرسل له (إحليل تمساح). طيب ما تقول من الأول. آل سجاد وأكاليم ومشغولات بلدي. طيب أنا عاوزك يا محمـــد تجهز لي واحد على شـرط يكون من نفـس النوع الذي أرسلته لسيد بيه مرعي. وآخر وعدت به وزير الصحة لحسن موش مصدق وكمان بالمرة واحد لسيد بيه مرعي.

احتار محمد كيف يجد كل هذه الطلبات إذ إنه في المرة الأولى تلقاه هدية من صديقه فؤاد أبو العلا خدمة له، وفؤاد خارج السودان. طلبت منه أن يذهب إلى سوق أم درمان ويسأل عن الجنيد عثمان رحمة والنفراوي عثمان رحمة فهما (التيمان) المشهوران في كل السودان وتذكر لأي منهما أنك مرسل من إبراهيم منعم منصور.

تم تجهيز المطلوب وعاد في اليوم التالي واستقبله أمين هويدي بكل ترحاب بل سأله إذا كان يتقاضي دخلاً طيباً ويسمح له بتحويله إلى مصر وهل يحتاج لمساعدته.

شكره محمد محمود وما كاد يصدق وعندما وصل شقته جاءه القنصل المصري يحمل صندوقاً من الويسكي وقال له بتوسل: يا محمد يا أخي أتاري نحن أولاد كار: (يعني في نفس مهنة الأمن) ولا نعرف بعض، على أي حال وحتى لا يحصل تضارب في التقارير أرجو أن ننسق مع بعض.

لم يصدق القنصل أن محمد لا يعمل في الأمن المصري ورأساً مع الوزير الذي طلب بمجرد دخول الطائرة الخاصة به في المجال الجوي السوداني أن يتم اتصال بشخص يعمل في مصنع النسيج ويقابله في الرابعة والنصف وعلى انفراد.

وبعد انصراف القنصل جاء السائق الخاص بسعادة سفير جمهورية مصر العربية يحمل صندوقاً ذا محتويات مشكلة من الويسكي والجن والكونياك مع كرت يحمل التحايا والتقدير.

لحسن حظ محمد محمود لم يفتضح أمره إذ كان القنصل على وشك أن ينقل فلم تأتي لحظة (تنسيق) وظلت العلاقة حميمة مع سعادة السفير. وكلما جلسنا لنجتر الحادثتين: (رطانة) بين اثنين من (السواقين) شطبت اسمه من مطلوبي ومحضوري الأمن و(إحليل تمساح) رفعه إلى القمة لدى وزير الأمن في مصر وسفير مصر في السودان. وهكذا الأمن دائماً (عكران) لكنه يصفو بلكنة من لهجة أو قطعة من عضلة حيوان.

... ونعود إلى حسم السلطة وإلى محمد محمود الذي كنت انتظره:

نعود إلى محمد الذي كنت انتظره في الخامسة مساءً في المصنع لكنه اتصل بي وأخبرني أن (الكوبري) مقفول وأن هناك تجمعاً لجنود أمام القيادة العامة يهنئون بعضهم ويبدو أن انقلاباً قد حدث ثم انقطع الاتصال التليفوني.

لقد حدث انقلاب بالفعل: بالنهار وعصراً في الوقت الذي ينام فيه أغلب السودانيين خاصة في حر شهر يوليو. تم دحر (ثورة التصحيح – كما سميت) وقد سردت تفاصيل عن هذا اليوم في موقع آخر من هذه الذكريات/ المذكرات.

وعندما علمت بعودة الرئيس نميري وبفرض حظر التجوال في السادسة مساءً أسرعت من الخرطوم حيث كنت أواسي مدير مصنع (سلوى بوتيك) وأثنيه عن الهرب من السودان بسبب ثورة التصحيح.

وفي شارع الجامعة وأنا أسير بسرعة لاحظت جنوداً من القوات المسلحة يؤشرون لي من على البعد بالتوقف. أخبرني أحدهم في أدب وحزن: أدينا فرصة ننقل زملاء لنا ضربوهم في (قصر الضيافة) إلى ميدان وزارة العمل الذي يقع مقابلاً للقصر، بعضهم حمل على نقالة وبعضهم على الأيدي وآخرون يسحبون على أرجلهم وفيهم بقية من حياة. وكل الموقف دماء في دماء على ملابس الحاملين والمحمولين وقد تم (رص) المصابين أحياء وأموات على (النجيلة) لا أحد يدري ما يفعل - لم تحضر بعد سيارة إسعاف أو حتى أفراد من الجيش لتنقلهم إلى المستشفى.

أخيراً سمح لي بالسير فأسرعت إلى كل (دكان) قابلني في سوق الخرطوم بحري وأحيائه أشتري الجبنة والطحنية والرغيف والساردين والفحم وفي (الجزر) لم يصدق من بقي من الجزارين شرائي لكل الموجود من اللحوم والسعي إلى مصنع النسيج حيث التجمع الأكثر للحراس وطلبت من رئيس وردية الحراس أن يرسل - على الأقدام وكلها قريبة منه - أفراداً إلى رؤساء الورديات في المصانع - الزجاج - سلوى - الكبريت الأدوية - القطن الطبي - بأن يحضر فرد من كل مصنع لاستلام عشائهم حتى يصبح الصبح - وربما إفطارهم وعلى الجميع عدم ترك مواقعهم إلى أن أحضر إليهم وأرتب معهم كيفية تسلميهم الوردية التالية أو يحضر إليهم عمر علي حسن.

لم يكن أمامي سوى الإسراع للمنزل قبل حظر التجول في السادسة مساءً إذ إن (الجيش) بدأ ينتشر بحثاً عن (الشيوعيين) وأنصارهم علماً بأن لا أحد يعرفهم. وفي طريقي

استوقفتني سيارة عسكرية مدججة بالسلاح وأرادوا إنزالي واستجوابي غير أن أحد الجنود صاح فيهم: سيبو جنابو دا مدير مصنع النسيج. أخيراً تذكرت (حسنة) للتجنيد الذي كان يسحب منا كل مرة أعداداً من العمال الذين نجتهد في تدريبهم فإذا ما سمعوا بنداء للتجنيد هرعوا إليه، ثم نبدأ من جديد. تعرف على شخصي أحد هؤلاء الذين كانوا في خدمة المصنع فتركني الضابط وأخبرني أني سوف أقابل سيارة قبل وصولي للمنزل وأبلغهم أن لديك الإذن من الملازم عمر.

لقد سردت في موقع آخر تعامل قيادة النقابة معي أيام ثورة التصحيح. اختفت القيادة وكنت أعتقد أنها اعتقلت غير أنه بعد بضعة شهور وجدت أحدهم في مناسبة في واد مدني يعمل في دكان للأقمشة كما قالوا لي. ووجدت السكرتير وقد كان يلقب كوهين – صاحب (كنتين) في طريق جبل أولياء الدويم – اشتريت منه بضعة زجاجات من المياه الغازية ابتسمت له وابتسم لي، وودعنا بعضنا البعض.

بعد عودة الرئيس نميري للحكم كان هناك نداء يدعو عدداً من (الهاربين) لتسليم أنفسهم. كان بينهم حسن التاج الذي اعتقل قبل ثورة التصحيح بأيام متهماً بأنه قام بتهريب عبدالخالق محجوب في (يخت نهري) يملكه الدكتور خليل. كانت أيامها موضة (العوامات) منتشرة على النيل. اتصل بي الرائد أبوالقاسم هاشم وسألني عن اليخــــت الذي يمتلكه الدكتور. كان ردي أن الدكتور لا يملك أي يخت على النيل، ولا حسن التاج، ولا أنا. رغم أنه بحسن خلقه وطيب العلاقة بيننا لم يكذبني إلاّ أنه أخبرني أن المعلومات التي لديهم أن حسن التاج بحسب الصلة التي تربطه مع عبدالخالق هو الذي قام بتهريبه من سجنه في حامية شجرة غردون ولذلك تم اعتقاله. على كل فقد قامت ثورة التصحيح بالإفراج عن حسن التاج وزاره هاشم العطا في منزله وزغردت الأمهات. ثم عاد الصمت إلى الدار وبدأ البحث عن حسن التاج بعد عودة ثورة مايو، حسن كان متأكداً من براءته كما أكدت ذلك لدكتور

خليل وإلاّ اعتبر هو نفسه متهماً. استقل حسن التاج (لوري) على مقعد (خلفي) واتجه نحو مدينة (أم روابة) حيث بعض الأقارب. وبعد بضعة أيام عرف فيها من قام بتهريب عبدالخالق وهدأت الخواطر. عاد بنفس الوسيلة إلى أم درمان ثم إلى منزله في الخرطوم (٢) واتصل بي وبالرائد أبوالقاسم هاشم وبرئت ساحته وساحتنا جميعاً في مؤسسة الخليج.

المضايقات التي قابلتنا في مؤسسة الخليج كانت ستقبر أي محاولة للاستثمار في السودان لولا أن المستهدف كان خليل عثمان الذي كان يرى أنه سوداني ولن يتوانى في خدمة بلده متى ما وجد فرصة. وبقدر ما نافح الشريف حسين الهندي وجادله علناً فإنه كان يقابل مضايقات القوميين العرب – والمنشقين عن الحزب الشيوعي بالمزيد من الاستثمارات. وقد حاول جهده ونجح في معظم إن لم يكن كل الحالات ... غير أنه في أخريات أيامه جاءه التخذيل – للأسف – من حزب الأمة ومن الجبهة القومية الإسلامية.

ومن شركات مؤسسة الخليج العالمية: مصنع الزجاج:

في بداية الإنتاج بالمصنع سعينا لإمداد شركات البيبسي كولا والكوكاكولا والمياه الغازية الأخرى باحتياجاتها – وكذلك مصانع (الشري) وشركة النيل الأزرق لإنتاج البيرة (البيرة أبوجمل) كما كانت تحمل العلامة المسجلة لها والإسم الذي كانت تعرف به قبل قرار الرئيس جعفر نميري بقفل مصانع الخمور في سبتمبر ١٩٨٣. وافق الجميع عدا شركة الكوكاكولا – وشركة البيرة لأن زجاج المصنع به (لون: أحياناً بني وأحياناً أزرق) يجعل من الصعب تتبع أي (شوائب) في الإنتاج. لم نيأس من المعركة إذ عاد دكتور خليل من إحدى رحلاته ودعا إلى اجتماع في وزارة الصناعة وطلب حضور مندوب بنك السودان وفاجأ الجميع بإخراج زجاجات كوكاكولا وزجاجات بيرة من حقيبته وجميعها ملونة وبالألوان التي رفضتها الشركتان. طلب بنك السودان من وزارة الصناعة أن تخاطب وزارة التجارة وتوقف إستيراد أي زجاج من الخارج للمشروبات الغازية أو للبيرة. وأشاع بعضهم أن خليل إشترى مصنع الزجاج كي يمد مصنع البيرة بالزجاج وكان رد الدكتور أنني أنتج قارورات زرقاء وبنية اللون وأبيعها لمن يشتريها لا يهمني استخداماتها. ولكن ما دامت تنتج (كلها) بنفس المستوى فليس هناك سبب لاستيرادها.

عموماً في مصنع الزجاج كان الوضع مختلفاً إذ إن بالمصنع كل مقومات العمل لإنتاج كل القوارير (الروائح – الدهانات – الأحبار – المشروبات الغازية – البيرة – وباختصار كل الأنواع) ما عدا الزجاج المسطح للمباني. وكان بالمصنع فرن على درجة عالية من الجودة ويعمل برمال تستجلب من شمال غرب أم درمان وبكيماويات وجير من كينيا.

أما الطوب الحراري فمصدره شركة عالمية كبيرة في تشيكوسلوفاكيا علمنا أن (وكالة الفضاء الأمريكية ناسا) تستورد بعض احتياجاتها منها. وكما ذكرت كان يمتلك المصنع رجل أعمال إغريقي (أبوستولو) اشتهر أيضاً بالتعامل في تجارة وتصدير الجلود. وبداخل المصنع ستة (فلل) بكل منها بضعة غرف والمنافع خصصت للخبراء الأجانب الذين يشرفون

على الإنتاج – ومع بداية الحديث عن تأميم البنوك وسودنة التجارة التي بشر بها (شباب) الاتحاديين في ذلك الوقت: صالح محمود إسماعيل – موسى المبارك – عبدالوهاب موسى وعزالذين السيد (الذي تولى وزارة جديدة هي وزارة الصناعة) ودعا إلى سودنة التوكيلات التجارية ليجرد الشركات الأجنبية من أهم ركائزها: خارج (أبوستولو) نفسه بهدوء وباع المصنع بما فيه بأبخس ثمن لا يساوي قيمة المساكن وهو أربعون ألف جنيه سوداني، حوالي ٣٩٫٠٠٠ جنيه إسترليني أو حوالي ١٣٫٠٠٠ دولار أمريكي. تولى الإدارة العامة رئيس المجلس المركزي أثناء حكم الرئيس عبود اللواء عوض عبدالرحمن صغير (ثم محمد سيداحمد سوار الذهب) وقام بالإدارة الفنية خبير سوداني عالم ومتواضع اسمه حلمي جورج وهو – بكل صدق المدير الفني والفعلي للمصنع ولكنه – لمرض في القلب – لا يريد أن يكون الرجل الأول خاصة في ظروف حركات عمالية ضاغطة.

أفاد حلمي أن هناك فنيين من بولندا كانوا يعملون بالمصنع ويعرف عناوينهم ويمكن الاستعانة بالسفارة البولندية في الخرطوم لإعادتهم. وعادوا وسكنوا في خمسة من (الفلل) وتركنا السادسة استراحة يأوي إليها دكتور خليل وأسرته عند مرورها بالخرطوم متوجهةً إلى أهلها في الدويم، فالزوجة صفية محمد حمودي – ابنة أحد ثلاثة هم سراة مدينة الدويم. عبدالقادر كريم الدين والخليفة الحسن (والد سرالختم الخليفة وإخوانه) ومحمد حمودي والد الفاتح وصفية. سررنا لاستجابة السفارة لطلبنا ولرعاية أحد أعضائها الخبراء وحضوره أسبوعياً للسهر معهم.

عرفنا فيما بعد أن مرتبات الخبراء تتسلمها السفارة كاملة منهم – ويمنح كل منهم ما يعادل مرتبه لوكان في بولندا مع زيادة بسيطة – ومع امتياز الحصول على خمور بسعر خال من الجمارك من حصة السفارة. بعد شهر تقدم الخبراء إلى (حلمي – لثقتهم فيه ومعرفتهم السابقة به) بأن النظام القديم يستمر كشرط لبقائهم. النظام القديم كان أن الشركة لا تبلغ السفارة بما يحصل عليه أي منه من (أوفرتايم) لكي يكون خالصاً لهم وحتى لا تستولى عليه السفارة. وعندها عرفنا سرالاهتمام بالرعايا البولنديين في المصنع. اتصلنا بالشركة: التي

تصنع الطوب الحراري وطلبوا حضور مندوب ليناقش الأسعار ويتفق على مواعيد الشحن. ولما كنت في ألمانيا الغربية في أحد شئون مصنع النسيج فقد أخطرني دكتور خليل بالتوجه إلى براغ وبيني وبينه والخرطوم التلكس. تعرضت لثلاث تجارب في التجربة الأولى أن مناقشة الأسعار والاتفاق عليها لم يأخذ إلاّ حوالي ساعة في اليوم الأول، ولكنه إستؤنف في يوم تال ووقعنا. وما بين الليلتين أنفقت ما لا يمكن أن يموله غير دكتور خليل في دعوتي للعشاء وسهرة لثلاثة من رجال الشركة وأنا ضيفهم. ولم يكن في تقديري أي داع للحضور إلى براغ.

بدأت مع مندوب الشركة: الذي استأذن في أن ينضم إلينا الشخص المسئول عن الطوب إذ إن الإنتاج كله محجوز لناسا وكالة الفضاء الأمريكية وبعد العشاء والذي منه إقتنع أن الكمية التي نحتاجها صغيرة ويمكن تدبيرها خاصة أننا زبائن من زمن: ثم إنضم إلينا الشخص المسئول عن التسعير. وبعد العشاء والذي منه وافق أن نشتري بنفس السعر الذي يبيع به إلى ناسا خاصةً وأننا زبائن من زمن.

ثم إحتفلنا جميعاً بإتمام الصفقة إذ إن (الجلسات) لم تكن بالطبع في مقر الشركة بل في المطعم الفاخر بالفندق الفاخر الذي أقيم فيه وبالطبع لم يكن في مقدوري أن أتأكد أن مسئول الإنتاج ومسئول التسعير هما بالفعل المسئولين بالشركة أو حتى موظفين بها ولم أقابلهم عندما ذهبت قبيل التوجه لمكان التوقيع على العقد في مقر الشركة مع المندوب الذي أعرفه وقد كشفت لي هذه التجربة الأوضاع التي يعيشها المجتمع الاشتراكي وعلاقة المواطن بالدولة ونظامها المعيشي.

التجربة الثانية هي أن الطائرة الشيكية التي حرصت على ركوبها – والعودة بها – تأخرت ولم أجد بالمطار في استقبالي ومع سائق تاكسي يعرف اللغة الإنجليزية وصلت إلى مقر الشركة وكان مقفلاً بعد ساعات العمل. فأخذني إلى فندق توسم فيه الأبهة لاستقبال زوار أجانب لمثل مكانة الشركة ودفعت له بالدولار.

موظفة الاستقبال استقبلتني بتجهم وأخبرتني أن الفندق ليس به حجز بإسمي كما أنه ليس فيه غرفة خالية. ثم تبسطت معي ووجهتني إلى أن هذا الشارع كله فنادق وربما أجد

غرفة في واحد منها. الكل إعتذر، والكل رفض بقائي في بهو الفندق. بدأ الجليد في التساقط وبدأت أتعثر في السير. ركبت الترام ووجدت من يتحدث بالإنجليزية وكتب لي في ورقة اسم الفندق الذس زرته أول مرة باعتباره الأكبر والأفضل. عدت أدراجي بقرب الفندق سمعت أصواتاً عربية في حانة فسألت أحد روادها إذا كان بينهم سوداني فنادى يا إبراهيم واحد بلدياتك وقمت بحكاية قصتي للأخ إبراهيم الطالب في براغ منذ ثلاث سنوات.

... ودفعت أول رشوة وبالدولار:

قادني إلى نفس الفندق وقبل الدخول تحدث إليه شخص واقف تحت الجليد بالشمسية باللغة التشيكية فرد عليه إبراهم وتوجه إليه وأفهمه أنه يمكن إيجاد غرفة لي بنفس الفندق الذي ترددت عليه إذا دفعت عشرة دولارات. لم يصدق إبراهيم أنه يمكن أن تكون رشوة في هذه الجمهورية وعاد ليخبرني فلم أصدق أنه يمكنني برشوة عشرة دولارات سوف آوي بعد طول عناء. دخلنا الفندق واستلم جواز سفري وبداخله الدولارات وتوجه إلى نفس موظفة الاستقبال. وعاد لي بعد دقائق خلناها ساعات: كل منا بسببه أنا بالأمل الذي قد لا يتحقق وإبراهيم بالعرق الذي يتصبب منه خوفاً منه بالقبض علينا جميعاً بتهمة الرشوة وبالعملة الأجنبية وسوف لا يعرف أحد مصيرنا سواء في براغ أو في السودان. عاد يحمل الجواز وورقة وقعت عليها ومفتاحاً لغرفة إذا لم تعجبني يمكن استبدالها بأخرى. صعدت مع عامل المصعد وكدت أنسى الجالسين في الاستقبال في انتظاري وذلك للراحة التي شعرت بها بعد أكثر من أربع ساعات منذ تركت المطار.

وخرجنا من الفندق لندفع للدليل أتعابه فأفهمني بلغة إنجليزية ركيكة أنه يتقاضى أتعابه عادة بالمارك الألماني وبالعدم بالدولار وهي عشرةدولارات. إبراهيم لا يزال في دهشة من غسيل المخ الذي عاشه في المجتمع الاشتراكي فتحدث إلى الرجل وودعه وعدنا إلى بهو الفندق ليشرح ما ظل يجهله ثلاث سنوات عاشها فيه. الرجل في المعاش ويتقاضى أتعابه بالعملات الأجنبية التي يحتفظ بها في منزله. حسابه في البنك أو في أي مكان بالعملة

التشيكية المحلية عرضة لتغيير العملة. فالعملة يتم تغييرها مرة كل بضع سنوات – دون إخطار ويطلب من كل شخص الحصول عل بطاقة يدون فيها ما يملك فيدفع له ١٠٠٪ من حد معين بالعملة الجديدة وتظل النسبة تتناقص كلما زاد ما يملك حتى تصل إلى الصفر. السبب هو محاربة عادة (البرجوازية) باكتناز المال. والثاني الخوف من أن البعض قد يحصل على أموال من مصادر مشبوهة داخلية أو خارجية والأخير هو أن البنك المركزي والحكومة يتربحون من كل تغيير للعملة. شكرت إبراهيم كثيراً ةأخبرني أنه لو لا أن أمامنا عطلة نهاية الأسبوع لاستضافني معه في داخلية الطلبة الأجانب لأتجول معه في رحلته للتعرف على العاصمة براغ. ويا لها من عطلة نهاية الأسبوع؛ عادة يهجم رجال من الأمن على الداخلية ليأخذوا الفتيات اللآتي يقضين أوقاتاً مع الطلبة الأجانب نظير عملات أجنبية ويعيدون من تدفع الأتاوة وقد يسبب لي ذلك إزعاجاً رغم تعودهم هم عليه وكشفت لي هذه أيضاً أوضاع هذا المجتمع.

ثم تذكرت عمليات تغييرالعملة عندنا في عهد الإنقاذ ومن يتكسب ومن يكسب ... نفس العقليات رغم إختلاف الأيدولوجيات.

أخذني موظف الشركة إلى المطار وودعني وعاد قبل أن أستكمل إجراءات السفر. ولما وصلت الشركة التشيكية وجدت طوابير مع كل موظفة وأصوات تعلو فعرفت أن الجميع كان يشكو من أن المطار (مقفل) بسبب الجليد ولم يبلغ الركاب لعدم الحضور. وبعد أن عاد الركاب التشيكيون بقي حوالي العشرون راكباً كلهم أجانب وأنا منهم: أمريكان وبولنديون وألمان. جاء مندوب عن الشركة واعتذر وأخطرنا أن نحصل على بطاقة الصعود إلى الطائرة وأن ننهي الإجراءات الجمركية وسيحصل لنا على إذن بركوب القطار من براغ إلى ميونخ ومنها إلى فرانكفورت بنفس التذكرة. قام كل الركاب بالحصول على البطاقة ما عدا شخصي إذ لاحظ الذين كانوا خلفي أن الموظفة أزاحت تذكرتي وجوازي من أمامها دون أن

تنظر إليها وطلبت مني أن أقف جانباً وأفسح لمن خلفي. بقيت وحيداً فجاء أحد الألمان وتحدث مع الموظفة ثم علت أصواتهم وذهب أحد الزملاء ودخل على مندوب الشركة الذي جاء واعتذر وأكمل إجراءاتي بنفسه بعد أن رفضت الموظفة.

السبب كما شرحه لي الزميل الألماني أنه خلال الثورة التشيكية على القوات السوفيتية وقف الطلبة الأجانب الذين يدرسون في تشيكوسلوفاكيا مع قوات الاحتلال واشتركوا في ضرب الوطنيين كما طلب منهم الحزب. ومن يومها وقفت شريحة من أهل البلاد ضد وجود الطلبة الأجانب – خاصة الأفارقة – والذين وإن لم يكونوا أكثر شراسة كانوا أكثر وضوحاً بسبب لونهم المميز. عذرت موظفة الخطوط التشيكية لموقفها الوطني وأسفت لزملاء القارة. تعارفنا أكثر في القطار الذي أقلنا إلى ميونخ في ألمانيا الغربية إذ كنا ستة في (قمرة) الدرجة الأولى: ثلاثة سراير فوق بعضها من كل جانب. ولما عرف البولندي أني من دولة عربية ذكر لي أن حكومتنا تستغفلكم وترسل لكم في الوفود الاقتصادية والسياسية كوادر إسرائيلية من الموساد. وحكى نحن في بلادنا تغلغل اليهود في المرافق الحيوية وعلى رأسها البنوك وشركات التأمين والاتصالات والزواج من كوادر الحزب رجالاً ونساءً. وقامت أغلب الأسر بتغيير أسمائها من الأسماء اليهودية المعروفة إلى أسماء ذات صفة محلية حسب البلاد التي يسكنونها.

مصنع الزجاج لا يزال قائماً بهياكله الأساسية: الفرن وهو دائماً يحتاج إلى تجديد كل عامين – والقوالب الرئيسية - والمباني – وقامت أكثر من محاولة لإحيائه ولكنها للأسف لم تثمر.

....وكذلك مصنع الأدوية

كانت به معدات يمكنها أن تنتج معظم إن لم يكن كل احتياجات السودان من الحبوب Tablets ولكن المنافسة الخارجية كانت شرسة وتعمد في كل حالاتها معنا إلى الإغراق Dumping نشتري من بولندا وألمانيا وإنجلترا المواد الخام لإنتاج حبوب انتهت مدة احتكارها ولكن الأسعار التي تعرض علينا تكاد تساوي أسعار المنتج الجاهز حتى ولو لم يصنع. لم تكن أسواق آسيا أكتشفت بعد – مع أننا كنا نخشى من جودة المواد الخام إما لفقدانها عناصر أساسية لا نستطيع التعرف عليها – وإما لقرب انتهاء صلاحيتها . كما كان بالمصنع جهاز لتقطير المياه (Auto Clav) وتعقيمها يستخدم لتصنيع (الحقن) ولا بد لتشغيله من فنيين ذوي مستوى عال إذ إن (الحقنة) غير (الحبة) وطلبنا من وزارة الصحة أن تتعاون معنا فنضمن لها أكبر قدر من الحبوب بكافة أنواعها وكذلك (الحقن) إذا كان هناك تعهد بالشراء من المصنع وبينما نحن نتبادل المذكرات والاجتماعات قامت ثورة مايو في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩م وجاء لزيارتنا وزير الصحة لويس سدرة وأعجب أيما إعجاب بالمصنع وإمكاناته وبمديره ثم قال بحزم: الدواء يهم الدولة وصحة المواطن من أسبقياتنا. لذلك لا تقبل الدولة الاشتراكية أن تترك مثل هذا المرفق الهام في يد القطاع الخاص ولا بد أن يقبل مشاركتنا الكاملة في رأس المال والإدارة. تساءل دكتور خليل إذا كان هذا قرار سيادته أو قرار الحكومة وعما إذا كان مخولاً لقبول الشراكة فرد بالإيجاب.

هنا قال الدكتور أنا مستعد لقبول شراكة اسمية لكم ١٠٪ ولي ٩٠٪ أو شراكة كاملة لكم ٩٠٪ ولي ١٠٪. لكني لا أقبل شراكة نص نص. أما أن أكون مسئولاً مسئولية كاملة والدولة معي لتراقبني أو تكون الدولة مسئولة مسئولية كاملة وأنا معها لأراقب نيابة عن شركائي. فوجئ الدكتور وزير الصحة بالإجابة والفورية من دكتور خليل وأجابه أنه سيعرض الأمر بعد ثلاثة أيام على مجلس الوزراء وسيخبره يوم الاثنين القادم بالقرار. في عطلة نهاية الأسبوع التقينا بوزير الخزانة منصور محجوب وأثناء (الونسة) أخبره دكتور

خليل بالشراكة المرتقبة فكان رده دي أفكار الشيوعيين - وقد كان الوزير منهم - وأنهم حالياً يحاولون طمأنة القطاع الخاص بأن الثورة ولو أن فيها شيوعيين إلا أنها لا تسعى لتطبيق أفكارهم - كما أن الخزانة التي يتولى حقيبتها ليست في موقف يجعلها تخصص أمولاً للاستثمار. بل أنهم يعملون على إقناع ممثلي اليسار بمن فيهم القوميين العرب بتخفيض المرتبات والأجور رغم الحديث عن الحق المكتسب الذي أثاره وزير العمل دكتور طه بعشر وهو أيضاً من الشيوعيين. شكرنا منصور محجوب على المعلومات التي وصلته منا واستأذنا في الذهاب لإخطار (الريس) قبل أن يفاجأ بالقرار من خارج مجلس الوزراء، وقد كان، ولم يصدر قرار ولم تشاركنا الحكومة.

ولم يؤمم المصنع فيما بعد عندما حدثت هجمة التأميم والمصادرة على القطاع الخاص بعد حوالي عام.

... والشركة الأهلية للزراعة والرش

وفي شركة الزراعة ورش المحاصيل - ومديرها ياسين حاج الخضر - ونائبه إبراهيم محمد إبراهيم الذي أدت معرفتي به وبكفاءته النادرة إلى تأييد ترشيحه بقوة ليكون المدير التنفيذي الذي أشرف باقتدار تحت قيادة وزير الري يحي عبدالمجيد على تنفيذ وإدارة مشروع الرهد الزراعي. تقدمنا في مناقصة مع شركة سويدية تملك عدداً من طائرات الرش وخبرة كبيرة في عطاء لرش مشروع الجزيرة. واتصل دكتور خليل مع الشركة في السويد ووافقت على التعاون معنا في عطاء واحد وأرسلت (تلكس) إلى محاميها أحمد خير الذي لم يكن قد أُدخل خدمة (التلكس) بعد وقد قام مكتب التلكس بالخرطوم بتحويل الرسالة إلى مذكرة وبدأ في البحث عن عنوان مكتب أحمد خير الذي لم يكن منتظماً في الحضور ليسلمها له.

وصلتنا الرسالة بالتلكس وذهبنا - في براءة - أنا وياسين ومحامي مؤسسة الخليج علي محمد إبراهيم إلى مكتب الأستاذ الكبير أحمد خير للتنسيق ولكن الأستاذ لم يتسلم الرسالة أو المذكرة بعد. وأعطانا درساً في الأخلاق إذ اعتبر أننا نحاول (التفاهم) معه وهو محامي الخصم المنافس. استمع إلينا في صبر ثم عاد ودعانا في هدوء إلى الخارج، طردنا، وفي الباب

قلت له: "يا عم أحمد لو نحنا كدا إنت موش كدا". وبعد يوم استلم المذكرة واستدعانا وفي عظمة الكبار اعتذر لنا ورأينا (أسنانه) في ابتسامة نادرة. وكان درساً تذكرناه معاً بعد سنوات إذ كان محامي شركة المقاولات التي كنت أعمل فيها وكنا في خلاف مع شركة كنانة.

.... ومصنع الملبوسات السوداني (سلوى)

بدأ الإنتاج في الأقمشة الملونة والمطبوعة والمبيضة في مصنع النسيج. وفي طبيعة الإنتاج يكون هناك قماش أقل من ثلاثين ياردة التي تكون (الثوب) ويباع هذا القماش الذي يعتبر (قطع) أقل كثيراً من سعر (الثوب) رغم أنه لا يختلف عنه جودة وكفاءة. دكتور خليل وهو يتجول في أنحاء العالم همه على شركاته في كل أنحاء العالم ومنها السودان وجد في الدنمارك صديقاً يشكو له من كساد أصاب صناعته في الملابس الجاهزة وينوي قفل مصنعه. ذهب الدكتور وبعد معاينة المصنع الذي يتكون من ماكينات خياطة متطورة ومقصات ومكاوي وخلافة فاتفق معه على شرائه بشرط واحد: هو أن يصحب المصنع مديره الدنماركي ولو لمدة عام. أرسل لنا محامي المدير مسودة عقد بها شروط (مضحكة) مثلاً منزل به دورة مياه – سيارة أوروبية (علمنا فيما بعد أنه رأى في السينما وسائل انتقال بالهند يجرها أدميون – وأخرى تجرها حيوانات) ويكون في المطبخ (شوك وملاعق وسكاكين). وكان أن قام في السودان مصنع الملبوسات السوداني الذي عرف باسم نافذة البيع التي تتبعه (سلوى بوتيك) وكلمة (بوتيك) لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت (١٩٧٢) في السودان.

... وشركات أخرى: القطن الطبي – الكبريت – الإعلان – التاكسي الجوي

أما مصنع القطن الطبي والذي كان شراكة بين مؤسسة الخليج ورجل الأعمال السوداني عبداللطيف أبورجيلة الذي أنشأ وأدار من مصر وفي بداية ثورة ٢٣ يوليو نظاماً للمواصلات داخل القاهرة باستحدام (البصات) الحديثة بجانب (الترام) وفي خطوط منتظمة وذات أرقام لكل منطقة. إلى أن دخلت الغيرة التجارية – وهو السوداني – الذي دخل المجتمع المصري بقوة منذ أيام الملك ثم الثورة من بعده – وأتهم بأن اشترك في صفقات (الأسلحة الفاسدة) التي تم إستيرادها للجيش المصري في حرب فلسطين أعوام ١٩٤٨ –

١٩٤٩ وتسببت ضمن أسباب أخرى في هزيمته التي قادت إلى الثورة ضد الملك فيما بعد. كان لمدير المصنع دكتور عبدالحليم محمد وعلاقاته بالمجتمع الطبي والرياضي والسياسي الأثر الكبير في بداية ناجحة إلى أن تركه لأسباب سياسية.

وكما ذكرت فإن الشركات التي أسست أو إشتريت أو إنضمت إلى موسسة الخليج العالمية وهو الاسم التجاري الذي عرفت به مجموعة عديدة من أنجحها شركة الكبريت (أبو تمساح) ومديرها خبير (الغلايات) Boilers أحمد عز العرب يوسف الأخ الأصغر للفاتح يوسف خبير التعاون الأول في السودان. وكانت هناك شركة (التاكسي الجوي) وهي خدمة لم تكن معروفة في السودان حتى ذلك الوقت (١٩٧٤) وربطت أجزاء كبيرة من السودان بالعاصمة – ولا تزال. كان الدكتور خليل قد تعرّض ومنذ قدومه للسودان عائداً ظافراً ذا مال من الكويت تعرّض لحملات من الشريف حسين الهندي القطب الاتحادي العلم – ومن الشيخ علي عبدالرحمن الأمين – سكرتير عام حزب الشعب الديمقراطي المنشق عن الحزب الوطني الاتحادي برئاسة الزعيم إسماعيل الأزهري: الأول يتهمه بأنه يمالي السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة والثاني يتهمه بأن أمواله أموال وكالة المخابرات الأمريكية. لا يخفي دكتور خليل – كعامة شباب السودان غير الحزبيين – إعجابه بأطروحات وشخصية الصادق المهدي في ذلك الوقت وأنه إذا أعطى الفرصة سيكون (أمل
الأمة) ولكنه لم يكن أبداً حزب أمة خاصة وأن خلفيته وعشيرته بالدويم من الاتحاديين. وسبب الإتهام أنه في انتخابات عام ١٩٦٨ – قبيل ثورة مايو ١٩٦٩ – إتصل به علي عبدالرحمن عن طريق سعد الشيخ (مدير وكالة أنباء – ومدير شركة إعلان فيما بعد تنتمي إلى مؤسسة الخليج) أن يدعم حزب الشعب الديمقراطي. كان رد الدكتور أنه لا يتدخل في السياسة وإذا كان ولابد أن يدعم حزباً فإنه سيدعم الأحزاب الثلاثة: الوطني الاتحادي – حزب الشعب وحزب الأمة. فقيل له إنك تريد سبباً لدعم الصادق فمبروك عليك. وذهب الشيخ علي عبدالرحمن في اتهامه للدكتور بالعمالة للدرجة التي طلب فيها من سعد الشيخ عدم التعاون والعمل مع مؤسسة الخليج. وعندما أدخل الشريف حسين ما عرف باسم

(بند العطالة) في الميزانية وهو صنو لما هو معروف في البلاد الغربية وبريطانيا بالذات باسم Employment Benefit وأدرج تحته جميع الخريجين العاطلين الذين ليست هناك وظائف تستوعبهم في خدمة الحكومة هاجم عدد من الاقتصاديين ومنهم دكتور خليل عثمان هذا القرار واعتبروه تبديداً لمال عزيز يمكن استخدامه لقيام مشروعات تستوعب العاطلين بدلاً عن صرفه نقداً لهم وأطلق الدكتور على الشريف في ندوة بجامعة الخرطوم وصفاً أغضبه (أكّالْ تيرابه – أي أنه بدلاً من الاحتفاظ ببذرته لزراعتها - أكلها) وعندما يأتي وقت الزراعة لا يجدها. وهو نقد لمن يهتم بحاضره ويومه ولا يعمل للمستقبل الذي هو أبقى. واستمر العداء من جانب الشريف لدكتور خليل إلى ما بعد قيام ثورة مايو ولم يتصالحا إلاّ بعد أن إنضم الدكتور سراً إلى المعارضة قبيل أحداث ٢ يوليو ١٩٧٦ التي قادها العقيد محمد نور سعد والتي عرفت في أدبيات ثورة مايو باسم (عملية المرتزقة) وهو اسم أطلقه فيما أذكر صاحب الشعارات أحمد عبدالحليم والذي أهدى ثورة الإنقاذ شعار: نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع وعلق على ذلك ساخراً دكتور عوض دكام: نأكل مما نزرع من أسنان ونلبس مما نقلع من ضروس.

كان الشريف حسين يريد إدخال (بند العطالة) في الثقافة السودانية لجذب المثقفين العاطلين إلى حظيرة حزبه وإبعادهم عن النفوذ اليساري الذي كان منتشراً في السودان خاصة وسط المتعلمين والخريجين. كما كان يريد به كسب ود الإدارة الأمريكية للوقوف مع السودان ومساعدته وللوقوف مع الحزب الوطني الاتحادي بالذات بديلاً لحزب الأمة الذي كان معروفاً – عموما – بأن (الأمريكان) يرونه حليفاً محتملاً للمستقبل بعد أن كان حليفاً في الماضي لبريطانيا.

وعندما جاء وفد صندوق النقد الدولي للتباحث مع السودان إعترض الوفد على بند العطالة وطالب ليس فقط بإلغائه وتسريح المستفيدين منه بل وإجراء تخفيضات في الصرف الحكومي بعدم السير في مشروع لزيادات في المرتبات والأجور عرف باسم (الكادر)- اختلف الشريف – وزير المالية والاقتصاد – مع بعثة الصندوق وطلب موعداً مع مدير

صندوق النقد الدولي في واشنطون. وعند وصوله ذهب قبل موعده مع المدير إلى وزارة الخارجية الأمريكية على موعد حددته السفارة الأمريكية بالخرطوم لمقابلة وزير الخارجية (دين رسك) وقد حكى لي حسب الرسول عرابي مساعد وكيل المالية وقتئذ وكان مقرباً للوزير اكثر من الوكيل إسماعيل المصباح مكي أن الشريف عاتب الوزير الأمريكي لأنهم يطلقون يد موظفين في الصندوق يتعاملون مع الأوراق والأرقام ويتجاهلون البشر وظروف الدول الصديقة السياسية. الحزب الشيوعي السوداني من أكثر إن لم يكن أكثر أحزاب الشرق الأوسط تنظيما وقيادة للحركة العمالية واتحادات المزارعين والطلاب ولابد لأي برامج أن تراعي الوضع السياسي وكيفية حماية العالم الحر، وأنه حضر خصيصاً من الخرطوم لإبلاغه هذه الرسالة ولإبلاغه أنه طلب دعماً من الصندوق ولم يتفهم الموظفون الموفدون مقاصده بل طالبوا بفصل عمالة متعلمة وتسليمها جاهزة للحزب الشيوعي. رفضوا ما طلبته لدعم برنامجي وأصروا على برنامجهم – إتصل دين رسك بمدير صندوق النقد الدولي وأخبره أن معه وزير مالية السودان وتفهّم أوضاع بلاده وبرنامجه وأنه يرى أن ((يعطى ما طلب). يبدو أن المدير أقره على ذلك وأفاده بأنه على موعد معه. ولما ذهب الشريف إلى المدير إستقبله بحفاوة وأفاده بأنه اتفق مع الوزير – صاحب أكبر قوة تصويت في مجلس الصندوق – على أن يعطيه ما يريد. To give him what he wants.

كان الشريف قد طلب في الخرطوم خمسة ملايين دولار ولكنه قال للمدير عشرة ملايين دولار. إتصل المدير برئيس قسم الشرق الأدنى الذي يتبعه السودان وكان إيراني الجنسية وأصدر تعليماته له بالمبلغ وفوراً. وخرج الشريف شاكراً واتجه إلى رئيس القسم الذي أبدى دهشته بأنهم اعترضوا على خمسة ملايين فكيف يعطى عشرة ملايين دولار. كان رد الشريف أن صندوق يتعامل مع أوراق ما قبل زيارة بعثته للسودان وأن المجتمع السوداني في حالة حركة دائمة وعاجلة لم تستطع استيعابها. وقع الطرفان على خطاب النوايا وحصل السودان على الملايين العشرة واستقال رئيس القسم الإيراني المستر زادة ثم بدل الاستقالة أقنعوه بأن ينتقل إدارة أخرى. ومن يومها رفض الجميع تولي قسم السودان حتى أواخر

السبعينات من القرن العشرين فأكد لي وقد – أصبحت وزيراً للمالية – المدير بالإنابة المستر موكرجي هندي الجنسية الواقعة وأنه من قسم الميزانية ومتضامن مع زملائه. على هامش زيارة الشريف إلى واشنطون كانت (لجنة الكادر) قد انتهت من أعمالها تنتظر عودة الشريف الذي إتصل مع حسب الرسول عرابي وسأله عن الموقف وأخبره أن عدم تطبيق الكادر سيخلق خيبة أمل ليس فقط بين العاملين بل وفي الشارع السوداني وأن رسام الكاريكاتير الشهير عزالدين رسم جماعة من العاملين يسمرون وأمامهم راقصة تتمايل وتغني (كان عندكم كادر أصرفوا ادونا ما عندكم كادر كاروشة تأكلكم)، ضحك الشريف وبشّر حسب الرسول ليبشر الجميع (وحات أبوي كاروشة ما تأكلني) وعاد وأوفى بوعده.

الفصل الثاني
ثورة مايو – ما بعد ثورة التصحيح
إعادة النظر في قرارات التأميم والمصادرة
زيارة دولة الكويت

بعد أن هدأت الأحوال واستقر الأمر للرئيس نميري يبدو أن دكتور خليل قد حرك الدعوة التي كانت موجهة لرأس الدولة السودانية (إسماعيل الأزهري) لزيارة الكويت. وفي يوم دخلت السكرتيرة بسرعة لكي أرد على مكالمة من (القصر الجمهوري) كان المتحدث ضابط أعرف أنه سكرتير مجلس قيادة الثورة واسمه (منير حمد) أصبح فيما بعد من أعز الأصدقاء. وأحالني إلى صديق قديم تجددت صداقته حتى اليوم اسمه مهدي مصطفى الهادي الذي علمت أنه أمين عام رئاسة الجمهورية . طلبا حضوري للقصر. أخبرتهم أنني سوف أحضر بعد الساعة الثانية عشر. طلبا مني- بكل سرية- أن أذهب إلى الكويت وأخبر دكتور خليل عثمان بأن الرئيس سيلبي الدعوة في يوم كذا.ويريد قبل حضوره أن يجمع الدكتور كبار شخصيات السودانيين العاملين في الحكومة الكويتية أو الشركات أو في عمل خاص ويتفاكروا في كيف يستفيد السودان من هذه الدعوة والزيارة. ومع كل الإحترام للسفارة السودانية في الكويت على المجتمعين إلا يتحدث أحد منهم عن الدعوة أو الاجتماع لأي عضو بالسفارة لأن الخبر قد يصل منها إلى وزارة الخارجية. كان مهدي صريحاً معي : لا نريد لأحد من الشيوعيين أن يعرف. سوف نعمل على أن يكون وزير الخارجية- فاروق أبو عيسى- في مأمورية خارج السودان في موعد الزيارة فلا يكون عضواً في الوفد كما يقتضي بذلك العرف إذ لابد لرأس الدولة أن يصحب معه وزير الخارجية. وأن أعود بما يستقر عليه رأي المجموعة قبل موعد السفر. بعد هذا التنوير كما يقول العسكريون أخبرتهم أني محظور من السفر خارج الخرطوم وخارج السودان إلا بإذن من الرقيب العام. بل أن حضوري لهم لم يكن قبل الساعة الثانية عشرة حتى لا أحصل على إذن من الرقيب العام. أجرى مهدي اتصالاً تلفونياً ما لبث أن جاء من تحدث معه فكان محمد عبد الحليم والذي أصبح وزير الخزانة بالإنابة بسبب مرض منصور محجوب وسفره إلى العلاج بلندن. اتصل محمد عبدالحليم بالرئيس نميري تلفونياً وقال له كيف تسافر يا ريس إلى الكويت وعندك لجنة

تحقيق في مصنع النسيج الذي يملكه شيخ صباح الأحمد وزير الخارجية. ثم طلب مني مهدي مصطفى الذهاب إلى محمد علي المحسي رئيس مجلس إدارة بنك السودان والذي يعرف أين يجد زين العابدين ليعطيني إذن الخروج. وقد كان. سافرت وعدت سريعاً برأي المجموعة في أن يأتي الوفد بعدد من المشروعات المدروسة والتي سوف يتولى تمويلها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أيضاً أن يأتي الوفد بمشروعات حيوية يترك للصندوق الكويتي أمر دراستها أو تمويل دراستها من الجهة التي يتم الاتفاق على أن تقوم بالدراسة. لا يطلب الوفد أبداً مبلغاً نقدياً. سافرت قبل الوفد بيوم وجاء الوفد وتم استقباله بحفاوة بالغة. وفي الجلسة المفتوحة بين الوفدين أعطى الرئيس- في كلمة اختيرت مفرداتها بدقة فائقة تنويراً عن الثورة ولماذا قامت وعن أهدافها وعن نظرتها للتعاون العربي والثنائي خاصة مع دولة شقيقة كالكويت كانت الوحيدة من بين الدول العربية التي لديها استثمارات حقيقية في السودان في مجال حيوي كالصناعة. وقد رد صاحب السمو بكلمة ترحيب حارة ووجه الصندوق الكويتي بأن يجتمع مع الوفد السوداني ويستجيب لكل طلباته في مشروعات التنمية. لا شك أن التوجيه الأميري كان متأثراً بالوجود السوداني الكثيف بالصندوق (عبد الرحيم ميرغني- محمد عبدالله قلندر- أبوبكر علي رضا ومحمد يس عبد العال) والعلاقة الحميمة التي تربط دكتور خليل عثمان برئيس الصندوق عبد اللطيف يوسف الحمد. حكى الرئيس نميري فيما بعد أن صاحب السمو الأمير فوجئ عندما لم يطلب منه أي مال حتى اضطر ليسأله بألا (يستحي) فنحن أخوة غير أن نميري أكد له أنه جاء أساساً تلبية لدعوته وأنه ينشد صداقة أخوية بين البلدين وبينهما كزعيمين. تعجب سمو الأمير ويبدو أن نميري كان الرئيس العربي الوحيد الذي اختلى به الأمير ولم يطلب مالاً فقال له ومع ذلك لا يمكن أن تعود دون أن نعطيك منحة على الأقل خمسة عشر مليون دينار لأننا نعرف ظروف بلادكم من أبنائنا في الصندوق الكويتي. كان المبلغ ضخماً وبكل المقاييس. إذ كان (القرض الليبي) الذي أثار القذافي ضجة في استعادته كان ٦٠ مليون دولار وقد كان السودان يعتبره (منحة) الأمر الذي أثار تعبئة عامة أطلق عليها (مال الكرامة) لسداده.

رأت القيادة السياسية ممثلة في مجلس قيادة الثورة وبعض المستشارين من القوميين العرب والمنشقين عن الحزب الشيوعي السوداني بقيادة عبدالخالق محجوب والذين عرفوا بجناح معاوية أن يتم (استفتاء) على شخص جعفر نميري رئيساً للجمهورية وصياغة دستور دائم للبلاد. عودة جعفر نميري يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١ وقد سمى يوم ٢٢ يوليو (يوم العودة) أكسبته شعبية واسعة لم يكن هو نفسه يتوقعها إذ أعتبر البطل الذي قاد بنفسه دحر الانقلاب الشيوعي وتصفية الحزب من السيطرة على التأثير عل الحياة السياسية التي ظل يتمتع بها منذ بداية خمسينات القرن العشرين بنفوذه وسط كل التجمعات غير السياسية للطلاب والمزارعين والعمال والمعلمين وسائقي اللواري في كردفان ودارفور وبسائقي التاكسي في عاصمة البلاد المثلثة. وحصل نميري على تأييد مواطنين من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي الذين كانوا يرون في الحزب الشيوعي مهدداً للعقيدة ولسحب أعداد من شبابهم في صفوفه في المنظمات الفئوية التي فشلت كل الأحزاب بما فيها الأخوان المسلمين (جبهة الميثاق الإسلامي) في العمل (١٩٧٠) داخل الفئات الحديثة. ويقيني أن التأييد الذي فاق ٩٠٪ في الاستفتاء الأول كان تأييداً صادقاً دون ترغيب أو ترهيب أو تزوير.

وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء والذي كان كما ذكرت على شخص نميري بالذات وليس على مجلس قيادة الثورة إذ كان البعض يعتقد أن بعض أعضائه لديهم ميول يسارية، ليس بالضرورة شيوعية، كما أن لآخرين ميولاً للقومية العربية والناصرية التي لا يمكن أن نتوقع أن يؤيدها حزب الأمة.

تقدم بعد الاستفتاء أعضاء مجلس قيادة الثورة باتفاق مسبق باستقالاتهم واحداً واحداً للرئيس يتقدمهم نائب رئيس المجلس وأول رئيس وزراء للثورة بابكر عوض الله.

... أهي بداية نهاية الثورة أم الشرعية الثورية:

وأصبح الرئيس وحده يدني لقربه ومشورته من يشاء : ليس بالضرورة من زملائه أعضاء المجلس الذين أصبحوا (سابقين) وفي (ونسات) كانت تجمعني بالعضو السابق زين

العابدين قال لي أكبر خطأ أرتكبوه بعد المحاكمة غيابياً لزملائهم بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم العطا وفصلهم، كان تقديمهم للاستقالات.

ذهبوا يوماً كما ذكر لي ، إلى الرئيس للتحدث إليه كمجموعة في أمر ما فلفت نظرهم إلى أن صفتهم كمجموعة قد انتهت بالاستفتاء وبالاستقالات ولكنه يقبل أن يتحدث إليه أي واحد منهم يأتيه، منفرداً. قال زين فهمت أننا (انتهينا، وكذلك بداية نهاية الثورة). واستطرد زين ولكن مع ذلك ظللت أقول له الرأي الذي أعتقد صوابه وانتقد ما أراه خطأ، وكان يستمع لي.وأعتقد أن زين كان العضو الوحيد الذي لم (يجرد) ذلك أنه كان يعتقد بحق أنها (ثورته) وليس ثورة جعفر نميري وحده.

كان زين أصغر أعضاء المجلس (٢٨ عاماً في عام ١٩٦٩) كما قال بنفسه. كان أنشطهم وأجرأهم على القول. ولا شك أنهم ظلموه عندما أوكلوا إليه جهاز الرقابة فهو منشط يدخل الحياة السودانية لأول مرة وأعطى سلطات مطلقة دون تجربة محلية سابقة ودون موظفين متدربين حتى في بلاد أخرى وتحمل المسئولية بكل ما شابها من خير وشر.ومع ذلك لم (يهمل) حياته الاجتماعية: يهنئ ويعزي ويسهر.

في اجتماع لمجلس الوزراء بعد أن دخلناه سأل الرئيس في آخره هل هناك أي موضوع أخر تحدث بابكر عوض الله قائلاً: إن الشخص العام ملك عام وحياته الشخصية ملك للمجتمع وأنه صدم عندما علم أن إثنين من أعضاء المجلس كانا يسهران في (كباريه) وأن أحدهما اشتبك مع مواطن، ومثل هذا المسلك..

وهنا قاطعه زين قائلاً: يا ريس الاثنين ديل أنا وأبو القاسم محمد إبراهيم ذهبنا نسهر في مطعم سينت جيمس وقابلني أحد أبناء الأشخاص الذين صودرت ممتلكاتهم وبادرني بضربة قوية. تفتكر أهرب ولا أبادله ضرباً بضرب. تدخل الرواد وفضوا الاشتباك وتصالحنا وتبادلنا السلام، تفتكر يا مولاي، مخاطباً بابكر عوض الله، واحد مثلي عمره ٢٨ سنة وضع رأسه على كفه وقام بثورة، يقضي باقي حياته (راهب) إذا (عطش) لا (يبل ريقه) وإذا زهج (لا يسهر) وإذا ضرب على خده الأيمن يدير خده الأيسر إلى (لكمة) أخرى في حين أن غيره

أصبح من الوزراء يتكلمون عن الشخص العام ملك عام. ضرب الرئيس المنضدة بكفه وقال : ترفع الجلسة.

... وإخطار بدخول الوزارة: ولكن قبل ذلك مفارقات التأميم والمصادرة:

وأنا بمكتبي بمصنع النسيج في صباح يوم جمعة اتصل بي أخي حسن منعم وأخبرني أن جاره أخبره أن أخاه الضابط منير حمد يبحث عني ولم يجدني في المنزل. منير حمد تاني. قلت له لابأس أن تخبره بأني في المصنع: هل لرحلة أخرى للكويت يا سعادتك، لا هذه المرة رحلة إلى مجلس الوزراء. لقد اختارك الرئيس نميري أن تكون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. مبروك.

ما في مجال لأي اعتذار لأننا نريد وزارة نجتاز بها المرحلة قبل أن يلتف الشيوعيون مرة أخرى حول الرئيس. القسم صباح الأحد بالقصر الساعة ١١. قبل أن أدخل القصر لأداء القسم لابد أن أتعرض لفترة المصادرات والتأميمات.

كان النفوذ الشيوعي الغالب على الحكومة وقد كان وزراء الحزب أغلبية فكان هناك أحمد سليمان، فاروق أبو عيسى، مرتضى أحمد إبراهيم، طه بعشر، لويس سدرة، معاوية إبراهيم سورج وجوزيف قرنق ويقال أن الذي اختارهم هو بابكر عوض الله كشخصيات وطنية. هذا بالإضافة إلى بابكر النور وهاشم العطا.

من القوميين العرب كان أبرزهم بابكر عوض الله، محي الدين صابر، موسى المبارك الحسن وهما في الأصل من الحزب الاتحادي الديمقراطي، محمد عبد الحليم، عثمان أبو القاسم ويحسب معهم أبو القاسم هاشم، مأمون عوض أبوزيد وخالد حسن عباس. ومن (السودانيين) كما يقول أبيل ألير كان هو، علي التوم، مبارك سنادة، منصور محجوب، عمر الحاج موسى، سيد أحمد الجاك ولو أنه أقرب إلى اليسار.

لم تناقش قرارات التأميم والمصادرة في مجلس الوزراء وإنما تمت بقرارات من مجلس قيادة الثورة كما علمت من الرئيس نميري فيما بعد عند مراجعة بعض القرارات. لم تكن هناك أسس واضحة لقرارات المصادرة. والمصادرة كانت على السودانيين ومن حصلوا على الجنسية

السودانية مثل عائلة كونت ميخالوس. والتأميم على الأجانب. بل كانت أشبه بالعقوبات على رجال الأعمال السودانيين والأجانب معاً.

وقد كان السودان ومجلس وزرائه بالوصف الذي ذكرت أحوج ما يكون إلى طمأنة غير السودانيين وكذلك السودانيين، على جذب رأس المال الخارجي.

لكن هناك من اعتقد أن الاتحاد السوفيتي (العظيم) والدول الاشتراكية في شرق أوروبا سوف تكون أول من يقدم للسودان من الدعم المادي قبل المعنوي ما يغنيه عن الغرب. فسافر وفد كبير من القطاع الاقتصادي إلى تلك الدول ولم يعد حتى بخي حنين بل جاء بالوعود.

ترك أحمد سليمان كرسي الوزارة وذهب سفيراً في الاتحاد السوفيتي وكان أول من اكتشف انه لا خير سيأتي من هناك سوى بعض السلاح والمركبات ومستشفى لم يكتب له أن يقوم: ديوناً ليست بينها منحة.

كان الوقت عصيبا إذ إن قناة السويس كانت لا تزال مقفلة بسبب حرب الأيام الستة (النكسة) فكانت ميناء بورت سودان، وبالتالي السودان، أبعد بلد عن أوروبا التي تأتي منها معظم الإحتياجات وتذهب إليها معظم الصادرات.

الأولى بأعلى نولون للنقل، أي تكلفة زائدة للواردات والثانية بأعلى نولون للنقل عن طريق رأس الرجاء الصالح أيضاً. أي تكلفة أعلى للصادرات مما يقلل من منافستها خاصة القطن مقارناً بمنافسة المصري الذي يقطع أقصر مسافة عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا من الإسكندرية.

أما (الرأسمالية الوطنية غير المرتبطة بالاستعمار) والتي لم تشملها القرارات فتسمرت في مكانها تنتظر المجهول ولم يتحرك إلا من (تورط) فعلاً في عمل لم يكتمل أو في عمل مستمر.

صدرت القرارات وأوكل مجلس قيادة الثورة إلى السيد الرقيب العام، زين العابدين، مهمة التنفيذ وإدارة المؤسسات التي آلت إلى ملكية الدولة. قام جهاز الرقابة العامة بتكوين لجنة من ثلاثة أشخاص لإدارة كل مرفق.

ثم جمع الرقيب العام أصحاب المؤسسات المصادرة من السودانيين وأخبرهم أن تعويضات ستصرف لهم على مدى سنوات قليلة وأنهم سوف يسمح لكل منهم أن يسكن منزلاً واحداً إذا كان لديه أكثر من منزل.

الأسباب العامة كانت: التهرب من ضرائب أرباح الأعمال، من رسوم الإنتاج، التلاعب في رخص الاستيراد، وفي الرسوم الجمركية. وفي حالة واحدة لم يكن هناك أي سبب فقيل في مصادرته : (صادق أبو عاقلة: يكفي أنه صادق أبو عاقلة).

يكفي أنه كان في ذلك الوقت يوشك أن يكمل مسجد صادق أبوعاقلة في سوق العمارات والذي يشهد حتى اليوم وإلى يوم الدين أمام الله على مكانته(مسجد شارع ٤١).

سأل زين العابدين الحاضرين إذا كان أي منهم يريد المساعدة في شيء: سخر جعفر سيد أحمد قريش من السؤال وقال: السيد الرقيب أنا بدأت حياتي صبياً (مساعد لوري) ثم أصبحت (سواق) إذا أردت مساعدتي أرجو أن تمكنني من أن أحصل على (رخصة سواقة لوري) لأبدأ من جديد.

شكر مولانا محمد أحمد أبو رنات، أحد أصحاب الشركات المصادرة والذي فوضه الجميع للتحدث نيابة عنهم، الرقيب العام على دعوته وعلى التعويضات التي وعدهم بها وأكد أنه يعرف الحاضرين واحداً واحداً وأنهم رجال خدموا بلادهم في مجالهم بكل ما يستطيعون.وجل من لا يسهو أو يخطئ. ولكن مهما كان فإن المصادرة مسحت كل تاريخهم وكفاحهم في الحياة ويفوضون الأمر لله.

وبعد فشل ثورة التصحيح وحل جهاز الرقابة العامة صدر قرار الرئيس بتكوين لجنة من فنيين من الخدمة المدنية للنظر في قرارات المصادرة للسودانيين.

وأن كل من يرى أنه مظلوم يمكنه التقدم بطلب إلى اللجنة يستأنف فيه القرار ويقدم دليل براءته. اعطيت اللجنة صلاحيات كاملة في إلغاء القرار بنسبة ١٠٠٪ أو بنسبة اقل إذا وجدت أخطاء تبرر ذلك.

في جميع الحالات كان القرار الرئاسي يقضي بأنه إذا دخلت إضافات أو تحسينات إلى المؤسسة خلال فترة المصادرة فإنها تسلم لمالكها دون مطالبته بشئ. وإذا كانت هناك خسائر تستحق التعويض يمكن أن توصي اللجنة بذلك.

في غالبية الحالات أعيدت المؤسسات كاملة لأصحابها وفي حالات قليلة قررت اللجنة غرامات لم تزد عن ٢٠٪. قابلتني حالات بعد أن دخلت الوزارة أولها حالة أسرة كونتوميخالوس وعميدها(تيري)، فالأب كان من اليونانيين الذين أحبوا السودان وأوصى أن يدفن فيه، وهو أحد ثلاثة أسسوا أول صحيفة سودانية: الإمام عبدالرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي وكونتوميخالوس: صحيفة ملتقى النهرين. واكتسب الجنسية السودانية هو وأبناؤه وإن كانت جذورهم اليونانية تشدهم إليها.

كان مطلب الأسرة، وهي مصادرة بصفتها سودانية، أنهم بعد المصادرة يصعب عليهم البقاء بالسودان. وعند ذهابهم إلى اليونان فإن عملية (التأميم) معروفة في الثقافة الأوروبية في دنيا الأعمال، أما كلمة (مصادرة) فهي مرتبطة بأعمال العصابات والجريمة. كان مطلبهم أن يصدر قرار عليهم بالتأميم ويتعهدون بعدم طلب أي حقوق، فقط سوف يعطيهم القرار بالتأميم صفة محترمة في المجتمع اليوناني والأوروبي.

وبينما نحن في الجدل وكيفية أخراج القرار صدر القرار بإلغاء المصادرات ومراجعتها. ونالوا كل أملاكهم إلا منزل الأسرة (الذي تم تعويضهم عنه بعقار آخر) ويحتله منذ مصادرته وحتى اليوم اتحاد عمال نقابات السودان.

الحالة الثانية كانت حالة شركة عثمان صالح وأولاده : أول شركة تمت مصادرتها لأسباب ذكر منها كالعادة : الضرائب، رسوم الإنتاج على الدقيق، التلاعب في كمية الدقيق

المنتج مقارنة بكميات القمح التي تدخل خط الإنتاج (وهو موضوع سبق أن تعرضت له في زيارة أحمد سليمان إلى مصنع النسيج).

صالح عثمان صالح، عميد الأسرة، رفض بكل إباء أن يتقدم بطلب إلى اللجنة لتبرئة ساحته لأنه لم يرتكب جرماً ولأنه لا يعترف بالنظام القائم ولا يمكنه، وهو من يحترم نفسه وتاريخه أن يطلب براءة منه. وفي المرة الثانية اعتذر أيضاً، ولكنه طلب مني أن اتصل بشخص اسمه (الشيخ الكامل) له دكان في سوق أم درمان غرب المسجد الكبير وأنقل إليه نيابة عنه أن يحاول بقدر الإمكان الاتصال بكل الأشخاص الذين كانوا يترددون عليه (على صالح) من مناطق الأقاليم ويضعون (أمانات) عنده ويتعرف على حقوقهم وأماناتهم وأن يؤديها عنه إلى أن يهيئ الله نصراً يرد إليه فيه هذا الجميل.

أخبرته أني أعرف الرجل، وقد نقلت إليه الوصية، وأبلغت ذلك للسيد صالح في اللقاء الثالث الذي واصل فيه إصراره.

وعند الرجوع إلى الخرطوم اتصلت بابنه محمود صالح عثمان صالح وأبلغته برغبتي في كتابة (إستئناف) نيابة عن والده وطلبت منه أن يمدني ببعض المعلومات ففعل.

ولا أذكر هل (زورت) أنا أم محمود توقيع صالح عثمان صالح واتفقنا على كتمان السر عنه في المقام الأول. وعادت لهم أملاكهم ما عدا مزرعة مشهورة في طريق الخرطوم واد مدني باسم (جنينة عثمان صالح) كانت تستخدم معسكراً (لكتائب مايو وطلائع مايو، تنظيمين للشباب والصغار).

المزرعة ملك خاص للأخ الإصغر لصالح وهو محمد عثمان صالح ولا صلة لها بشركة أو أعمال عثمان صالح وأولاده وقد تمت مصادرتها.

وظل محمد عثمان صالح، منذ أن هدأت الأحوال، يطالب بها دون نجاح إلى أن أعيد النظر في قرارات المصادرة والتأميم فاستجيب لطلبه.

ليست هذه هي الحالة الواحدة من حالات المفارقات في تنفيذ القرارات فقد صدر قرار بمصادرة حافظ السيد البربري وشركاه في بورت سودان وأذيع القرار مساء. وفي

الصباح أذيع مرة ثانية بإضافة (ومحمد السيد البربري) ولم يكن محمد ضمن القائمة ولكن بعضهم اتصل يتساءل (وكيف تصادروا حافظ وتنسوا محمد) فأضيف محمد بإضافة اسمه.

لكن في حالة أخرى لم تتم إضافة اسم الشركة ولكن تمت إضافتها (بوضع اليد) إذ صودرت شركة تسمى شركة الأوتومبيلات السودانية وكيل سيارات (أوبل الألمانية) كان أحد مساهميها يملك شركة تصنيع الكوكاكولا ويتخذ منها مكتبه بعيداً عن (الجراج) في الشركة الأخرى. جاءت اللجنة الثلاثية واستلمت شركة الأتومبيلات.

ثم سألت عن المدير (ميخاليدس: أحد أغاريق مدينة النهود) فقيل لهم في الكوكاكولا الشركة الثانية ولما وصلت اللجنة وجدت المكتب يليق بالإدارة فجلست فيه وطردت المدير الذي استسلم وسكت ولم يتحدث إلا بعد قرار إعادة النظر في المصادرات .أخبرته اللجنة أن (الكوكاكولا) ليست في قائمة الشركات المصادرة التي أمامها.

قابلت الرئيس نميري وأكد لي أنهم استهجنوا مصادرة شركات مثل البيبسي والكولا.ولكن طلب مني أن يزجع إلى (الشريط) لأن كل القرارات سجلها مجلس قيادة الثورة في (شريط تسجيل) للرجوع إليها عند الحاجة. ثم أكد لي ما سبق أن قاله بأنها غير مصادرة.

كان المصنع تحت إدارة مهندس مقتدر وذي درجة عالية من الوطنية والحماس هو عبدالسلام عبد المجيد عبد المنعم أحد أخوة عبد الحافظ عبد المنعم.استدعيته وأطلعته على إفادة اللجنة وعلى تأكيد الرئيس. ثم أبلغته أنه حسب القرار الرئاسي تسلم المؤسسة إلى أصحابها بكل نجاحاتها.

رفض رفضاً باتاً تسليم الشركة لأنهم أحسنوا إدارتها ومن أرباحها دفعوا مقدم ثمن مصنع جديد في طريقه إلى بورت سودان. وإذا كان لابد من تسليم الشركة يستثنى المصنع الجديد ويمنح العاملون رخصة لمصنع مياه غازية. وبالطبع فان كلا الطلبين قد رفضا.

ورغم الحماس والوطنية فإن ميخاليدس ربما كان الوحيد من المصادرين الذي خرج من المولد بكل الحمص. وفي حالة مطعم الاستقلال وكوباكوبانا وموقعهما في بهو عمارة أبو

العلا الجديدة فقد كان المالك اليوناني يسكن مع أخيه بمنزل الأخير في منطقة الخرطوم ٢ وقد تم تأميم المطعمين لأنهما من اليونان.

صرف تعويض لصاحب المطعمين. كما صرف تعويض قدره أربعة آلاف جنيه إسترليني لأخيه صاحب الدار والتي لم يشملها القرار وإنما أجلى عنها الأخوان ومع كل مبلغ تعويضه لصغر حجم المبالغ.

سافر صاحب المطعمين إلى اليونان وترك الأخ في السودان ومعه مبلغ تعويض المنزل (٤ آلاف جنيه) واشتغل الأخ وسكن مع بعض زملائه اليونانيين. ولما سمع بإعادة النظر في القرارات وتأكد من اللجنة أن اسمه ليس مشمولاً بها وضع الآلاف الأربعة في (شنطة حديد) صغيرة وجلس أمام مجلس الوزراء. ولما اقتربت سيارة الرئيس من البوابة أسرع نحوها فاعترضه الحرس وصرخ فيهم (أنا مزلوم) فأمر الرئيس بإدخاله إلى الأمين العام لمجلس الوزراء أحمد بابكر عيسى الذي أبلغ الرئيس بقصته وهي أن منزله كان يسكن معه أخوه فيه ولا دخل له هو أو المنزل بالمطعمين ومع ذلك سلموه أربعة آلاف جنيه إسترليني (أقل قليل من أربعة آلاف جنيه سوداني إذ كان الإسترليني يساوي ٩٧.٥ قرشاً).

ولما لم يكن لديه عمل في اليونان ولا يريد أن يغادر السودان احتفظ بالمبلغ متأكداً أنه يوماً ما سوف يطالب بمنزله وإذا قيل له أنه قد تسلم (تعويض) سيرده لهم لأنه لم يصادر أو يؤمم.

وإذا راجع شخص أسماء من استلموا التعويضات ووجد اسمه بينهم ولم تشمله القرارات فسوف يعتبر(مجرماً) ويصادر منزله ولن يشفع له إلا مبلغ التعويض الذي يرده كاملاً كما استلمه.تأكد الرئيس من الرواية من شريط التسجيل وأمر بتسليم منزله إليه واستلام التعويض.

.... والبنك التجاري السوداني:

أحدثنا هزة كبيرة في أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت الذي عادت فيه الممتلكات السودانية إلى أصحابها بهدوء. حتى أولئك(الخواجات) المتجنسين بالجنسية

السودانية وغادروا البلاد وعادوا وتسلموا أملاكهم وباعها معظمهم بأثمان بخسة. كانت هناك مشكلة في أكبر استثمار في السودان ألا وهو البنك التجاري السوداني.

فهو شركة سودانية عامة يساوي رأسمالها (١.١ مليون جنيه) مقارناً مع شركة الخرطوم للغزل والنسيج (١.٢ مليون) غير أن المكتتبين فيه آلاف السودانيين استنفرهم اللواء محمد أحمد عروة وزير التجارة والصناعة والتموين (١٩٦١) وتولى الترويج بكل اقتدار وإقناع (رأي البعض أنه مؤسسة ربوية) منصور محجوب.

وتقرر أن يمنح كل من تقدم للأكتتاب الأسهم التي طلبها على ألا تزيد ملكية أي أسرة عن ١٠٪ فكان أن زاد رأس المال من واحد مليون إلى مليون ومائة ألف أرضى جميع من طلب.

رأس مجلس الإدارة عبد الحافظ عبد المجيد عبد المنعم أول رئيس مجلس إدارة مشروع الجزيرة بعد انتهاء امتياز الشركة ومعه عبد السلام أبو العلا، صالح عثمان صالح وأشرف على النواحي المالية أمين صندوق الغرفة التجارية تيري كونتو ميخالوس. أختير مدير بالإجماع إبراهيم أحمد وزير المالية المتقاعد بعد ثورة ١٧ نوفمبر ونائبه براهيم عثمان إسحق وفي نفس الوقت مدير الفرع الرئيسي بالخرطوم ينوب عنه منصور محجوب وتولى الإدارة الفنية حسين عبد القادر مصرفي مقتدر بالمهنة وساعدهم خبير مصري لفترة محدودة.

كان الجميع حريصين على نجاح التجربة وعلى إدارة البنك بأقل تكلفة على خلاف ما يدفع للإدارات العليا في البنوك الأجنبية (في النيلين يدفع للمدير الفرنسي ٢٩ ألف جنيه في الشهر + سيارتين بسائقين ومنزل ومؤثث وخدم وخفر وبند مفتوح للضيافة).

كان مرتب إبراهيم أحمد وهو وزير مالية ١٩٠ جنيه في الشهر + سيارة وسائق+ منزل حكومي وبدل ضيافة ١٥ جنيه.

طلب إبراهيم أحمد أن يظل مرتبه كما هو مثل الوزير مع السيارة والسائق وبدل الضيافة. ولا يتقاضى بدل سكن لأنه يسكن في منزله. وفي السنة الأولى لا يتقاضى مرتباً تخفيضاً للتكاليف.

زملاء إبراهيم أحمد في العمل العام يعرفون زهده وفي نفس الوقت تصميمه إذا اتخذ قراره. لذلك تصدى له تيري كونتو ميخالوس وقال له أننا لابد ألأن ندفع لك راتباً يساوي وضعك كمدير عام ويكون في مستوى لا يقفل الطريق أمام من هم دونك، خاصة الإدارة الفنية وعلى رأسها حسين عبد القادر وزملائه الذين جاءوا من بنوك أخرى فإذا علموا مستوى ما يدفعه البنك للمدير العام سيكون البنك من الغد بلا إدارة، ثانياً لابد من معرفة التكلفة الحقيقية لإدارة البنك حتى نستطيع أن نحكم على نجاحه.

واقترح أن يدفع للسيد المدير العام خمسة آلاف جنيه في الشهر ويمكنه بعد استلامها أن يتبرع بها لأعمال خيرية على شرط أن تكون خارج البنك. استحسن المجلس الاقتراح الذي أخرجهم من ورطة المواجهة مع إبراهيم أحمد وبعد لاي وافق على ثلاثة آلاف جنيه.

وفي حديثي عن حماد توفيق ذكرت أنه أشار إلى تصرف (أهلك ديل معاي) ويقصد بهم رجالات حزب الأمة إذ كان بجانب إبراهيم أحمد، إبراهيم عثمان إسحق متهماً بأنه استقلالي رغم الأسرة الختمية، وبالمثل منصور محجوب.

سألني إبراهيم عثمان إسحق يوماً: أين السيد حماد، عمك إبراهيم أحمد يسأل عنه ويريده في أمر هام. أخبرته أنه يسكن في منزل بمدينة الثورة يفتح على مقابر (أحمد شرفي) أرسلوا السائق وتأكد من المنزل فزاره ثلاثي الإدارة الإبراهيمان ومنصور محجوب.

المنزل متواضع ومستأجر وعلق عليه ضاحكاً: أهو قريب لأحمد شرفي (المقابر المشهورة) ما نتعب الناس بعدين. أخبروه أن أحد عملاء البنك رهن لهم منزلاً في أم درمان عند (بوابة عبد القيوم) بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ولسبب ما طلب أن يتسلم البنك المنزل مقابل الرهن، والمنزل الآن ملك للبنك، ويعرضون عليه شراء المنزل برأسماله على أن يدفع شهرياً خمسين جنيه. تحملوا ثورته التي يعرفونها: من أين أدفع؟.

زبائن مكتب المراجعة يهربون مني بعد أن أرفض مساعدتهم على التهرب من الضرائب يا دوب أدفع أيجار المكتب والمنزل وبعد أن هدأ أكدوا له أن العرض ليس مجاملة بل تقديراً لعطائه الوطني والسياسي والمهني حتى مرحلة إدارة البنك الزراعي.

مجلس إدارة البنك يقدر ظروفه إذا لم يدفع القسط لمرة أو مرتين فالعمل في السوق متقلب ويمكن انتظاره ثم أضاف أحدهم: انت لك ولد ضابط، وآخر في خدمة مشروع الجزيرة إذا تأخرت يمكن ينجدوك.

وبعد كلمة من هنا وهناك أقنعوه أن يرى المنزل أولاً وموقعه المتميز وذهبوا به إلى البيت الذي انتقل إليه فيما بعد وأقيم مأتم وفاته فيه ولا تزال تسكنه أسرته ووفقه الله فلم يتأخر عن قسط واحد، حماد اتحادي وآخرون استقلاليون، ولكنهم هكذا كان رجال السودان يوم أن كان السودان.

كانت أكبر مفاجأة حزينة تأميم البنك التجاري السوداني ضمن البنوك التي أممت بحضور الزعيمين عبد الناصر والقذافي في عيد الثورة الأول ١٩٧٠.

وقد كان أول قرار بعد إعادة النظر في أمر المصادرات والتأميمات إعادة البنك التجاري إلى أهله.

اتصلت بمجلس الإدارة قبل التأميم وأبلغتهم الخبر السار. كان الترحيب فاتراً، عبد الحافظ عبد المنعم رفض مجرد الحديث معه في الأمر من حيث المبدأ. عبدالسلام أبو العلا كعادته في الوسطية في التعامل، رحب ساخراً (تاني ندخل في عملية تسمين ماشية) لكنه قبل أن يقنع الآخرين. صالح عثمان صالح كان موقفه أشد من عبد الحافظ فهو لايزال مصادراً. تيري كونت ميخالوس وافق بتحفظ.

وعندما اجتمعت بالذين قالوا (نعم) كما يقول البرلمانيون أجمعوا أنهم لن يتسلموا البنك التجاري السوداني القائم لأنهم يعلمون كيف أُسيئ العمل فيه والديون التي تراكمت على المؤسسات المؤممة التي أديرت بكفاءة ضعيفة.

توصلنا أن ندفع لهم تعويضاً يساوي القيمة السوقية للبنك التجاري السوداني في ٢٥ مايو ١٩٧٠ يوم التأميم على أن توضع في بنك باسم جديد: بنك الاستثمار السوداني.

وافقوا وجلس من تبقى من مجلس الإدارة ورأسه عبد السلام أبو العلا وأختير إبراهيم الياس مديراً عاماً بعد أن رفضت الإدارة العليا السابقة الدخول في تجربة جديدة

ونصحنا أن ينشئ البنك علاقة مع بنك أجنبي مرموق لم يتعرض لتجربة في السودان من قبل ووقع الاختيار، ربما بتزكية من بشير البكري صهر عبد السلام أبو العلا وخريج الجامعات الفرنسية، على (بنك سوسيتي جنرال Societe Generale أكبر بنك فرنسي وأكبر من بنك كريدي ليونيه الذي كان في شراكة مع بنك النيلين عند التأميم.

وقد تغير اسم البنك فيما بعد إلى ان استقر على اسم البنك السوداني الفرنسي.وفيما بين الاسم الاول والأخير دخل مساهماً ومديراً في البنك بعد زيادة رأسماله خالد فرح، صاحب جريدة السياسة في الديمقراطية الثانية كما سميت. وخرج منه عائداً إلى دولة الأمارات العربية المتحدة.

شركة التأمينات المتحدة:

بحكم منصبي نائب رئيس مؤسسة الخليج العالمية كنت ممثلاً لها في مجلس إدارة شركة التأمينات المتحدة التي قاد فكرتها، ثم مجلس إدارتها، تيري كونت ميخالوس.

وكان كبار المساهمين في مجلس الإدارة بجانب من ذكرت وهم : حامد حميدة (عم بروفيسور مأمون حميدة) وداؤد الخليفة عبدالله- نائب عنه محمد داؤد الخليفة والطبيب الفاضل بشرى المهدي، الذي غنت له الحسان أيام شبابه: حنين دكتور الفاضل وهاشم البرير وكنت بحكم وضعي في مؤسسة الخليج نائب رئيس مجلس الإدارة.

ثم بدأت المصادرات والتأميمات والاعتقالات. جلست على كرسي الرئيس قبل حضور اللجنة الثلاثية ولما كان المدير العام الفني بريطانياً فقد تقبلوه كأمر واقع في مؤسسة فنية. وهذه الشركة هي الوحيدة من منظومة شركات مؤسسة الخليج التي نالها التأميم بسبب وجود آل كونت ميخالوس وآل الخليفة عبدالله ودكتور الفاضل البشرى المهدي بين مساهميها ومؤسسيها.

داؤد الخليفة عبدالله كان متقاعداً بالمنزل. محمد ابنه معتقل. وكذلك دكتور الفاضل لأنه من أسرة المهدي رغم أنه لم يعرف عنه أي نشاط سياسي طوال حياته. حامد حميدة جاءني

في المنزل ومعه توكيل لي أن أنوب عنه في اجتماعات المجلس وفي الجمعية العمومية متى انعقدت وفي كل ما يتعلق بالشركة.

ثم أردف بضحكته الودودة : اليبقى على دكتور خليل يبقى علينا. أنت عارف أنا عندي غرفة محجوزة طوال العام في الفندق الكبير تفتح فقط عند حضوري. وفي إحدى جراجات الفندق عندي عربة همبر (النوع الذي يركبه مديرو المديريات) تكون جاهزة عند حضوري من سنار. طلبت من الفندق أن يوقف حجز الغرفة ويرفع العربة ويتركها داخل الجراج.

بعد حوالي شهرين عاد حامد حميدة منشرحاً. أعيد حجز الغرفة وجهزت السيارة. ماذا حدث يا عم حامد ؟ زارنا الرقيب العام وزجرت شباب مايو وهم يجمعون تبرعات لضيافته ودفعت لهم تكاليف حفل الشاي فالرجل مهما كان رأينا فيه فهو ضيفنا.

أجلسوني في المائدة العليا وحضر الضيف ومعه مجموعة لم أعرفه ولم أعرفهم. سألت ضابط المجلس :منو فيهم الرقيب العام ؟ نمرة اثنين بعدي. همست ولكن ربما كان همساً مسموعاً: بالله عليك الشاب القيافة دا المقوم الدنيا ومقعدها.

سمع زين العابدين الهمس ورد عليه : ياني أنا يا والد. أنا لا قومتك ولا قعدتك. قلت له مرحباً ضيفنا العزيز إنشاء الله ما يحصل.

أخبروه أن المتحدث حامد حميدة من كبار رجال أعمال سنار وسنجة وكبار أصحاب المشاريع والرأسمالية الوطنية والذي تبرع بتكاليف الحفل.

بعد الحفل أقبل عليه زين العابدين وشكره وسأله: ما شايفنك في الخرطوم؟ رد عليه لو أديتني الأمان تلقاني قدامك. أديتك الأمان. ونادى على أحد المرافقين بأن يدخل عليه السيد حامد حميدة متى جاء الخرطوم.

وبالطريقة اللطيفة لكليهما تعارفا أكثر وحكى له قصة عودته إلى سنار وتوكيله لإبراهيم منعم فضحكا وقامت بينهما معرفة وثيقة ومودة. لكن يا خوي، والخطاب لي، أحفظ التوكيل الدنيا ما معروفة.

....ودون تأميم أو مصادرة اشترى الاتحاد الاشتراكي نادي الجالية البريطانية:

في الجو العام الذي كان سائداً بخروج الشركات المؤممة وقد كانت كلها تقريباً ما عدا ثلاث شركات بريطانية. وبين البنوك الستة بنكان بريطانيان. انحسرت عددية البريطانيين في السودان للدرجة التي جعلت إدارة (نادي السودان The Sudan Club وهو رغم اسمه نادي الجالية البريطانية) تبحث عن مستأجر له بعد أن انتقلت إلى مبنى يستوعب العضوية المحدودة التي بقيت في السودان.

انتهز جعفر محمد علي بخيت الفرصة وعرض على نادي السودان مقايضته بمبنى حكومي ودفع فرق الثمن. ووافقت الجالية وأصبح مبنى نادي السودان اسمه الاتحاد الاشتراكي السوداني: وزارة الخارجية الحالية بعد سقوط مايو وأصبح الاسم Sudan Club محل تريقة من خصوم مايو.

..... واشتريت لزوجة دكتور خليل منزل مدير الخطوط الجوية البريطانية:

تزامن انخفاض عددية البريطانيين، وربما لم يتزامن، بإدخال الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار British Overseas Airways Corporation B.O.A.C لطائرة نفاثة حديثة تسمى(الفي سي تن V.C 10) ذات سعة ركابية كبيرة ومدى أطول في الطيران لا تحتاج في خط لندن - جوهانسبيرج في جنوب أفريقيا للتوقف للتزود بالوقود في كل من القاهرة والخرطوم فقررت إدارة الشركة التوقف في القاهرة ثم إلغاء التوقف في محطة الخرطوم من خمس إلى مرة واحدة.

فقامت بعرض منزل المدير في ضاحية (كوبر) للبيع. استبشرنا خيراً مع حسن التاج وقررنا شراء المنزل ومساحته حوالي فدان للدكتور خليل عثمان لأنه لا يملك منزلاً في العاصمة وعندما تأتي زوجته، صفية محمد حمودي ولديها ثلاثة بنات وولد (محمد) للخرطوم يتخذون من إحدى الاستراحات في مصنع الزجاج سكناً لهم. كان السعر مناسباً للغاية ٤٠ ألف جنيه سوداني بكامل أثاثه في طابقين وسيارة جديدة.

رفض الدكتور رفضاً باتاً مجرد الفكرة ورفض معاينة المنزل وقال إنه لا يريد أن يقال أنه جاء للسودان ليقتني القصور على ضفاف النيل. كان ولا يزال اسم المنزل (ضاحية النهر River Side) وخاصة إذا كان العقار لشركات أجنبية يتهم أنه دفع لها الثمن بالخارج، ما العمل.

تم الاتفاق وكان العقد جاهزاً، وكان لابد من إيجاد مأوى يليق بالأسرة. أخطرت الدكتور بموافقته الرأي. وبعد سفره ذهبت إلى زميله وابن دفعته في حنتوب المحامي عبدالعزيز شدو وطرحت عليه الأمر وطلبت منه مخرجاً لأن الدكتور (حلف طلاق) لا يسجل البيت بإسمه أو باسم مصنع النسيج. بسيطة، نسجل البيت باسم إبراهيم منعم منصور.ونستكتبه إقراراً قانونياً بأن المنزل يخص صفية محمد حمودي، والتي لم يشملها القسم وهي المستهدفة بالعقار ويودع الإقرار في مكتب رئيس القضاء ويكون من ثلاث نسخ أصلية: والنسخة الأصلية ترسل بخطاب من رئيس القضاء إلى مساعد مدير تسجيلات الأراضي في الخرطوم بحري بأنه إذا ما أبرزت صفية محمد حمودي النسخة الأصلية في أي وقت يسجل لها المنزل دون اعتراض من أي جهة.

تمت الإجراءات بسلاسة وبعد أن نسى الجميع أمر المنزل (وغاب الأثر) كما يقولون أبلغت الدكتور أننا أستأجرنا منزلاً فسيحاً في ضاحية كوبر لاستقبال كبار ضيوف مؤسسة الخليج ولإقامة حفلاتها فيه.

وبالفعل استضفنا يه تأيني رولاند مرة، وبعض أفراد أسرة الشيخ صباح وأصدقائهم.كما كنا نقيم فيه دعواتنا بما في ذلك دعوة عشاء بمناسبة زواجي الثاني. واستقبلنا فيه وفوداً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبعد فترة كدت فيها أنسى المالك الحقيقي ذهبت السيدة صفية إلى مكتب تسجيلات أراضي الخرطوم بحري وفي دقائق عادت بشهادة البحث للمنزل الذي تسكن فيه الآن بعد أن دفعت مبلغاً وقدره ستة قروش هي رسوم شهادة البحث في ذلك الوقت.

أصبح الدكتور أمام الحقيقة التي حفظت قسمه وحققت ما أردناه. قصصت الحكاية على زين العابدين بعد سنوات وقال لي أن بعضهم قد وشى بي بأن أحد(الخواجات) مستتر ورائي ولكنه تأكد من التسجيلات أني اشتريت المنزل كما تأكد أن مصنع النسيج قد دفع الثمن. وإلا كان الجماعة قد صادروا المنزل وربنا ريحك من دخول الوزارة . ثم قال ما عندك حظ: نفس الجماعة بحثوا عند ترشيحك للوزارة عن إقرار وقعته قبل خروجك من المعتقل بأنك كنت تعمل ضد ثورة مايو وأنك سوف لاتعود لذلك مرة أخرى.

لم يجدوا الإقرار. ما قلت ليك ما عندك حظ. تخرج من جنة الخليج : مرتب ألف جنيه ضعف مرتب رئيس الجمهورية ومنزل وسيارة وضيافة و.. وحاجات تحت يدفعوها ناس الشركات وتجي لمرتب مائتين وخمسين جنيه وعربية هلمان (ماركة لسيارة صغيرة كانت محبوبة وسط الموظفين) الإقرار كان إجراء تقليدياً يصر عليه جهاز الأمن عند خروج أي معتقل لأي سبب ولا قيمة له إلا لاستخدامه في مثل الحالة التي ذكرها زين العابدين أو للابتزاز. الشخص الوحيد الذي رفض توقيعه كما أخبرني أحد الاصدقاء من جهاز الأمن هو السيدة آمال عباس العجب. ثم اردف ضاحكا: كنا نقول في الجهاز (الراجل) الوحيد الذي لم يوقع هو آمال عباس.

...ودخلت الوزارة:

جاءني دكتور خليل مساء يوم إخطار منير حمد لي بالقرار وكان يبتسم في سعادة بأن الرئيس وافقه على اثنين يعتقد أنهما سيكونان إضافة جديدة للعمل الوزاري هما : موسى عوض بلال وشخصي.

وحاول بكل ما يملك من ملكات لإقناعي بقبول المنصب تارة باسم الوطن وتارة لإيقاف النفوذ الشيوعي بعد أن وصل إلى رئاسة الدولة ووزارتي الدفاع والداخلية والوزارات الكبيرة.

ثم أردف أن الأمر كله مؤقت لفترة انتقالية ثم أعود بعدها إلى موقعي في مؤسسة الخليج. أخبرته بوضوح أن علاقتي بالمؤسسة سوف تنقطع بعد أداء القسم ولكني سأبقى على العلاقة الشخصية التي تواصلت بالأسر.

تأثر دكتور خليل جداً ولم أره في موقف مكتئب كما رأيته في تلك الليلة وأخبرته أني سبق وأن رفضت عرضاً للعمل السياسي مع حزب الأمة والسيد الصادق المهدي منذ ثورة أكتوبر لأني قررت عدم الدخول في العمل السياسي ما لم يكن عندي (دخل) أعيش منه من غير السياسة لأن مرتب الوزير لا يغطي مسئولياتي ولذلك دخلت القطاع الخاص منذ ذلك الوقت (١٩٦٣) ومع ذلك راعى دكتور خليل العلاقة الخاصة ولم يعرض علي كما لم أسعى لديه للعودة إلى مؤسسة الخليج في المرتين اللتين تركت فيهما العمل السياسي، مستقيلاً ومعفياً.

لم أكن أعرف من أعضاء مجلس الوزراء معرفة شخصية ووثيقة سوى موسى عوض بلال والدكتور عثمان أبو القاسم وعون الشريف قاسم ومنصور محجوب مديري السابق في وزارة التجارة ثم أحمد سليمان كأحد أفضل الأشخاص الذين تقرأ لهم وفي نفس الوقت تستمع إليهم واجتماع الاثنين أمر نادر في شخص واحد.

وكذلك علاقة بدأت وأنا في المصنع مع أبو القاسم هاشم في أقمشة ملابس كتائب وطلائع مايو. وكان بالمجلس محمد عبدالحليم في منصب وزير الدولة ثم استلم وزارة الخزانة بسبب مرض منصور محجوب وانتقاله بعد ذلك إلى منصب مدير مؤسسة الدولة التجارية مع إصرار الرئيس على حضوره اجتماعات مجلس الوزراء حتى تقاعد نهائياً.

كنت غريباً في مجلس الوزراء فالكل يعرف البعض الآخر لأنهم التقوا خلال الفترة من مايو ١٩٦٩ إلى نوفمبر ١٩٧١ في عمل أو مناسبة ما أو كانوا زملاء في جامعة الخرطوم يوماً ما: ومع أني حاولت أن أقترب إلى الذين كنت أعرفهم إلا أنني لم أجد ترحيباً واضحاً إلا

من أخي موسى: ذلك أنني كنت (مصنفاً) من الذين في صف الرجعية والموالين للأمريكان، ومن الوزراء (الأفندية) إذ لم يكن تعبير (التكنوكرات) قد دخل لغة التخاطب.فانكببت على عملي.

إستراحة ثانية

الخمر

الميسر

المخدرات

الزواج والمتعة

التستر على المنكر وتغييره

المرأة والشجرة الملعونة

الخمر والميسر .... والمخدرات

كل الفقهاء من أهل الجماعة أو السنة يتفقون على تحريم الخمر وأن ذلك تم على ثلاث مراحل غير أن الدكتور الترابي يرى بحق أن الأمر تم على أربع مراحل أولها آية النحل التي وصفت ما ينتج من ثمرات النخيل والأعناب ما هو رزق حسن وما هو سكر: أي ليس برزق حسن.

جاء في سورة النحل ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ (٦٦) وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٦٧) ﴾ (النحل: ٦٦ – ٦٧).

ثم جاء في سورة البقرة ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ (البقرة ٢١٩) وأيضاً ظل البعض يجادل في أنه سوف يتجنب الإثم ويغتنم المنافع.

ثم جاء في سورة النساء ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ (النساء: ٤٣)، وهناك من جادل بأنهم يعلمون ما يقولون رغم شربهم.

جاء في سورة المائدة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (٩١) ﴾ (المائدة: ٩٠- ٩١) وقالوا لماذا لا يطلق عليها التحريم مثل الميتة والدم ولحم الخنزير. الذين جادلوا في الماضي وحتى بعد نزول آية النهي من الصحابة، منهم من غزا ومنهم من كان من المبشّرين بالجنة. وكلهم زاملوا سيد الخلق عليه الصلاة والسلام وعاشوا نزول الوحي.

قد يبدو غريباً أن أتعرض في هذه الذكريات والمذكرات للخمر. إلاّ أن إشارتي إليها منذ البداية ونحن تلاميذ في لمرحلة الوسطى (الأساس) ثم ونحن طلاب في المرحلة الثانوية والجامعية، وفي عز الشباب تعود إلى أن البعض إختزل الدين كله في شرب (الخمر) لا لشيْ في

نظري إلاّ كغطاء لأفعال (أو فعايل) أسوأ من الخمر ثم مكايدة لغير المسلمين الذين يسمح لهم (دينهم) بالشرب - بعضهم (أقباط) وبعضهم (جنوبيون) من مِللٍ مسيحية ومن معتقدات مختلفة ولمكايدة آخرين وبعضهم سودانيون مسلمون من ... من وين تفتكر. وهم يشربونها بل ويصنعونها بأسماء مختلفة - والبعض - أصحاب الحناجر والمايكروفونات والسواطير يصرخون (لا لفتح البارات) ليخفوا وما يمارسون من ما هو أسوأ من فتح البارات مما طفحت به التقارير الرسمية - ووسائل الإعلام من اعتداء بشع على المال العام - وأموال الزكاة - والحج - وحاويات المخدرات الكبار لكبار المسئولين غير المسئولين.

وماذا عن عادات الشرب بالسودان:

في بعض مناطق السودان خاصة في الشمال، وفي غرب كردفان الكبرى ودارفور هناك أنواع من المشروبات التي تصنّف (خمور) كانت ولا تزال تصنع في المنازل وتستهلك ذاتياً، وتباع تجارياً رغم المنع والعقوبة.

في شمال السودان يعتبر (الشربوت - أو الدّكّاي) من ثمرات النخيل التي تخمّر بدرجة أو أخرى (شراباً) قلّ من يقوم بتحريمه في تلك البقاع وكذلك في الأماكن الأخرى التي زحف إليها في أرض السودان. وهناك (عرقي البلح) - أو العَرَقْ - كما يسمى في لبنان والعراق. وأشك أن ذلك كان إنتاجه واستهلاكه قد طرأ عليهما تغيير كبير بعد القوانين التي صدرت في الخرطوم في سبتمبر ١٩٨٣م.

كما إن ميناء الوصول البري، المعروف باسم (موقف بصات دنقلا) لا يزال نافذة بين أم درمان وبين نساء معروفات بالإسم وبجودة الصنف. زملاؤنا في المديرية الشمالية منذ المرحلة الوسطى (الأساس) يتعاطون (عرقي البلح) كأمر عادي يتطلب فقط (فرش) من طعام دسم مثل (الربيت أو اللحم أو على الأقل جبنة). أما (الشربوت، والدكّاي) فيتعاطاهما الكثير من الأسر التي تصنعها (في منازلهم) خاصة في عيد الأضحي كترياق ناجع ليس فقط ليهضم اللحوم بل ولخلق جو من الإنبساط الوقور داخل المنزل والأسرة.

ولا يقتصر ذلك على الأسر التي جاءت من شمال البلاد إلى وسطها بل إلى غالبية الأسر التي تسكن الوسط سواء من أصل (شمالي) أوغيره.

هناك في غرب السودان مرادفات عدة للمشروبات غير (المقطرة) كعرقي البلح. وأغلبها من الدخن، إذ إنه اشتهر بعد التجربة أنه أقوى (نتيجةً) من الأنواع الأخرى من الحبوب.

ولعل أقلها نتيجة هو (الأرز) الذي بعد أن رفضه (المساجين) في سجن مدينة واو في تجربته الأولى قبيل الحرب العالمية الثانية – أواخر الثلاثينات – إذ وزع بما يشبه المجان على المواطنين الذين تجاهلوه لأنه يعطي (مريسة مسيخة) Brews Mild Marisa. والمريسة هي إحدى أنواع خمور الدخن المنتشرة في الغرب، يضاف إليها (السمسم) في جبال النوبة ومناطق جنوب كردفان فتنتج مسكراً متميزاً.

أصناف (المريسة) في الغرب تتفاوت طعماً وأثراً وفقاً لدرجة التخمير وخبرة الصانع. أما إذا كان كل أو جزء من (الماء) الذي تصنع منه من (البطيخ) فلها شأن آخر لأن (السكر) النباتي الذي في البطيخ يساعد على سرعة التخمير والتحول الجزئي إلى كحول تتفاوت درجات نقائه وأثره . ولها حدة يشعر بها المتعاطي في شفايفه حارقة ولذا تسمى (أم شَوْشَوْ)، أما إذا تم غليان خليط الدخن في النار وتمت تصفيته بإضافة عشب (المحريب) له فإنه يشكل نوعاً من (العسلية) أنقى من (المريسة) ويتعاطاها علية القوم الذين يتباهوا بأنهم (موش بتاعين مرايس). وإذا أضيف عسل نحل إلى خليط معين مصفى من الدخن فيصبح ما يعرف باسم (الكوشيب) وهو أعلى درجة من (العسلية) وفي دارفور بالذات والتي تشتهر حتى اليوم بأنها تقدم أشهى المأكولات (لحماً ودواجناً) فإن لديها مشروباً خاصاً خالياً من (الإضافات) بلغة اليوم ويسمى (المي كسرة) أي ماء الكسرة. والكسرة تصنع من الدخن ولكنها براعة الصانع.

وما يتعاطاه رجال الدين:

أما (الفقراء) أو رجال الدين فإنهم يتعاطون، دون حرج، أقل المشروبات كحولاً وأغناها، كما تأكد، بالفيتامين بي B ومشتقاته Complex. وهي (القدو قدو وفي لغة أخرى البغو). في مستشفى النهود في الخمسينات من القرن العشرين لاحظ المفتش الطبي (كبير الأطباء المسئول عن المستشفى وصحة المواطنين في رقعة هي ولاية غرب كردفان قبل تذويبها بموجب اتفاقية نيفاشا) أن حالة معظم مرضى عنبر الدرجة الثالثة يعتريهم (هزال) هو أقرب إلى (سوء التغذية) منه إلى (المرض).

... والمرضى والمساكين:

قائمة الطعام التي أودعتها المصلحة الطبية (وزارة الصحة فيما بعد) تضم أصنافاً من الغذاء ليست فقط غير موجودة، بل غير معروفة لغالبية أهل المنطقة: سمك، بطاطس كما تضم أصنافاً مرة في الأسبوع من اللحوم.

طلب المفتش الطبي، الدكتور أحمد بخاري وزير الصحة فيما بعد، من المتعهد أن يوردٍ (يوميا) لمرضى الدرجة الثالثة قدراً من القدو قدو، البغو ما عدا اليوم المقرر لأكل اللحوم.

مضت أيام ولاحظ جنابه أن صحة وأشكال بعض المرضى قد تحسنت وأصبحت في وضع يمكنها من الاستجابة للعلاج فأوقف منها المشروب وتابع الآخرين إلى أن وصلوا نفس المرحلة.

بالطبع هاجمه أحد المصلين يوم الجمعة وقد كان طالباً أزهرياً من الأخوان المسلمين، وقتها، فوقف أحمد بخاري بشجاعة وشرح الأمر للحضور وأبلغهم أن (البغو) الذي شربه المرضى ساعد في علاج العشرات ولم يكلف المستشفى المبالغ الموضوعة لمأكولات ليس لها وجود بالمنطقة. وزاد أنه كان حريصاً أن (يتذوق) كل يوم ما يقدم للمرضى ويرفض ما يجد أن درجة تخميره قد زادت عما يجب. ولم يلتفت أحد للهجوم ولا للدفاع بل خرج المصلون دون انفعال إذ إن بعضهم من المرافقين للمرضى.

ثقافة (الشرب) كانت منتشرة في المدن والريف. وكانت لها أماكن محددة يتعاطى فيها (الشاربون) طلباتهم. أما الذين يستترون في داخل دورهم أو منازلهم فهم موجودون في كل زمان وحتى الآن: يسترون أنفسهم والله ساترهم في بلواهم. حتى قريب كان للمشروبات البلدية أماكن مخصصة في الأسواق الأسبوعية. تكون عادة في الأطراف قرب (الجزارة) حيث تشكل أصناف اللحم من كبدة وكرشة وضلع مكملات للجلسة.

أما غير أيام الأسواق فتوجد أمكنة خاصة في أطراف أماكن السكن ترفع عليها راية بيضاء تدل عليها: هي الأنادي، جمع (إنداية) وهي منتدى لا يقل، مع فارق المكان والأثاث والرواد، عن منتديات (الخلفاء المسلمين العباسيين) في بغداد الرشيد.

والمتتبعون للآثار السودانية الأدبية لا شك قد إطلعوا على كتاب باحث الأدب الشعبي السوداني أستاذنا الطيب محمد الطيب والمسمى (الإنداية) وقد وصف في كتاب كامل جانباً من الحياة الاجتماعية السودانية جديراً بأن يتعرف عليها الحكام والمشرعون قبل أن يتدخلوا في حياة الناس اليومية لكي لا تصطدم العادات بالقوانين فيتكيء الناس على ما هو أسوأ مما سعت القوانين لتقويمه.

... وإنداية بأمر المفتش وموافقة لجنة التعليم:

لابد من طرفة بين وقت وآخر. نجح المواطنون في (مدينة النهود) في بناء مدرسة أهلية وسطى في أواخر أربعينات القرن الماضي وحان موعد افتتاحها مع بدء العام الدراسي وقبلوا أعداداً من الطلبة وتم تعيين (الناظر- المدير) والمعلمين. وفجأة (اكتشفت) لجنة المدرسة أن هناك (إنداية) قرب المدرسة.

ذهبت اللجنة إلى (مفتش المركز) وعلى ما أذكر أنه السيد سايمون أو السيد أندرو ويو الجنوبي، عضو مجلس الشعب في أثناء حكومة مايو وطلبوا منه (إزالة الإنداية) من مكانها تطبيقاً للأمر المحلي المعلوم بعدم السماح بإقامة أماكن للخمور، شرباً وبيعاً Take Away. بالقرب من دور العلم .

بكل هدوء طلب المفتش من لجنة المدرسة الذهاب معه لإجراء معاينة هو بالطبع كان عالماً بكل شيء في المركز. عندما وقفوا بين المدرسة والإنداية سألهم بكل براءة: إنداية أول ولاّ مدرسة أول: ردت اللجنة بصوت واحد: إنداية أول. طيب إنداية ما خالف الأمر المحلي. المدرسة هو الخالف الأمر المحلي. طيب كيف الحل يا جنابو. يا نشيل المدرسة يا نشيل الإنداية ونعوض صاحبتها.

فرحت ا للجنة بالحل وحصلت صاحبة الإنداية بدل القطية والراكوبة على كُرْنُك إضافي. وحصانة تمنع من يتدخل في أمرها لأنها انتقلت إلى مكان آمن يحرسه قرار (المفتش) وموافقة أهل العلم بالنهود.

هل ترى كان سيكون (التصرف) غير هذا؟ إذا كان مفتش المركز هو (المسلم) خالد الملك الذي سبقه أو محمود حسين الذي خلفه، لا أعتقد. جيل مفتشي المراكز الذي تم اختياره وتدريبه لكي (يقود) العمل في المنطقة لا لكي (يتسلط – أو يحكم) فلسفته واحدة لا يتلاعبون بالدين أو يسمحون لأحد بالتلاعب به أو يستخدمه في غير مكانه ... أو الالتفاف حوله.

... الحكم الثنائي والخمر:

أثناء الحكم الثنائي (١٨٩٨ – ١٩٥٥) دخل البريطانيون على بلاد تحرم الخمر والتبغ (التمباك) وفق القوانين في الدولة المهدية (١٨٨١ – ١٨٩٨) ورغم التحريم كان كل شيء منتشراً سراً في معظم الدولة وعلناً في المناطق التي لم تخضع لسلطانها (وكانت متمردة عليها): مثل سواكن.

تركت الإدارة الثنائية الناس على هواهم غير أنها التزاماً منها بالمواثيق الدولية التي وقعتها بريطانيا أصدرت قرارات، تنفيذاً لمعاهدة بروكسل لعام ١٩٢٢ (Brussels Convention 1922)، والتي منعت سكان البلاد الأفريقية من تعاطي الخمور (المقطرة Distilled) لأنه يتفشى بينهم سوء التغذية Malnutrition ولأن مفعول الخمور المقطرة سريع في إحداث السكر.

وعلى هذا منع السودانيون من شرب (الويسكي، والكونياك، والجن وأنواع من النبيذ القوي) وتبع ذلك أيضاً منع (تقطير الخمور البلدية كما تسمى وهي عرقي العيش من شتى أنواع الحبوب، وعرقي البلح من شتى أنواع التمور) وتم الترخيص للأنادي وهي تبيع المشروبات المخمرة غير المقطرة.

ثم أصدر الحاكم العام البريطاني أمراً بمنع بيع الخمور، أياً كان نوعها، بالديْن، ويحاكم الدائن والمستدين: وذلك حتى لا ينحرف البعض فيستدين للشرب على حساب عيش أسرته.

وتبع ذلك أمر آخر من الحاكم العام أيضاً يمنع المحاكم من النظر في أي ديْن له علاقة بالخمر.

وعلى مستوى المدن والأرياف صدرت (أوامر محلية نموذجية Model تهتدي بها السلطات المحلية) تمنع فتح أماكن لبيع الخمر أو تعاطيها داخل الأحياء السكنية أو بالقرب من أماكن العلم (المدارس والمعاهد العلمية) أو بالقرب من دور العبادة (مساجد وكنائس) أما من يوجد (سكران) في الأماكن العامة أو في الطرقات فإنه يحجز في أقرب مركز شرطة حتى يعود إلى وعيه. وإذا كان الوقت ليلاً ظل حبيس الشرطة حتى الصباح.

هذان الإجراءان كانا مصدر حرج وجرح للفرد خاصة مقابل أسرته وزملاء عمله فيتحاشى أن يكون في هذا الموقف. أما إذا تكرر منه التصرف فيحال إلى (محكمة أهلية) إيجازية تبدأ عقوبتها من (التوبيخ الذي يصل إلى درجة الإساءة الأبوية) - إلى الجلد في حالة التكرار.

كل هذا ونحن تحت ظل (الاستعمار) وبمجرد بدء الفترة الانتقالية التي سبقت الاستقلال وتسلم فيها السودانيون معظم مفاصل الحكم (١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥) حتى بدأت النخبة الحاكمة، سياسيون وإداريون وموظفون وتجار ثم تبعهم المواطنون، يشترون الخمور المقطرة علناً رغم القانون وتقدم في الحفلات الرسمية.

وفي (كمين) لأحدضباط الشرطة تم القبض على صاحب متجر (أبو نجمة) في مدينة الأبيض يبيع (ويسكي) لسوداني تدخل مسئول (سوداني كبير وأوقف البلاغ) وأمر بشطبه بما لديه من سلطة. وبعدها تنفس البعض في كل كردفان الصعداء. وتخلصوا من ابتزاز بعض ذوي السلطة الذين يشاركونهم الفعل سراً ويطاردونهم علناً – موقف شبيه بما فيه نحن الآن.

ومن العجيب أنه في الوقت الذي تعطلت فيه القوانين والأوامر فيما يختص بالخمور (المقطرة) الأجنبية كانت الشرطة تلاحق صانعات الخمور (المقطرة) السودانية من النساء اللاتي يقوم معاشهن، للأسف، على تقطير العرقي، عيش أو بلح. سرعان ما تم التصديق في الخرطوم بحري بإقامة مصنعين للمشروبات المخمرة (الشري) بالإضافة إلى مصنع (البيرة) المقام منذ أيام الحكم الثنائي باعتبار أن نسبة الكحول فيها طفيفة. وأقل كثيراً من النسبة في معظم أصناف (المريسة) غير أن سعر الزجاجة مقارناً بمفعولها ليس في متناول الكثيرين.

وفي مأمورية أوفدتني إليها وزارة التجارة والصناعة والتموين إلى دارفور، جلسنا كعادة الموظفين في الأقاليم، في دار (العزابة) لتكريمي وأحضر كل من الداعين مشروبه المفضل. وفجأة سألني مأمـور المركز (من أصل جنوبي) إذا كانت حكومة الخرطوم قد صرحت فعلاً كما يسمعون بإقامة (إثنين مصنع شري) ولما كانت الإجابة بنعم أصدر أمره الفوري لضابط السجن بالإفراج عن كل المسجونات من صانعات (العرقي) وتفاصيل الجلسة والمصانع تعرضت لها في مواضع أخرى من هذه الذكريات/ المذكرات.

أسهبت في الحديث عن الخمر وذلك لأني كنت أعتقد، وقد أصبح الأمر حقيقة مؤلمة، أن (الطريقة) وأكرر (الطريقة) التي أعلنت بها قوانين وإجراءات منع الخمر في سبتمبر ١٩٨٣ لم تكن هي (المثلى) وقد كنت أخشى أن تقود، وقد قادت بالفعل، لما هو أسوأ مما كان عليه الحال في سبتمبر ١٩٨٣. أسوأ من الخمر: نعم ونعم.

دُعِيت يوماً إلى مجلس الوزراء وأنا وزير المالية لاجتماع هام وعاجل بعد جلوسي سألني النائب العام الرشيد الطاهر بكر، بناء على توجيه الرئيس جعفر نميري، عن أثر إلغاء

الخمر على (الميزانية) اعترضت على (صيغة السؤال) ورأيت أن يكون على أثر إلغاء الخمر: ليس فقط (كأرقام) على الميزانية وإنما (كأثر) على المجتمع بها في ذلك الميزانية.

نفس الاعتراض على الصيغة أثاره محمد البشير الوقيع وزير الصناعة عندما سئل عن عدد العمال في المصانع الخاصة بالشري والبيرة واحتمالات إعدادهم وتأهيلهم لأعمال أخرى، وإمكانية إعادة صياغة المصانع لإنتاج آخر سواء مشروبات (حلال) أو غيرها.

اتفقنا، نحن الإثنين، على أن الأمر أكبر وأهم من مجرد قانون يسري (فوراً) وأكرر (فوراً) ستكون له آثاره الضارة. ضربت مثلاً أن الشاب الذي يشرب الخمر تسبقه الرائحة عند دخوله المنزل فيلفت نظر ولي أمره، كما أن حركة رجليه تفضحه، وطريقة حديثه تؤكد الحالة.

عند إلغاء الخمر لا نتوقع منه أن يقلع (فوراً) فستكون هناك أماكن بديلة ولكن نسبة للمشاكل التي ستقابل صانعها، وتاجرها، وحاملها، ورائحة مجالسها فإن من اعتادها سوف يبحث عن مصدر آخر للانبساط (سري) بطبيعة التعامل فيه والجلوس إليه وسوف يجذبه خاصة إذا عاد للدار منتشياً لا تسبقه رائحة ولا يحوم حوله شك وقد يحمل مؤونة الأسبوع في لفافة صغيرة في جيبه ليست بالضرورة من عائلة البنقو أو الحشيس الذي يفضح صاحبه (الدخان) بل يكون من أشد الفصائل تدميراً: قطعة صغيرة من (أفيون) في كوب شاي أو قهوة. أو قطعة أصغر من (هيروين) يشم.

هذا هو البديل الذي سوف يحل مكان الإلغاء (المفاجيء) للخمر. وقد كان، بل بدأت زراعات واسعة للمخدرات في عدة أماكن من القطر وسط حقول محاصيل عادية.

اقترحت وقد اعترفت بذلك بدرية سليمان بعد أكثر من ٢٥ عاماً أن يكون الأمر (تدريجياً) كما بدأ في صدر الإسلام. نقوم بالتطبيق التدريجي من أدنى ونصعد لأعلى: نوقف الوجود القانوني لأماكن بيع الخمور في مناطق السكن، وقرب دور العبادة وقرب دور العلم. يسمح بالشراء من فنادق الدرجة الأولى ورويداً رويداً يكون البيع للأجانب فقط. وأنا أكتب هذه الذكريات استولى (الأخوان المسلمون) على الحكم في مصر وصرح الشيخ الكتاتني

مرشح الرئاسة الأصلي أن الفنادق والمطاعم (أماكن خاصة) لا يمنعون فيها تعاطي الخمور – بل إن حكومة الإخوان برئاسة الدكتور مرسي لم تقفل أي (بار) في مصر إلى أن رحلت.

وفي خلال فترة تكون هناك توعية مستمرة خاصة حيث المشروبات البلدية لا يعتبرها عدد لا يستهان به بأنها (خمر) وإنما الخمر هي، في تقديرهم الخاطيء، هي العرقي فقط.

الآن في التجمعات الحضرية حلت أنواع من المخدرات مكان الخمور، وحل (عرقي العيش، وعرقي البلح وأنواع أخرى) محل (البيرة والشري) وزحفت الأنواع المختلفة من (العرقي) إلى المجتمعات الريفية لسهولة حملها.

أعود للفاقد المالي في الميزانية فقد ذكرت، كما سبق، أنه من الممكن تغطيته وقد فعلنا ذلك من سلعتي السجائر والتبغ.

ونحن نؤكد تلك التغطية في اجتماع صندوق النقد الدولي في واشنطن طارت إشاعة تحريم (السجائر) ولم تكن إشاعة بل أن الأمر قد نوقش بالفعل واعتقد، وكل ظني إثم، إن الذي (حمانا) هو أن الرئيس نميري يتعاطى (التمباك) وتذكرت أن بعض الفقهاء في (السعودية) في عهد أحد الملوك، وأظنه سعود، أفتوا بحرمة (الدخان) ولم يكن البترول وقتها قد غمر ميزانية الدولة بديلاً للحج فقد قام جلالته بمنع رواتب الفقهاء عدة شهور ولما تساءلوا أفادهم أن رواتبهم كانت من رسوم (الدخان) وقد أوقفها حتى لا يتعاطون الحرام.

الباقي معروف فقد تغيرت الفتوى وأصبح (الدخان) وحتى اليوم مع الصغير والكبير في السعودية.

... وفاقد ميزانية آخر تداركناه:

غير أن هناك فاقداً تم احتواؤه. وآخر لم يمكن تبريره وأثر سلباً لعام كامل. الأول أن في مخازن (السوق الحرة) في (جوبا) كميات من الخمور، وبقرب أعياد الميلاد ظل (جيمس طمبرة حاكم الإستوائية) يرسل الرسائل: بدأت سرية ثم تحولت إلى رسائل (بالشفرة) تطلب من النائب الأول ورئيس جهاز الأمن عمر محمد الطيب الإفراج عنها حتى يبتهج المواطنون في الجنوب بأعياد الميلاد ورأس السنة.

ولما كثر الإلحاح فاتحني في الأمر وطلبت منه إحالة الرسائل لي. إتصلت بحاكم الإقليم الإستوائي جيمس طمبرة وطلبت منه أن يتصل بكل من زميليه حاكم بحر الغزال دانيل كوت، الملقب دي كي DK، والدكتور لورنس وول وول حاكم أعالي النيل ويتعرف منهما على الكمية التي يريدونها وقيمتها.

جاء الرد سريعا. اقترحت عليهم أن تباع لكل منهم احتياجاته. وأن يقسم الباقي في المستودع عليهم بنسبة الاحتياجات على شرط: أن يجدوا مشترين يدفعون لكل إقليم استحقاقاته وعلى شرط أن تخصم كلها من الدعم الشهري للإقليم. جاءت الموافقة بأسرع مما كنت أتصور.

انتهى الإشكال وأبلغت النائب الأول (بعد فترة) عن الصفقة.

... وفاقد لم نستطع احتواءه وكلفنا أضعافه:

أما الفاقد الذي لم نستطع احتواءه وأفقدنا دعماً مالياً مقدراً فقد كان من محتويات مخازن (البوند) في ميناء بورت سودان وقت إعلان قانون منع الخمر بالسودان.

كانت با لمخازن خمور قيمتها ٢٥ مليون دولار محفوظة لحساب شركات عالمية توزع منها، حسب الطلب، للدول المجاورة والسودان إذا طلب. والتخزين في (البوند Bond) معروف عالمياً أن محتويات المخازن ليس (ملك) دولة المقر وإنما (أمانة) عندها. وقد أخطرناهم للإفادة بالبواخر التي سوف ترسو لكي تشحن لهم.

ذهب الرئيس نميري في زيارة تفقدية إلى مدينة بورت سودان وأبلغوه أن وزارة المالية، الجمارك لا تزال تحتفظ بخمور في مخازنها. وفي ثورة غضب عارمة تم الهجوم على المخازن وتم إلقاء المحتويات، سليمة ومكسورة، في البحر الأحمر في أسوأ توقيت إذ كنت في اجتماع المانحين في باريس لدعم الاقتصاد السوداني حتى يجتاز محنته.

سخر ممثلو أكثر من دولة من بلاد لم تستطع صيد (الأسماك واعية Sober) فرأت أن تصطادها (سكرى Drunk) وانخفض في ذلك العام ما كنا نتلقى من دعم رغم شرحي

للخطأ غير المقصود إذ إنني والحق يقال لم أصدق عندما وصلني الخبر ولا أدري حتى الآن أكان بسبب (الجهل) أم (النفاق)، والتزلُف للحاكم ... واستبعد تخريب الاقتصاد الوطني.

وكان دفاعي بدرجة من الضعف الذي لم أقتنع به: الأمر الذي جعل السفير الأمريكي مستر كونتوس Kontos يجد فرصته، إذ كنا نتناكف كثيراً ويقول لي بعد الجلسة: آسف السيد الوزير فإن فصاحتك لم تسعفك هذه المرة Sorry Mr. Minister your eloquence could not help you this time. (والفصاحة) التي أشار إليها السفير الأمريكي كانت بمناسبة دخول دار القساوسة الكاثوليك المشرفين على مدارس كمبوني في الخرطوم ووجد نبيذ في غرفة أحدهم – ومحاكمته بالجلد.

سألني مندوب دولة سويسرا (هل الدين الإسلامي عندكم يا السيد الوزير مختلف عن الدين الإسلامي في المملكة العربية السعودية) ليس مختلفاً. إنه نفس الدين الإسلامي. طيب عندما أزور السعودية أحمل معي دائماً زجاجتين من الويسكي للسمر مع أصدقائي السعوديين. إذا اكتشفهما موظف الجمارك يقوم أحياناً بتحذيري بعدم تكرار ذلك بعد أن أؤكد له أنهما لاستعمالي الخاص. وفي أحيان أخرى يأخذني إلى الحمام الملحق بمكتبه ويفرغمها في الحوض. لماذا تقومون بجلد شخص يسمح له دينه بالشرب وتصادرون مشروباته. كان ردي عليه إن الدين واحد ولكن توجد فيه - كما هو في دينكم – عدة طوائف (Sects إذا صحت الترجمة) ولدى كل منها تفسيرها تماماً. مثلاً لديكم في الدين المسيحي : الكاثوليك – والأورثودكس – والروم الأورثودكس – والبروتستانت – والبيوريتانز Puritans والبرسبتيريانز – والأقباط – وكنيسة بريطانيا The Church of England .... إلى أن إستوقفني مقتنعاً. وبكل الصدق لم أدري كيف جاءني كل هذا العدد دون أن أكون مستعداً للسؤال أو الإجابة ... وكانت بالفعل (فصاحة) أسعفتني في ذلك الوقت.

وإذا كنت قد أصبحت مكان (تريقة) من السفير الأمريكي ومن بعض أعضاء المجتمع الدولي فإن (ظرفاء) العاصمة لم يتركوا تحريم الخمر من (التريقة) أيضاً على الرئيس نميري الذي كان حتى قبل سنتين من تحريمه للخمر من أعتى ندمائها تذوقاً وتحملاً. وله

ندماء في كل منطقة تنقّل فيها أثناء خدمته العسكرية بالإضافة إلى أصدقائه في أم درمان وحي (ود نوباوي) الذي يسكنه أشهرهم ظريف أم درمان الأول كمال سينا (ك.س.) صديقه ونديمه وزميله لاعباً في نادي المريخ.

روى أحدهم أنه زار نميري صباح الجمعة، كالعادة، إذ كان يقضي العطلة بين الأهل والأصدقاء فاشتم في الزائر رائحة الخمر فسأله (هل إنت بايته معاك - أي هل كنت متعاطياً للخمر في الليلة الماضية؟) فرد عليه بكل ثقة: نعم. هل توجد أماكن لتصنيع وبيع الخمور؟ نعم وهناك عرقي يكفي حتى الولاية الرابعة (وكان الرئيس وقتها في الولاية الثانية) تساءل الرئيس نميري: عرقي حقيقي أم مجرد سوائل يتعاطونها بحكم العادة وتخدعكم بها صانعات العرقي؟ يا ريس ما في داعي للكلام قوم أمشي معاي بنفسك.

لم يتردد الرئيس في الذهاب معه وهو يتمتم أن تقارير (الأمن) أكدت أن كل أم درمان (نظيفة - وتم تمشيطها).

وقفا عند أحد المنازل ورحبت صاحبته بالزوار. وردت على سؤالهما بأن لديها (عرقي بِكْرِي - أي درجة أولى) طالبها الرئيس نميري بكأس ليتذوقه، ناولته الكأس. ولما تجرعه تأكد من خبرته أنه فعلا (بِكْرِي - درجة أولى) سألها هل تعرفين من أنا؟ ردت بَرِي ما بعرفك. أنا جعفر نميري. زغردت المرأة ونادت على جارتها: يا بخيتة تعالي شوفي زولك صاحب كمال من كاس واحد قال هو جعفر نميري. كان أخد الكاس التاني خايفة يقول لي أنا (المهدي) ولا (ريجان).

استدار الرئيس، كما تقول رواية صديقه وعاد قبل أن يصبح (المهدي). ترى هل اقتنع أن القانون المفاجيء لا يوقف التصنيع والتوزيع والتعاطي. وأن ما ظل يبلغه به (الأمن) من تفتيش وتمشيط وتنظيف هو الحقيقة.

في الآونة الأخيرة - وبعد أن أصبحت (جرائم) الفساد هي (النشاط) في الدوام اليومي - بدأت دون مناسبة - نغمة (لا لفتح البارات) ثم لكي تكون النغمة أكثر تنفيراً يقرنونها بما كان موجوداً من (صفوف) مقززة للمواطنين أمام بيوت (الدعارة) ينتظرون

دورهم في مشهد مهين للإنسان. إثارة موضوع الدعارة (العلنية) وبيوتها التي كانت قاصرة على (٤) مناطق في كل العاصمة المثلثة يقودنا لنشاط عن بيوت الدعارة (السرية) وأماكنها وما تتناقله الصحف عنها في البيوت والشقق (المفروشة) في (كل) أحياء العاصمة تقريباً. ألغى تصديقات بيوت الدعارة العلنية في العاصمة محافظ الخرطوم، مهدي مصطفى الهادي وقد وجد القرار استحساناً - ونقداً. النقد كان الخوف من (عودة) الأمراض التناسلية التي فتكت بالقارة الأفريقية ومن بينها السودان وأشهرها (السيفلس والسيلان) والتي عند صدور القرار قد تم أو كاد استئصالها من السودان لأن (جميع) من كانوا داخل (البيوت العلنية) يخضعون للكشف (الطبي) أسبوعياً. ويتم عزله عن من (تكون) أو (يكون) مريضاً بأي مرض تناسلي. من انتقدوا القرار كانوا يرددون (أن خير من بعض الدواء الداء). وإلى أن يتمكن المجتمع من الوصول إلى درجة معقولة من الاستقرار الاجتماعي فلنحافظ على صحته وليتولى الفرد وذووه أمر دينهم. اليوم – وقد ظهر – ما هو أشد فتكاً من السيفلس والسيلان ليست هنالك (بيوت) تتولى تحجيم أو استئصال (الإيدز) وانتشر للدرجة التي جعلت وزير (الخارجية) – وليس وزير الصحة أو الشئون الاجتماعية يحضر مؤتمراً دولياً عن الإيدز كما جاء في صحف يوم ٢٠١٦/٦/١٩م. و٢٠١٦/٦/٢٠م. عن وزيرنا إبراهيم غندور وهو يمثل السودان في بلد وصله التصنيف: ونحن ندس الرؤوس وراء البنيان المتطاول. عاد (الشذوذ) – وعاد أصحاب (الفتاوي) بأن العقوبة ليست (الجلد – أو الرجم) إذ حددها القرآن بـ : (آذوهما) ونقل المفسرون أن (الأذى) كان ضرباً بالنعال أو اليد أو الثوب ... وكثر عدد الشقق والمتعايشون واللاهون فيها .

أما إذا كان شريك أو شركاء من الكبار فإن الفتوى تغلّف بالدين وينسب الفعل إلى (القرين) أي الشيطان الذي يلازم الإنسان، وفي قول يتمثل بشكله ولا تكاد تتميز الفرق بينهما..... وعاش القاضي الباكستاني.

... وممارسات وآراء أخرى في بلاد إسلامية

أدخل في منطقة شائكة لنا في السودان لأن المفهوم الديني العام للخمر هي أم الكبائروأن ما أسكر كثيره فقليله حرام. وأنه حتى في حالة (الدواء) ليست محرمة فحسب بل أن مقدار (إبرة - أو خيط) منها يفسد كل الدواء. وينسب الأمر للإمام مالك.

في بلاد أخرى ينسبون إلى الإمام الشافعي أنه لا يحرم (النبيذ) ومهما اجتهد البعض في تعريف (النبيذ) فإنه في نهاية الأمر(عنب) وصل درجة من (التخمير) يؤدي إلى درجة من (الانتشاء) وإلاّ لما حفل به أحد.

في غرب السودان تعتبر(الحُسُوَة) مقبولة حتى من بعض رجال الدين. وهي (عجينة) تدفن في باطن الأرض حتى تختمر وطعمها حلو وكما سبقت الإشارة فإن الدكّاي - أو (الشربوت) ليس فقط مقبولاً بل مستحباً عند البعض لهضم (ثلث لحم الأضحية) الذي أوصى به حديث ينسب إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم بأن يأكل الإنسان ثلث لحم أضحيته في عيد الفداء.

لكن أنواع (المريسة) التي تقارب في درجات كحولها (الشربوت والدكّاي) لا تجد سوى (التحريم) من علماء شمال السودان: أي علماء شمال كوستي الذين يقبلون وأحياناً يتعاطون الشربوت.

في العراق: ولدى بعض من ينتسبون إلى (الشيعة) وكذلك في لبنان فإن (العَرَق) يعني المقطر من الأرز أو البلح. ليس محرماً لأن الخمر في مفهومهم هي (بنت العنب المخمر) وتأسيساً على ذلك فإن (شارع أبو نواس) في بغداد ظل - وربما منذ عهد هارون الرشيد، يستقبل رواده من الذين يحتسون (العرق) مع وجبة (السمك المسقوف) دون الشعور بحرج ديني أو شبهة حرمة.

والعرق مسكر مهما قيل في تعريف المادة الخام للخمر بأنها (العنب) والمخمر. ولا يدخل أي مشروب مقطر، حسب التعريف، في دائرة الخمر.

ملايين من المسلمين يعيشون على هذا الاعتقاد وينتشون بشربه دون أن أسمع في العراق أوغيره من يجرحهم بكلمة. تحاشيت النقاش معهم حتى لا أقتنع.

وأنا في بلد عربي إسلامي هو السودان ناقشني أحد مثقفيه وهو كادر إسلامي حمل السلاح وحرس الكباري في ٣٠ يونيو ليقنعني للمشاركة في قعدة (شربوت) ملمحاً بما هو خطير من أن كل ما ذكره القرآن الكريم عن الخمر هو ما يجعل المسلم يكره الخمر ولا يعاقرها في مواقف معينة. إذا تعدت المنافع أو عند الصلاة وفي أقصاها نهي وزجر، ولكن لم ترد إطلاقاً كلمة (تحريم – أوحرمت عليكم) كما جاء عن لحم الخنزير والدم في ثلاثة مواقع في القرآن. وأن الحديث النبوي عن (الكبائر – والسبع الموبقات) لم يشمل الخمر.

وكان من الممكن أن يرد نفس الوصف عن الخمر وتفسير الفقهاء بأن النهي أشد من (الحرمة) يحتاج إلى وقفة. لم أدخل في نقاش حول الأمر بل أعلنت له أنني إذا أردت (الشراب) فسأدخل في الموضوع مباشرة وليس عن طريق (الشربوت أو الدكاي) وأنشد مع (أبونواس):

ألا فاسقني خمراً وقل لي هي الخمر ولا تسقني سراً إذا أمكن الجهر

أستاذنا في حنتوب لغة (عربية ودين) إسماعيل أبو القاسم، وهو من أسرة الدين المعروفة ومنها من الساسة أبو القاسم محمد إبراهيم وأبو القاسم هاشم، كان من أكبر ومن أفقه علماء السودان للدرجة التي منح فيها (ترخيصاً كمحام شرعي) فور تقاعده كمعلم.

قال إسماعيل أبو القاسم أنه اكتسب علمه من تعمقه في البحث عن درجة لتحليل الخمر وفقاً للآيات الأربع وأنه في نهاية المطاف أصبح (عالماً) ولم يجد (مخرجاً أو بصيصاً) لتحليل الخمر. رغم أن (الحدود) في الإسلام لم تشمل حداً عن الخمر ورغم وصف البعض لها بأنها (أم الكبائر).

في بحثي وجدت حديثاً ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أنه عند وصوله المدينة مهاجراً خطب في مستقبليه وحرّم عليهم الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر.

وقيل أن المسلمين من أهل المدينة قاموا بدلق الخمور ا التي في دورهم. لم أعثر – ربما لقصور مني - ما أكد هذا الحديث – أو على حديث تحريم مثله موثوق به.

رئيسة الوزراء البريطانية، مارقريت تاتشر، زامنت مرحلة تحريم الخمر وإقامة عقوبة (الجلد) على أحد مواطنيها. ولما قابلت الرئيس نميري تحدثت معه، بحدة، بأنها لا تقبل (منطقه) في أنه يريد أن (يُقَوِّم) المواطن البريطاني ليقلع عن (السكر) وأنهم في العالم الغربي المسيحي لا تمنعهم ديانتهم من (الشرب) لا بقصد (السكر) وإنما كجزء من حياتهم الاجتماعية (To Socialize) وأنهم – كبريطانيين – يفخرون بأنهم ينتجون في (إسكوتلندا) شراباً لم تستطع دولة في العالم أن تنتج مثله أو تقلده ألا وهو (الويسكي للإسكوتلندي Scottish Whisky) ويفخر رهبانهم أنهم ينتجون النوع الأفخر ويسمونه على أنفسهم (Monks).

لم يفاخر أصحاب (العرق) سواء في لبنان أو العراق بإنتاجهم خارج محيطهم. لكنهم يعتبرونه (حلالاً) أو على الأقل لا غبار عليه.

وماذا عن المخدرات؟

شيْ آخر يحرم في بعض البلاد الإسلامية قياساً على الخمر ألا وهو (المخدرات) باعتبارها تحدث نفس أثر الخمر في تغييب العقل.

في بلاد إسلامية أخرى تعتبر المخدرات أمراً عادياً. بل مصدر رزق للمواطن وللدولة وفي رواية أخرى ولحماية (العقيدة) باعتبارها مصدر الدخل الذي (يموِّل) شراء العتاد والسلاح لقتال غير أهل المِلّة.

هذا في أجزاء من باكستان وإيران وأفغانستان ولا أذكر أمريكا اللاتينية أو لبنان.

البعض (يغالط) أو (يكابر) ويقول أن المخدرات لم تذكر لا في القرآن ولا في السنة. ولعل هؤلاء من الذين كانوا لا يرون بأساً من تدخين (الحشيش) في (الشيشة) وعلناً في المقاهي والأندية في القاهرة حتى عام إغتيال حسن البنا ١٩٤٧ ثم جاءت حكومة النقراشي

باشا ومنعته. كما قفلت بيوت الدعارة العلنية في أحياء (الفجّالة وكلوت بك). ومع ذلك لم تخل منطقة في مصر من (غرزة) كما يسمونها حتى الآن.

مجرد تساؤل: هل إذا لم يتم اغتيال حسن البنا كان لا يزال الحشيش يدخن علناً في مصر بدعوى (الاستعمال الخاص) في المقاهي والنوادي. وستظل بيوت الدعارة أو (المتعة) مشرعة.

إذا استبعدنا دول أمريكا اللاتينية فإن دولاً إسلامية مثل أفغانستان والباكستان وإيران وأجزاء من لبنان تكاد تعيش على المخدرات ولم تفلح كل محاولات (إعانة) السكان مادياً لترك الزراعة والإعداد والتجارة بل والعقوبات في الإقلاع عنها. وبالطبع فإن بعض هذه الدول تعيش وتشتري السلاح وتحارب دول الاستكبار بعائدات المخدرات.

في حوار لم يخل من تساؤل مغلّف أن كبير تجار الحشيس في المسلسل المصري (الباطنية – وهي أكبر منطقة للإتجار فيه حتى اليوم) تساءل عن سبب تحريم أو تجريم الحشيش: إذ قال هو نبات يقوم أو يزرع مثل غيره من النباتات: الأرز – القمح – الشاي – البن .... وغيرها نحن لا نقوم بتغيير صفاته التي خلقها بها الله لماذا يحاربونه ويحاربوننا ولا يتعرضون للشاي والبن. بل إن (الشاي) يدخلون عليه بعض **الصناعة في التخمير والتسخين – وبالمثل فإن البن يعالج بدرجات من الحرارة تقوم بتغيير صفته الطبيعية. أما الحشيش فنقوم بتدخينه كما أخرجته الأرض. ويضيف تاجر الحشيش في مرافعته: أما إذا أدخل البعض على الحشيش متغيرات جعلت منه (بدرة) أو (سائل) فكلنا ضد ذلك ومع الدولة في حربها ضده** – وجهة نظر. هل كان التاجر – وهو يحاضر أبناءه وينصحهم يعبر عن وجهة نظر لدى بعض الطوائف الدينية: مصرية أو عالمية.

و... و... أشياء أخرى

... ومسائل دينية تمارس في بلاد... وتمنع في أخرى – وتختلف طقوسها فيما بينها

ويجيء أمر هام آخر يمارس (علناً) في بعض الدول التي تحكمها طائفة الشيعة الإسلامية ألا وهو (زواج المتعة) سواء لساعات أو لأيام أو أكثر شريطة أن يدفع الرجل (المهر) حتى لا يعتبر (زنا) وذلك تطبيقاً للآية الكريمة {فَمَا اسْتَمْتَعتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ} (النساء: ٢٤) أي مهرهن في أغلب ما يروى أنه (حلال) إلى أن (حرّمه) سيدنا عمر الذي أفتى بعضهم بأنه (كافر – أو وصف يقل قليلاً) لأنه حرم ما أحلّ الله.

أتذكر ذلك بما أراه من جلد بعض النساء بالسودان علناً ليشهد عذابهن طائفة من المؤمنين. وأتعجب أن الآية الكريمة قالت {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُل واحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ الله إِنْ كُنْتُمْ تُؤمِنُونَ بِالله وَالْيَومِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤمِنين} (النور: ٢).

أتعجب لأني رأيت من وصفت بأنها (زانية) ولم أرى (زانياً) ورأيت عذاب الزانية ولم أرى عذابهما.

ترى من الذي إرتكب معها الزنا: شيطان من الذين قال عنهم الحق عز وعلا {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هو وقَبِيلِهِ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ} (الأعراف: ٢٧). أم أنه من الإنس الذين لا يجرؤ أن يطالهم أحد بعقاب أو عذاب فاستحق علينا القول بأننا من الذين إذا سرق الغني عفوا عنه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد. نعوذ بالله نحن بالفعل كذلك ما لم نرى (عذابهما) وليس (عذابها) هي فقط وفي كل الحالات. وهؤلاء الذين (تفتروا) عليهم قطعاً أو على الأقل ربما من الذين يتعاطون (الخمر) سراً يهتفون لا لفتح البارات.

وبذكرى (العذاب) فإن العديدين يقولون بأن حد (الزنا) هو الجلد مائة جلدة، مطلقاً، لا يفرق بين متزوج أو عازب وأن (الرجم) كان يطبق على شريعة موسى (اليهود) إلى

أن نزلت الآية الكريمة { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُل واحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} (النور ٢). ويؤكدون تاريخياً، أنه لم يرجم أحد بعدها.

وبهذه المناسبة فإن (المرأة) ممثّلة في أم البشر (أمنا حواء) يحملونها وزر الاستجابة لإغراء (إبليس) وإقناع سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام بالأكل من الشجرة الملعونة في القرآن – في حين أن (كل) آيات القرآن تتحدث فقط عن أن آدم هو الذي (عصى ربه وغوى) – رغم أن التحذير كان لكليهما (لا تقربا) هذه الشجرة. مسكينة (المرأة) منذ بدء الخليقة وحتى اليوم.

كتب في موضوع الرجم غير السودانيين ولكن السوداني الضابط المتدين ابن حملة الكتاب صاحب نار القرآن: المقدم معاش محجوب برير كتب في ذلك أكثر من مرة وفي أكثر من صحيفة سودانية ولم يرد عليه.

كنت أتمنى أن يقوم بذلك الدكتور حسن الترابي صاحب التفسير الحديث والرأي الحديث: مؤيداً أو معارضاً.

ويقيس محجوب برير رأيه بأن (واللذان يأتيانها منكم فأذوهما) وذلك إشارة إلى اللذين يرتكبان الفاحشة من الرجال فيما بينهما) ولم يرجم أحد. كما يقيس ذلك على المرأة غير (الحرة) إذ عليها (نصف) ما على المرأة الحرة من عذاب. فكيف يكون هناك (نصف رجم).

وفي دنيا الزواج هناك علاقة سجلها التاريخ في الدولة العباسية ألا وهو زواج (العباسة) أخت الخليفة هارون الرشيد من وزيره (جعفر البرمكي) وبما أن(البرامكة) يعتبرون في الدولة العباسية من درجة أقل من (العرب، القرشيين على وجه الخصوص) مع أنهم (مسلمون) بل وأركان الدولة المسلمة، وبما أن (الحب) لا يعرف الفوارق فقد قام الخليفة بتزويج أخته من أحب وأخلص وزرائه إليه زواجاً اشترط فيه عليه وعليها (عدم المعاشرة الزوجية) وبهذا النوع من الزواج الذي أقرّه بل أبرمه خليفة المسلمين يتقابل (الزوجان) ويتعاملان بهذه الصفة في كل شيء إلاّ الجماع.

ولكن الزوجين أكملا العلاقة الزوجية وحملت العباسة من زوجها فكانت النتيجة (نكبة البرامكة) التي رواها التاريخ تشريداً وقتلاً.

ما يهمنا هو: هل هناك زواج بهذه الصفة والذي أسماه أستاذنا عبدالله الطيب في كتاب أصدره (زواج السمر) الإجابة فيما نشرته صحيفة سعودية من أن الفقهاء أقروا عدة صيغ لهذا الزواج أسموها (زواج الطلبة، زواج المسافرين، زواج المسنين) وهي تبيح لهؤلاء زواج بعضهم البعض، دون شهود أو ولي أمر، بحكم مكان تواجدهم خارج البلاد حيث تفرض عليهم الظروف التواجد مع بعضهم فيمكنهم (زواج السمر) أما المسنون فلا جناح عليهم إذ يمكن للمرأة الراشدة المسنة تزويج نفسها زواجاً كاملاً دون ولي أو شهود.

ونعود لسيدنا عمر فإنهم يزيدون على ذلك تأييداً لما يصفون به سيدنا عمر بأنه عطّل نصاً آخر من القرآن وهو منع دفع أي مبالغ (للمؤلفة قلوبهم) أحد الثمانية المذكورين في مصارف الزكاة. ثم يضيفون عملاً آخر هو إيقاف (سهم) الفاتحين في الجيوش. وآخر هو(قطع اليد) في زمن المجاعات. ومع ذلك نجد بلاداً إسلامية أخرى، وعديدة، تقف مع سيدنا عمر لدرجة التقديس ويضربون المثل بجمهوريته عندما كان أمير المؤمنين، في كل مناسبة لدرجة تعتقد أنه لا أحد يعدله في كل الحكام المسلمين.

وبالمثل نجد طائفة أخرى من (الشيعة) ترفع سيدنا علي ابن أبي طالب إلى درجة تكاد تساوي درجة سيد الخلق ابن عبدالله صلى الله عليه وسلم. ليس (الكرار) وحده بل كل أفراد أسرته ومن ينتمون إليه. بعضهم يصف الشيعة بدرجة تقارب (الكفر) ومع ذلك يقفون اليوم الحامي الأول لراية الإسلام أمام الصلف الأمريكي. ولا يتذكرون لهم زواج المتعة أو شرب العرق أو الزراعة والتدخين والتعامل حملاً وتجارةً في الحشيش – ولا أذكر ولا أتدخل في المسألة الدينية الخاصة بالإمامة والصلاة والحكم.

وحي على الصلاة

ذهبت لزيارة إلى (إيران الشاه – وإيران ما بعد الشاه) وجدت الجميع يسجدون في الصلاة على (حجر) صغير تحمله من باب المسجد باعتبار أن (أطهر) بقعة هي (الأرض) وأن

(أطهر) ما في الأرض (كربلاء) حيث استشهد ابن علي الكرار وأن (الحجر) الذي على باب المسجد استجلب خصيصاً من تلك البقعة الطاهرة.

وجدت الجميع يصلون صلاة (الظهر - والعصر) جمعاً في وقت صلاة الظهر. ويصلون (المغرب والعشاء) جمعاً في وقت صلاة العشاء يعتمدون في ذلك على الآية الكريمة {أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً} (الإسراء: ٧٨) أي أن الصلاة خمس فرائض في ثلاثة أوقات الصبح (قران الفجر) - الظهر والعصر (دلوك الشمس) والمغرب والعشاء (غسق الليل) ثم يستدلون أن الصلاة هكذا في الركن الخامس للإسلام: الحج - الفجر ثم جمع الظهر والعصر في (عرفة) والمغرب والعشاء (في مزدلفة).

عشت كل هذه (السياحة) تلميذاً صغيراً وطالباً كبيراً وشاباً وكهلاً وشيبة رأيت فيها الخمر بكل أشكالها وفتاوي القائلين فيها تسامحاً وزجراً ونهياً ومنعاً وتحريماً ثم تعايشت مع الذين أنوفهم مثل (المداخن) - حشيشاً - يطلقون المزحة والنكتة ويضحكون لها قبل أن يكملوها ثم يطيلون (الضحكة) بعد أن يكملونها. كما تعايشت مع الذين يعتبرون - بحق - حماةً للإسلام في شمال آسيا وشمال أفريقيا يصلون خاشعين بغير ما نصلي ويفسر لي العالمون أن هناك ما ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه قال (صلوا كما رأيتموني أصلي) وعندما أرسل هو صلى الله عليه وسلم، والخلفاء من بعده، عليهم رضوان الله الصحابة، إلى مختلف الأنحاء (الأمصار) يعلِمون الناس دينهم صلى كل واحد منهم، وتبعه الآخرون حتى اليوم وربما إلى يوم الدين، كما رآه يصلي أي كما رأى الرسول صلى الله عليه وسلم يصلي.

بعضهم يضع يديه على صدره (يقبض) وبعضهم يبسط يبدأ الصلاة الجاهرة يقول (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم - بسم الله الرحمن الرحيم) وبعضهم يبدأ فقط بقول بسم الله الرحمن الرحيم. وآخرون يقرأون البسملة سراً حتى في فاتحة الكتاب وهي آية فيها. فيسقطوا قراءتها جهراً وعمداً. لابـد أن لهم سنداً ما.

في بلاد هناك (القنوت) تقرأ في الركعة الثانية في صلاة الصبح. قبل أو بعد الركوع وبعضهم يعتبرها (بدعة).

في وسط أفريقيا، حيث وصل الإسلام عن طريق التجارة وليس عن طريق مبعوثي الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن طريق حكام المسلمين من بعده يصلي الناس (حتى وقت قريب) صلاة الجمعة في المسجد. وكذلك صلاة العيدين الفطر والأضحى. ولا يؤدون صلوات أخرى في المنازل أو في المسجد لا صبح ولا ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء.

قلت (حتى وقت قريب) لأن المركز الإسلامي الأفريقي الذي أقامته دول عربية وإسلامية في الخرطوم ثم (استولت) عليه الحركة الإسلامية (الإنقاذ) وأعادت تمسيته جامعة أفريقيا العالمية) جاءته وفود من عدة دول أفريقية أكدت هذه الحقيقةواحتاج الأمر إلى بعض الوقت والجهد لكي (يبلغ) الدكتور الطيب زين العابدين أول مدير للمركز الإسلام الحق والصلاة المكتوبة للطلبة الوافدين والذين سوف يعودون، وقد عادوا بالفعل. دعاة للإسلام الحق.

هذا ما كان من شأن أفريقيا السوداء لكن واجهتني تجربة شخصية - في شمال أفريقيا بتونس حيث أخذني (سائق السيارة) إلى مسجد كبير لأداء صلاة الجمعة وأوصلني في وقت (متأخر) يقارب توقيت صلاة العصر. بدأت الصلاة في ذلك الوقت المتأخر (بعد الخطبتين) ولما انتهينا من صلاة الجمعة أقيمت الصلاة فصلينا الظهر. كيف ذلك؟ قالوا إن صلاة الجمعة عبادة قائمة بذاتها نزلت فيها سورة وسميت باسمها سورة الجمعة {يَا أَيُّهَا الَّذِين آمَنُوا إِذا نُودِيَ لِلْصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (الجمعة: ٩) ثم قمنا بعد الظهر الذي بعد صلاة الجمعة لصلاة العصر تأسيساً على ما سبق أن الصلوات خمس في ثلاث أوقات (سور الكهف - الآية: ٧٨). ذكرت لمرافقي أننا في السودان (وفي بلاد إسلامية أخرى) لا نصلي (الظهر) يوم الجمعة. فتعجّب وقال لي (تسقطون كل أسبوع صلاة من خمس وعمداً. الله يهديكم. قلت آمين).

... والشروع في الزنا ... ثم الفدية أو الخلع:

قد رأينا في نفس قوانين (الشريعة – سبتمبر ١٩٨٣) ما سمي باسم (الشروع في الزنا) وهو تعبير يعاقب كل رجل وامرأة يختليان ببعضهما ويضبطان كذلك حتى ولو لم تقم بينهما علاقة سوى الجلوس سويا.

قالت الآية ٢٣٥ من سورة البقرة: {وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لاَ تُوَاعِدُهُنَّ سِراً إِلاَّ أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً} أي كأن تبدي الرغبة في الزواج أو بالاتفاق على إجراءات وطلبات الفرح كما ذكر بعض الفقهاء.

وبمعنى آخر يمكن التواعد سراً بشرط قول المعروف وليس كل تواعد سراً هو شروع في الزنا بنص القرآن.

وإذا تعذرت الحياة الزوجية بين الزوجين وخافا ألا يقيما حدود الله فيمكن للزوجة أن تطلب الطلاق و(تفدي) نفسها. وهو ما كان ممارساً في السودان وشهدتُ على حالة مماثلة عام ١٩٧٦م. على ما أذكر. ولم يقبله الفقهاء في مصر إلاّ حوالي عام ٢٠٠٠ فيما عرف باسم (الخُلع). قالت الآية ٢٢٩ من سورة البقرة {فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فيمَا افْتَدَتْ بِهْ}. ترى قبل أن يقر أمر (الخُلع) في مصر رسميا في عام ٢٠٠٠م. كان سيعتبر غير شرعي: طبعاً رغم أن الذي نبّه إلى الآية الكريمة وقام بتطبيقها في السودان قاضي قضاة السودان الشيخ المراغي المصري الجنسية والذي كان منتدباً للعمل في السودان أيام الحكم الثنائي وأصبح فيما بعد شيخ الجامع الأزهر في الأربعينات ولم يجاهر بها أو يطبقها علناً في مصر رغم أنه عارض علناً اشتراك مصر في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) وأصدر قولته الشهيرة أنها (حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل) فأصبحت شعاراً لكل المعارضين للاشتراك في الحرب ولكل حرب.

وهل الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة من الدين

لكل ما عشت وعايشت ورأيت وسمعت، وبعضه أمسك عنه، أقف متعجباً من أولئك الذين يصفون بعض المسلمين بالكفر، وبالجاهلية وبضرورة حربهم وأقف أكثر تعجباً من الذين عاشوا ولا يزالون يعيشون وسط مجتمعنا ويقومون في كل مناسبة وأخرى يختلفون فيها مع بعض مواطنيهم في الرأي بالخروج حاملين المصاحف تارة وفي أخرى (السواطير – جمع ساطور – آلة قتل) ليفرضوا رأيهم مطالبين الشهادة. أي الموت لهم أو لغيرهم متذكرين أو ناسين، أنهم بخروجهم إلى (قتال) المسلمين فإن (القاتل والمقتول في النار). ليس القاتل شهيداً والمقتول (فطيساً). والذين يطالبون بقتالهم لا يحملون قلماً أو دبوساً ولا حتى إبرة.

والعجب الأكثر أن في بلادنا وزارة داخلية تتبعها شرطة لها عربات ليست مزودة بأسلحة فحسب بل ومدرعات. وأن في بلادنا (جهاز أمن) ينتزع (جريدة) من حائط لطالب مدرسة أو جامعة أعزل. فكر وجريدة ومطبعة لصحفي سلاحه الرأي ولا يجرؤ. آسف لا يقم (بطلب تسليم). لا انتزاع ساطور من واحد من جموع يحتار الناس كيف وأين صنعت كل هذه الفاتكات وكيف وصلت بها حتى حَرّم (المجلس الوطني – البرلمان – الذي يشرع وقد شرع منذ القدم تحريم حمل الأسلحة) وكيف يعودون بها ليس إلى مخزن سلاح رسمي بل كل إلى داره آمناً مع نفسه مروّعاً لغيره ولا أقول مرهباً له. فهل هذا من الإرهاب في شيء.

بعد كل هذا تظاهروا ضد قيام مفوضية لغير المسلمين في الخرطوم رغم أنها جزء من اتفاقية السلام الشامل، قاوموها في (الخرطوم) ولم يجرؤ أحد في نيفاشا ، وقد كانوا يستدعون بانتظام لمتابعة المفاوضات، على الاعتراض عليها في حضرة أئمة الكفر والصليبية العالمية .

نعم ساطور في الخرطوم وفي حماية وزارة الداخلية وشرطتها والدولة وجهاز أمنها نحن، بحق، في حاجة إلى (وسطية) جديدة في حياتنا. عادات وعبادات. إذا كان لنا أن نعيش فيما تبقى من خريطة السودان في وئام وسلام يقودانا إلى ما يفيد بقية من أهل السودان.

لقد جربنا (العنف) والحسم العسكري، والغزو والجهاد ...و...و...) وكل ما يفرق ولا يوحد بالرضا والقبول لبعضنا ولم يفلح بل قاد إلى ما نحن فيه والذي يستعصي وصفه لأنه متغير إلى أسوأ كل يوم.

تندر (الإمام علي جمعة) مفتي الديار المصرية (سبتمبر ٢٠١١م.) أن جماعة كانت تخطط لاغتيال الإمام علي بن أبي طالب وفجأة ظهرت (ناموسة) على ثوب أحدهم فقتلها وتركت آثار (دماء) على الثوب فجلس الحاضرون يستفتون بعضهم هل (دم) الناموسة (نجس) يستوجب غسل الثوب أم يمكن (التجاوز) عنه.

لم يفكر أحدهم فيما هو أهم: هل (دم) علي بن أبي طالب (حرام) أم يمكن التجاوز عنه. هكذا حال بعضنا (يفكر – نعم يفكر) في كل الجزئيات إلاّ في (حرمة) الوطن واستمراره داراً للجميع مأوى لمن قال لا إله إلاّ الله (بلسانه) ومن قالها (بقلبه وعقله) ومن مارسها عملاً وحياةً.

العجيب في الأمر أن يتم كل ذلك بتصرفات تحمل طابع (احتكار) الدين وصرف الصكوك لما يعتبرونه حلالاً أو حراماً.

والأعجب أن يتم ذلك تحت حماية الدولة والتي لم يفصح (الرئيس) عندما تقدم ببرنامجه الانتخابي في كل دورة أن لديه جهة تتحكم في العقيدة وهي جزء من البرنامج ويحميها بأجهزة الدولة. وتقسم الناس ولا توحدهم وتصنفهم وتحكم عليهم ولا تحاورهم أو تجادلهم بالتي هي أحسن دون سواطير.

أصل إلى أن أمر الخمر والبارات أصبح يتخذ منه البعض أداة لإلهاء الناس من أخطاء الحكم. إذ إني بعد كل هذه السياحة لم أسمع ولم أر تجمعاً هدر صارخاً، أو مصاحف حملت عالياً أو سواطير شرعت صلتاً ضد من يعيثون في مال الخلق أو مال الله في الأوقاف والزكاة فساداً. أو يخزنون أقوات الإنسان والحيوان أو يزوّرون إرادة الناخبين ليس فقط في دوائر أناس راشدين بل في اتحادات طلبة وتلاميذ ... لم يخرج أحد ويذهب إلى المجلس الوطني، البرلمان، يسأله وهل سأل نفسه عما حدث في تعقب من أشار إليهم ديوان المراجعة:

أو من استورد أدوية ومحاليل فاسدة تفتك بالصغير والكبير أومن استورد بنزين ومحروقات نتنة حرقت أكباد أصحاب المركبات بعد أن حرقت ما يملكون قبل الأوان أو من أقام عمارات بالمال العام وانهارت.

أليس أية واحدة من هذه، وتلك التي تعتبر من المسكوت عنها، تساوي جرم تناول كأس نتجادل في نجاسته وحرمته كدم الناموس هل لأن الجنوبيين والمسيحيين يشربونها بنص دينهم ونحرمهم وغير المسلمين من ذلك علناً ونمارس نحن المسلمين بنهي ديننا ذلك سراً: (شربوت ودكاي)، في مناطق محلل وفي أخرى محرم.

قرأنا في كتب الفقه الحديث أن نتجنب الكبائر – والسبع الموبقات: والكبائر كما ذكرت هي:

- الشرك بالله
- عقوق الوالدين
- أكل الربا
- أكل مال اليتيم
- قتل النفس التي حرم الله إلاّ بالحق
- شهادة الزور

أما السبع الموبقات فهي:

- الشرك بالله
- السحر
- قتل النفس التي حرم الله إلاّ بالحق
- الربا
- أكل مال اليتيم
- التولي يوم الزحف
- قذف المؤمنات المحصنات الغافلات

والملاحظ أنه ليس بين الكبائر – أم الكبائر – الخمر!!!!!

ونحن نعيش السنة السابعة والعشرين وندخل على مشارف الثلاثين تحت حكم الإنقاذ نجد أن المرجعية التي تحكمنا أوتوجه الحكم علينا وفينا جهة ليس لها وجود (قانوني) تسمى (الحركة الإسلامية) لها أمين عام وأجهزة لمختلف المسميات ولكنها غير مسجلة تحت أي (قانون) في السودان – أشبه بالماسونية أوالجماعات السرية في العالم تحرس الدولة اجتماعاتها وتسترشد بهديها – وذلك في الوقت الذي ترفض فيه الدولة التسجيل القانوني لبعض الجماعات حتى تعيش ونعيش معها تحت ظل (القانون) بل أنها تقوم بحل بعض الكيانات المسجلة قانونا ... وبعلمها.

وهل الخمر هو المنكر (الوحيد) نغيره باليد واللسان – أم الذي نستر به منكر اليد واللسان

ونسيّر المواكب إلهاءً للناس ونتغاضى عن كبائر تبتر فيها الأيدي وتقطع الجوارح من خلاف عن دور تشيد تناطح بعضها وتباهي بأنفسها وبأصحابها حتى لتكاد تعين هامان أن يبلغ بها أسباب السماوات ولا أتحدث أدباً عن (اللذان يأتيانها).

وماذاعن موتى القذف بالطائرات في دارفور والمحترقين داخل القرى والمنكوبين كأهل فلسطين في المخيمات: هل سار موكب من أجلهم بالداخل.

رغم أنهم (لم يزيدوا عن مائة ألف) قتيل محترق كما اعترف ولي الأمر نافياً (مبالغات) المؤسسات الدولية بأنهم (٣٠٠ ألف) أم ترك القصاص لهم في الدنيا للجنائية الدولية.

وماذا عن (التعليمات) بالإبادة (لا عاوزين أسرى ولا جرحى) من قالها فحسابه عند ربه وربهم ولكن ما بال الذين (نفّذوا) هل يغني عنهم (الأمر) من الله شيئاً.

قانون الحرب (وهل للحرب قوانين نعم ومعاهدات) كانت في الإسلام ثم جاءت بعد تعاليم الإسلام بألاّ نجهز على جريح ونكرم الأسير قانون الحرب جاء بعد ١٤ قرناً من الإسلام بنفس تعاليمه التي طبقها المشروع الحضاري بلا أسرى ولا جرحى. الحديث الشريف في معاملة الأسرى (وهم تاريخياً غير مسلمين) لا يردده أحد وتنشق الحناجر عن حديث (أم الكبائر).

ولم يخرج (ساطور) آسف (مصحف). بل أن الأقل قليلاً من أضعف الإيمان اللسان ولكن جهر في المساجد بالدعاء للمسلمين الذين قتلتهم الرصاصات والدبابات والجمال في تونس (٥٠٠) وفي مصر (٨٥٠) وفي سوريا (بضعة آلاف) وهم يطالبون بحقهم في السلطة والثروة مثل البني آدمين في دارفور. ولكن هل البني آدمين في دارفور مثلهم. هل سأل عنهم أحد بل هل اعترف بهم: هل يتذكرهم حتى اليوم (٢٠١٦م.) أحد. بل ولم يترحم أحد أو يدعو في منبر ناهيك عن موكب لقتلى بورت سودان أو سبتمبر ٢٠١٣م.

لقد اختزلوا الدين كله في (الخمر) رغم أنها ما وصفت في الصفحات العديدة الفائتة – ورغم أنه ما ينسب إلى أنها (أم الكبائر) لم يشمل المصحف كله إشارةً ناهيك عن آية بحد الخمر. ويحتمون بأحاديث هم أعلم بواضيعها: يأخذون ما يوافق هواهم ويتناسون ما كان عن أمر حياة الخلق وزهق أرواحهم. وسوف أظل أسأل واستنكر كيف نخرج محتجين على قتلى في دول أخرى ولم يخرج موكب واحد أو قل دعاء واحد في الشارع أو المساجد يلعن من قتل المائة ألف في دارفور ولا يزال يقذفهم بكل آلات الحرب منذ الاعتراف بذلك قبل خمسة أعوام ... ولا يزال القذف مستمراً (٢٠١٣م. ثم إلى ٢٠١٦م.).

دعك من السواطير فنحن أنصار الجدل بالحسنى وبالحوار وبالنهي عن المنكر: لكن أين هو المنكر من الذي ذكرنا في عرف الذين عنينا. والذين لابد أن الله سائلهم عن الذين وضعوهم في غير مكانهم في حكم الرعية وعن الذين لم يسألوهم ماذا فعلوا لنا وبنا وعن الذين كتموا الشهادة ولم يبلغوها وعن الذين حموا كل ذلك وأولئك بالنفوذ لكي يطغوا ويفسدوا بالأجهزة لكي لا يعرفهم أو يحاسبهم الناس ولو بنظرة ازدراء بالعين أو ذرفة حرى بالقلب أو دعاء في جوف الليل لا يحجبه شيء في صعوده إلى علياء ليصل إلى (الناسين حسابه يوم جميعاً واقفين في بابه) ترى هل تقبل يومئذ (شفاعة) هيئة الشورى أو اللجنة الشعبية أو قرارات المجلس القيادي أو مبررات جهاز الأمن. ويا رجال الأمن أين أنتم يومئذ. ربما: فهو يعفوعن كثير. ولكن ورد في الأثر إلاّ عن حقوق الناس.

وأنا أراجع هذه الصفحات قرأت عن المرأة المسكينة من سكان دارفور التي وجدت في الخرطوم بلاد السواطير (ساطور) أعجبها فاشترته – وما أكثر السواطيرفي الخرطوم – للمساعدة في تجهيز لحم الأضحية (عام ٢٠١١م.) فقررت حمله معها يوم وقفة عيد النحر في رحلتها بالطائرة إلى مدينة (نيالا). اكتشفت أجهزة أمن المطار (الساطور) في ثياب المرأة وبدلاً من أن يسلموه لطاقم الطائرة ليحتفظ به لحين الوصول إلى نيالا – أو حتى مصادرته لكن قادوها إلى قسم للشرطة خارج المطار وفاتتها الرحلة وأصبح (جرمها) خبراً في الصحف. ساطور واحد واستطاعت عين الأمن التي لا تنام من اكتشافه. ذكرني ذلك بالطرفة القديمة في التاريخ والحية في الحاضر التي تروى عن ابن شرق السودان (أدروب) الذي كان خارجاً من حظيرة الجمارك وأمامه (قندران – شاحنة) محملة بسلع مهربة – استوقفه رجل الجمارك قائلاً (إيه اللي في جيبك دا يا أدروب) رد أدروب ببراءة وتهكم أهل الشرق والسودان (دي حقة تمباك. لكن يا جنابو حقة في الجيب تشوف وقندران ماشي قدامك ما تشوف). ناس جنابو شافو ساطور واحد لدى إمرأة غلبانة ولم يشوفوا آلاف السواطير وهي تسير في الشارع إلى أن وصلت المجلس الوطني علناً وجهاراً وتجتاز حرس أكبر جهازفي البلاد وتعود سائرة في الشارع بدون أن يراها أي (جناب) ومهما خلصت النوايا فإن الدين (واسع) وما شادده أحد إلاّ غلبه كما روي في الحديث ولا يمكن أن تحتكره (حكومة) لأن وراءها (جيش) فالسودان لم يتم (غزوه) بواسطة (الجبهة بمختلف مسمياتها) حتى تفرض عليه شريعة الغازي فهو مسلم مسلم بكل الإسلام الذي شملته هذه السياحة وبأكثر منها فقد ذكرت فقط ما قابلني شخصياً. كما قال أحد شيوخ (دار حمر) لأحد الذين بشروهم بتعيين عشرين داعياً لتعليمهم الدين: نحن مسلمين أولاد مسلمين. نحن لسنا كجور الجبال ولا الأنقسنا ولا الجنوب. كل حلة فيه (بنيّة) – قبة وخلوة. لكن كان داير تعلمنا دين الأخوان المسلمين دعاتك ديل يمرقنهم كرعينهم. أصبح كل إمام مسجد يحرسه الجيش كمرجعية للدين – وأستاذنا مستشار الرئيس للتأصيل يرحمه الله مثل (مالك) في المدينة – ومدينتنا أكبر من المنورة وفيها أكثر من مالك. وجميع الذين يحكموننا الآن ولدوا من آباء

وأمهات لهم نفس (إسلامنا) وقاموا بتربيتهم بنفس (إسلامنا) ويمكننا أن نجادل بأن أولادهم وبناتهم ليسوا أفضل إسلاماً (بتربيتهم لهم) منا بعد ربع قرن من التدين المحروس بالجيش وبالأمن وبالشرطة الشعبية وبشرطة أمن المجتمع: ماذا جنينا؟

بلداً (ناقص ثلث) - والثلثين أي الفضل بداخله (٢٠١٣م.) أربعة حروب: ثلاثة ساخنة في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وثالثة تحت الرماد في الشرق. إذ (الفضل) غير آمن - بل وتحتله قوى أجنبية أفلح فقط في أن يجعلها من (أجناس متعددة) وليس من مستعمر واحد أو إثنين كما كان أيام الحكم الثنائي: الاستعمار، هل تذكرونه، وذلك رغم (الخطب العنترية) التي وصفها نزار قباني بالتي ما قتلت يوماً ذبابة وبأن أمريكا دنا عذابها وأنها وإنجلترا وفرنسا تحت (البوت - الحذاء العسكري) الذي يحكم السودان ورغم الحلف بالطلاق الذي نهى عنه شرع الله الذي نحكم به ووجهنا بأن نحلف بالله أو فلنصمت. ثم ماذا بعد ربع قرن من توجه واحد لدين يسع السموات والأرض ويحرسه جيشان وثلاثة أنواع من الشرطة وقوات من دولة أودول أجنبية تسمى مرة جنجويد وأخرى حرس حدود وتارة قوات دعم سريع وإرهاب فكري تجهر به فرق مدربة من (دعاة) خدمة مدنية هي نفسها تخص نفسها - قضاء متهم بأنه مسيّس لأول مرة في تاريخ السودان: إذا كان غير مسيّس به قاضيان في النار وواحد في الجنة فكيف يكون وضع المسيّس أم أن الجميع (ناسين حسابه) وسكة حديد ونقل نهري وجوي الكل يدعو لها إذا تذكرها. أما التعليم فصحيح أن مؤسسات التعليم العالي والجامعات تكاد تضاهي المدارس الثانوية وأن عدد (البروفيسورات) في السودان قد يصبح قريباً من عدد طلبة الدراسات العليا الذين يشرفون عليهم. ولكن هل كل البروفيسورات لهم علاقة بدور العلم. لا أتكلم عن حصاد الاقتصاد فقد تساءل كاتب مسلم ابن مسلم (الصحافة ٣ نوفمبر ٢٠١١م. العدد ٦٥٦٤) هو خالد التجاني النور وهو يرى الحزب الحاكم (يخسر ربع مساحة أراضي بلاده وخمس سكانه وسبعين في المائة من موارد موازنته وخمس إنتاجه المحلي الإجمالي وثلث حكومته وتكاد الحرب تشتعل حتى في أربعة أركانه ثم يقف متفرجاً لا يرى في ذلك مدعاة لوقفة حاسمة

وصادقة مع نفسه...) كيف له وأن الدعاة يجهرون بالقطع والبتر – وأن الخروج على ولي الأمر كفر. أما الفساد – قاتله الله – فإنه كلما حاولوا تغطيته أطل رأساً: بنياناً عالياً – أو تعديات أعلى – أو بذخاً في زيجات كأنما تهزأ بالحديث الذي يبشر ببركة (أقلهن مالاً). وكما قال الأستاذ خالد التجاني في مقاله القيم الثاني بجريدة الصحافة العدد ٦٥٥٧ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١١م. فقد أصبح من هول ما حدث أصبح (غمار الإسلاميين البسطاء يتلقون اللوم من مواطنيهم على كل أخطاء وخطايا القادة الغارقين في احتكار السلطة لأنفسهم والتمتع بامتيازاتها ومكاسبها دون حسيب أو رقيب) لكن بعض (القادة) الذين لفظتهم السلطة يعيشون نفس وضع (البسطاء). فقد أوردت إحدى المواقع الإلكترونية أن القيادي يسن عمر الإمام قال أنه كان بعد صلاة الجمعة في مسجد الحي يلقي بعض المواعظ وكذلك أحياناً بعد صلاة المغرب لكنه من هول ما يعرف ويعرف الشباب الذي يلتف لسماعه من تفاصيل وأرقام (الفساد) أصبح يتحاشى (الوعظ) ربما لعدم الحرج أو خجلاً. يسن عمر الإمام كما روى بنفسه لأحد الصحف أنهم بعد أن أقنعوا الترابي بالقيام بالانقلاب الذي عارضه مرتين عهد إليه – إلى يسن وأربعة آخرين بتحديد ساعة الصفر مع العسكريين لاستلام السلطة: الأربعة الآخرون الذين ذكرناهم هم: على الحاج – عوض الجاز – عبد الله حسن أحمد – وأحمد محمد الملقب والمعروف أكثر باسم الفششوية. ترى هل ينتابهم أو بعضهم أو أحدهم ما ينتاب يسن عمر الإمام : على الأقل عوض الجاز الذي خدم الخلق والبلاد وأشرف على إستخراج البترول فكان جزاؤه حرباً وسفهاً.

جاءت البشريات بأن (التمرد في دارفور) قد إنتهى وأن حرب الحركات قد ذهبت إلى غير رجعة وأن (السلام) عمّ الربوع. في تقديري وأكاد أجزم بصحته أن التمرد موجود والحرب موجودة ما دامت المطالب والمشاكل التي قام من أجلها التمرد واستعرت بسببها الحرب موجودة: العدالة في السلطة وفي الثروة وفي التعويضات وفي الإقليم الواحد ... وفي إبعاد الذين تسببوا في وجود أهل الدار في معسكرات. أهل المعسكرات والجيل الذي ولد فيها منذ ٢٠٠٣م. الذى تربى داخلها وأهلهم من المدنيين الذين طالتهم الحروب وآثار

الحروب سوف يكونون أكثر شراسة في تمرد وحرب قادمين - قريباً أو بعد حين - وسيضاف إلى قائمة مطالبهم عنصر جديد هو (الإنتقام): أمر لم يعرفه أهل دارفور المسالمين من قبل ولكن علمتهم له الحرب والتعامل منذ التمرد الجديد عام ٢٠٠٣م. إذ لم يكن معروفاً قبله.

إستراحة قصيرة طويلة تداخلت فيها الأمور والأحداث وعابها التسلسل الزمني وهو ما اعترفت به من البداية ... وأعود إلى وزارة التجارة.

الفصل الثالث
الدخول الأول للوزارة

الاقتصاد والتجارة الخارجية: ١٤/ ١٠/ ١٩٧١ - ٤/ ١٠/ ١٩٧٢

الاقتصاد والتجارة: ٩/ ١٠/ ١٩٧٢ - ٩/ ٥/ ١٩٧٣

المالية والاقتصاد الوطني: ٩/ ٥/ ١٩٧٣ - ٢٥/ ١/ ١٩٧٥

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

تم أداء القسم في تمام الحادية عشرة صباحاً في قصر الشعب أمام الرئيس جعفر محمد نميري والنائب الأول بابكر عوض الله ومفتي جمهورية السودان الديمقراطية عوض الله صالح.

ثم ألقى الرئيس كلمة قصيرة هنأنا فيها بالتكليف. وكان صريحاً إذ قال إنني لم ألجأ إلى معرفة شخصية لاختياركم وإنما لأن كلاً منكم قد قدم عطاءً للبلاد. منكم من رشحه من أثق فيه ومنكم من رشحته كتابته في الشأن العام ومنكم من زكته كتبه المؤلفة. ثم تسلمنا رجال المراسم وقادوا كلاً منا إلى وزارته.

دخلت مكتب الوزير في الطابق الرابع من مبنى وزارة التجارة واستقبلني بكل ترحاب مديري السابق ووزير الاقتصاد والتجارة السابق أيضاً منصور محجوب. وطمأنني بأني لست غريباً عن عمل الوزارة فأنا ابنها منذ الشباب ولكن العمل الآن يتطلب همة وابتكاراً لأن الثورة حركة وتتوقع منا عطاءً يرضي طموح المواطنين.

كان الوكيل هو حسب الرسول أحمد عرابي أحد (أشطر) رجالات الخدمة العامة. وكان قبلها في وزارة المالية حيث اختبر منصور محجوب قدراته عندما كان نائب الوكيل فيها حتى عام ١٩٥٩.

كان حسبو كبير مفتشي الإنشاء والتعمير (التخطيط فيما بعد) وعمل معه في إدارته عبدالرحمن عبدالمنعم (خبير القطن السوداني فيما بعد) وسابانا جامبو أمين ابن السلطان جامبو الذي اقتاده الصاغ صلاح سالم إبان الفترة الانتقالية قبل الاستقلال (١٩٥٣-٥٤-١٩٥٥) وألحقه بالجامعة الأمريكية في القاهرة وعبدالرحمن عبدالوهاب وكيل التخطيط فيما بعد ووزير الدولة بالمالية ثم وزير المالية وأحمد بدري الذي نقل إلى قسم آخر ليفسح الوظيفة للصادق الصديق المهدي الذي جاء من بريطانيا عام ١٩٥٨ وكان يرغب في الالتحاق بقسم

الإنشاء والتعمير غير أنه لم يلبث فيه سوى شهور استقال بعدها لقيام ثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ للتفرغ للعمل الاقتصادي بدائرة المهدي والسياسي بالسودان.

وكان حسبو يحرر الصفحة الثانية في جريدة الرأي العام لصاحبها إسماعيل العتباني في باب يومي باسم (ألوان) كان العديد يعرفون ذلك ولكنه ينفي لأن قانون الخدمة العامة لا يسمح له. ترى هل يعرف ذلك حسين خوجلي ... ياله من توارد خواطر بين المبدعين.

في مرة أنتقد خطة الإنشاء والتعمير لوزارة (المعارف) ووزيرها زيادة أرباب فما كان منه إلا أن رفض حضور الاجتماعات بالمالية إذا كان سكرتير لجنة الإنشاء والتعمير هو (الصحفي حسب الرسول عرابي). إبراهيم أحمد كان الوزير وسأل (حسبو) هل أنت محرر صفحة (ألوان)؟ رد بالنفي فطلب إبراهيم أحمد من زميله في الحزب زيادة أرباب الاستمرار في الاجتماع فأنا صدقته.

وأوصاني منصور محجوب به خيراً حيث أني لم أعمل معه من قبل. وأنه (حمار شغل ويمكن الاعتماد عليه في أي موقف. وقد كان كذلك). ولكن (حسبو) كما كان يلقب أو يلقب نفسه أُعتقل في أحداث ثورة التصحيح لأنه زار عبدالخالق محجوب في بيته وترك له ورقة كتب فيها (قنطرناها لكم فشوت كويس). وكان التعبير مجرد خاطرة مرت بذهنه فهو لم يكن يعمل بالسياسة ولم (يقنطر) شيئاً.

سألني الرئيس نميري إن كان في ذهني اسم لوكيل وكان ردي بالنفي وإني على استعداد للعمل مع أي شخص تكون لديه الكفاءة والهمة.

رشح لي محمد عبدالماجد أحمد مدير القسم الاقتصادي لوزارة الخارجية ومسئول ملف (السوق الأوروبية المشتركة) التي كان السودان ينوي الانضمام أو الانتساب لها لو لا معارضة خفية من مصر. وافقت على الفور.

وجاءني (الجُلّة) كما كان يلقب لقصر قامتة وبدانته. وقد بدأنا بمراجعة الصادر وأوضاع الصمغ العربي بالذات (لأن القطن كان تابعاً لوزارة المالية) وكيفية الاستفادة من

شركة الصمغ لإعطاء دفعة مقدّرة للمنتج والمجالس الريفية في أماكن الإنتاج وتقلبات الأسعار بالخارج.

وفي الأثناء جاءني خطاب مؤثر من جبرائيل بيطار (ملك) الصمغ العربي في السودان الذي أجبرته القرارات الاقتصادية بالتأميم وكذلك المرض على السكن بالخارج.

قال إنه سوداني الجنسية رغم أن جنسيته الأولى (شامي) وأنه سوف يظل يراسلني بانتظام عن الأوضاع العالمية للصمغ العربي واتجاهات الأسعار. وأنه لا ينسى حسن المعاملة من إبراهيم عثمان إسحق ومحمد المكاوي مصطفى عندما كنت أعمل تحت إمرتهم في وزارة التجارة.

وقد ظل جبرائيل بيطار (وشركته لا تزال تحمل اسمه بعد أن كانت تسمى بوكسول وشركاه) يراسلني حتى بعد أن تركت الوزارة في المرة الأولى عام ١٩٧٤.

ثم اتجه اهتمامنا إلى مكونات قائمة الصادرات الأخرى وعلى قمتها في ذلك الوقت الفول السوداني والسمسم الذي يكاد يكون المصدر الرئيسي للحصول على (الدولار الأمريكي) الذي يغذي واردات البترول ومشتقاته إذ كانت العملة السائدة في التعامل الخارجي هي الإسترليني.

وهناك معركة قديمة متجددة مع مصر في صادرات الأبقار حتى تجد منا كل الاهتمام بعكس صادرات الجمال التي تسير إليها رغم أنفنا وأنفها على خفها عبر (درب الأربعين) الذي ترتاده ويرتاده أصحابها عبر القرون. تصل الجمال إلى سوق (دراو) في جنوب مصر ومن المفروض أن تسجل أعدادها كاملة وتحول قيمتها إلى السودان. غير أن مصر، وربما حتى الآن، تسجل أعداداً قليلة ثم تسمح للبقية بأن تتسرب إلى سوق الجمال في ضاحية (أمبابة) في القاهرة.

قيمة ما يصل أمبابة لا تعترف به مصر ويظل موضوع جدل حتى الآن رغم أضراره البالغة للسودان في حبس نقد أجنبي كبير. ورغم ما بدأ يسببه من أضرار لكلا البلدين، من تجارة في المخدرات، والسلاح، وربما حتى اليوم.

ورغم كل المجهودات فإننا اقتنعنا أن التعامل مع مصر يخضع دوماً للمزاج السياسي بين البلدين والضرر يقع على المواطنين في كلا البلدين وعلى اقتصاد كلا البلدين. وهو أمر مستمرحتى اليوم رغم الخطب والوفود والاتفاقيات وابتكار المسميات. وهو أمر يعرفه كل السياسيين في البلدين ورجال الأعمال والزوار إلى البلدين ويعرفه السوداني أكثر من نظرة ضابط الجوازات المصري له. ولا أحد يعمل شيئاً إذ إن الهاجس (الأمني) صحّ أو لم يصح هو الذي يسيّر علاقات البلدين.

وضع أحمد بابكر عيسى أمين عام مجلس الوزراء إجلاس الوزراء بأسبقيات يعرفها من بينها عضوية مجلس قيادة الثورة وشغل المنصب الوزاري من قبل ثم بعد ذلك حسب (عمر) الوزير. وجدت أنه اعتقد أني أكبر سناً من موسى عوض بلال، الذي يكبرني بحوالي أربع سنوات، ولكن حجمه خدع الأمين العام ولم يرجع إلى السجلات.

محمد عبدالحليم ا لذي تولى وزارة الخزانة بالإنابة كان يتصرف، بحكم وجوده السابق في الوزارة، بأنه قائد القطاع الاقتصادي. ولكن كان للأمين العام أحمد بابكر عيسى رأي آخر.

أول زيارة للمملكة العربية السعودية ... وأول لقاء مع الملك

كان موسم الحج قد بدأ وأفاد محافظ بنك السودان عوض عبدالمجيد (مدير اللجان في وزارة المالية أي الشخص الذي يمثل الوزارة في كل اللجان ومجالس الإدارات. ثم أصبح مدير السجلات والمصروفات في وزرة الدفاع. ثم استقال ليشغل منصب مدير بنك باركليز في السودان إلى أن أدركه تأميم البنك فعاد له بعد التأميم ثم محافظاً للبنك المركزي) أفاد بأن البنك سوف لا يستطيع تلبية كل طلبات الحجيج هذا العام (١٠٠ جنيه لكل حاج، أكثر من ألف ريال سعودي) خاصة وأن اندفاعاً حدث في كل البنوك بعد أن تأكدوا من نهاية الحزب الشيوعي. وكان العدد أكثر من المألوف كل عام.

قرر الرئيس أن يوفد عضواً رزيناً من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين هو أبوالقاسم هاشم إذ لم يسبق له أن زار المملكة العربية السعودية. وفي آخر لحظة ألّمت نزلة

حادة بالرائد أبوالقاسم هاشم نقل على أثرها إلى المستشفى فاتصل بي أحمد بابكر عيسى للحضور فوراً إلى رئاسة مجلس الوزراء.

كانت الساعة التاسعة مساء. أخبرني أن الرئيس قرر أن أسافر أنا إلى المملكة العربية السعودية وأن أسلم رسالة منه إلى جلالة الملك. قرأت الرسالة فإذا بها تحيات وسلامات وتمنيات بمناسبة قرب حلول عيد الفداء وأن مندوبي، الذي هو أنا، سوف ينقل إليكم رسالة شفوية. ما هي الرسالة؟ أتصرف حسب جو المقابلة وأطلب منه مبلغاً لتمويل الحج . والسفر في السادسة من صباح الغد.

وصلت جدة في أول رحلة لي إليها وإلى المملكة العربية السعودية. قابلني في المطار شخصان. واحد سوداني هو السكرتير الأول للسفارة عزت بابكر الديب. إذ جردت السفارة من قياداتها العليا ولم يبق فيها إلاّ السكرتير الأول والذي إذا ذهب إلى وزارة الخارجية السعودية قد لا تمكنه المراسم من مقابلة من يعلوه مرتبة مهما قيل أنه القائم بالأعمال.

عزت كان في موقف لا يحتمله بشر: السودانيون كانوا يقاطعون السفارة (بؤرة الحكم الشيوعي) وبالتالي القائم بالأعمال فيها إذا لم يكن مقبولاً للشيوعيين لما بقى في هذا المنصب كما كانوا يعتقدون.

السعوديون متأثرون بمن حولهم من السودانيين ويعاملونه بحذر. الرجل الثاني الذي قابلني سعودي وقور يتكلم بهدوء وأدب شديدين وهمس لي عزت أنه عمر السقاف وزير الدولة بوزارة الخارجية، إذ إن وزير الخارجية منذ أيام الملك سعود، هو الأمير (الملك) فيصل وعند الوصول إلى الفندق طمأنني بأن عمر السقاف أقرب المقربين للملك وأن حضوره في استقبالي مؤشر مبشر.

لكن أين وزير المالية والاقتصاد. أخبرني عزت أنه لم يعين وزير للمالية بعد وفاة الشيخ عبدالله السليمان السوداني الأصل. ويتولى الأمير فهد الإشراف على المالية. وقد تم قبل وصولي بأيام تعيين مدير معهد الإدارة العامة وخريج مانشستر محمد أبا الخيل وزير دولة

بوزارة المالية وتم في نفس الوقت تعيين سعودي آخر مؤهل هو الدكتور هشام ناظر وزير دولة للتخطيط بنفس الوزارة. وقد لا تسمح ظروفهما بمقابلتي. سألته عن الكيفية التي أقابل بها الملك فلم أجد عنده إجابات شافية لأنه هو نفسه لم يقابل ولم يحضر، لوضعه المراسمي، اجتماعاً مع الملك.

وقد أفادني أنني عند مقابلة جلالته سوف يدخل معي وبعد السلام عليه سوف يخرج كما قيل له. لكنه حملني رسالة من مجموعة من السودانيين بالمديرية الشمالية للالتماس بالإفراج عن شيخ سوداني وجد رجال الحرس في حوزته (كمية من الحشيش) عند مداهمتهم لمجموعة من السودانيين للمنزل في مناسبة اجتماعية ظناً منهم أنها سياسية. وأنه يمكن ترحيله للسودان إذا وافق جلالته. وأوصاني عزت أن أهمس بذلك لجلالة الملك إذ إن مجلسه يضم في العادة حوالي العشرين مستشاراً.

دخلت مع عمر السقاف إلى الديوان الملكي ولم أجد أحداً غير الملك. وبعد خروج عزت جلسنا نحن الثلاثة. وبدأت في استجماع شجاعتي لأبدأ الحديث غير أن جلالته كسر الحاجز وقال لي مبتسماً وهو يشير إلى وجهه: لا تحني هذا الوجه إلاّ لرب العباد. وكنت قد انحنيت للسلام.

ثم سألني عن صحة الأخ جعفر والضغوط التي يتعرض لها مما شجعني لأدخل في الموضوع الذي قمت بتحضيره وحفظه وهو أن دحر الشيوعيين ألقى عليه عبء مقابلة كل طلبات الشعب المسلم الذي اندفع طالباً الوصول إلى بيت الله الحرام لشكر رب العالمين. (وقد كان ذلك حقيقة كما أفاد محافظ بنك السودان).

وبما أن إمكانات البلاد المالية لا تسمح فقد أوفدني بهذه الرسالة لمساعدته لمقابلة متطلباتهم. ومقابلة بعض الاحتياجات الاستهلاكية العاجلة حتى لا يتم استغلال الموقف من أي جهات معادية.

سألني كم تحتاجون؟ قلت بحياء عشرة مليون جنيه إسترليني. كم تساوي هذه يا عمر بالدولار؟ ٢٨ مليون يا طويل العمر. أخيراً التقطت لقب المخاطبة: طويل العمر. من

هم دون الملك يلقبون: طال عمرك. التفت إلى عمر قائلاً ما يخالف كلّم الأخوان في (ساما) يدبرون المبلغ. لا يمكن نتخلف عن جعفر.

(ساما) هي اختصار وكالة السعودية العربية للنقد Saudi Arabia Monetary Agency S.A.M.A. وهي البنك المركزي السعودي. ثم التفت إلي وقال: كلم الأخ جعفر بأننا لا نتدخل في شئون السودان الداخلية ولكننا كإخوة ننصح بعضنا دون إملاء.

في النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني بند عن اتباع منهج الاشتراكية العلمية (الاشتراكية العلمية) هي تعبير مغلف للشيوعية تمييزاً لها عن الأنواع الأخرى من الاشتراكية كالطوباوية والفابية. كذلك أخبره أنني في المملكة كل الناس تطيعني إلاّ أنا أطيع (الحرس). وقد نصحني مرة بعدم أداء فريضة الحج لأن مجموعات تخطط لاغتيالي. ومع التوكل على الله أطعت الحرس. ولفظ الحرس يعني (الأمن).

مناسبة الحديث أنه، أي جلالة الملك، علم أن جعفر امتطى يوماً (دراجة) من منزله في القيادة العامة إلى مبنى الاتحاد الاشتراكي قاطعاً عدة شوارع وأنه أمر الحرس ألا يتبعه. وينصحه ألا يفعل ذلك. ثم رأيت النادل يدخل وفي يده أكواب القهوة وكانت نصيحة عمر السقاف هي أن (القهوة الأولى) للترحيب مع العصير وأن (القهوة الثانية) للوداع.

وبسرعة ذكرت له موضوع الشيخ صاحب قطعة الحشيش. ابتسم: بعد السبعين. الله يهديه. كلّم يا عمر الأخوان يفرجوا عنه ويرحّلوه للسودان خرجت منتصراً ومنتشياً ولا أكاد أصدق. أخذني عمر السقاف إلى فندق (الكندرة) الوحيد في الدرجة الأولى في ذلك الوقت (١٩٧٢) وهو قرب سوق جدة القديم.

ومن الفندق اتصل بالأخوان في (ساما) وقبل سفري تسلمت إخطاراً بالتحويل إلى بنك ميدلاند باسم حكومة جمهورية السودان ولم تذكر كلمة ديمقراطية، إذ كان اسم البلاد الرسمي جمهورية السودان الديمقراطية.

ومساءً أتى إلى الفندق جمع من السودانيين من مواطني المديرية الشمالية ومعهم (الشيخ) في حراسة الشرطة يشكرني ريثما يرحّل لاحقاً. ونصحت السودانيين أن (عزت)

موظف ليس في الدرجات العليا في سلم الوظائف السودانية إذ إن السكرتير الأول في الدرجة بي B. وعليه لا يوجد سبب لمقاطعته أو عدم التعامل معه.

حضر مقابلتي رجل من المراسم وأفادني أن الترتيبات أعدت (عشان أجيب عمرة) وهو التعبير السعودي لأداء شعيرة العمرة. أول تجربة لي. وقد أديتها بدقة تامة في حراسة أمن الحرم إذ كانت تفسح لي الممرات واستلام الحجر وماء زمزم وكل الأماكن في جو هادىء بعيداً عن الزحام فقد كان الوقت موسم الحج وبدأ التدفق على المملكة وقد كانت تجربة روحية هزتني من الأعماق وأنا أتعلق بأستار الكعبة وأدعو.

بعد العودة زارني عزت وبعد أن أصبحنا وحدنا حكى لي آخر زيارة لمسئول سوداني إلى السعودية واستضافه في هذا الفندق (الكندرة) حيث عقد الاجتماع الأول قبل التأسيسي - أو التمهيدي للمؤتمر الإسلامي. كان يمثل السودان النائب الأول ووزير الخارجية آنذاك بابكر عوض الله. وباقي القصة سردته في مكان آخر من هذه الذكريات/ المذكرات.

سِجّلنا قبل زيارتي للمملكة لم يكن طيباً. ففي بداية ثورة ٢٥ مايو تقرر إرسال وفود إلى الدول العربية لشرح أهداف الثورة وكان من نصيب المملكة العربية السعودية وفد مكون من الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم رئيساً وعضوية خلف الله بابكر وزير الحكم الشعبي.

قبل الدخول على جلالة الملك فيصل رصدت الأجهزة أن الرائد يحمل مسدساً. أخبره أحمد عبدالوهاب مدير المراسم أنه لا يدخل شخص على الملك حاملاً سلاحاً. رفض أبو القاسم وقال، كما روى عزت، أنا ثائر والثائر لا يتخلى عن سلاحه.

ويبدو أن صوت الرائد كان عالياً للدرجة التي أسمعت جلالة الملك فأمر بدخوله بسلاحه. وابتلعت المراسم الهزيمة ولكن لا ننسى أن مدير المراسم أحمد عبدالوهاب هو زوج بنت جلالة الملك وليس موظفاً عادياً.

نقلت إلى الرئيس نميري ما دار مع جلالة الملك وما تناقله السودانيون عن الزيارتين السابقتين ورغبتهم في تواصل الزيارات وفتح صفحة جديدة مع المملكة.

رئيس الجالية، عم عثمان، كان أكثر من سعيد بزيارتي خاصة أنها عادت بالخير على البلد وبالإفراج عن أحد رعاياه وقد أصبحت بعد تلك الزيارة غير المرتبة، نسبة للوعكة المفاجئة للرائد أبو القاسم هاشم، الرسول في كل مرة إلى المملكة ولو في رفقة مسئول أكبر.

وقد حدث بالفعل أن كنا نريد قرضاً كبيراً أن تقرر ذهابي في وفد برئاسة وزير شئون مجلس الوزراء في ذلك الوقت موسى المبارك الحسن وهو متقدم علي في البروتوكول.

قابلنا في المطار عمر السقاف بطابور شرف رمزي من بعض عناصر الشرطة. واقتادنا في اليوم التالي إلى الرياض حيث كانت المملكة تعمل على انتقال السفارات إلى العاصمة الرياض وحيث تقرر أن تتم المقابلات الملكية فيها.

بعد المقابلة والتي حضرها هذه المرة جمع من المستشارين والأمراء يتقدمهم رشاد فرعون أحالنا جلالته إلى الأخوان في المالية والتخطيط بتوجيه بأن تلبي طلبات الأخ جعفر نميرى.

وقد أخبرنا أننا سوف نتلقى ما طلبناه وهو خمسون مليون دولار على دفعتين لأن الإخوة العراقيين أمموا شركة البترول وحوصروا ولم يستطيعوا تسويقه وسبقوكم وتسلموا ما تيسر. ولدينا وديعة تستحق بعد شهر نستكمل منها طلباتكم.

عدنا مع موسى المبارك إلى جدة بعد أن جلسنا مع محمد أبا الخيل وزير الدولة للمالية وهشام ناظر وزير الدولة للتخطيط. وقد كانت أول تجربة لهما فيما يبدو وتولى موسى المبارك أغلب دفة الحديث.

وكما هي العادة في الأجهزة أخطرنا أنه سيتم تجهيز الوثائق ويتم الاتصال بي للتوقيع بصفتي الوزير المختص.

بعد أسبوع من وصولنا لم يتصل بنا أحد فقرر موسى المبارك العودة إلى الخرطوم خاصة وأنني الشخص الذي سيقوم بالتوقيع. ثم اتصل بي مدير (ساما) وكان باكستانياً منتدباً من صندوق النقد الدولي واسمه (أنور علي) ويوقع على العملة بحكم منصبه في

(ساما) وأخطرني بأن يحضر مندوب مفوض من بنك السودان ليتفق معه على ترتيبات الدفعة الأولى والثانية. وقد كان المندوب الفكي مصطفى نائب المحافظ.

حضر الفكي مصطفى وقد كان أول تعامل رسمي لي معه ووجدته، بحق، نعم المندوب ونعم الأخ.

كنت قد مكثت قرابة الأسبوعين وأبلغني أنور علي أنه في انتظار التعليمات الأخيرة من وزير الدولة محمد أبا الخيل وتكرم بإعطائي رقم تلفونه بالمكتب وبالمنزل.

ونصحني أنه من الأفضل الاتصال به قبيل المغرب في المنزل حتى أتحاشى مماحكات السكرتارية بالمكتب كما نصحني أن أتحلى بالصبر إذ إن الاتصال التليفوني خارج جدة صعب للغاية (١٩٧٢م).

بعد صعوبة رد على التيلفون شخص تأكدت من لكنته أنه سوداني ولما عرفته بشخصي أفادني بأنه في (سابع نومة) ولكن لابد (أصحيه ليك كيف أنت ليك عشرة يوم وهو نائم) بعد توسلات بألا يفعل وعدني بأنه سوف يجعله يتصل بي بمجرد أن يصحو من نومه. المتحدث السوداني خادمه الخاص ولو طاوعته لأخرجه من (سابع نومة).

اعتذر محمد أبا الخيل بدماثة خلقه المعتادة أن كثرة الأعباء بوزارة المالية ومعهد الإدارة الذي كان مديراً له ويقوم بتسليم مهامه جعلته يتأخر علي ووعد بالحضور إلى جدة بعد يومين.

زيارة المدينة المنورة لأول مرة: والإستماع إلى العجب

اقترح الفكي مصطفى أن نزور المدينة المنورة إذ كنا (نجيب عمرة) كل يوم مع عديلي (محمد العاقب عبدالمجيد) المقاول بالسعودية، أخطرنا المراسم ووصلنا المدينة حيث استقبلنا مندوب رسمي وخصص لنا (مزور، دليل يتولى المرور بالزوار وشرح المناسك. وفي العمرة والحج يسمى المطوّف كما هو معروف). أخذنا المزور وهو شيخ وقور لحيته يلونها البياض وتكاد تعانق صدره. ووقف بنا عند باب مدافن (البقيع) وكان وقتها (١٩٧٢) مفتوحاً للزوار وقال جملة محفوظة: السلام عليكم يا أهل البقيع. السلام عيكم يا أهل دار قرار. أنتم السابقون وإنا إن شاء الله بعدكم لاحقون. جزاكم الله عن الإسلام والمسلمين كل الخير والسلام عليكم ورحمة الله.

ثم همّ بمغادرة المكان واقتيادنا إلى مدافن شهداء واقعة أحد: حمزة بن عبدالمطلب ورفاقه. وهنا صاح فيه الفكي مصطفى يا راجل اتقي الله أهل البقيع يزوروهم كدا. أدخل جوة وأنا أزَوّرَك. وبدأ الفكي مصطفى يوضح هذا قبر فلان وهذا قبر فلان و... ولو عاوز أوصلك حتى قبر حليمة السعدية.

ذهل الرجل وسأل الفكي إنت تعرف كل هذا؟ وأعرف أكثر من هذا. من المفروض أن تحترموا الشهداء والصالحين من أهل هذا الدين. دخل الشيخ في حرج شديد ثم سار بنا من قبر إلى آخر إلى أن وصلنا قبر حليمة السعدية نهاية البقيع ثم عرّج بنا على شهداء أحد.

وفي الفندق اعتذر لنا وقال: نحن موظفون لدى الحكومة وحكومتنا تدين بالمذهب الوهابي. نحن في المدينة غالبيتنا سنيون ولكن تقيدنا الوظيفة ويقيدنا السلطان.

لقد ذكرت في الاستراحة الثانية عن (الخوارق)، إننا قابلنا مثلها في (المدينة المنورة) ذلك أنه وبعد أن انكسر الحاجز حكى لنا قصتين: الأولى أن شاباً تركياً حضر إلى المدينة يحمل صورة فوتوغرافية لوالده ومعها قطعة قماش من بقايا كسوة الكعبة ومصحف صغير. وقال لكبير ضباط شرطة المدينة أن والده وهو يحتضر أوصاه أن يدفن معه

المصحف مكسواً بقطعة قماش الكعبة ولكنه من هول المناسبة نسي ذلك. وبعد أسابيع أتاه والده في المنام وذكّره بالوصية وأضاف أنه الآن ليس في قبره بتركيا وإنما في قبر فلان صاحب الفرن في شارع كذا بالمدينة المنورة والذي توفي بعده بأيام. ومدفون في البقيع.

صاحب الفرن المشار إليه استدرج طفلة صغيرة للفرن في غفلة من أهلها ومن الزبائن فقتلها طمعاً في الحلي التي كانت بيدها. ثم قطعها إرباً ورمى بها في الفرن لإخفاء المعالم وأملاً في أن يستخرج الحلي من الفرن بعد أن تخمد النار.

ولكن الأجل كان أسرع من تخطيطه فتوفي وقد كان مدفوناً في موقع كذا بالبقيع ولكن هذا الموقع مدفون فيه أبي في الوقت الحاضر وأخبرني في المنام أن (البقيع لا يبقى فيه شقي) ويتم إجلاء الأشقياء منه كل ليلة ويحل في قبورهم أناس صالحون: رجالاً ونساءً ومن كل أنحاء العالم الإسلامي.

تعجب رئيس الشرطة من رواية الشاب التركي وحاول أن يشرح له خطورة الحديث الذي أدلى به وأنه لم يثبت شرعاً ما رواه بشأن البقيع وسكانه ولكن الشاب تمسك بأقواله وطالب أن تتأكد الشرطة من أن هناك طفلة فقدت في تاريخ كذا وأن صاحب الفرن قد توفي متزامناً مع تاريخ فقد الطفلة وأن قبره حيث حدده الشاب. ويمكن إذا فتح القبر التأكد من جثمان والده ومضاهاته بالصورة التي يحملها.

ساق رئيس الشرطة الشاب إلى أمير المدينة وحكى له ما قال. وبعد الإستجواب صدر الأمر بمراجعة سجلات الشرطة ثم الذهاب إلى القبر.

تأكد كل شيء كما قاله الشاب. ودفن المصحف مكسواً بقطعة قماش الكعبة مع الرجل وتم التكتم على الرواية.

القصة الثانية لم يبدأ الشيخ في سردها إلا بعد أن تأكد من خلو الجو إلا من ثلاثتنا وفي صوت خفيض روى أن جلالة الملك عبد العزيز مؤسس المملكة لم يكن يزور المدينة على الإطلاق إلى أن تقدمت به السن وداهمته أمراض الشيخوخة.

وهنا نصحه البعض من خاصته أن يقوم بزيارة إلى (الروضة) بالمدينة وبعد لأي اشترط أن تتم الزيارة (ليلاً) بعد أن يهجع الناس وقبل الفجر حتى لا يشعر أحد بذلك ولا يعرف أهل المدينة أنه قد زار (الروضة).

وصل الركب الملكي وأحاط بكل الشوارع المؤدية إلى الحرم وذهب رئيس الحرس إلى كبير (الأغوات) وأحضر منه مفاتيح كل الأبواب. و (الأغوات) رجال أشداء من السودانيين تم (إخصاؤهم) فماتت فيهم الشهوة الجنسية وأصبحوا يكلفون بخدمة الروضة الشريفة في المدينة المنورة عقوداً من الزمن – منذ عام ١٩١٠م – إلى أن توفي آخرهم في تسعينات القرن الماضي، رحمهم الله.

حاول الجميع فتح الأبواب فاستعصت ولم يفلح أي واحد منهم. ورويداً رويداً تقدم (الليل) واقترب (الصبح) ثم حان موعد الأذان لصلاة الصبح ولم تنفتح الأبواب. المساجد الصغيرة في المدينة انتظرت أن يؤذن للصلاة من المسجد النبوي لتتبعه ولم تسمع أذاناً.

بدأ المصلون يحضرون للصلاة ولكن الطوق الذي ضربه الحرس حول الشوارع المؤدية للحرم منعهم. وبعد أن أسفر الصبح بدأت الأبواب تنفتح الواحد تلو الآخر. وبين المحاولة الأولى لفتح الأبواب ليلاً والنجاح صباحاً في آخر جولة كان جلالة الملك قد بدأ ينتحب ثم سمع له بكاء بصوتٍ عالٍ لم يتوقف إلى أن دخل المسجد وبعده جموع المصلين: كلهم رأوه، ومن كان بعيداً عن الصف تقدم وتأكد منه وعاد المصلون وعادت المدينة كلها ثم المملكة كلها تروي الحدث ولكن في همس وخوف.

هذان الحدثان من خوارق (المدينة المنورة) وسمعهما معي الفكي مصطفى.

وبعد عودتنا إلى جدة أوفى محمد أبا الخيل بوعده كعادته ودوداً ودعا الفكي مصطفى إلى مكاتب (ساما) وأكمل الإجراءات بعد أن توطدت علاقتي بمحمد أبا الخيل وكذلك بالفكي مصطفى وأصبحت كذلك على مدى عقود من الزمن.

أخبرنا الرئيس نميري في اجتماع لمجلس الوزراء أن سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أمير دولة الإمارات العربية المتحدة سوف يزور السودان. وهذه أول زيارة رسمية له خارج الدولة بعد أن نالت استقلالها وأعيدت تسميتها من (المشيخات المتصالحة Trucial Sheikhdom States إلى دولة الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates).

كانت المشيخات سبعة ولكن اثنتين منهما رأتا أن تكونا دولتين مستقلتين وهما: البحرين وقطر. أما الخمس الأخرى وهي أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة ورأس الخيمة فقد وافقت على أن تنضم في اتحاد فيدرالي يرأسه الشيخ زايد على مجلس رئاسي يضم حكام الإمارات الخمسة وتم الاتفاق على تقاسم حقائب الوزارات الاتحادية.

تم إعداد استقبال حافل للغاية لصاحب السمو الشيخ زايد لم يشهده قبله إلا الرئيس عبدالناصر في مؤتمر الخرطوم بعد النكسة. زار الأبيض وفي استقبال قبلي للفرسان على ظهور الجمال وصهوات الخيول لم يصدق أن (عروبة) السودان بهذا الحجم والشكل.

وهو الاستقبال الذي أشرت إليه في مكان سابق بعد حل الإدارة الأهلية. وفي واد مدني كان المواطنون قد تبرعوا لقيام كلية للطب تتبع جامعة الخرطوم، باسم كلية طب ناصر تمييزاً لها من كلية طب كتشنر فزاد في عطائه لهم مما جعل الرئيس نميري يفكر في تحويل العطاء لإنشاء جامعة الجزيرة بما فيها كلية الطب المقترحة.

ثم استدعاني الرئيس إلى القصر وسألني عن مشروع أو مشاريع تنمية يمكن أن تطرح على صاحب السمو حسب رغبته في مساعدة أكبر للسودان.

اقترحت على الفور الطريق الذي استعصى على الكل وهو بورت سودان – الخرطوم. وبما أن طول الطريق المتبقي من بورت سودان إلى واد مدني حوالي الألف كيلومتر اقترحت عليه أن يطرح عليه القطاع بورت سودان – سواكن- هيا وهو كما علمت فيه

نقيضان من التربة: رمال ناعمة متحركة من بورت سودان حتى سواكن وجبال صخرية من سواكن حتى هيا. طول القطاع ٢٠٨ كيلومتر.

وافق الشيخ زايد على الفور واعتبر التكلفة (تبرع) من ماله الخاص وليس من مال الدولة.

بعد عودة الشيخ زايد وقبل قيام الرئيس نميري برد الدعوة زارنا ولي العهدالشيخ خليفة بن زايد وفي صحبته الدكتور حسن عباس زكي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري السابق والمستشار المالي للدولة. وجلس معه وفد برئاسة وزير التخطيط أبوالقاسم هاشم وعضويتي واتفقنا على ان نسلمه دراسة الجدوى للقطاع بورت سودان – سواكن – هيا ليحملها معه إلى أبوظبي.

بحثنا عن الدراسة في كل أضابير مصلحة الطرق والكباري ووزارة الأشغال التي تتبعها ولم نجد لها أثراً. وأخيراً هدانا أحد المهندسين، وقد كان لابد لي أن أتذكر اسمه فمعذرة، إلى أن مصلحة الطرق تحتفظ ببعض الممتلكات في مخزن من خشب في (كيلو ١٠) والاسم يدل على بعد الموقع من وسط الخرطوم: أي على بعد ١٠ كيلومترات جنوباً في طريق واد مدني، وموقعه الآن (حي الفردوس) الحالي.

ووجدنا المخزن الخشبي ولم نجد حارس المخزن الذي أفاد زميله، دون أن يعرف هويتنا، أنه ذهب لتناول طعام العشاء وسيعرج لحضور احتفال بزواج.

الخفير المنضبط يحرس كميات من الأخشاب والحديد مخزنة في العراء وتابعة لوزارة الأشغال أيضاً. وبما أن مفتاح المخزن لدى حارسه فقد قمنا بعقلية المراجعين بعمل محضر وكسرنا الباب الخشبي رغم احتجاج الخفير وبدأنا في ضوء مصباح نتحسس الصناديق المرصوصة.

وبحمد الله فإن المهندس الاستشاري أوضح علي كل صندوق اسم المشروع، دراسة قطاع كذا ... واستخرجنا ما يخص قطاعي بورتسودان – سواكن – هيا ثم سلمنا الخفير الحاضر المحضر وطلبنا منه أن يلمه لزميله وحفزناه ما يمكنه من إصلاح الباب وشراء قفل جديد.

ترى كيف يكون الموقف لو لم نهتدي إلى مخزن (كيلو ١٠) وإذا لم نجد فيه ضالتنا من الوثائق؟
كان من رأي المهندس الاستشاري بروفسير الفريدو باسارو مؤسس ورئيس شركة إيتال كنسلت (Ital Consult) أن يتم الاتصال بعدد (٤ مثلاً) من شركات المقاولات مؤهلة وموثوق بها لتقديم عروضها في ظرف شهرين أو ثلاثة واختيار احداها .

رفضت وزارة الأشغال في ابو ظبي الاقتراح بإعداد وثائق عطاء دولي دافع بروفسير باسارو Passaroعن رأيه بأن ظروف الحرب (حرب التحرير وعبور قناة السويس) تجعل الأسعار في زيادة مضطردة وأن إعلان العطاء الدولي يتطلب شروطاً من حيث الزمن لكل مرحلة من يوم إصدار الإعلان الي يوم فرز العطاء. ثم الفترة التحضيرية قبل بدء العمل تصل إلى أكثر من عام – وفي حالات تقارب العامين.

وفي حالة إعلان عطاء دولي فإن شرط التعويض عن تصاعد الاسعار Escalation تزيد بدورها من التكاليف بعكس حالة الاختبار المباشر حيث يمكن دوماً التفاوض الودي.

في النهاية تغلّب رأي صاحب العمل والمال. وقفزت التكلفة من ٢٨ مليون دولار التقدير الأولي إلى ما زاد عن ٢٥٠ مليون دولار. الأمر الذي جعلنا (نستحي) أن نطلب من سمو الشيخ زايد مواصلة عطاء لقطاع جديد. وكا لابد لنا أن نبحث عن مصدر آخر.

ويبدو أن السعد بدأ يحالفني ولو إلى حين إذ أحضر دكتور خليل عثمان أحد أصدقائه الإنجليز. أو لو شئت الدقة قل البريطانيين. تايني رولاند مدير شركة لونرو: ذلك أنه من أصل ألماني هرب به ذووه إلى بريطانيا ولا يعتبره الإنجليز في (المدينة The City) عنصراً نقياً. وكلمة المدينة تعبر ولا تزال عن مركز المال والأعمال في لندن: الخاص بالإنجليز.

كانت البلاد رغم ما تعاقدنا عليه في ضائقة من النقد الأجنبي ولا يزال عليها حصار غير معلن بسبب المصادرات والتأميمات والشبح الأحمر الذي خيّم عليها لفترة.

وكانت السكة الحديد ووزير النقل زين العابدين في أشد الحاجة لكم هائل من قطع الغيار لتشغيل و(عمرة) القوة الساحبة للنقل أو المناورة. مصدر قطع الغيار وكل

الاحتياجات كان بريطانيا. ولم نكن قد بدأنا التفاوض معها بشأن تعويضات ممتلكات رعاياها المؤممة من البنوك والشركات.

بداية التواصل مع بريطانيا بعد التأميم

جاء تايني رولاند باقتراح أن نتقدم بطلب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتسهيلات إئتمانية لإعادة تأهيل السكة الحديد، تحاشى تايني ذكر كلمة قرض. كما استحدث ولأول مرة في قاموسنا عبارة إعادة التأهيل Rehabilitation والتي أصبحت اليوم (تعبير عادي) – وحذر من ذكر كلمتي قطع غيار إذ إنه لا تعطي تسهيلات لشراء قطع غيار. وإعادة التأهيل تشمل قطع الغيار ومعدات ملحقة بها وخبراء للإشراف. وقد كان.

ثم جاءت باتصالات من منصور خالد مع تايني رولاند دعوة للرئيس جعفر نميري لزيارة بريطانيا: زيارة عمل وهي زيارة أقل درجة من الزيارة الرسمية ولا تستقبل فيها الملكة رأس الدولة الزائر في المطار. فالعلاقات الرسمية لا تزال عليها (سحابة) من أثر التأميم.

كان الوفد مكوناً من الرئيس ومنصور خالد وإبراهيم منعم منصور وبونا ملوال وزير الإعلام وجمال محمد أحمد وزير الدولة لوزارة الخارجية وقنديل إبراهيم الأمين العام المساعد لمجلس الوزراء للشئون الاقتصادية.

كان السفير أحمد صلاح بخاري ويبدو أنه لم يكن مرتاحاً للدور الذي قام به تايني رولاند ودكتور خليل ولم يخف جفاءه لكليهما. لم يكن تصرف السفير مبرراً لأنه في تلك الظروف السياسية ما كان لأي مسئول (رسمي، أن يكسر الحواجز: السياسية أو النفسية). كان علينا أن نتفاوض مع ممثلي بنك باركليز. بنك ناشيونال وقريندليز (الذي إشترى البنك العثماني) شركة ميتشل كوتس، شركة سودان ميركنتايل، شركة جلاتلي هانكي وشركاهم، شركة سيير وكولي وشركة بلدمور.

حضر عن الجانب البريطاني مندوب من وزارة الخارجية بصفة مراقب، مستشار ومندوب من كل بنك ومندوب من شركة ميتشل كوتس يمثل جميع الشركات.

وكانت المفاوضات في مبنى شركة ميتشل كوتس في (المدينة) وقد عجبنا أن حجم ميتشل كوتس كان أكبر من كل الشركات ومن البنكين. وأن لديها غرفة بها ملفات ٢٩ شركة تم تأميمها في أنحاء مختلفة من العالم: آسيا وجنوب أمريكا. وفي حين كان رئيس الجالية بالخرطوم المستر كيمر Keymer يعتبر أهم شخصية بريطانية بعد السفير كانت شركته سودان ميركنتايل أصغر الشركات حجماً ولم تكن سوى شركة للأسرة ولديها أقل التوكيلات.

أبدينا من أول جلسة رغبتنا الأكيدة والخالصة genuine في تعويض الجميع تعويضاً مجزياً وفق آخر تقارير التقييم من شركات المراجعة والتي كان بينها شركة بريطانية Russel & Co. رسل وشركائهم.

وخلال فترة زمنية معقولة لا تتعدى خمس سنوات أسوةً بمفاوضات توليت قيادتها مع وفد إثيوبي عن البنك التجاري الإثيوبي.

إنشرح الوفد البريطاني للصراحة والصدق التي دفعنا بها الجلسة مما أكد لهم (حسن النية) غير أننا وبنفس درجة الصراحة والصدق، أخبرناهم أننا لا نملك القدرة المالية: سواء الآن أو خلال الخمس سنوات المقبلة حسب تقييمنا للأوضاع لدفع استحقاقاتهم وعليه أن يسعوا معنا لكي تقدم لنا الحكومة البريطانية (قرضاً) بمبلغ التعويضات وقد كان في حدود خمسة ملايين جنيه إسترليني.

هنا تدخل مندوب الخارجية والذي لم نكن نعرف صفته وقال لو أن كل دولة تؤمم ممتلكات بريطانية تمنحها الحكومة البريطانية قرضاً لأقدمت كل الدول التي لبريطانيا استثمارات فيها لتأميمها.

اقترح مندوب الشركات أن ندخل في غرفة مجاورة لنتشاور في بديل. في البداية لم نجد داعياً للذهاب إلى الغرفة لأننا سوف نتشاور باللغة العربية ولكننا امتثلنا للاقتراح وعدنا بعد قليل ونحن أكثر تمسكاً بالاقتراح.

فجأة ألقى جمال محمد أحمد نظرة فاحصة في وجه الشخص الذي اعترض على الاقتراح وسأله: هل تقابلنا من قبل؟ رد عليه بلغة عربية فصحى: نعم يا سيد جمال. كيف تنساني وقد تزاملنا في بيروت من قبل. ضحك جمال وتذكر اسمه وقال له الحمد لله إننا ذهبنا إلى الغرفة المجاورة فأنت تعرف عربي أحسن مني: لغة عربية فصحى. ولهجة تونسية ولهجة لبنانية. وكما هو معروف فإن جمال محمد أحمد (نوبي) – يعني (رطاني) رغم أنه أديب باللغة العربية. وكان ما قاله طرفة دبلوماسية عطرت الجو.

وهنا طلبت منه، بعد أن أصبحنا معرفة، أن يبحث هو وحكومة صاحبة الجلالة عن مخرج يقابل حسن نيتنا To match our good will وطلبنا منه أن يذهب هو هذه المرة إلى الغرفة المجاورة ليتشاور مع حكومته. وضحكنا بعد همس بين الوفد البريطاني تحدث مندوب وزارة الخارجية وقال أن حكومته May consider ربما تنظر في صيغة لقرض يفيد السودان في أعمال التنمية ويفيد الصناعة البريطانية وذلك بأن يشتري السودان معدات بريطانية وآلات وسلع رأسمالية بالمبلغ المقترح. وافقت على الفور واقترحت عليه أن تتغير العبارة إلى أن حكومته توافق الآن Now agrees فضحك واتفقنا أن نلتقي اليوم التالي.

انتهت جلسة اليوم التالي مبكرة وفي جو ودي تذكر فيه مندوبو الشركات شعورهم وأسرهم ليلة إعلان التأميم وجلساتهم صباح اليوم الباكر مع اللجان التي كونها الرقيب العام لتسلم وإدارة شركاتهم وأعلن بعدها مندوب الخارجية البريطانية أن حكومته توافق.

وضحكنا، على المقترح وتدارسنا مسودة الاتفاق التي شارك في إعدادها بمهنية قنديل إبراهيم ووقعنا وتناولنا غداء إنجليزياً دسماً على غير المألوف في الوجبات البريطانية.

وبعودتنا إلى مكان الإقامة وجدنا شبه مؤتمر صحفي قد بدأ مع الرئيس نميري وبشرنا الجميع بالاتفاق الذي تم وأن بريطانيا ستمد السودان بمعدات وآليات لبناء الطرق. وهو ما سوف يمكننا من السير خطوة في بناء قطاع من طريق بورتسودان – الخرطوم.

غير أن أهم مكاسب الاتفاق من جانبنا هو إعلان حكومة صاحبة الجلالة على السماح لمؤسسة ضمان التصدير البريطانية E.C.G.D بالموافقة للشركات البريطانية التعامل مع السودان قبل أن يتم الالتزام بالسداد للقرض الحكومي وقبل دفع التعويضات للبنكين والشركات. والحروف اختصار لـ Export Credit Guarantee Department.

وكان اليوم التالي يوم تناول وجبة غداء مع صاحبة الجلالة الملكة إليزابيث الثانية في قصر بيكنقهام تكريماً للرئيس ووفده.

الغداء مع صاحبة الجلالة ومع المستر براون

وعند دخولنا بهو القصر في انتظار اكتمال وصول كل المدعوين لفت نظرنا بريطاني وجهه ليس غريباً عنا ورغم عامل السن ينتحب ويكفكف دموعه من وقت لآخر. تقدمنا منه وألقينا عليه التحية واحداً واحداً باحترام. وقد عرفته رغم أنه لم يتذكرني.

ثم لفتنا نظر الرئيس إليه وقد كان في حديث مع وزير الخارجية سير أليكس دوقلاس هيوم فأسرع نحوه وعانقه وسمعنا نحيب البريطاني الوقور الذي كان المستر لويس براون Lewis Brown ناظر مدرسة حنتوب أيام تلقي الرئيس نميري دراسته.

وكانت تقف بجانبه إمرأة أنيقة قدمها بأنها زوجته التي اقترن بها بعد وفاة زوجته أم ابنه آدم في حادث طائرة. عرفنا أن المراسم البريطانية قد طلبت من الرئيس أن يدعو بناء على رغبة الملكة إثنين من عامة المواطنين البريطانيين (غيرالرسميين). فطلب أن تقدم الدعوة لأستاذه وزوجته: مستر ومسز لويس براون.

سبب البكاء أن مستر براون قال أنه كان إذا حضر من قريته إلى لندن يحرص على أن يكون يوماً، من المحتمل، أن تطل فيه الملكة على المواطنين من شرفة القصر في أيام معينة ولحظة معينة من تغيير الحرس الملكي.

كان كل أمله أن يرى صاحبة الجلالة في الشرفة ويرد عليها التحية ملوحاً بيده مع عامة المواطنين، والانصراف. أما أن يدخل اليوم قصر بكينقهام، ويكون مع بعض الأميرات وولي العهد في البهو الملكي، ويصافحهم يداً بيد hand by hand كما قال، بل وسوف يصافح جلالة الملكة فهذا موقف لم تتحمله نفسه. ثم شكر نميري بمشاعر جياشة غير مألوفة لدى البريطانيين.

لابد من طرفة أثناء الزيارة وهي أنه كان علينا لبس الزي الوطني وبعد بحث وجدت في حقيبتي (جلابية) ذات طول يقارب (بونا ملوال) وكانت المشكلة في (طـــي العمة) لتكون على رأسه الذي يبدو أنه لم يحملها من قبل فاضطررنا لتثبيتها بعدد من (الدبابيس) حتى لا تسقط من على الرأس على المائدة وهو ينحني ليحادث الأميرة (آن) التي يضعها البروتوكول إلى جانبه. وبقدر ما أدت (الدبابيس) واجبها كان في عونها الحرص الزائد من بونا ملوال على الاحتفاظ بالعمة على رأسه لكي يسمع أو تسمعه الأميرة.

وتوالت نجاحات الدبلوماسية السودانية في تحسين العلاقات

بعد العودة بدأ جو العلاقات الدولية يتحسن فاتصل السفير الفرنسي بالخرطوم بأن حكومته تتوق إلى اتفاق مماثل لما تم مع بنك باركليز وبنك ناشونال آند قريندلز بشأن بنك الكريدي ليوني الذي تأممت أسهمه التي تمثل ٥١٪ من أسهم البنك (تملك حكومة السودان ٤٩٪) وأصبح اسمه بنك النيلين.

كنت في زيارة إلى إيطاليا تمهيداً لإنشاء علاقة. مهد لها منصور خالد. مع ما كان يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة وكان لابد أن تتبنى دولة مؤسسة للسوق طلب أي دولة من خارج المستعمرات الأوروبية السابقة كإجراء سياسي في اتفاق منصور خالد مع وزير خارجية إيطاليا ألدو مورو على ذلك. كان الوفد أيضاً برئاستي وعضوية جمال محمد أحمد وزير الدولة بالخارجية والسفير أحمد الشريف الحبيب.

حضر مندوب من البنك الفرنسي دون موعد ودعاني لزيارة فرنسا فاعتذرت وطلبت منه أن نتحاور في السفارة السودانية بروما فإذا وصلنا لتفاهم يمكن حضور مندوب منهم للسودان لتوقيعه.

كان مبلغ التعويض ثلاثة ملايين إسترليني فاتفقنا أن يقدم لنا البنك قرضاً قدره ستة ملايين ندفع منها ملايينه الثلاثة والباقي على ست سنوات بمعدل مليون سنوياً على أن تكون الفوائد على ثلاثة ملايين وليس على الستة كلها.

وافق على الفور وبمجرد عودتي إلى الخرطوم وصل وتمت صياغة الاتفاق بركاكة وأخطاء لغوية من المستشار الذي كلفه ديوان النائب العام بالمهمة. وقد كان لمعرفة سابقة لي وخبرة في وزارة التجارة ثم في القطاع الخاص بالصياغة القانونية قمت بكتابة الاتفاق من جديد ووقعنا عليه بشهادة من مدير بنك النيلين بعد التأميم إبراهيم محمد على نمر، محافظ بنك السودان فيما بعد. ثم اتصلت بوزير العدل وقتها (١٩٧٢م) أحمد سليمان وقصصت عليه ما حدث وأخبرته أننا مقبلون على فترة سيكون فيها لكثير من الاتفاقيات المالية الدولية وأن السودان بحاجة

إلى مستشار قانوني ذي خبرة في مثل هذه المسائل واقترحت عليه محامياً أمريكياً عرفته أيام عملي في مؤسسة الخليج وكان قد حضر عدة مرات للسودان وأشرف على بعض أعمالنا.

تردد أحمد سليمان ودافع، كعادة المهنيين، عن زملائه في الديوان، ثم رفض. أخبرته بأني وفي نطاق اتفاقيات القروض والإلتزمات الدولية سأستشيرالمستشار في المسودة وبعد موافقته سأعرضها على وزارة العدل.

وكان قراراً أرضى طمأنينتي وأرضى التزامه نحو زملائه. وأكد أجزم أن كل الاتفاقيات التي لم تعرض وقتها على ذلك المحامي واسمه (نورمان فاندر كلوت Norman Vander Clute) تعرض فيها السودان لخسائر في الحقوق أو في التحكيم بعد ذلك).

وظلت علاقتي وثيقة بهذا المحامي إلى اليوم. وأذكر أنه عند خروجي مستقيلاً من الوزارة في ١٩٧٤م. حضر إلى السودان في عمل يخصه وزارني في داري طالباً (سلفية ١٣ ألف جنيه) وأنا أهم بكتابة الشيك لصرفه ابتسم وقال أنه سوف يقدم بها يعادلها من دولارات وكان (٤٠,٠٠٠ أربعون ألف دولار) طلباً بإسمي لمكتب الأعمال الصغيرة Office of Small Business في واشنطون وسوف يحصل لي على رخصة ومعها الكرت الأخضر The Green Card. أي سوف أكون ليس مواطناً أمريكياً بل مواطناً له رخصة عمل في دنيا الأعمال الأمريكية.

أخبرني أن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة تشجيعاً لحضور مواطنين لديهم قدرة مالية للعمل في السوق وليس للتوظف أصدرت هذا القرار: كل من يحضر ومعه أربعون ألف دولار نقداً سوف يكون لديه هذا الامتياز. بالطبع رفضت دون نقاش ومزقت الشيك. ولا يزال فندر كلوت كلما التقينا يذكرني كيف كنت (أحمق) وأضعت فرصة يسعى إليها اليوم الجميع حتى ولو معهم أضعاف المبلغ إذ ألغي هذا الإمتياز فيما بعد.

بعد الاتفاق مع البنك الإثيوبي، ثم مع بريطانيا وفرنسا، الجلوس مع الحكومة الإيطالية لقيام علاقة مع السوق الأوربية المشتركة European Common Market.

أصبحت العلاقة بيني وبين منصور خالد، والذي عرفته بعد أن دخلت الوزارة، ذات أبعاد مؤسسية وشخصية.

واقتنعت أنه لابد من تمهيد سياسي قبل البدء في علاقات اقتصادية وهو مبدأ على عكس ما كان في عهود الاستعمار الأولى إذ كانت التجارة تسبق (العَلَم) أو كما كان يقال (العَلَم يتبع التجارة The flag follows trade) بمعنى أن التجار يذهبون إلى أماكم عديدة في العالم فإذا وجدوا خيراً وفيراً في بلد ما افتعلوا مشكلة وطلبوا من الحكومة أن تأتي لحمايتهم فيأتي (العَلَم) أي الأسطول أو الجيش ويحتل البلاد بحجة حماية التجار أو المصالح الوطنية.

أما في حالتنا فقد تم بيننا تفاهم ثم اتفاق غير مكتوب على أن تستكشف الخارجية مناطق المصلحة ثم نتبعها بتنسيق ودراسة. وبحمدالله تم النجاح في جميع الحالات وبدرجات عالية مما جعل البعض يعتقد، ممن يعيشون في أجواء الشللية، أن هناك (تكتل) يربط بيننا. ثم أضافوا إلينا موسى عوض بلال وزير الصناعة والتعدين، ثم بشير أحمد بشير العبادي وزير النقل.

وفي الحقيقة أن موسى وبشير ومنصور يعرفون بعضهم من جامعة الخرطوم أيام الطلبة. وربما كانوا في كتلة المستقلين التي أثارت عداوات ولا تزال من الأخوان المسلمين والشيوعيين معاً ضد منصور بصفته أحد مؤسسيها ولكني لم أعرف لا منصور ولا بشير إلاّ من خلال العمل الوزاري.

ويشهد الله إنني لم ألتق أياً منهما خارج مكاتب مجلس الوزراء أو قاعات الاجتماعات في غير المناسبات الاجتماعية ومع موسى فقط وكنت أتعجب لذلك رغم أن بشير أقرب لليسار منهم.

<u>وماذا عن العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي:</u>

في جلسة وزارية دار البحث أننا لابد من تحسين (كلمة تطبيع لم تكن قد دخلت قاموس السياسة بعد) العلاقات وإعادتها مع القطبين الكبيرين: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إذ إن التواصل معهما مفيد كما أن المنافسة بينهما مفيدة أيضاً.

حضر في هذه الأثناء مساعد لوزير الخارجية الأمريكية يدعى (ديفيد نيوصم David Newsom) وطلب مني منصور خالد مقابلته ومناقشته بصراحة في مستقبل علاقات البلدين الاقتصادية.

حضر أول المقابلة السفير. وزميل الدراسة في الإسكندرية عيسى مصطفى سلامة. ثم إنسحب بناء على طلب منصور خالد.

ولما أصبحنا منفردين سألني ديفيد نيوصم عما إذا كان السودان يمكنه سياسياً إعادة علاقاته بالولايات المتحدة (قبل) مصر التي قطع السودان علاقاته بالولايات المتحدة من أجلها.

كان السؤال يحمل في طيات كلمة (قبل) كلمة (استئذان) وقبل أن يستفزني بطريقة أخرى رددت عليه بهدوء أن السودان يتخذ قراراته على ضوء مصلحته ولكن بما أنه جزء من المنطقة العربية فإنه يتخذ قراراته أيضا بعين على المنطقة With An Eye On The Region وجدت أن هذا الحديث نقل تماماً في أحد أعداد مجلة (المجلــة) السعودية بعد ٣٠ عاماً. وقلت لـه: وفي هذا الموضوع بالذات: نعـم وقبل مصـر. انتهـزت فرصة انشراحه وسألته السؤال بالعكس: وهل الولايات المتحدة يمكن أن تتخذ قراراتها للتعاون الاقتصادي مع السودان دون إنتظار مصر.

رد بالإيجاب. فقلت له أن طلباً من السودان لمعونة مالية. على غرار ما قدمت الولايات المتحدة للبلاد عام ١٩٥٨م. تجري طباعته ليحمله معه. لكن المبلغ هذه المرة ليس لخمس ملايين بل خمسة عشرة مليوناً. ووعد. كعادة المسئولين الأمريكان بسرعة البت في الموضوع دون ربطه بعودة العلاقات.

... وماذا عن الاتحاد السوفيتي والعراق:

كانت العلاقات الدبلوماسية قد قطعت مع الاتحاد السوفيتي والعراق بعد ثورة التصحيح (١٩٧٠) لاتهامهما بالضلوع فيها.

أما مع الولايات المتحدة وبريطانيا فقد قطعت بعد حرب الستة أيام (النكسة ١٩٦٧) أي قبل قيام ثورة مايو بعامين. ثم أعيدت مع بريطانيا قبيل الثورة إذ تأكد أنها لم

تشارك في المظلة الجوية التي قيل أن أمريكا وبريطانيا قد حمت بها الطيران الإسرائيلي وهو يدك المواقع المصرية.

كان القرار أكبر من أن يدفع به منصور خالد منفرداً كوزير للخارجية ولو إحتمى بالموقف الاقتصادي وضرورات التنمية التي تحاورنا بشأنها.

فأرسل بذكاء شديد خطاباً إلى كل سفير من سفراء السودان بالخارج يطلب رأيه في إعادة العلاقات مع الدول الثلاث التي بقيت: أمريكا، الاتحاد السوفيتي والعراق.

وألمح لكل سفير أن هذا الخطاب له وحده من بين كل السفراء وشخصي وعليه ألاّ يعلم به غيره أو أن يستأنس فيه برأي سفير مثله. كان رد السفراء جميعاً بالإجماع بضرورة عودة العلاقات مع كل الدول الثلاث بدون تمييز ودون إبطاء وللتاريخ لـم يوجه الخطاب إلى عبدالله الحسن سفيرنا في بريطانيا وحده كما ورد في مذكرات بعض الإخوة.

جمع الرئيس نميري المكتب السياسي ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك لأول وآخر مرة. وطلب من منصور خالد طرح الاقتراح بإعادة أو عدم إعادة العلاقات السياسية مع الدول الثلاث التي قطعت معها. وذكر البعد الاقتصادي وعودة علاقتنا مع مجموعة البنك الدولي وأنه استطلع آراء جميع السفراء السودانيين بالخارج. بالكيفية التي ذكرتها من قبل. وإجماعهم دون تنسيق بينهم على عودتها. ثم طلب الرئيس آراء المجتمعين.

أجمع القوميون العرب واليسار: خالد حسن عباس، أبوالقاسم هاشم، أبوالقاسم محمد إبراهيم، مأمون عوض أبوزيد، كامل محجوب، عثمان أبو القاسم ثم عون الشريف قاسم، بشير عبادي: أجمعوا على رفض الاقتراح كما قدم وطلبوا أن يقدم الاقتراح عن كل دولة على حدة لأن الأسباب مختلفة من دولة لأخرى. وإذا كان ولابد أن تعاد العلاقات.

تحدث الآخرون وكنت بينهم بضرورة الإعادة وأن المقاطعة ليست سبيلاً للتعاون وقد عانت منها الدول العربية بمقاطعة كل تجمع فيه إسرائيل. قال الرئيس إن الإقتراح كل لا يتجزأ. قاطعه بشجاعة أبوالقاسم هاشم وأن المنطق هو أن يقدم عن كل دولة على حدة.

استمر الرئيس في طرحه للإقتراح فرفع أبوالقاسم يده. وهنا قال الرئيس بحدة لم أعهدها فيه طوال وجودي بالمجلس: يا أبوالقاسم خلي عندك انضباط. أنا الشخص الوحيد المنتخب شعبياً في هذا الاجتماع وقد قمت بتعيينكم جميعا. الوضع اليوم ليس كما كان قبل الاستفتاء. سوف أسأل الأعضاء واحد واحد باسمه وأطلب الإجابة بكلمة واحدة: نعم أولا، دون حيثيات وتأكدوا أن هذه آخر مرة أجمعكم وأطلب فيها رأيكم في أمر من صميم مسئولياتي.

كانت نعم الأغلبية. وكانت الساعة قد بلغت التاسعة مساء استأذنت إذ كنت على سفر إلى الولايات المتحدة لمباحثات مع صندوق النقد الدولي بعد أن اختلفنا في السودان وبعد أن طلب الملك فيصل من مندوب المملكة في مجلس إدارة البنك أن يذهب إلى الخارجية الأمريكية ويخبرها أن تفتح (الضوء الأخضر) للسودان دون انتظار لموضوع عودة العلاقات.

ذهبت من القصر رأساً إلى المطار. وفي غرفة كبار الزوار وجدت المستر مور Moore المسئول عن العلاقة مع السودان في السفارة الهولندية. بالطبع هو أمريكي ومن طاقم وزارة الخارجية الأمريكية ولكن في حالة قطع العلاقات (يلحق) بسفارة دولة أخرى صديقة للطرفين. مندوبنا في الولايات المتحدة كان عثمان حامد، وألحق بسفارة الصومال وقد كان معظم وقته في المستشفى مريضاً.

فاجأني المستر (مور): شكرا للتصويت لإعادة العلاقات معنا. لم أستغرب لموقف عبادي لأنه كان دائماً مع اليسار لكنني إستغربت لموقف عون الشريف. ابتسمت وسألت ببرود عن الموضوع الذي يتحدث عنه. فرد بابتسام: على أي حال شكراً.

وبما أنه عند وصولك غداً لواشنطن لا يكون القرار قد بدأ تنفيذه فسوف يقابلكم مندوب من وزارة الخارجية الأمريكية بالمطار وهو تقليد نقوم به لأي مسئول ليست له سفارة ببلدنا.

كلما تذكرت موقف وحديث مستر (مور) ينتابني شك في أن أجهزة للتنصت كانت موجهة من مبنى السفارة الأمريكية في عمارة صالح عبيد بشارع الجمهورية (مقر بنك تنمية

الـصادرات. بنك الغرب الإسلامي الآن) إلى القصر الجمهـوري لأنه كان من المستحيل أن يكون هناك أحد أبلغه من داخل الاجتماع الذي تركته منعقداً لدراسة تداعيات القرار وتوجهت للمطار.

وبدأت أفكر هل كانت السفارة الأمريكية تستمع لكل اجتماعات |(الحكومة) سواء بالقصر أو مجلس الوزراء. حتما إن لم تكن كلها قطعاً بعضها. كما أنني أكاد أجزم أنهم يستمعون لكل ما يدور بين الرئيس وبعض سفراء الدول وبعض الزوار إذ كانت لقاءاتهم تعلن مقدماً في الإذاعة والتليفزيون والصحف.

كان وفدنا على أعلى مستوى برئاستي وعضوية أمين عام مجلس الوزراء أحمد بابكر عيسى الذي ألحّ على الرئيس لكي يصحبنا ويعرف ناس المالية ديل بعملوا شنو مع الصندوق ويعطيه تقريراً سيكون أكثر دقة ومختلفاً عن ما يقدمه الوفد كان حديثه (مداعبة) لي مع أنها كانت (خشنة) وقبلتها.

عضوا الوفد الآخران كانا محافظ بنك السودان عوض عبدالمجيد ووكيل المالية والاقتصاد الوطني بشير إبراهيم عثمان إسحق.

أخيراً وُجِدَ من يملأ كرسي شئون السودان في إدارة صندوق النقد الدولي بعد إستقالة الإيراني مستر زادة وعزوف الهندي (موكرجي) الذي كان قائماً بالعمل بالإنابة.

المسئول الجديد اسمه مستر راي (Ray) أمريكي الجنسية وهو ما يدعو للتفاؤل إذ إن (الأبيض) دائماً أكثر مرونةً وتفهماً من الآسيويين وغيرهم من الجنسيات الذين يتهيبون من أن يغضب قرارهم رؤساءهم. غير أن مستر (راي) كان يكثر من (الشرب) وتشم فيه رائحة الخمرإذا إقترب منك. ومع ذلك توصلنا لتفاهم سريع معه رغم تدخلات أحد أعضاء وفده هو عبد الشكور شعلان – مصري الجنسية – الذي أصبح بعده بقليل المسئول عن كرسي السودان مترقياً مع تقاعد المستر (راي) وقطع المفاوضات إجازة نهاية أسبوع طويلة لمناسبة أمريكية. Long Week End.

وتلطف معنا المستر (نيوصم) ودعا الوفد إلى قضاء الإجازة الطويلة التي تمتد لأربعة أيام في أي مكان يختاره الوفد.

اقترح بعضنا كاليفورنيا وهوليود ولاس فيجاس كأماكن للترفيه نسمع عنها غير أني فضلت أن نزور (ولاية تكساس) حيث التمييز العنصري والتي لا يمكننا زيارتها في ظروف عادية في غير حماية وزارة الخارجية الأمريكية. أيدني أحمد بابكر عيسى. وفجأة فضّل عوض عبدالمجيد وبشير إبراهيم عدم مغادرة واشنطن لمتابعة ومراجعة مسودة الاتفاق.

جاءنا مندوب من الخارجية وسألني إن كنت أعرف أي شخص في تكساس. تذكرت (جيم بيرفورد) مهندس البترول الذي جاءنا في مؤسسة الخليج بالسودان عام ١٩٧٠ في مهمة لاستكشاف البترول نيابة عن المؤسسة وشركة كونتيننتال الأمريكية. باقي القصة سبق أن سردته في (الفرص الضائعة) بمناسبة زراعة القطن في مشروع الجزيرة.

بعد العودة وتقديم التقرير المعتاد للرئيس ولمجلس الوزراء استدعاني الرئيس وسألني عن نشاط أعضاء الوفد في واشنطون بعد سفرنا مع أحمد بابكر عيسى إلى (تكساس) نفيت علمي بأي نشاط سوى متابعة ومراجعة مسودة الاتفاق. ضحك الرئيس وقال لي: هل نسيت ما قاله أحمد بابكر عيسى قبل سفركم عن أنه سيأتيني بتقرير أكثر دقة ومختلفاً عن تقريرك. هل نسيت أن أحمد كان (مفتش مركز) أيام حكومة المفتشين والمفتش يعلم مثل ناظر القبيلة أخباراً لا يعرفها غيرهم. أخبار أحمد بابكر عيسى – وهو معك في تكساس – وعن طريق مخبرين له من السودانيين العاملين في واشنطون بالبنك والصندوق أن عضوي الوفد تأخرا لأن كلا منهما كان على موعد في معاينة للعمل في الصندوق والبنك. كيف يكون أعضاء في وفد يدافعان عن وجهة نظرالحكومة مع جهات يأملون في الخدمة تحت إمرتهم. لقد قررت إعفاءهما من الخدمة.

رجوته أن يعطيني فرصة للتأكد من الخبر فقال لي أن مصادر الخبر أمينة وغير مغرضة وبالطبع لا يمكنه الإفصاح عنها. بالفعل أصدر الرئيس قراره بإعفائهما من الخدمة

– وتم تعيين إبراهيم محمد علي نمر مدير بنك النيلين محافظاً لبنك السودان وحسب الرسول أحمد عرابي من مؤسسة الدولة التجارية وكيلاً لوزارة المالية والاقتصاد الوطني.

بعد فترة جاءني منصور خالد وأخبرني أنه تلقى شكوى من اليابان بأن السودان لا يعطيها مركزها الذي تستحقه في العلاقة بينهما إذ إنه لا يوجد منذ فترة سوى مكتب ترويج تسويق القطن السوداني وللسودان سفارة في الهند وفي الصين ولم تفتح سفارة باليابان رغم مركزها الاقتصادي العالمي. لذلك ترى الخارجية فتح سفارة وتعويضاً للفراغ الذي حدث اقترح أن يكون السفير في أكبر مرتبة في الخدمة المدنية وهو وكيل وزارة المالية المتنحي من أسابيع – بشير إبراهيم. ولما لم يقبل الرئيس منحي فرصة للتأكد من الاتهام الذي أحيل للمعاش بسببه فقد ضممت صوتي إلى صوت منصور ووافقت على اعتماد لفتح السفارة وعلى اختيار بشير سفيراً. فوافق الرئيس.

العلاقة مع صندوق النقد الدولي:

كانت كلمة تخفيض سعر العملة منفرة وبغيضة في السمع. كان صندوق النقد الدولي يقترح دائماً أن يتم تخفيض سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار حتى يساعد ذلك على تشجيع الصادرات وفي نفس الوقت تقليل الانفاق مما يساعد على تخفيض الواردات وتحقيق درجة من التوازن في الحساب الخارجي. وعندما حضرت بعثة الصندوق إلى السودان لأول مرة بعد الاستفتاء وطرحت الاقتراح إعترض وزير المالية في ذلك الوقت محمد عبدالحليم وأراد أن يلقي وزر القرار ،إذا تم، على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الذي هو أنا. عقد اجتماع لمجلس الوزراء وحضره وكيل الاقتصاد والتجارة محمد عبدالماجد ومحافظ بنك السودان عوض عبدالمجيد ودار جدل طويل سرعان ما تحوّل إلى شبه مشاجرة بين محمد عبدالحليم وعوض عبدالمجيد إذ أثار محمد عبدالحليم أمراً لم يكن البعض يعرفه وهو أن عوض يتصرف أحياناً كأنه هو الحكومة والمسئول الأول عن الاقتصاد إذ أصدر قراراً بالاتفاق مع رئاسة صندوق النقد الدولي – بربط السودان بالدولار الأمريكي بعد أن كان السودان عملياً في كتلة الإسترليني. كتلة الإسترليني كانت الأكبر في عدد الدولة المكونة لها

وهي جميع دول مجموعة الكمونولث والمستعمرات البريطانية وبعض المستعمرات التي تحررت - ومنها السودان ومصر- وكانت الأقوى اقتصادياً إذ يساوي الإسترليني ٢٫٨ دولار برغم أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال ذات الحجم الأكبر من احتياطي العالم من الذهب. فقد قامت معظم الدول الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية وعلى رأسها دولة الفاتيكان بترحيل أرصدتها من الذهب إلى الولايات المتحدة لتُحفظ بعيداً عن ألمانيا النازية التي بدأت غزوات سريعة احتلت بموجبها معظم أوروبا. وبعد الحرب ظل الذهب في الولايات المتحدة بعضه للحفظ خوفاً من تحرك شيوعي وبعضه سداداً لديون قدمتها الولايات للدول أثناء وبعد الحرب مباشرةً. وحتى تخلق الولايات لنفسها مركزاً متميزاً في الاقتصاد الدولي وفي المجتمـــع الدولـــي الذي دخلته بقوة في منتصف الحرب ثم سارت فيه لإعادة إعمار أوروبا بمشروع مارشال (وزير الخارجية) أعلنت الولايات المتحدة حرصاً على استقرار العملات القومية أنها سوف تلتزم لكل من يدفع (٢٥) دولار (أوقية) من الذهب. واستفادت العديد من الدول من هذا الإعلان وبدأت في زيادة طلبها على الدولار وفي نفس الوقت أعادته إلى الولايات المتحدة للحصول على الذهب كاحتياطي قومي لأرصدتها ولعملتها أو الاحتفاظ بالدولار نفسه كاحتياطي مستقر يسنده الذهب. ولكن بتورط الولايات المتحدة في حروبها بعد الحرب العالمية الثانية في آسيا: حرب فيتنام وحرب كوريا تناقص احتياطي الولايات المتحدة من الذهب وبدأ مركز الدولار في الاهتزاز. عندئذ اتخذ الرئيس الأمريكي نيكسون في ١٥ أغسطس ١٩٧١م. قراراً هزّ العالم بأن الولايات المتحدة غير ملتزمة بعد ذلك التاريخ بتسليم أي ذهب بالسعر المعلن وزاد على ذلك بأن الدولار أصبح عملة حرة يتحدد سعرها يومياً بالنسبة للعملات الأجنبية في السوق: أي قام بتعويم الدولار.

سارع صندوق النقد الدولي بالاتصال عن طريق التلكس (أسرع جهاز عندئذ: سبتمبر ١٩٧١م.) وطلب من جميع الدول الأعضاء إعلان علاقتها بالإسترليني أو بالدولار حتى يتحدد وضعها مع الصندوق.

وفي نفس الوقت، وفي اجتماع طاريء للمجلس التنفيذي للصندوق، اعتمد سعر الدولار بالنسبة للذهب في يوم ١٥ أغسطس ١٩٧١م. هو العملة الرسمية بصندوق النقد الدولي وأسماها: حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights وكانت تساوي ١,١ دولاراً. وبما أن الدولار أصبح معوّماً Floating وهو الأمر الذي يفضله الصندوق دائماً أي أن تتحدد أسعار العملات حسب تقلبات السوق فإنه نصح معظم الدول ذات المشاكل الهيكلية في الاقتصاد وفي الصادر أن ترتبط بالدولار.

كان السودان كله مشغولاً وقتها بمسائل الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بعد فشل ثورة التصحيح في ٢٢ يوليو ١٩٧١م. وانتشر مجلس الوزراء كله يدعو لانتخاب الرئيس نميري. وجد عوض عبدالمجيد محافظ بنك السودان نفسه في وضع لا بد أن يتخذ فيه قراراً سريعاً (لم أكن قد دخلت الوزارة بعد). واستشار من استشار من زملائه في الخدمة العامة وأبرق الصندوق خيار السودان بفك ارتباط الجنيه السوداني مع الإسترليني والارتباط مع الدولار Pegged with the Dollar. كان القرار شجاعاً وصحيحاً إذ إن ميزان صادرات السودان كان لصالحنا مع دول تتعامل بالدولار في حين أن ارتباطنا بسلع الوارد الاستهلاكية والرأسمالية كان مع بريطانيا بالذات، أي بالإسترليني. ولما انتهى الاستفتاء باختيار الرئيس نميري في سبتمبر ١٩٧١م. وبدأ المشاورات مع زملائه في اختيار وزراء المرحلة الجديدة وبدء انعقاد جلسات مجلس الوزراء والالتفات للمشاكل التنفيذية لم يكن أحد يتذكر. بل أن البعض لم يكن يعرف، التطورات النقدية الدولية وفك الارتباط بين الدولار والذهب ... إلخ.

لذلك عندما هاجم محمد عبدالحليم محافظ بنك السودان بأنه اتخذ قراراً سيادياً لم يفوضه فيه أحد لم ينفعل معه أغلب المجلس بل تعاطفوا مع عوض عبدالمجيد الذي شرح باختصار ما أسهمت في توضيحه وأن هذا القرار مسألة (فنية Technical) رغم أن له بعداً سياسياً في ارتباط البلاد بأقوى اقتصاد وأكبر دولة.

الدولة الكبرى الأخرى (الاتحاد السوفيتي) كانت قد زالت من القاموس السياسي السوداني بعد انقلاب هاشم العطا رغم أنه لا علاقة لها بالقرار.

فّوض مجلس الوزراء وزراء المالية، الاقتصاد والتجارة الخارجية، التخطيط، التموين والتجارة الداخلية وهم بالتوالي (محمد عبدالحليم، إبراهيم منعم منصور، أبوالقاسم هاشم وموسى عوض بلال) للتباحث مع بعثة الصندوق والتوصل إلى قرار. كانت البعثة تصر على تخفيض قدره (١٥٪) لتشجيع الصادرات التي تعاني من الركود بسبب ارتفاع تكلفتها وأن القرار سوف يعطي المنتج سعراً كلياً مجزياً يجعله يقبل الأسعار العالمية. استثني اقتراح الصندوق تطبيق القرار في حالة قبوله على القطن والصمغ العربي لأن أسعارهما مرتبطة بالدولار Quoted in Dollar. والمقصود بقية الصادرات كالحبوب الزيتية والمواشي. كادت المفاوضات أن تتوقف وفجأة استأذن رئيس الوفد محمد عبدالحليم بدعوى أن لديه موعداً مع رئيس الجمهورية صدقناه ثم اتضح فيما بعد أنه ذهب إلى منزله.

تحاورت مع رئيس البعثة الهندي الجنسية المستر موكرجي Mukarjee واقترحت عليه أن نفرض على كل الواردات (ضريبة وارد Import Tax) ١٥٪ وأن نمنح (حافز تصدير Export Bonus) ١٥٪ لتلك الصادرات التي نرى أنها تستحق التشجيع إذ إن بعض الصادرات قد لا تمنح الحافز مثل القطن والصمغ وبعضها قد يقبل ١٥٪ أو ١٠٪ على ألا يقل الحافزعن ٥٪ أما ضريبة الوارد، والتي تهدف إلى تخفيض أو محاربة الاستهلاك والواردات غير الضرورية فسوف (لا) تفرض على أدوات ومعدات الإنتاج والسلع الرأسمالية ولا على مدخلات الإنتاج كالتقاوي والسماد والجوت إلخ... ولا على الأدوية وأطعمة الأطفال. وافق المستر موكرجي ولكنه، بصفته المؤقتة في رئاسة قسم السودان، إذ هو رئيس قسم الميزانية يفضل أن يتم الاتفاق النهائي في واشنطون. بحثت مع محمد عبدالحليم في القصر ولم أجده وكذلك في مجلس الوزراء وفي رئاسة المالية. وفي اليوم التالي وفي جلسة للمجلس عرض هو الاتفاق والإنجاز الكبير وكان أميناً إذ قال الأخ منعم هو صاحب

الاقتراح. وكان قد تجاوز بروتوكول الإجلاس وطلب من أمين المجلس أن أجلس بجانبه مباشرة حتى نتشاور في الرد على الأسئلة.

كان رد فعل الرئيس على غير ما توقع محمد عبدالحليم إذ قال له الإنجاز شارك فيه كل المجلس في تركيزه على الوصول إلى ما يدعم التصدير في المقام الأول. بعدها أصدر عمر الحاج موسى قولته الشهيرة (أولاد سنة أولى غلبوا أولاد سنة رابعة). كان في مقدمة أولاد سنة أولى أي (الوزراء الجدد) الذين قادوا عدم تخفيض العملة والوصول إلى صيغة بديلة موسى عوض بلال ودعمه بقوة بشير عبادي. وقد كان موسى عضواً في وفد التفاوض.

كان الاقتراح كسراً لحاجز عدم الثقة لفترة طويلة بين السودان والصندوق وكان بالنسبة للصندوق معيباً (من الناحية الفنية) إذ ليس من المقبول لديه أن تكون هناك (فئات متعددة Multiple Rates) للعملة الواحدة ولكن كان من الصعب، منطقياً، رفض الاقتراح لأنه يتماشى مع منطق الصندوق في أن تخفيض العملة لتشجيع الصادر –ولما يحتاجه الصادر –ورفع أسعار الواردات غير الضرورية وتخفيض فاتورتها مع تحقيق إيرادات للخزينة العامة Logically acceptable but technically against the fund philosophy of multiple rates.

هل كان لمحمد عبدالحليم رأي مخالف في حكم البلاد:

لا أدري السبب لكن فجأة حدث تعديل وزاري تسلم بموجبه وزير رئاسة مجلس الوزراء موسى المبارك الحسن وزارة الخزانة من محمد عبدالحليم. وعاد محمد إلى مصر بسرعة غير عادية. ثم صدر قرار من القائد العام جعفر محمد نميري. نقل بموجبه العميد/ بشير محمد علي من رئاسة القوات المسلحة إلى قيادة سلاح المدرعات: السلاح الذي قاد عودة الرئيس نميري يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١م. ثم تسرب خبر أن معلومات وصلت إلى القيادة العامة أن قائد سلاح المدرعات أحمد عبدالحليم أخ محمد عبدالحليم كان يقود عدداً من المدرعات متجهاً نحو الخرطوم. تحرك الرئيس نميري بسيارة عسكرية عادية ومعه بشير محمد علي وقابل سرب المدرعات في مشارف الخرطوم بعد أن إجتاز (شجرة غوردون) ووصل محطة الوقود المعروفة باسم (طلمبة ود الحسين) استوقفه الرئيس وأمره (خلفاً دور)

وعاد به إلى المعسكر. ثم دعا كل الضباط والجنود والتفوا في دائرة ووقف وسطهم خطيباً بأنه لا يمكن أن تتحرك مجموعة من (جيش) من موقعها وتتجه إلى أي جهة دون إذن من القيادة.

وما حدث اليوم لا يقوم به (جيش) بل (شفتة) ليس لها قيادة. وطلب من أحمد عبدالحليم أن يتقدم إلى الأمام وأصدر قراراً بفصله وطلب منه أن (يركب) عربة من الجيش بحراسة مجموعة عسكرية. ثم أعلن قرار القائد العام بتعيين بشير محمد علي قائداً لسلاح المدرعات وطلب منه أن يتقدم وأدى التحية وصافحه. ثم عاد بأحمد عبدالحليم إلى القيادة العامة. أحمد عبدالحليم وهو في قيادة المدرعات كان الرأي العام قد أطلق (إشاعة) أنه في مأمورية خارج السودان في معية القائد العام اللواء خالد حسن عباس وقبض عليه في (بيروت) متهماً بحيازة (حشيش) وتمت تسوية الأمر. ولما كنت لا أسعى ولا أتتبع مثل هذه الأخبار في موقعي بالوزارة فلم أتأكد حتى اليوم من الموضوع ولم أسأل عنه خالد حسن عباس حتى بعد أن تطورت علاقتنا إلى صداقة. بشير محمد علي كان في رتبة (يوزباشي – نقيب) في عام ١٩٥٩-١٩٦٠م. عندما بدأت حركات انقلابية في الجيش ضد حكم الرئيس عبود. أحد الانقلابات كان يقوده (البكباشي – المقدم) علي حامد ولم ينجح.

ورد في أقوال أحد ضباط الصف أنهم كانوا ينتظرون. كما قيل لهم في التنوير قبل التحرك، وصول (بشير بتاع الدبابات) ولكنه لم يحضر. لم يذكر رتبة بشير ولا اسم والده لأنه كما قال في المحكمة لا يعرف أياً منهما. حكمت المحكمة ببراءة اليوزباشي بشير محمد علي ولكن القيادة أحالته للتقاعد لأنه، كما قيل، لم يوجد اسم لجندي أو صف ضابط أو ضابط باسم بشير في سلاح المدرعات غير بشير محمد علي. وكعادة الحكومات في استيعاب (العسكريين المفصولين) في وظائف مدنية حتى تضمن لهم عيشاً كريماً فلا يفكرون في عمل مماثل أُلحق بشير بوزارة التجارة والصناعة والتموين وتم تعيينه مدير مصنع (أروما لصناعة الكرتون) بعيداً في جبال البحر الأحمر. وبعد ثورة مايو أعيد للخدمة. كما أعيد زملاؤه أحمد أبو الدهب وغيرهم. وأُلحقوا بدفعتهم في نفس الرتبة في آخر سلم الأقدمية فأصبح العميد بشير محمد علي.

علاقة الأخوين: محمد عبدالحليم وأحمد عبدالحليم بمصر وبالقوميين العرب جعلت تصرف قائد المدرعات نحو الخرطوم مريباً. هل كان فعلاً لتغيير الحكم – أم للضغط لوضع أكبر للقوميين داخل الدولة أو في إنحياز أكبر نحو مصر. كلها احتمالات وظل الأمر سراً. وكما هي عادتي لم أتحرك لأعرف عنه حتى اليوم.

كنت قد ذكرت أن القائد العام الذي فصل أحمد عبدالحليم عن الخدمة وعين بشير محمد علي مكانه هو اللواء جعفر محمد نميري وليس اللواء خالد حسن عباس. كان خالد في حالة نفسية سيئة كما قيل لنا بعد نجاح انقلاب هاشم العطا واعتبر أن دخول قيادته نهاراً الساعة الرابعة ظهراً واستلامها يعتبر فشلاً له رغم أنه لم يكن موجوداً بالسودان وكان في زيارة لم تتم للاتحاد السوفيتي. كما أن الانقلابيين قد أعدموا مجموعة من زملائه وبعض أقاربه من الضباط وأنه تقدم باستقالته إلاّ أن الرئيس نميري استبقاه ولم يعلن الخبر منتظراً احتفالاً بيوم القوات المسلحة أراد أن يخاطبه خالد بصفته القائد العام.

بعد يوم الاحتفال جمع الرئيس نميري مجلس الوزراء وأعلن لنا الخبر بحيثياته وأنه بكل أسف اضطر لقبول الاستقالة وأنه قام بتعيين قائد سلاح الطيران، أقدم الضباط، قائداً عاماً. وبعد أن هنأه وشاركنا جميعاً بكلمة مبروك أثار أحمد سليمان وكان وزير العـدل نقطة نظام. التفت الوزراء الجدد نحو (أبوسلمون) كما خاطبه الرئيس طالباً منه الحديث. قال أحمد سليمان: يا ريس الجيش لا بقوده طيار ولا بحار. تقوده المشاة.

ووضع كفيه على بعضهما للأمام إشارة إلى زحف المشاة. كانت شجاعة وصراحة. ثم سأل: رأيك شنو يا أخ عوض في هذا الكلام؟ أيده عوض خلف الله. ثم سارع الرئيس بأن كلام (أبوسلمون) صاح لكن لا تنسى أنا موجود بجانب عوض. لم يقبل أحمد سليمان التبرير بل عقّب: يا ريس إنت القائد الأعلى ورئيسنا كلنا في الجيش ومجلس الوزراء والقائد الأعلى للشرطة والسجون والكشافة والمرشدات وكل من يلبس زياً عسكرياً أو مدنياً. لكن الجيش مختلف لأنه لا يمكن أن تتولى العمل اليومي للقائد العام مع الأخ عوض. رفعت الجلسة وبعد فترة تمت إحالة عوض خلف الله للتقاعد وتم تعيين بشير محمد علي القائد العام.

هل كان تعيين بشير محمد علي بداية لتمييز جهوي أو قبلي؟

أثار تعيين بشير عدم قبول لدى بعض الضباط الذين كانوا أصلاً ضد إعادة تعيين ضباط تركوا الخدمة لحوالي عشر سنوات ثم ترقيتهم على من كانوا في (خدمة مستمرة). كان أقدم الضباط، وممن سبقوا بشير في الخدمة بسنة وظل في (خدمة مستمرة) اللواء فضل الله حماد والذي كان يعمل مع اللواء جوزيف لاقو بعد اتفاقية أديس أبابا لاستيعاب ضباط وجنود (الأنانيا) في الجيش السوداني. تقدم فضل الله حماد بطلب لإحالته للمعاش، وقد أحيل، نقلت لمنصور خالد مخاول أبداها لي أحد أبناء كردفان في الجيش من أن إبعاد فضل الله حماد من القيادة وهو لها أهل فيه تمييز لواحد دنقلاوي من قبيلة الرئيس وقد كنت أثق في تقييم منصور للأمور.

استبعد منصور هذا الزعم وقال إن (الحرب) اليوم ليست بمجرد الأقدمية بل بالفكر العسكري المتواصل ومواكبة التطورات العلمية وقد برهن بشير على ذلك منذ أن عاد إلى القوات المسلحة إذ أفادته العزلة في (أروما) في تتبع النشرات العسكرية وتطورات العلوم الحربية. وقد بدد هذا التفسير مشاعر الذين تحدثوا لي. تذكرت هذا الموقف في انقلاب (المقدم حسن حسين) في ٥ سبتمبر ١٩٧٥م. إذ كانت غالبية عناصره من كردفان. وقف بشير محمد علي على التمرد وأسبغ عليه تعبير أنه كان (انقلاب عنصري). هل إذا كان فضل الله حماد على رأس الجيش سيحدث الانقلاب أصلاً، أم سيكون تسليم وتسلم؟

إعادة هيكلة الحكومة: الاتجاه نحو التنمية والدور الفعال للخدمة المدنية:

كانت للحكومة التي يرأسها الصادق المهدي حتى ٢٤ مايو ١٩٦٩م. (خطة عشرية للتنمية) لم يبدأ تنفيذها بعد انتظاراً لبدء السنة المالية في أول يوليو. وقد جلس على رأس اللجنة التي ناقشت وأقرت الخطة محافظ بنك السودان مأمون بحيري.

وبعد مايو إستقدمت الحكومة وفداً من الاتحاد السوفيتي يقابله من الجانب السوداني المستشار الاقتصادي لمجلس الوزراء/ أحمد محمد سعيد الأسد يعاونه برير محمد حامد الأنصاري والطاهر عبد الباسط وجمع من الشباب الموالي للحزب الشيوعي، طافت مجموعة

من الوفد على المنطقة الصناعية وتعرفت على أعمالها وشروط خدمة العاملين فيها. كما إلتقت مجموعة من الغرفة التجارية وناقشت بعض أعضائها. ثم جلست مع ممثلي الوزارات والإدارات الحكومية.

ركزت المجموعة على بناء وزارة كبرى Super تكون هي العقل المفكر والمشرف على وضع الخطط والبرامج وكذلك المشرف على الوزارات وهي تقوم بالتنفيذ. هذه الوزارة هي وزارة التخطيط وقد كان على رأسها بابكر النور ووكيلها القادم من الأمم المتحدة قريب الله محمد حامد الأنصاري. وعملت البعثة السوفيتية على أن ترسل كل وزارة فنية مندوبين لها في وزارة التخطيط: فيكون هناك مكتب للزراعة، للري، للصناعة، للتعدين، للاقتصاد، للجيلوجيا، للنقل، للتعليم، للصحة ... وهكذا. أي وزارة أخرى بجانب الوزارت الأصلية، وقد تبددت عملية الانتقال بفشل ثورة التصحيح وعودة البعثة السوفيتية واختفاء أحمد محمد سعيد الأسد وأعوانه. واستلم الوزارة رئيس الجمهورية لفترة جاء لها بوكيل وزارة الخارجية على أحمد سحلول (أول وزير خارجية لثورة الإنقاذ) ليكون وكيلها والذي حاول أن يحتفظ بالهيكل المقترح ولكن لا الرئيس الذي أتى به وكيلاً ولا أبوالقاسم هاشم الذي خلف الوزير رحب بالفكرة فعاد إلى الخارجية وتسلم الوكالة نصرالدين المبارك الذي أعاد الوزارة إلى سيرتها الأولى: وزارة التخطيط (السودانية).

بعد أن هدأت الأحوال وجدت الثورة أنها لابد أن تبدأ دراسة جادة للأوضاع واعتماد خطة عملية تنبع من الرجال الذين كانوا ولا يزالون يقبضون على كل مفاصل الخدمة المدنية. كان بعضهم قد صاحب رئيس البلاد في جولة غرب السودان في حملة مكافحة العطش التي كشفت للثورة ليس فقط حوجة الإنسان والحيوان للماء، الذي خلق الله منه كل شيء حي، بل للعلم والعلاج ولحياة آدمية على الأقل.

طلبت الثورة من رجالات الخدمة المدنية تقديم مقترحات لبرنامج مرحلي إلى أن تستكمل الدراسات وتستكشف مصادر التمويل لخطة تنموية شاملة. تجمعت المقترحات فيما عرف باسم (برامج العمل المرحلية) وطرحت في اجتماع دعي له بجانب الرسميين في

المكتب السياسي ومجلس الوزراء أكاديميون وشخصيات قومية (وافقت برضاها على الحضور) وجرت مناقشات صريحة وهادفة أجمع في نهايتها المجتمعون على البدء فيها. وفي آخر الجلسة طلب مني الرئيس بإيحاء من أحمد عبدالحليم الذي كان في المنصة الرئيسية، أن أتحدث بإيجاز وفي دقائق. أوجزت وقلت إن الواجب على من يتولى المسئولية بعد اليوم طرح بقية الخطة العشرية وأي مقترحات جانبية وأن يبدأ فوراً في تبني برامج العمل المرحلية كدليل على الإجماع الفني والإجماع القومي. وأن يسعى ليجد لها التمويل العاجل. خاصة وأن (العم) مأمون بحيري مهندس الخطة العشرية قد أثنى عليها. ضحك الجميع للقب (العم) وكان أعلاهم صوتاً مأمون وجلست. وبعد الاجتماع ودعني أحمد عبدالحليم قائلاً: استعد يا ابن العم. جاتك الشيلة.

تطورت الأحداث وجاء إبراهيم إلياس وزيراً للمالية وبعدها (مديراً لبنك النيلين) وفي اجتماع لمجلس الوزراء أخطرنا الرئيس بأن رئيس الوزراء (الذي هو جعفر نميري) قدم استقالته لرئيس الجمهورية (الذي هو جعفر نميري) وقد قبله الثاني وكلّف بإعادة تشكيل الوزراة وبهذا يعتبر الوزراء جميعهم مستقيلين بنهاية الجلسة وسيكلف الوكلاء بإدارة الوزارات إلى أن يتم تشكيل الوزارة الجديدة.

بمجرد الإعلان داعب أحمد سليمان، وزير العدل، الرئيس نميري بأن رئيس الجمهورية سوف لا يعينه في الوزارة الجديدة ويرجوه أن يحتفظ بالمجموعة الاقتصادية لأنه عاصر عدة اجتماعات منذ حكومة أكتوبر ١٩٦٤م. ولم يقابله نقـــاش ومنطق مالي كما عهده في هؤلاء الشباب. كيف عرفت يا (أبو سلمون) أنك خارج من التشكيلة؟ يا ريس أنا كنت في حزب يعرف خبايا القصر والكوخ والمكتب. تقول لي كيف عرفت. على أي حال أسمع وصيتي وأتمنى للجميع التوفيق.

قبول إستقالة خالد حسن عباس فجّر خلافات صامتة داخل أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين وبين الرئيس. إذ حدث كما ذكرت في موقع سابق أن ذهابهم جميعاً إلى الرئيس في منزله لمناقشة أحد المسائل، كما حكي لي زين العابدين، لم يتقبله الرئيس إذ اعتقد أن ذلك (تكتل) يريد أن يفرض عليه وجوداً فعلياً لمجلس قيادة الثورة. ولما ذهب خالد لم يحتمل مأمون عوض أبو زيد الموقف وقد كان في أعلى موضع سياسي بعد الرئيس ألا وهو أمين عام التنظيم، الاتحاد الاشتراكي السوداني، التنظيم القائد وأعضاء مجلسه المكتب السياسي يتقدمون على الوزراء في المراسم وفي كل حضور. تقدم مأمون عوض أبو زيد باستقالته من المنصب الرفيع. وقبلها الرئيس بسرعة لم تكن متوقعة وعيّن نفسه الأمين العام بجانب (منصب الرئيس) وعيّن جعفر محمد علي بخيت نائب الأمين العام.

خلال الأسبوع وجدت راحة نفسية وجسمانية وعقلية لمدة أيام خمسة ألتقي فيها ببعض الأهل والأصدقاء في جلسات غداء متصلة وتتصل حتى قبيل المغرب. وفي يوم إتصل بي منصور خالد تليفونياً وأبلغني ضرورة الحضور فوراً، الساعة الثالثة ظهراً، إلى مكتب جانبي في داخل سور القصر الجمهوري. عند حضوري وجدت المستشار القانوني بديوان النائب العام علي النصري بالباب وقادني حيث الرئيس ومنصور وعمر الحاج موسى وجعفر بخيت. طلبوا مني في البداية الجلوس مع على النصري بما لدي من خبرة سابقة في وزارة التجارة والصناعة والتموين للاتفاق على شكل نهائي جديد للشركات الكثيرة التي تم تأميمها. إذ كانت المصادرات وهي سودانية قد عادت إلى أصحابها. إتفقنا أن تصفى الشركات، وأن تعرض أسهم الحكومة في بعضها على رجال أعمال سودانيين تعويضاً لهم عن المصادرات وما لحق بهم من خسائر قبـــل إعادتها. وعلى أن تدمج التوكيلات حسب أنواعها كل في شركة واحدة وأن توضع لائحة لإدارتها وتشغيل كل توكيل داخل الشركة الجديدة.

فكانت شركة للسيارات وأخرى للجرارات والمعدات الثقيلة وهكذا: الوضع الذي عليه شركات كردفان والجزيرة الآن.

وبعد الموافقة على المبدأ جلسنا لوضع عقد التأسيس واللوائح لكل شركة. وأن تتبع جميعها وزير التجارة مع تفويضه بالاتفاق مع وزير المالية لخروج الحكومة من الأسهم التي تملكها في الشركات الصغيرة. نبهت إلى أن دمج التوكيلات سيجد إحتجاجات من العاملين بدعوى عدم المنافسة عندما تكون كل توكيلات السيارات في شركة واحدة ومما سيؤدي إلى تشريد بعض العاملين. تم الاتفاق على تعويض كل متضرر تعويضاً كاملاً وناجزاً.

... إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي ـ وعملية اتخاذ القرار:

وبعد أن تمت طباعة كل شيء كانت الساعة قد بلغت الساعة التاسعة مساء فاستأذنت ولكن الرئيس إستبقاني في أنه قرر إعادة تشكيل القطاع الزراعي والقطاع الاقتصادي. قرر أن تكون الزراعة والغابات ووزارة الري والثروة الحيوانية تحت وزير واحد ومعه وزراء دولة للزراعة والري والثروة الحيوانية قلت له أن (ناس الري) سوف لا يقبلون إلاّ إذا كان وزير الزراعة منهم. طمأنني بأنه استشار وزير الدولة للري المقبل، ولم يسمه، وقبل.

أما القطاع الاقتصادي فقد قرر أن تكون كل المسئولية المالية والاقتصادية والتجارية والتعاون والتخطيط تحت ووزير واحد تحت مسمى: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ومعه: وزير دولة للتجارة وينوب عنه وزير دولة للتموين والتعاون، ونائب وزير (وهو لقب مستحدث وقتها) للخزانة والميزانية، ومفوض عام للتنمية بدرجة وزير دولة بهذا تكون (كل المسئولية) عند شخص واحد.

وستظل النقل والمواصلات مؤسسات تحت وزير واحد: هيئة السكة الحديد، هيئة الموانيء، وهيئات النقل النهري، الطرق، المواصلات السلكية واللاسلكية. وسيكون هناك مجالس وزارية قطاعية على الوجه التالي: القطاع السيادي: الخارجية، الداخلية، الحكومة المحلية، الإعلام. النائب العام وينسق مع مجلس القضاء العالي الذي يرأسه رئيس الجمهورية.

القطاع الاقتصادي ويرأسه وزير المالية والتخطيط الاقتصادي ويضم وزراء: الزراعة، الصناعة، الطاقة والتعدين، التجارة ومحافظ بنك السودان. قطاع الخدمات ويرأسه وزير التربية ويضم: الصحة، والنقل. مجلس الموارد البشرية ويضم وزارة الخدمة العامة.

ولما كثرت عليّ التسميات ولاحظ الرئيس حيرتي سلمني ورقة بها التشكيلات القطاعية وشدّ علي يدي بأن أستعد وزيراً للمالية والتخطيط الاقتصادي وأن أقابله غداً للتشاور في أسماء الوزراء. أخبرته أنني لا أشترط أحداً ولكن أعتقد أن إستمرار الشيخ حسن بليل في القطاع التجاري أمر مهم.

وفي اليوم التالي أبلغني أنه إختار الشيخ حسن بليل وزير دولة للتجارة ومبارك عثمان رحمه وزير دولة للتموين والتعاون. الشريف الخاتم نائب وزير للخزانة (وقد كان يشغل منصب مدير مصلحة الضرائب ورشحه موسى عوض بلال) ومحمد عبد الماجد وكيل وزارة التجارة في منصب المفوض العام للتنمية بدرجة وزير دولة. كلهم يتبعون رأساً للوزير.

وحتى يجد وزراء القطاعات دعماً فنياً تقرر أن يكون لكل وزارة (وكيل) يتبع الوزير. وكذلك (مدير مكتب) للوزير يسهل عليه إعداد الموضوعات التي يطلب فيها رأيه. أو يطلب فيها معلومات معينة. مجالس القطاعات تستمد سلطاتها من الرئيس ويفوضها بعض سلطاته لتقرر فيها. وفي حالات ترفع توصيات للرئيس. وفي جميع الحالات يخطر جميع الوزراء بالقرارات وبالتوصيات. وفي معظم الأحيان يقبل الرئيس التوصيات وتصبح بذلك قرارات.

بهذا الوضع أصبحت اجتماعات مجلس الوزراء تختص بموضوعات السياسة العامة في غير موضوعات العمل اليومي الذي تتولاه المجالس. وفي مناقشة والموافقة على مسودات القوانين قبل أن ترفع لمجلس الشعب بعد صياغتها من ديوان النائب العام، وفي جلسات نقاش حرة: هذه الجلسات تتم قبل بدء أعمال مجلس الوزراء بحوالي ٣٠ – ٤٠ دقيقة يطرح فيها أي وزير أي تساؤل يراه، أو يسمعه من الشارع، أو تردد في شكل إشاعة ويقوم الرئيس أو الوزير المختص بالرد. وقد كانت من أكثر الجلسات فائدة جعلت كل الوزراء على علم متساوٍ بكل ما يدور.

ولعل أهم ما طرح في إحدى هذه الجلسات ما تردد عن (سوء معاملة) بعض المعتقلين سياسياً: يلاحظ سوء معاملة إذ لم تكن كلمة (التعذيب) قد دخلت القاموس السياسي وقتها بل لم يكن يمارس أصلاً. دعا فوراً إلى الجلسة الثلاثي المسئول وقتها عن الأمن عبد الوهاب إبراهيم عن الأمن الداخلي وعلي نميري المسئول عن الأمن الخارجي وميرغني سليمان خليل المسئول عن المباحث العسكرية. عبدالوهاب إبراهيم بصراحته وشجاعته المعروفة قال حديث الواثق من نفسه وخلقه وأجهزته: أتحدى أن أعرف اسم أي شخص أُسِيئت معاملته أو اسم من أساء معاملة معتقل.

يحدث أحياناً في حالة بعض المعتقلين أن يوجهوا عبارات غير لائقة لأحد عناصر الأمن أو أن يحاول أحدهم الإعتداء عليه ويحدث أن يتبادل الطرفان الألفاظ واللكمات ولكن هذا يحدث عادة وإذا حدث يكون في لحظة الاعتقال إذ لا يتحمل الكثيرون حضور رجل الأمن لأول مرة وإبلاغهم القرار المفاجيء.

بخلاف تلك اللحظة فإن العلاقة داخل المعتقل تسير وفقاً للوائح وغالباً ما تنقلب إلى تقبل بعضهم البعض وقد تتطور إلى ود حذر. علي نميري قال حديثاً مشـــابهاً وأن

العناصر التي يتعاملون معها غالبيتها من غير السودانيين. ولم يحدث وضع يمكن أن يوصف بسوء معاملة. أما ميرغني سليمان خليل فذكر أن المعتقلين لديهم نوعان: نوع في الظروف العادية عند رصد مخالفات أو بوادر انقلاب أو ما شابه وهؤلاء يخطرون بالقرار ويوضعون تحت حراسة أشخاص في رتبة المعتقلين إلى أن يبت القضاء العسكري أو القيادة في أمرهم. والنوع الآخر الذي يعتقل في حالة (العمليات) أثناء محاولات الانقلابات وهؤلاء يتعامل (العساكر) معهم (عنفاً بعنف) إلى أن يتم وضعهم في الحراسة المنظمة.

ويصعب، إن لم يكن يستحيل، أثناء (حرارة) العمليات فرض الانضباط على الجنود خاصة إذا كانت هنالك عمليات قتل وضرب طالت زملائهم. في حالة الحرب يصعب فرض القانون.

انفض الاجتماع واطمأن الجميع إلى أن ما يقال من إشاعات ليس صحيحاً. ولعل صحة ذلك قد تأكدت بعد حوالي عشر سنوات بعد الانتفاضة.

وضعي الجديد في الوزارة الجديدة أثار، كما نقل لي ولمست في بعض الأحيان، غيرة بعض الزملاء والبعض من خارج المجلس في الاتحاد الاشتراكي إذ اعتقدوا، خطأً، أنني أصبحت قريباً من الرئيس قرب بهاء الدين ومنصور خالد وجعفر بخيت وعمر الحاج موسى ويمكن أن أتدخل في أمور تمس مراكزهم أو أشخاصهم.

وقد جاءني أحد الزملاء، علمت فيما بعد أنه مرسل منهم. ورجاني أن أذكر اسمه للرئيس إذ إنه بصدد اختيار وزير دولة لإحدى وزارات القطاع الاقتصادي وهي وزارة الصناعة. أخبرته أنني لا أعلم كيف يختار الرئيس الوزراء ولم أرشح له يوماً وزيراً. أقسمت ولم يصدق. ثم أقسمت أنني أخبرت الرئيس بأنه المسئول في الجمهورية الرئاسية عن اختيار الوزراء (الوزراء الذين هم سكرتيرون له كما في أمريكا مثلاً) وأنني مستعد للتعاون مع أي وزير أو وكيل يختاره ما دام (يعمل وينجز). عاد لهم بما قلت ويبدوا أنهم لم يقتنعوا.

وفي التعديل الجديد لمجلس الوزراء خرج كل أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق ما عدا أبو القاسم محمد إبراهيم (وزير الزراعة) وأصبحوا مستشارين للرئيس، خالد للشئون العربية ، ومأمون للشئون الأفريقية، وزين للشئون الآسيوية. لم يكن إعلان التشكيلة الجديدة (مريحاً) لنا نحن الوزراء من خارج (الثورة) والذين كنا نرى في تماسك الرئيس وزملائه الضمان للمسيرة.

اتفاقيـــة الســـلام: ١٩٧٢م.

سافر وفد عال – كما يقولون – سراً دون إعلان أو همس إلى أديس أبابا لمقابلة وفد من حركة (أنانيا) بقيادة اللواء جوزيف لاقو الذي كان رائداً في قوات الشعب المسلحة ثم سافر في الإجازة إلى قريته في (المديرية الاستوائية) ولم يعد بل انضم إلى حركة (التمرد) وأصبح قائداً لها. ويقال أن أحد الضباط (العقيد جعفر نميري) أرسل معه (طوف) لحمايته إلى أن وصل القرية بسلام. ولم ينسى جوزيف لاقو هذا الصنيع لجعفر نميري وربما كان أحد أسباب الثقة التي جعلته يوقع معه اتفاقية السلام رغم معارضة قادة آخرين بإعتبار أن (العرب – أهل الشمال) لا يوثق بهم.

لم أكن ضمن الوفد المفاوض لاتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢م (Addis Ababa Accord 1972) وكان على وزارتي بعد التوقيع تنفيذ بندين هامين هما: تجارة الحدود والاتفاق مع الحكومة في الجنوب على السلع التي تشملها والسلطات التي تفوض لوزير التجارة في الإقليم الجنوبي فيما يختص برخص الاستيراد والتصدير والتجارة العابرة Transit Trade.

وفي نفس الوقت التشديد على أن هناك أمرين من كامل اختصاص السلطة الاتحادية وهما: الأول: الضرائب: الجمركية وضرائب أرباح الأعمال. والثاني المقاييس والمكاييل والموازين وأن الموظفين القائمين على هذه المرافق موظفون عامون Public servants يتبعون الخرطوم وليس جوبا.

وقد تمت في البداية بعض التجاوزات خاصة في أمر الجمارك بالنسبة للخمور والمفروض عليها فئات عالية تغري بالتهريب والتهرب وبالتجاوز بالطبع. أما البند الثاني وهو الأهم والأثقل في العبء المالي بمقابلة الالتزام الشهري لولايات الإقليم الثلاث ولحكومة الإقليم. ثم التزامات التنمية الإقليمية بناء على الميزانية التي تقوم بوضعها الحكومة الإقليمية.

كان للرئيس نميري فهمه الخاص للعلاقة بين المركز وبين حكومات الأقاليم. وهو فهم متقدم بالنسبة لما درجنا عليه. فهو يرى أن حاكم الإقليم، وحكومته بالتالي، يتبع الرئيس مباشرة ولا سلطان بل ولا علاقة مباشرة بين الوزير في الخرطوم والوزراء في الأقاليم ولا الحكام ومن باب أولى رئيس المجلس الانتقالي العالي (حاكم الإقليم الجنوبي) ومع ذلك فإن حكام الأقاليم، وبالأخص الجنوبية، وكذلك حكام الأقاليم الشمالية يتصلون بوزير المالية ليس لمتابعة الحصول على إستحقاقاتهم والتي أحرص على تحويلها لهم قبل أول الشهر بل للحصول على شيء مقدماً (جرورة) لمقابلة ارتباط كذا ... وكذا أو للمساعدة على مشروع خارج نطاق الخطة القومية. بل وخارج برنامج التنمية الإقليمية للإقليم نفسه. في أحيان يستأذنون الرئيس وفي أحيان من وراء ظهره وأتجاوز عن ذلك.

وفي أمر استقلالية الحكم الإقليمي في مجالاته أذكر أن دفع الله الحاج يوسف، وزير التربية والتعليم وقتها، رأى أن يستدعي وزراء التربية والتعليم في الأقاليم إلى مؤتمر للتنسيق والتداول حول السياسات العامة للتعليم (وهو أمر أعتقد أنه صحيح ومستحب).

راقب الرئيس نميري الدعوة وبعد أن إكتمل وصول الوزراء نبه دفع الله الحاج يوسف إلى أنه ليس لوزارته سلطة أو علاقة تجعله يستدعي وزراء هم تحت إمرة حكام الأقاليم وليس وزراء بالمركز. قبل دفع الله التنبيه رغم حسن النية في التنسيق. ولم يتم المؤتمر وعاد الوزراء. واتعظ الوزراء الآخرون.

اتفاقية أديس أبابا كانت معلماً هاماً في علاقة الجنوب والشمال. وقد تم التفاوض فيها بسرية حتى على مجلس الوزراء. كان الوفد الحكومي يتكون برئاسة أبيل ألير وزير شئون الجنوب وعضوية محمد الباقر أحمد وزير الداخلية ومنصور خالد وزير الخارجية وجعفر محمد علي بخيت وزير الحكومة المحلية وعبد الرحمن عبدالله وزير

الخدمة العامة والإصلاح الإداري وأحمد صلاح بخاري السفير لدى أديس أبابا وضابطين مقتدرين هما ميرغني سليمان خليل وكمال أبشر أما وفد حركةالأنيانيا فقد كان برئاسة أزبوني منديري وزير المواصلات في حكومة أكتوبر.

وكانت المفاوضات برعاية مباشرة من الإمبراطور هيلاسلاسي إمبراطور إثيوبيا ومجلس الكنائس العالمي. ويبدو أن القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم يكونا على نفس درجة الاهتمام بأمر السلام بين الشمال والجنوب. غير أن دولة مثل النرويج التي بدأ فيها حوار غير مرتب وعفوي بين أبيل ألير وبعض القوى الجنوبية المعارضة كانت دوماً مهتمة بمجريات الأمور بين الجنوب والشمال حواراً أدى إلى الجلوس للتفاوض في إثيوبيا.

غياب الدول الكبرى عجّل بالوصول إلى اتفاق واتفاق سوداني بين السودانيين دون تدخل من تلك الدول. نظمت الاتفاقية من الناحية (السياسية) حكماً (فيدرالياً) ولكن لم تجرؤ على ذكر كلمة (فيدرالية) لأنها كانت كلمة بغيضة في القاموس السياسي السوداني. وكانت تعني (الانفصال). ويذكر أن أول من نادى بحكم (فيدرالي) للجنوب كان (محمود محمد طه) ثم (إبراهيم بدري) – ولما نادى بذلك القطب الجنوبي بوث ديو كان مصيره السجن.

أما من الناحية (المالية) لم تتعرض الاتفاقية لأوضاع مالية مما عرف بالفيدرالية المالية في الدولة الواحدة. ولعل غياب المصادر المالية الوافرة المتمثلة في البترول والذهب لم يحرك هذا الجانب في الطرف الجنوبي وجعلهم يعيشون الحاضر بكل واقعيته فيطالبون بمقابلة التزامات الحكومة الانتقالية كاملة. وبمقابلة ميزانيات التنمية الإقليمية التي تضعها الأقاليم الثلاثة. بالإضافة إلى حصة الإقليم في التنمية القومية التي تضعها مفوضية التخطيط.

ومراعاةً للواقع فقد اقترح الوفد الجنوبي في المفاوضات تقديراً لظروف البلاد فرض ضريبة تنمية Development Levy على كل (جنوبي) ليساهم مع الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في تنمية الجنوب غير أن الاقتراح إصطدم بعد يومين من النقاش في تعريف من هو (الجنوبي) وكيفية تحصيل الضريبة منه فأزاحه المفاوضون من جدول أعمالهم.

صندوق التوطين وإعادة الاستيعاب:

أُستبدل الاقتراح بإنشاء صندوق تساهم فيه الحكومة المركزية والمجتمع الدولي للمساعدة في توطين العائدين بعد الحرب واستيعاب (الجنود) الذين لا يتم دمجهم في الجيش السوداني. رأس الصندوق مأمون بحيري محافظ بنك السودان المتأهب للذهاب إلى ساحل العاج (أبيدجان) كأول رئيس لبنك التنمية الأفريقي. وقد أدى الصندوق دوره وساعد كثيراً في المهمتين: التوطين وإعادة الاستيعاب.

ولعل إعادة الإستيعاب من أهم البنود (الواقعية) التي راعتها الاتفاقية لأن الجنود الذين كانوا يحاربون، سواء من رتبة نفر أو صف ضابط أو ضابط لم يكونوا جميعاً ممن تتوفر فيهم شروط التجنيد والرتب التي يحملونها. ولقد تم الاتفاق أن يخضع كل واحد منهم للشروط التي يجب أن تتوفر في رصيفه في الجيش القومي: من حيث اللياقة الطبية أولاً ثم المؤهلات للرتب المختلفة.

وقاد اللجنة من الجانبين اللواء فضل الله حماد وجوزيف لاقو يعاونهما ضباط متجردون وقاموا بعمل كبير وفي وقت قياسي. الجنود الذين لم يتم إستيعابهم قدمت لهم تعويضات ومساعدات نقدية وعينية هي الأهم إذ إستوردنا من مصنع صغير مغمور في إيطاليا معدات زراعية خفيفة. معدات حرفية بسيطة لمن يعمل نجاراً، أو حداداً، أو سمكرياً أو مهن البناء المختلفة: كهربجي، سباك، بوهيجي وهكذا.

مسار تطبيق الاتفاقية:

وخلال تطبيق الاتفاقية حدثت بعض المسائل التي كان لها تأثير سلبي على مسار العمل وعلى عقلية المواطن الجنوبي حتى السياسي والمثقف. منها الطريقة التي نقلت بها الفرقة الجنوبية من الجنوب إلى الشمال. لم يصاحبها إعلام ، ولا توعية سياسية سواء من الرئيس، وكانت له كلمة مسموعة ومقدرة ، ولا من رئيس المجلس التنفيذي العالي. ولا من القائد العام بل تركت كعمل روتيني لقائد القيادة الجنوبية اللواء البنا والذي دار حديث كثيرعن خلافات (شخصية وتجارية في صيد وبيع سن الفيل) بينه وبين القيادات الجنوبية

العسكرية وعلى رأسها (كاربينو). وسواء صح ذلك أو لم يصح فإن الكلمة والإشاعة في مجتمع لا يسوده التعليم والوعي تجد كل الآذان الصاغية خاصة في غياب (التنوير) الصحيح.

ومن الأحداث ما تم من قبل وفد الاتحاد الاشتراكي المكون من رئيس مجلس الشعب عز الدين السيد ورقيب المجلس عبد الحميد صالح في انتخابات مجلس الشعب الإقليمي الذي أتى بجيمس طمبرة بديلاً لأبيل ألير إذ أُستخدمت في الانتخابات تكتيكات (حزبية شمالية) لم تكن معروفة ولا مألوفة في الجنوب. ولا شك أن الصدمة لم تكن كبيرة على أبيل ألير فقط، وهو قائد الوفد الذي حقق اتفاقية أديس أبابا، ولا على قبيلة الدينكا فقط وإنما على كل الجنوبيين الذين كانوا يتوقعون أن الذي يهزم أبيل ألير لابد أن يكون شخصاً في مقامه (مثلاً جوزيف لاقو وليس جوزيف طمبرة).

وهناك خطأ سياسي (منسي) وهو إجراء استفتاء في منطقة (أبيي) خلال خمس سنوات من تطبيق اتفاقية أديس أبابا. أقول (منسي) لأنه لم يذكره أحد، صحيح، إلاّ في القرن الحادي والعشرين. ولعل أكبر الأحداث كلها استجابة الرئيس نميري لما ظل يردده جوزيف لاقو من أن شعب جنوب السودان، يقصد المناطق الإستوائية على وجه الخصوص، في غاية الاستياء من حكم وتسلط قبيلة (الدينكا) بل أن بعضهم جاهر بأنهم لم يدخلوا الغابة منذ عام ١٩٥٥م. لكي يحكمهم الدينكا في السبعينيات.

وللحقيقة والتاريخ فإن قبيلة (الدينكا)، كما صورها البريطانيون خلال حكمهم المباشر للجنوب وتفهمهم لطبيعة القبائل. قبيلة وصفها أحد السكرتيرين الإداريين، وأظنه نيوبولد بأنها قبيلة (متسلطة) ولا يجب أن يتم تجنيد أي من أعضائها في (الشرطة) إذ لا يعرف أفرادها كيف يتعاملون مع السكان المدنيين. جاء هذا التوجيه في منشور سري ذكره حسين محمد أحمد شرفي أحد أبرز الإداريين الذين خدموا في جنوب السودان في مذكراته المنشورة.

كان جوزيف لاقو يشكو من طريقة بونا ملوال، وقد انتقل من وزارة الإعلام في الحكومة المركزية إلى وزارة المالية في الجنوب، في إدارة الحوار وأنه كان يكثر من ترداد عبارات مستفزة (هذه هي الديمقراطية ونحن أغلبية وسنحكمكم We shall rule you)

الديمقراطية صوت لكل فرد (One man one vote) كما كان جوزيف لاقو ينتقد أبيل ألير وأنه خضع لضغوط أهله الدينكا، أمثال بونا ملوال، ونسي أن الجميع ارتضوه لأنه (قاضي) وليس (سياسي) يميل مع الرياح الحزبية.

ظل جوزيف لاقو يطنطن في آذان الرئيس نميري بضرورة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، بدلاً من بقائه إقليماً واحداً. خلافاً لما نصت عليه اتفاقية ١٩٧٢م.: الإستوائية وغالبيتها (الفرتيت) قبيلة جوزيف لاقو، وإقليم بحر الغزال وبه خليط من الدينكا وقبائل الإستوائية الأخرى، وأعالي النيل وغالبيتها من القبائل النيلية: الدينكا وهي أكثرية، ثم النوير والشلك وبعض القبائل الصغيرة. ومن عجب فإن جوزيف لاقو حاول بعد فترة (٢٠١١) التنصل من المسئولية في القرار وألقاه على الرئيس نميري وحده ولم أجد من المفكرين الشماليين من صححه إلاّ عبدالله علي إبراهيم إذ داسوا جميعاً على الحقيقة كراهيةً لنميري.

التقسيم يتطلب موافقة مجالس الجنوبيين وتعديل الاتفاقية من مجلس الشعب والاتفاقية قانون (أساسي) كما ذكر فيها وذكرت هي في الدستور (مايو ١٩٧٢) لا تعدل إلا وفقاً للنصوص التي وردت فيها. ويقيني أن كل من هو قريب، أو حتى بعيد، من الرئيس نميري من القيادات نصحه، وأنا منهم، بألا يقدم على هذه الخطوة.

ولما قلت له، عفويا، أترك الجنوبيين وشأنهم واتركهم ما تركوك، انفعل وقال لي أنه رئيس الجمهورية لكل السودان وإذا تظلّم جزء من السودانيين بسبب نصوص دستورية ما هي بمنّزلة فإن واجبه أن يستمع إليهم وخاصة هم من وقّعوا الاتفاقية معي، وأن ينفّذ ما يرضيهم.

رضي (الفرتيت) والقبائل الصغيرة بقرار قيام ثلاثة أقاليم لكل إقليم مجلس شعب ووزارة: جوزيف طمبرة في الإستوائية - دكتور لورنس وول وول في أعالي النيل ودانيل كوت (المشهور باسم دي كي) في بحر الغزال.

بعض ساسة الشمال زينوا ذلك للرئيس نميري وأشاروا إلى أن الاتفاقية تم تعديل أحد بنودها قبل أن تطبّق وذلك بأن طلب المجلس التنفيذي العالي برئاسة أبيل ألير تغيير لقب المسئول التنفيذي عن الوزارة من (مفوض Commissioner إلى وزير Minister وهذه حقيقة ولكنها حقيقة لا ترقى لمرتبة (تعديل الاتفاقية).

أسفر الجنوبين عموماً عن عداء غير متوقع للرئيس نميري شخصياً لأنهم حتى الذين كانو ضد حكم الدينكا، كانوا يرون فيه الحارس للاتفاقية التي أنهت الحرب وأعطتهم حكماً سياسياً (فيدراليا، بالفعل، رغم عدم ذكر الكلمة) (ديمقراطياً) ليس متوفراً في الشمال وهذه حقيقة برغم مظلة الاتحاد الاشتراكي السوداني الذي كان عليهم الانضمام تحت لوائه.

... وأكبر الفرص الضائعة في علاقة الشمال والجنوب:

ويلاحظ، وهذه محمدة الاتفاقية، أنه ولأول مرة كان هناك (تنظيم سياسي واحد) للشماليين والجنوبيين معاً. صحيح كانت هناك جيوب لحزب الأمة وللحزب الاتحادي في الجنوب ولكن الاتحاد الاشتراكي جمع كل السودانيين في الشمال والجنوب. ولو قُدّر لهذه التجربة أن تستمر لكان هناك وضع سياسي مختلف حتى بعد الانتفاضة.

بدأت المعارضة لثورة مايو أو بالأصح لقرار التقسيم من طلبة معهد رومبيك إذ ساروا في موكب صامت عند زيارة للرئيس للجنوب وكنت ضمن الوفد ولما وقف تحيةً لهم هتفوا في وجهه ضد التقسيم بصورة لم يألفها لا في الشمال ولا في الجنوب من قبل فانفعل وأمر وزير التربية والتعليم في الجنوب بقفل المعهد وتسريح الطلبة إلى ذويهم. ولما كنا على علم بالحالة التي كان فيها والمفاجأة التي واجهته انتظرنا حتى صباح الغد ونحن نغادر رومبيك وراجعناه فصمت. واعتبرنا صمته موافقة وقلنا للوزير أعكس القرار Reverse the decision. وقد كان. وفي الطريق إلى يامبيو أخبر الرئيس، بعد أن راق قليلاً، الوزير بأن يوجه سائق السيارة بالتوقف عند (الساحرة The witch). وقد علمنا من الرئيس أنه عندما كان ضابطاً في الخدمة (بالإستوائية) استوقفته إمرأة نحيلة الجسم، سمراء وليست سوداء، تلبس إزاراً يغطي أسفل جسمها وكاشفة الصدر. توقع أن تكون في حوجة إلى مأكل فأمر

بتجهيز خبز وجبن ولكنها شكرته لحسن معاملته وأخبرته بهويتها وطلبت منه أن (يرقد) على (عنقريب، سرير) ثم أجرت بعض الطقوس وأخبرته بأنه (زول كويس وتبقى حاكم على البلد) كان ذلك في أواسط ستينات القرن العشرين.

وفي أول زيارة له للجنوب بعد أن تولى السلطة أرسل لها من يذكرها بنبوءتها ومعه هدية. لذلك عندما سلكنا الطريق المؤدية إلى مكان سكنها توقفنا وعانقته بحنان وطلبت منه أن (يرقد) على نفس العنقريب وأجرت معه، كما قال، نفس الطقوس وودعته بعناق آخر.

... وصدمنا في الطبيب السوداني:

وصلنا يامبيو وذهبنا جميعاً نتفقد (الكورنتينة) التي يعالج فيها مرضى الجذام، والأخرى التي بها قليل من المصابين بمرض النوم. كان وزير الصحة أحمد عبدالعزيز في حالة من الألم لأنه لم يجد من بين الأطباء الذين يشرفون على علاج مرضى الجذام طبيباً سودانياً واحداً. كانوا كلهم مصريين يعملون في وزارة الصحة أو في هيئة الصحة العالمية. وكلنا شاركناه الألم. وذكرت ذلك لنقابة الأطباء عند إضرابهم مطالبين بتحسين الأجور برئاسة الجزولي دفع الله – رئيس وزراء الانتفاضة.

...وبدأ التمرد:

ظلت الدعاية ضد تقسم الجنوب متصاعدة. وزاد فيها الأخبار التي انتشرت بقيام تمرد جديد قاده الرائد كاربينو من أعالي النيل إذ استولى على مرتبات الحامية ومرتبات جنود وضباط من أعالي النيل كانوا في إجازاتهم العادية ودخل بها جميعاً الغابة – والغابة هنا كانت دولة إثيوبيا، كان ذلك في (أواخر أبريل أو أوائل مايو ١٩٨٣).

اشتعل الجو أكثر بإعلان قوانين (سبتمبر) ثم انضمام ضابط جديد برتبة عقيد عاد حديثاً من أمريكا في بعثة علمية نال درجة الدكتوراه عن (قناة جونقلي) اسمه جون قرنق دي مابيور). يقول جوزيف لاقو أن الضابط كان ضد اتفاقية أديس أبابا ولكنه تقبلها على أمل تعديلها بسلطات أكبر لحكومة الجنوب. وقد أرسله في بعثة إلى الولايات المتحدة ولما عاد استأجر منزلاً في ضاحية (الحاج يوسف) بالخرطوم. كان يشكو أن دخله لا يكفيه فدبر له

جوزيف لاقو (كورس) عن التنمية بقيام قناة جونقلي يلقيه على ضباط كلية القادة والأركان لكي يساعده في زيادة دخله.

ثم اشتكى من الترحيل فدبر له سيارة عن طريق البيع الإيجاري. ثم أثار أن أسرته بالجنوب ظلت تسأل عن أخباره ويريد أن يمنح إجازة ليذهب إليها، ذهب ولم يعد، ترك السيارة داخل المنزل بالحاج يوسف. وانضم إلى (كاربينو) ثم تولى القيادة.

يذكر أنه قبل هروب الرائد كاربينو أن دعيت مع هاشم عثمان وزير الخارجية إلى اجتماع لمجلس الدفاع الوطني. كان المجلس يضم بجانب الرئيس ونائبه الأول عمر محمد الطيب الفريق جوزيف لاقو ونائب القائد العام عبدالرحمن سوار الذهب ووزير الخارجية ووزير المالية. طُرح موضوع تمرد الرائد كاربينو ورفضه الانصياع إلى أوامر قيادته بالنقل إلى الشمال.

اقترح عمر محمد الطيب، كعادته، أن يؤخذ الأمر بالحكمة فالاتفاقية تقابلها عدة مشاكل. كما أشار إلى أن أبيل ألير يقضي إجازته في المنطقة وأي محاولة لاستخدام القوة قد تطاله بقصد أو بدون قصد. سوار الذهب كان على النقيض وأذكر كلماته بأن هناك حديثاً وسط القوات المسلحة أن هناك (تدليل) للضباط الجنوبيين مما جعلهم لا يهتمون كثيراً بالضبط والربط. لم يكن لهاشم عثمان أو لي رأي في الأمر سوى أننا ناصرنا حديث عمر. فأدار الرئيس الحديث إلى هاشم وعلاقته بالرئيس الإثيوبي منقستو وضرورة الاتصال به. أو حتى الذهاب إليه إذا لزم الأمر. لكي لا يأوي أي مجموعة متمردة. ثم نبهني أن الظرف قد يتطلب مراجعة لميزانية وزارة الدفاع وضرورة الاستعداد لذلك.

بعدها فتح موضوع (كاربينو) وقال أرجو من (الملكية) – هاشم وأنا – الانتظار خارج مكان الاجتماع لأن باقي جدول الأعمال يخص العسكريين. بعد الانتهاء من الجلسة أخطرنا أن القرار هو اقتحام حامية كاربينو مع اتخاذ كافة اللاحتياطات لضمان سلامة وأمن أبيل ألير. وعندما وصلت القوة للاقتحام كان كاربينو وجنوده قد دخلوا الغابة وتسللوا إلى إثيوبيا.

الولايات المتحدة وتقسيم الجنوب

حضر إلى السودان نائب الرئيس جورج بوش (الأب) موفداً من الرئيس رونالد ريجان ليتحرى الوضع في السودان بعد التمرد وإعلان تقسيم الجنوب وقوانين سبتمبر. كانت لقاءاته، بعد الاجتماع مع الرئيس، مع عمر محمد الطيب النائب الأول وجوزيف لاقو نائب الرئيس وحكام الأقاليم الثلاثة جوزيف طمبرة، لورنس وول وول ودانيل كوت. اتفق الجميع على أن يلتقي عمر محمد الطيب بقيادات جنوبية، مؤيدة ومعارضة للتقسيم، ويستطلع آراءهم جميعاً ويلخص للنائب بوش ما يتفقون عليه.

ثم يعلن الرئيس نميري في فبراير ١٩٨٤م.، عيد الوحدة احتفاءً باتفاقية أديس أبابا. عفواً عاماً شاملاً للمدنيين والعسكريين والذين يحملون السلاح في الغابة. وبإعلان هذا العفو ومعرفة رأي الجنوبيين سوف تبلور الولايات المتحدة (بروتوكول) للسلام يرضي الجميع ويقضي على التمرد.

اجتمع الجنوبيون بمختلف اتجاهاتهم مع عمر محمد الطيب لمدة أسبوع كامل وخرجوا بإجماع الرأي على : **أولاً** – يستمر التقسيم وتظل الأقاليم الثلاثة. **ثانياً** – يتم تكوين مجلس أعلى من حكام الأقاليم تكون الرئاسة فيه بالتناوب ويتولى التنسيق مع حكومة الخرطوم في كل ما يتعلق بالاتفاقية **ثالثاً** – لضمان حسن توزيع العون الخارجي للتنمية على الأقاليم (كانت هناك شكاوى أن الإستوائية تستأثر به أكثر من الإقليمين الآخرين) وكذلك لضمان حسن توزيع خطة التنمية المركزية وتمويل برامج التنمية لكل إقليم، يتم تعيين مفوض عام للتنمية Commissioner General For Development يتبع لمجلس الرئاسة في الجنوب ويشرف عليه في الشمال وزير المالية والتخطيط الاقتصادي (وليس رئيس الجمهورية) ربما لسهولة الوصول وإلى التعامل مع الوزير – وربما لاستئناف قراراته للرئيس إذا لزم الأمر.

اختيار مفوض عام للتنمية

طلب مني الحكام في اجتماع برئاسة عمر محمد الطيب أن أرشح لهم (المفوض). رأيت بالمنطق أن أرشح لهم (سابانا جامبو) فهو يعمل في وزارة التخطيط منذ أن كانت قسماً صغيراً في وزارة المالية قبل الاستقلال ودخلها عام ١٩٥٦م. ثم أنه أكبر موظف من الجنوب في الخدمة المدنية. وبصوت واحد صاح الحكام الثلاثة: No. لا. وبما أن الاجتماعات مستمرة فقد اقترح عمر محمد الطيب أن أعطي فرصة للتقدم بمرشح بديل في اجتماع الغد.

رأيت أن أكون أيضاً (منطقياً) ووضعت (معايير) بأن يكون الشخص معروفاً ومقبولاً لدى المجتمع الدولي والمكان الذي يصلنا منه أكبر العون وهو المجموعة الأوروبية. وأن يكون من وزارة الخارجية حتى يعمل على تقوية العلاقة بيننا وبين تلك الوزارة وأن تكون وظيفته في درجة تسمح له بالتعامل مع وزير المالية ووزير الخارجية ورئيس المجلس الجديد في الجنوب. ووقع الاختيار على السفير (نوري خليل) العائد من بروكسل إلى رئاسة الوزارة.

وفي الصباح الباكر وقبل موعد الاجتماع بالقصر دخل مكتبي جيمس طمبرة على غير موعد وقال بسرعة: أرجو ألاّ يكون الشخص الذي اخترته من أبناء الجنوب. لازم يكون (شمالي) وأرجو ألاّ تنسب لي ذلك Please do not quote me. بعد خروجه جاء لورنس وول وول وقال حديثاً مماثلاً بالاّ يكون الشخص من أبناء الجنوب ولازم يكون (شمالي) مع العبارة Please do not quote me. وردد دنيل كوت وقد كان آخر الحاضرين نفس العبارة ونفس الطلب.

وعندما جلست في الاجتماع وطلب مني عمر محمد الطيب الحديث عما إذا كنت قد توصلت إلى اسم إشرأبت أعناق ثلاثة في ترقب متوتر ولم تهدأ الأنفاس إلاّ بعد أن ذكرت اسم (نوري خليل) ودون انتظار للأسباب أثنى الجميع على الاسم ومع ذلك كان لابد أن أوضح حيثياتي للنائب الأول لرئيس الجمهورية من جهة ولكي تثبت في صلب وقائع الاجتماع من جهة أخرى.

سأل عمر محمد الطيب عما إذا كان هناك شخص آخر من أبناء الجنوب تنطبق عليه الشروط فتولى الرد الحكام الثلاثة بأنه لا يوجد كما أن وجود (شمالي) أقرب للإطمئنان في عدالة توزيع العون الخارجي ومشروعات التنمية حيث أنه لا تكون لديه أغراض أو مصلحة إقليمية أو قبلية.

أثار عمر محمد الطيب بمناسبة القبيلة ظاهرة سالبة صاحبت إقرار الأقاليم الثلاثة إذ أرسل جميع الحكام برقيات لبعضهم البعض أن يكونوا مستعدين لقبول (المساجين) من أبناء ولاياتهم خلال فترة معينة وإلاّ سوف لا يقدم لهم الطعام في السجن. كما تم (طرد) بعض مواطنين من الأقاليم لكي يذهبوا إلى (أهلهم) في أقاليمهم ومن بينهم حالة مواطن كان يعرفه معرفة شخصية وهو (نجار) وخال جيمس طمبرة أُنذر بالطرد خلال سبعة أيام من ملكال.

أما جدول الأعمال بعد الانتهاء من اختيار مفوض عام التنمية فقد حوى بنداً أعجب ألا وهو طلب حاكمي أعالي النيل وبحر الغزال (اقتسام) أصول الإقليم الجنوبي التي استأثرت بها (جوبا، أي الإستوائية) خلال عشرات السنين ومن أبرزها مباني جامعة جوبا، ومباني المجلس التنفيذي العالي، والأجهزة السلكية واللاسلكية وغيرها مما يريد المواطن في أعالي النيل وبحر الغزال نصيبه فيها.

ولما كان الموضوع شائكاً فقد رأى عمر أن يؤجل إلى ما بعد أعياد الميلاد ورأس السنة والاستقلال المجيد: وفتح الحديث في موضوع كان محل برقيات بالشفرة بين جوبا والخرطوم يتعلق بمخزونات لدى الجمارك في جوبا تتكون من مشروبات روحية أوقفت السلطات الجمركية تخليصها منذ إعلان قوانين سبتمبر.

لم يعلم عمر محمد الطيب حتى ذلك الوقت أنني اتفقت مع الحكام الثلاثة على الأمر برقياً منذ أن أزعجوه بالأمر علناً وبالشفرة.

أحال عمر الموضوع للناظر، الذي هو أنا، وبعد أن تقاسم الحكام المخزونات أخبرتهم أن الرسوم الجمركية عليها تساوي كذا. وإذا أرادوا الاحتفال بها فسوف أخصم

رسوم حصة كل إقليم من الدعم الجاري له. وأذهل الترحيب عمر محمد الطيب الذي أزعجته البرقيات وهو يعلم أن الرئيس أمر، بحضوره، بأن (تكسّر) كل محتويات مخازن (البوند Bond) في بورت سودان وترمى في البحر الأحمر. (كانت قيمتها ٢٥ مليون دولار) وقد تعرضت إليها في موقع آخر.

تركت الاجتماع ولم أكن أدري أنه كان آخر عمل رسمي لي إذ وصلني بعد يوم، وفي مساء ليلة الكريسماس Xmas Eve يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٨٤م. خطاب بإعفائي من الوزارة ولم يكن للقرار صلة بموضوع مشروبات الجنوب وإنما كان لأسباب أخرى سوف أتعرض إليها في مكان آخر أيضاً.

الفصل الرابع

... مع مايو حتى الاستقالة عام ١٩٧٥م ثم القطاع الخاص ثم المالية والتخطيط الاقتصادي: ١٩٨١/١١/١٠ — ١٩٨٤/١٢/٢٤

قادني الاستطراد في قضية الجنوب إلى الدخول في مرحلة ما بعد قوانين سبتمبر ١٩٨٣م. – أي عشر سنوات بعد توقيع الاتفاقية. ولكن لا بد أن أغطي أحداثاً أخرى قبل خروجي مستقيلاً من الوزارة في عام ١٩٧٥.

الاجتماع الأول المؤتمر الإسلامي

في عام ١٩٧٤ انعقد في إسلام أباد بباكستان الاجتماع الأول للمؤتمر الإسلامي في وقت كانت لا تزال فيه أصداء حرب أكتوبر ١٩٧٣ تتردد في البلاد العربية والإسلامية ودول العالم الثالث والدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بما أحدثته من زيادات متتالية في أسعار البترول الخام التي تصاعدت من ١.٨ واحد فاصل ٨ دولار أمريكي للبرميل إلى ما يقارب العشرة دولارات في أقل من سنة. كان الاجتماع التمهيدي والتأسيسي في جدة عام ١٩٧٢ وقد تعرضت إليه من قبل.

لما وصل السعر ٤ دولارات صرح هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة أنه إذا زاد السعر عن خمسة دولارات فإن في ذلك نذراً أكيداً بتدمير اقتصاديات الدول الغربية. وبدأ همس تعالى إلى صراخ غذته الدعاية الإسرائيلية بأن (العرب) هم المسئولون عن ذلك وأنهم يريدون تحطيم الحضارة الغربية.

قام وفد من الجامعة العربية برئاسة وزير خارجية الكويت صباح الأحمد (الأمير الحالي ٢٠١١) ومعه وزراء خارجية المملكة العربية السعودية ودولة الأمارات العربية المتحدة ومنصور خالد من الدول العربية غير المنتجة للبترول بزيارات لعدة عواصم غربية وآسيوية ولدول أمريكا الجنوبية شارحين الأسباب التي أدت إلى حرب أكتوبر وقفل قناة السويس وارتفاع أسعار البترول.

ولما انعقد المؤتمر الإسلامي، وقد شمل كل الدول الإسلامية الغنية والفقيرة، بل ودولاً في أفريقيا جاء رؤساؤها غير المسلمين باعتبار أن شعوبهم في غالبيتها مسلمة مثل الرئيس تمبل باي (المسيحي) من جمهورية تشاد ورؤساء مسلمين (الجنرال عيدي أمين دادة)

لدول غالبية سكانها غير مسلمين. السبب: دعاية سعودية منظمة قادها باقتدار وزير الدولة للخارجية عمر السقاف وربما همس من خلالها با حتمال عون اقتصادي لهذه الدول.

كان حشداً كبيراً حضرته كل قيادات الدول العربية والإسلامية ما عدا شاه إيران الذي انتدب رئيس وزرائه (وصلنا حديث بأنه بهائي – مشكوك في إسلامه) وكان نجم المؤتمر دون منازع رئيس وزراء باكستان ورئيس وفده ذو الفقار علي بوتو. وشمل خطابه الإفتتاحي إعتذاراً مهذباً للملوك والرؤساء بأنه مجرد (رئيس وزراء) وضعه دستور بلاده في موضع رئاسة المؤتمر ويتوقع أن يجد منهم كل عون في إدارة الجلسات والمداولات لأنه، تأدباً، لا يستطيع أن يوقف أحداً من الاسترسال أو يتجاهله في فرصة الحديث. وبالطبع شكر باسم باكستان كل الدول على تشريفها لبلاده في هذا الظرف الدقيق لجمع شمل الأمة الإسلامية.

تخلل المؤتمر بعض الأحداث أهمها الكلمة التي ألقاها (الإمبراطور) عيدي أمين وقد كان أثناء حديثه يوميء وينظر على الدوام ناحية الملك فيصل بن عبد العزيز وينادي بأن يتبنى المؤتمر تعيين قائد للأمة الإسلامية يقوم مقام (الخليفة) يكون (كبيراً في سنه) بحيث يوجب الإحترام ولشخصه. ويمثل دولة غنية بحيث تقيل عثرة أية دولة ضعيفة. ويكون (مهاباً) لدى دول الغرب وبالأخص الولايات المتحدة وتكون له كلمة (مقبولة ومسموعة) في حل قضية فلسطين، إذ صرح وقتها الملك فيصل بأنه يتمنى قبل وفاته أن يصلي في (المسجد الأقصى) وهو تحت حكم دولة فلسطين.

وقبل أن يسترسل عيدي أمين ويقترح رسمياً الملك فيصل خليفةً للمسلمين ويقوم أحدهم بتثنية الاقتراح أو طلب التصويت فيحدث حرجاً للجميع التقط ذو الفقار علي بوتو القفاز بلباقة وسرعة بديهة وبدأ (تصفيقاً) حاداً سايره الجميع ثم أعطى الفرصة لرئيس وزراء آخر.

بدأ الباكستانيون المؤتمر بتنظيم دقيق أذهل كل الزوار طلبوا من أسر باكستانية غنية أن تخلي قصورها أو الفلل التي تسكنها وتسلمها للدولة نُزُلاً للملوك والرؤساء مع وزراء

خارجيتهم. ليس ذلك فحسب بل ومع كل قصر أو فيلا سيارتان مع السائق: تبرعاً وتبركاً بالمناسبة الإسلامية الكبرى.

الوزراء وُضعوا جميعاً في أجنحة فاخرة بفنادق فاخرة بمدينة إسلام أباد حيث إنعقد المؤتمر. عند تحرك كل ملك أو رئيس يقود موكبه سيارة (نجدة) ورتل من راكبي الدراجات النارية. ويبدو أنهم جميعاً قد تم تدريبهم قبل إنعقاد المؤتمر بحيث يصل كل الملوك والرؤساء إلى قاعة المؤتمر مهما تباعدت أو اختلفت أماكن الإقامة ليس أكثر من خمس دقائق من ساعة إنعقاد المؤتمر في الساعة التاسعة صباحاً. أما الوزراء فيصلون جميعاً قبل ١٠ – ١٥ دقيقة على الأكثر في الموعد المحدد.

علّق بعضنا على ذلك للوفد السعودي بأنه إذا قامت المملكة العربية السعودية بإسناد عملية تنظيم وإدارة الحج إلى دولة باكستان لارتاحت وأراحت المسلمين.

... وكانت البركة في سرقة أحذيتنا:

جاء يوم الجمعة وذهبنا إلى الصلاة، معنا تمبل باي المسيحي وقد كان حريصاً أن يكون مع وفده قرب الوفد السوداني. وبعد الصلاة خرجنا ولم نجد، كلنا، الأحذية التي تركناها على أبواب المسجد. كان موقفاً محرجاً خاصة للملوك والرؤساء فتناول ذو الفقار علي بوتو المايكروفون وقال لقد تشرف اليوم أعداد من المنازل الباكستانية بأحذية قيادات المسلمين في العالم وسيحتفظون بها (للبركة) ولا أستطيع أن أصدر (فتوى) بأن هذه (السرقة) مباحة ولكنها مشرفة Honorable. وسوف نرسل لكم بمجرد وصولكم أحذية بديلة تكون تذكار Souvenir لهذه الزيارة المباركة.

قادتنا السيارات إلى مقار الرؤساء وبعد قليل وصلت كميات من الأحذية الفاخرة بجميع المقاسات و (صنادل) وبدأ كل منا (يجرب) ما يناسبه حتى اكتفينا وعادت المراسم بالبقية.

.... ثم اعتراف باكستان بدولة بنقلاديش التي انشقت منها:

كنا جميعاً نلحظ في الاستراحة التي تتخلل المؤتمر كل ساعتين اختلاء الرئيس ذوالفقار علي بوتو مع بعض القيادات. ووصلنا همس بأن هذا المؤتمر يجب ألا (يعزل) أية

دولة إسلامية بسبب خلاف (سياسي) وأن دولة (بنقلاديش) التي انفصلت قبل شهور لم تدع إلى المؤتمر لأن باكستان لا تعترف بها.

بقي على المؤتمر الذي تحددت له أربعة أيام مدة يومين يبدو أن الضغوط قد زادت فيها على باكستان وأن وزراء خارجية عدة دول قد اجتمعوا على هامش المؤتمر ببعض وزراء وقيادات سياسية باكستانية من الحكومة والمعارضة حتى يصدر قرار بإجماع وطني بالاعتراف بدولة (بنقلاديش) ودعوتها للمؤتمر لتلحق بآخر يومين.

وفي بداية اجتماع اليوم الثالث وبصوت متهدج شبه باك قال ذو الفقار: لقد حاول جيلنا جهده لكي يحتفظ بباكستان دولة واحدة لجميع سكانها المسلمين ولكن جيلنا، وبكل أسف. فشل في ذلك وتقودنا شجاعة الاعتراف بهذا الفشل للاعتراف بدولة (بنقلاديش) دولة مستقلة وأعلن لها ولكم وكل باكستان ذلك من هذه اللحظة.

دوت القاعة بتصفيق لعدة دقائق. ثم أعلن أن طائرة تقل وفد (بنقلاديش) قد تحركت وسوف ينضم إلينا الأخوة المسلمون أثناء هذه الجلسة. وعند دخول الوفد بعد الاستراحة الأولى تعانق رئيسا الدولتين ودوت القاعة مرة أخرى بالتصفيـق.

نشط الوفد الباكستاني وقد دعا إليه بعض وزراء المالية المرافقين لرؤسائهم منهم وزراء: إندونيسا، السودان، المغرب، نشط في إجراء حسابات عشوائية Random Calculations عن الزيادة في دخول الدول الإسلامية جراء ازدياد أسعار البترول من ١,٨ دولار للبرميل إلى عشرة دولارات. وأخذ الوفد إنتاج المملكة العربية السعودية وبعض الدول الأخرى وقدّره بخمسة عشرة مليون برميل في اليوم. يعني ١٢٠ مليون دولار في اليوم باعتبار أن الفرق ٨ دولارات. يعني ٣٦ مليار زيادة في السنة. فإذا احتسبنا زكاة هذا المبلغ بواقع ٢,٥٪ يعني مليار دولار خلال عشر سنوات.

ثم تواضع الجميع على طلب خمسة مليار دولار للدول الإسلامية غير المنتجة للبترول والمصنفة بأنها دولياً من الفقراء بنسبة السكان في كل دولة.

تقدم الوفد الباكستاني نيابةً عنا بالاقتراح في اجتماع للخبراء ضم وزراء خارجية الدول العربية المنتجة للبترول دون غيرها باعتبار أن موافقتها سوف تجر الآخرين، وحتى في حالة عدم انضمامهم لعمل الإحسان هذا فإن مساهمة الدول العربية وحدها تكفي.

طلبت الدول المعنية فرصة لدراسة الاقتراح (الجيد البناء Good and constructive) وظلت فرصة الدراسة تضيق يوماً بعد يوم ثم بعد ساعات قبل نهاية المؤتمر فإذا نفاجأ برد أفضل منه الرفض: الموضوع غير مدرج في جدول أعمال المؤتمر.

غير أن الدول العربية المنتجة للبترول، وبعد عودة وفدها الذي طاف بعض بقاع العالم شارحاً أمر زيادة الأسعار، قدمت للدول الأفريقية فكرة قيام (بنك) لتقديم العون التنموي (الدائم) للدول الأفريقية غير مرتبط بأسعار البترول التي تخضع للتقلبات، وأحياناً الناتجة من قرارات سياسية مثل قفل قناة السويس.

وقد وجدت الدول العربية تفهماً من فيلسوف أفريقيا جوليوس نايريري فسارعت بإنشاء (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا) واختارت مقراً له السودان دولة (أفريقية) ولكنها لا تستفيد من إمكاناته لأنها دولة (عربية) لديها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المفارقات أن الصندوق يدعم دولاً أفريقية أيضاً. وأخيراً أجيزت فتوى بأن يدعم (المصرف) مجتمعات (أفريقية) في السودان العربي.

بداية التعاون مع إيران:

خرج السودان من المؤتمر الإسلامي بدعوة قدمها رئيس وزراء إيران إلى الرئيس نميري من صاحب الجلالة الإمبراطور محمد رضا بلهوي لزيارة إيران. كما قدم دعوة لوزير خارجية السودان منصور خالد بزيارة إيران عقب المؤتمر مباشرة للتمهيد للزيارة نظراً لأن السودان ليست له سفارة في إيران.

ولم يدع منصور الفرصة ويحدث حرج فأصدر أمره تعيين السكرتير الأول فاروق عبدالرحمن أحمد عيسى وأوفده إلى البلاط الإمبراطوري ليقوم بفتح السفارة قبل وصول الرئيس.

أقدم منصور خالد بعد ذلك على خطوة غير مسبوقة إذ اقتلع سفيراً من محطته ولم يرسله إلى الخرطوم ليدخل في (صف) المرشحين للخروج –ويأتيه أو لا يأتيه (الدور) وهكذا عين الدكتور عثمان هاشم سفيراً في إيران. وعثمان يجيد بجانب اللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية. واللغة الفارسية التي لا يجيدها فحسب بل ويقرض بـها الشعر ويحفظ الكثير من الأشعار الفارسية وفي مقدمتها رباعيات عمر الخيام. وكانت جلساته مع الشاهنشاه محل حديث البلاط الإمبراطوري والوسط الدبلوماسي في طهران. وكانت خسارة كبيرة أن أدى الروتين الإداري إلى نقل عثمان إلى باريس بعد إكمال فترة الخدمة التقليدية.

ورغم ذلك فإن الإمبراطور ألمح. في غير عتاب. إلى أنه يقوم دائماً بفتح سفارة بسفير في أي دولة إسلامية تنال استقلالها. وقد فتح سفارة إيران في السودان في مارس ١٩٥٦.

كان استقبال الإمبراطور حافلاً بالرئيس وبالوفد السوداني. وفي اجتماع عمل جلس الإمبراطور والرئيس على كرسيين متقابلين وجلس الوفدان على بعد ما لا يقل عن خمسة عشر متراً بعيداً عنهما. داخل القصر الإمبراطوري.

وبالطبع لم يسمع أحد ما كان يدور رغم أن الأعين تكاد تشربهما والآذان تتطاول نحوهما. والتقطت إشارة من الرئيس فذهبت إليهما وسألني الرئيس إذا كانت عندي فكرة عن أبحاث وإنتاج (فول الصويا) فأخبرته أن في مناقشتنا مع المزارعين عرفت من الدكتور حسين إدريس وزير الدولة بوزارة الزراعة (والباحث من قبل في هيئة البحوث الزراعية في ود مدني) إنهم في الأبحاث أجازوا سبعة أنواع من فول الصويا للزراعة ما بين ود مدني وكسلا.

الإمبراطور يعرف اللغة العربية: لا أدري هل كجزء من ثقافته العامة أم لأنه كان متزوجاً من الأميرة (فوزية) شقيقة ملك مصر فاروق التي لم يرزق منها ولي للعرش فطلقها رغم حبهما: فالعرش في الشرق فوق الحب وليس الحب فوق العرش كما حدث للملك جورج الخامس مع ليدي سيمبسون في المملكة المتحدة.

أومأ الإمبرطور إلى وزير الزراعة (روحاني، الذي أعدمه الثوار الإسلاميون بعد الثورة وقد كان الوزير المرافق للوفد السوداني). جاء روحاني، مهرولاً، وهو يصيح نعم صاحب الجلالة.

تعجبت إذ إنني أتيت (ماشياً) دون صيحة. قال الإمبراطور إن الإيرانيين يأكلون لحم الضأن. لا العجول ولا البقر كما يفعل الأوروبيون. ومن جلود الأغنام تقوم ثاني صناعة في إيران بعد البتروكيماويات. وهي صناعة الأحذية. وأنهم يأملون في الحصول على أرض قريبة من ميناء التصدير أو حتى للنقل الجوي لزراعة (فول الصويا) وتربية أغنام وقيام مسلخ ومخازن تبريد وتجميد اللحوم ومدبغة ومطار.

أخبرت الرئيس أن يحيى عبدالمجيد، وزير الري، كان دائماً يتحدث عن وجود أراضي بحجم مشروع (خشم القربة الزراعي) ولكن لابد من قيام خزان للري خلف خزان خشم القربة على مقربة من الحدود الإثيوبية لتقوية الخزان الحالي وتخفيف ضغط الطمي عليه وأن هناك اتصالاً مع شركة فرنسية بدأت دراسة الجدوى اسمها (سوقريا). تدخّل روحاني وأبلغ الإمبراطور أن لديهم علاقة مع (سوقريا) فأشار إليه أن يتصل بهم فوراً ويتركوا كل شيء لإكمال دراسة المشروع السوداني بأسرع ما يمكن وإفادته بتكلفة الدراسة والتنفيذ والمراقبة.

ابتسم الإمبراطور وبشّر بأنه إذا كانت هذه (سوقريا) التي تتعامل معهم، أو أي شركة أخرى، فإن الخزان يقدمه (هدية مجانية) للسودان. باقي القصة وما صاحبها من إخفاق مدوّ سطرتها في مقالات (الفرص الضائعة) التي نشرتها وتوجد في مكان آخر من هذه الذكريات/ المذكرات.

القوميون العرب والجنوب واتفاقية السلام

بعد أن إستقرت الأحوال، رغم المعارضة المستمرة من (الجبهة الوطنية المكونة من حزب الأمة، الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي) وبعد أن استقر الوضع في الجنوب ذهبنا مع الرئيس في زيارة إلى (جوبا) استجابة لطلب المجلس التنفيذي العالي لإبداء الولاء من جانبهم

ولإبداء حسن النية من جانبنا لمقابلة احتياجات الحكومة الوليدة. كنت وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ويتبع الوزارة بنك السودان والجهاز المصرفي وفق تقسيمات الأجهزة في ذلك الوقت.

كان وزير الخزانة موسى المبارك الحسن، الوطني الاتحادي سابقاً والقومي العربي. ولم أكن في البداية ضمن الوفد ولكن وزير الخزانة أخطر الرئيس، كما قال لي، أن الميزانية لا تحتمل صرفاً إضافياً إذا طلبت حكومة الجنوب أي إعتمادات.

فسّر الرئيس الإخطار بأنه جزء من مخطط (القوميين العرب) في الوزارة بقيادة بابكر عوض الله نائب الرئيس، أول رئيس وزراء للثورة، بعدم موافقتهم على اتفاقية أديس أبابا. وأن الإمبراطور هيلاسلاسي ومجلس الكنائس العالمي قد فرضا (بنوداً) في غير مصلحة السودان وطلبا، ووافق وفد السودان ثم الرئيس، بأن تكون هذه البنود (سرية). أخطرني الرئيس أن أحضر فوراً لمقابلته وسألني إذا كان بنك السودان على استعداد أن يسمح للحكومة بالسحب على المكشوف إذا أرادت أن تدفع لحكومة الجنوب أو أن تلتزم لها بأية مشروعات. أخبرت الرئيس بأن المبلغ الذي تحصلنا عليه في آخر مرة من المملكة العربية السعودية دفعنا منه لوزارة الخزانة ما طلبته في حينه ولا تزال منه بقية تزيد عن سبعة ملايين دولار.

تنبّأت له أن طلبات حكومة الجنوب قد لا تتعدى إثنين مليون دولار (حوالي ٦٠٠ ألف جنيه) أما إذا تحدثوا عن مشروعات يمكن للرئيس أن يلتزم لهم فوراً بتمويلها على شرط أن تصله دراسات مكتملة وليس مجرد رؤوس مواضيع. وإلى أن تكتمل الدراسات فإن لدينا متسعاً من الوقت للبحث عن مصادر.

حُذِف اسم وزير الخزانة من الوفد ووضع اسم وزير الاقتصاد والتجارة وأُخِطرت أن أستعد للسفر. لم تصدق نبوءتي في طلب (دعم نقدي) إذ أوضح أبيل ألير أنهم يقدرون موقف الحكومة المالي وأنهم يتصرفون وينفقون في حدود ما يصلهم في الميزانية من الخرطوم.

ولكن المواطن في الجنوب وقد عاد السلام يتوقع أن تقوم مشروعات للتنمية في كل أنحاء الأقاليم وبالسرعة التي تتجاوب مع آمالهم المتعجلة.

وقف الرئيس بكل ثقة وأكد لهم أن حكومة الثورة ملتزمة تماماً بكل المشروعات التي تصلها وتكون مكتملة الدراسة. هاج الاجتماع كله هاتفاً باسم النميري. ثم انتقل الاجتماع لأسئلة إدارية واستفسارية في العلاقة بين الشمال والجنوب بعد الاتفاقية وخاصة في أمر الجمارك وتبعية مديرها في الجنوب لحكومة جوبا أو الخرطوم. ثم مدير مكتب شركة الخطوط الجوية السودانية ومدير مصلحة الوابورات النيلية. وكلها كما هو معروف إدارات تتبع للحكومة المركزية.

كانت الأسئلة، بعكس ما وجه للرئيس، باللغة الإنجليزية. كان يجلس بجانبي أحمد حسن فضل السيد، أستاذي في الدويم الريفية الوسطى ومساعد مدير وزارة المعارف لشئون الجنوب خلفاً لسر الختم الخليفة الذي نقل مديراً للمعهد الفني (جامعة السودان) ثم رئيساً لوزراء حكومة أكتوبر، وسفيراً للسودان في لندن ثم وزيراً للتربية والتعليم العالي وعضواً بالوفد.

همس في أذني أستاذي أحمد حسن فضل السيد بأن أتولى الرد باللغة العربية وليس باللغة الإنجليزية إذ إنهم، جميعا، يعرفون اللغة العربية بل يجيدونها ولكنهم يتعمدون عدم التحدث بها. ولكني خالفته وقلت له أنني في أول زيارة لي وبحضور الرئيس لا أريد أن أخلق جواً غير ودي. تابعني بقية الوزراء كل في مجاله وتحدثوا باللغة الإنجليزية.

.... وبدأت العلاقات مع مصر في مسار جديد:

أصدر الرئيس محمد أنور السادات إلى المشير أحمد إسماعيل القائد العام ووزير الحربية قرار حرب أكتوبر. وتولى العميد محمد حسني مبارك قائد سلاح الطيران (الضربة الجوية الأولى) ودك تحصينات (خط بارليف) وسلاح الطيران وتجمعات المدرعات و ... و... مما شل حركة وتفكير الجيش والحكومة في إسرائيل.

ذهبنا في وفد بقيادة الرئيس، منصور خالد، عون الشريف وزير الأوقاف وشخصي ومن الاتحاد الاشتراكي السوداني الرشيد الطاهر. سبق الوفد بأيام وزير الإعلام عمر الحاج موسى للتمهيد للزيارة والالتقاء مع الصحفيين العرب والمصريين لضمان تغطية كاملة للزيارة ترفع من مستوى العلاقة بين البلدين بعد أن اعتراها بعض الفتور بعد اتفاقية أديس أبابا.

وبعد دخول المجال الجوي المصري بنصف ساعة دخل كابينة القيادة ضابط مصري كان يجلس معنا وأخبرنا أنه سيتولى توجيه قائد الطائرة السوداني بالطريق الذي سيسلكه لأن الهبوط لن يكون في مطار القاهرة الدولي، أو أي مطار دولي آخر، وإنما مطار خاص بمنطقة الدلتا حيث يوجد الرئيس محمد أنور السادات في استراحة خاصة.

وكان استقبالاً حافلاً وحاراً بالعناق بين الرئيسين. كان عدد الوزراء قليلاً: إسماعيل فهمي وزير الخارجية وعبد العزيز كامل وزير الأوقاف. وعلى مسافة وقف المشير أحمد إسماعيل وزير الحربية والقائد العام ومعه بضعة عشرة جندياً قدمهم لنا باعتبارهم (ممثلين) لأبطال أكتوبر أبطال العبور بينهم صف الضباط الذي رفع علم مصر فوق سارية خط بارليف.

سألنا عن المكان فقيل لنا أنه استراحة حدائق جانا كليس: أحد اليونانيين الذين شملتهم عملية (التمصير) ثم التأميم. أما المطار فقد أسماه شيخ الصحفيين المصريين علي أمين (مكان ما بالصحراء الغربية). جلسنا جلسة عفوية دون بروتوكول أو ترتيب ما عدا جلوس الرئيسين بجانب بعضهما مما أثار النكتة المصرية الحاضرة من علي أمين: اللي ما يعرفش مين هما فاللون يقول جعفر رئيس مصر وأنور رئيس السودان إذ كانت (سمرة) بشرة أنور أغمق من سمرة بشرة نميري.

وبعد انصراف الصحافة دخل الرئيس السادات في حديث مباشر عن ضرورة تطوير العلاقة بين البلدين بما يحقق ليس فقط طموح القيادات بل مصالح شعب وادي النيل. وأن

هذا اللقاء لابد أن يُتوّج بوثيقة تجسد هذه المعاني. واستطرد الرئيس السادات بأنه يعرف عدم الرضا الذي صاحب رد فعل مصر على اتفاقية أديس أبابا ومع عدم موافقة إسماعيل فهمي فإن (عوض الله) يقصد بابكر عوض الله أكد لي بأن هناك بنود (ســــــرية) في الاتفاقية نتيجة وساطة الإمبراطور هيلاسلاسي ومجلس الكنائس العالمي.

"كان رأيك إيه يا اسماعيل؟" " أنا قلت لسيادتك لا يمكن أن تكون هناك بنود سرية في اتفاقية أودعت لدى الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية طلع كلامك مظبوط والحمدلله الآن نتجاوز هذه المرحلة، إيه رأيكم نكلف الرشيد وإسماعيل فهمي لوضع مسودة لهذه الوثيقة أُمّالْ فين عبدالعزيز حجازي؟" كان الدكتور عبدالعزيز حجازي وزير المالية في فندق فلسطين بالإسكندرية مشغولاً بمشاكل ما بعد العبور وتموين الجيشين الموجودين في سيناء. طلبوا مني أن أستقل سيارة والذهاب إليــه لوضع وثيقة عن التكامل الاقتصادي بين البلدين. لاحظنا وقد إلتقت عيوننا نحن الوزراء دون قصد أن الرئيس السادات دعا (الرشيد الطاهر) ولم يدع (منصور خالد) وزير الخارجية ليكون المحاور مع وزير خارجيته إ سماعيل فهمي. وعلمنا فيما بعد أن للرشيد مكانة خاصة لدى السياسة المصرية لأنه استقال من تنظيم الأخوان المسلمين وانضم إلى الحزب الاتحادي عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م.

كان اللقاء مع دكتور حجازي ودياً وصريحاً. إعتذر عن تغيبه عن إستقبال الوفد لأن أمامه مشكلة كبرى كلفه بها (الرئيس، والمشير أحمد إسماعيل) وهي إيجاد صيغة مالية مع (يوغسلافيا) حتى تمدهم بعدة أطنان من المأكولات المعلبة وفي حجم معين من (المساحة المسطحة) لإرسالها تحت رقابة الأمم المتحدة حتى لا تحتوي على أسلحة إلى الجيشين الثاني والثالث في سيناء مما يستدعي تعديلات في المصانع اليوغسلافية لكي تفي بالمواصفات. كل

تعديل يحمل تكاليف جديدة لأن المصانع في دولة يوغسلافيا (الفيدرالية) تقع إما تحت سلطات الولايات أو سلطة النقابات العمالية وفق فيدرالية اشتراكية الرئيس تيتو.

منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي

لما التفتنا إلى موضوع رحلتي سألته – قبل أن يبادرني – عن مفهومه للتكامل الاقتصادي. ابتسم وقال لي ليس مختلفاً عما دَرَسْتَه ودرَّسْناه. لا بد أن يكون بين دولتين اقتصاد كل منهما قد وصل درجة معينة من النمو وتكون لأحدهما ميزة نسبية في مجال يحتاجه الطرف الآخر وبالمثل يكون الوضع بالنسبة للدولة الأخرى ويقوم كل طرف بإمداد الطرف الآخر بما يحتاجه في تبادل يكمل بعضه البعض. في غير هذه الظروف. وما لم تكن هناك وحدة سياسية يمكن تجاوز درجة النمو بين منطقة وأخرى في الدولة الواحدة. فإن أحد الطرفين سوف يتضرر.

كانت محاضرة الدكتور عبد العزيز حجازي على درجة من الأمانة العلمية حين قال – بحق أني درستُهَا وهو قد درَّسها. أغناني عن أي حديث أو جدل بشأن الموضوع الذي شددت من أجله الرحال في ليلة مطيرة وطريق تخلله طين وبرك. أحضر ملفاً وأطلعني على نصوص بعض اتفاقيات وقعها وزراء سودانيون مع مصر وقال. قبل أن أقول – أنها علاقات عامة وأمثالها لا يخدم مصلحة البلدين الاقتصادية ويضر بالعلاقات السياسية. أخبرته بصراحة أن السودان الآن في مرحلة تحقيق نهضة صناعية متمثلة في صناعات: الغزل والنسيج – الملابس الجاهزة – الزيوت النباتية – الأحذية – التريكو – الكبريت. وقبل أن استرسل قال بكل حزم دعنا نبتعد عن القطاع الصناعي وندخل فيما هو أهم لنا ولكم: الزراعة ومنتجاتها. مصر تحتاج إلى (الذرة العويجة) الفترية. وإلى لحوم الأبقار – والجمال – وإلى السمسم لإنتاج الحلاوة والطحينة والطحنية – إلى القطن قصير التيلة وطبعاً حتقولي (اللب. حب البطيخ) هاتوه بالمرة. اتفقنا على قيام شركة بين البلدين لإنتاج الذرة والسمسم وأخبرته أن لدينا مشروعاً جاهزاً بدأ مع برنامج أيام (الاشتراكية) تحت اسم مزارع الدولة (منطقة أقدي) في النيل الأزرق القطن قصير التيلة ينتج في جبال النوبة كما ينتج في منطقة القضارف

بشرق السودان بواسطة القطاع الخاص ويمكن التوسع فيه وتصديره إلى مصر مما يمكنها من تصنيع الأقمشة الشعبية لعامة الشعب المصري ويوفر قطناً (طويل التيلة) للتصدير.

لا خوف على السودان من المنافسة فإن لكل نوع من الأقطان الطويلة التيلة (في السودان ومصر) زبائنه علماً بأن مصر الآن مرتبطة ولفترة ليست قصيرة باتفاقيات للتصدير إلى الاتحاد السوفيتي والصين.

التفتنا إلى المعادن. واتفقنا على تكوين شركة بين الحكومتين للتنقيب وما لا تستطيع الشركة تصديره للخارج يمكن أن تستوعبه مصر. قطعنا شوطاً مقدراً فكان لا بد من الاتفاق على تنشيط الملاحة بين أسوان ووادي حلفا وإعادة بناء ميناء في الحدود وتشغيل البواخر التي بقيت عاطلة بعد قيام السد العالي ولم ترسل للخرطوم بحري واتفقنا على دعم الشركة الخاصة التي كانت تعمل تحت ظروف غير مواتية. (يملكها محمد عبد الغني على موسى زعيم البرابرة كما يسمي نفسه ويلقبه أهله – وسيجيء ذكره في هذه المذكرات). إن لم يكن قد جاء.

توقفنا ورأينا عدم (الإنشرار) وأن نعمل على تحقيق ما توصلنا إليه وتتم لقاءات دورية بين البلدين أو الوزيرين لمراجعة الموقف. واتفقنا أن يسمى هذا (برنامج التعاون الاقتصادي) وليس بالتكامل.

عدت ليلاً ووجدت الجميع يراجع وثيقة باسم (منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي) ولقد جاهدت لكي يسمع صوتنا. أنا ودكتور حجازي أن ما توصلنا إليه – هو (تعاون) وليس (تكامل) ولكن كلمة (تكامل) كانت قد احتلت موقعها خاصة بعد أن قال إسماعيل فهمي أن ما توصلنا إليه يعتبر (تعاون) بالفعل ولكن أمل الشعبين هو (التكامل) وعلينا ألا نحرمهما من ذلك فنضع الأمل على رأس الوثيقة. كان رداً قد استحسنه الجميع ويقيني أنهم كانوا يبحثون عنه ووجدوه.

قبل السفر جاء على أمين ومعه مجموعة من الصحفيين. عرب ومصريين. وانتحى بعمر الحاج موسى جانباً وناوله ملفاً قال أنها الأسئلة التي تود الصحافة العربية أن تسألها

للرئيس نميري في المؤتمر الصحفي الذي سيعقده مع الرئيس السادات قبل سفره. قلب عمر الملف وقال له بسخريته المعروفة: فقط ملف واحد من الأسئلة. طيب كم يوم يحتاج لقراءة الملف وإعداد الردود على الأسئلة. ناوله على أمين (ملف) آخر منتفخاً وقال له: وهذه هي الردود التي تتوقعها الصحافة العربية والمصرية من فخامة الرئيس نميري. ما هو نحن عملنا المؤتمر الصحفي وانتهينا منه ويمكنك الاحتفاظ بملف الأسئلة وملف الأجوبة للذكرى.

لم تكن مفاجأة لي ولا لأعضاء الوفد والرئيس بل لعمر الحاج موسى الذي اعتقد أنه بوصوله قبلنا بأيام ولقاءاته مع الصحافة العربية والمصرية قد فهم كيف تصنع الأخبار. وتصنع القيادات. غير أنه لا بد من ذكر الحديث القيم ذي المستوى الرفيع الذي دار، بحضور الرئيسين، بين الدكتور عون الشريف قاسم ودكتور عبد العزيز كامل عن مفهوم العروبة والإسلام في الدولة الحديثة والذي أثلج صدورنا، رغم الإشفاق قبل بدايته، بالمستوى العالي للدكتور عون الشريف قاسم.

لا بد من تكرار قصة: عون كان يسكن ضاحية (الحلفايا) شمال الخرطوم بحري وكان عليه أن يحضر لأداء معاينة (انترفيو) في كلية كتشنر للطب. بكلية الخرطوم الجامعية في عام ١٩٥٢. كان الدخول للطب بعد استيفاء الدرجات العلمية بالمعاينة لتقرير ما إذا كان هذا (الشخص) يصلح (طبيباً) (لسوء حظ عون الشريف) تعطل البص الذي يقله من الحلفايا وفاتته المعاينة (ولحسن حظ السودان) دخل كلية الآداب فكان عون الشريف قاسم الذي عرفناه جميعاً.

(قصة أخرى) أنه بعد عودة الوفد كان زميلنا الشيخ حسن بليل متوعكاً فذهبت لأعوده بمنزله، استقبلتني زوجته المصرية (عطيات) شقيقة الصحفي المصري بروز اليوسف (يوسف الشريف) كانت سعيدة للغاية بنتائج الزيارة وأنها سعيدة أكثر لأن الذين أجروا المفاوضات وحققوا النتائج (كلهم ضد مصر). كيف يا سيدة عطيات: أيوة سيادتك. ومنصور خالد وعمر الحاج موسى وعون الشريف. لكننا ليس ضد مصر. يعني أنا في

السودان وما اعرفش. والله كلكم ضد مصر. وهكذا فهمنا أنه من ليس من (القوميين العرب) فهو ضد مصر.

أبرزت الصحف المصرية والسودانية والعربية بالخطوط البارزة منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان. وفي أول يوم بعد العودة جاءني في الصباح الباكر عبدالسلام أبوالعلا متسائلاً عن (التكامل الاقتصادي) وهل هناك (وثيقة سرية). أكدت له أن كل شيء مسطر في الوثيقة التي نشرت. طيب فين (التكامل) حدثته عن تبرير إسماعيل فهمي فارتاح وخرج منشرحاً ليبشر الآخرين في غرفة السودان التجارية التي يرأسها.

بالرغم من اللقاءات القيادية والوفود فإن العلاقات التجارية والاقتصادية مع مصر تتسم بالتذبذب وتنعكس أي أخبار أو إشاعات سياسية غير مواتية على تلك العلاقات وفي تصرف المسئولين في مصر إبتداءً من ضباط الجوازات إلى مفتش الجمارك إلى سائق التاكسي إلى مدير الفندق وهكذا.

أنشأت مصر في أوائل السبعينات شركة باسم (شركة النصر للتصدير والإستيراد) مديرها ضابط مخابرات اسمه محمد غانم. ظلت تستخدم هذه الشركة في توجيه عمليات التجارة في مصر وإلى بلاد معينة في صيغة إحتكارية بحيث لا يقوم بالتصدير أو الإستيراد إلاّ شركة النصر أو من تفوضه أو تمنحه التوكيل.

وكانت أكثر ما استخدمت هذه الشركة في معاملاتها مع السودان وبعض البلاد الأفريقية فأصبح لديها (عملاء) معتمدون وتحدد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أسعار الصادرات المصرية أو الواردات إليها. وبقدر ما كان السودان وثورته المايوية في أحسن حال ووفاق مع مصر بل و(مجاملة) لها في التعامل التجاري بقدر ما كانت مصر على النقيض من ذلك أن لم يكن في كل الأحوال ففي أهمها. خاصة صادرات الأبقار وكذلك كميات وأسعار صادرات الجمال التي كانت تسير على خفها **On the hoof** غير متقيدة بالحدود وبتراخيص الصادر والأسعار المعتمدة.

وتجارة الجمال ظلت منذ القدم. عن طريق الأربعين أو ما يعرف باسم (درب الأربعين) - من دارفور شمالاً حتى الحدود المصرية لتستقر القوافل في بلدة (دراو) المصرية. وكثيراً ما يكثر الجدل كل حين وآخر حول عدد الجمال التي دخلت مصر ثم تتوافق الدولتان على (عدد معين افتراضي) يقدره الجانب السوداني بحوالي الربع.

أما السعر فيدخل الطرفان أيضاً في مساومات على رقم تصر مصر على أن يسمى (الدولار الحسابي) أي تحسب على أساسه أسعار سلع مصرية تصدر للسودان ولا يدخل الحساب النقدي مثل سلع الصادر الأخرى. وبقدر ما ظلت مصر تكسب ظاهراً فإن أصحاب القوافل السودانية من قبائل البادية أسسوا لتجارة سرية مع تجار الجمال في سوق ضاحية (إمبابة) في القاهرة شملت السلاح بمختلف أنواعه سواء المتواجد في السوق السوداء بمصر أو الذي يتم تهريبه من الخارج منذ حرب الجزائر للتحرر من فرنسا وحتى اليوم حيث دخل عامل جديد منذ أواسط ثمانينات القرن العشرين وهو (المخدرات).

<u>وشركة وادي النيل</u>

فكرت ثورة مايو في تكوين شركة عامة للتجارة الخارجية يؤسسها رجال أعمال سودانيون وتمنحهم الدولة امتيازاً باحتكار التصدير والاستيراد لمناطق وسلع معينة على أن تقوم الحكومة نظير الامتياز باختيار مديرعام الشركة بالخرطوم وفروعها بالخارج.

وكان التفكير هو أن تجاري الوضع في شركة النصر المصرية وتكون الإدارة التنفيذية تحت ضابط من الأمن ويشرف عليها الرقيب العام: زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر. تقدم الرقيب العام بطلب إلى الرئيس الذي وافق على الطلب وبوضع خمسة آلاف دولار في حساب الشركة لتسهيل تحركاتها بالخارج بعد قيامها نظراً لندرة العملات الأجنبية في ذلك الوقت. ولتكملة الإجراءات تم تحويل القرار إلى وزير التجارة الذي يتبعه مسجل الشركات لتجهيز بيانات الاكتتاب للشركة العامة.

تم الاتصال بسبعة من رجال الأعمال الذين ليست لديهم أية علاقة بالحكومة أو بجهاز الرقابة العامة. وبالطبع لا علاقة لهم أيضاً بجهاز الأمن ولا يعلمون حتى اليوم أنهم

كانوا سوف يكونون في خدمة بلادهم تحت مظلته، إذ كان موضوع العلاقة مع جهاز الأمن لا يعلمه إلاّ الرئيس والرقيب العام ورئيس الجهاز مأمون عوض أبوزيد والذي إختار بمعرفته إبراهيم طلب، محمد خوجلي محمد الحسن عبدالله يس، محجوب عبدالله يس وثلاثة آخرين.

تم كل هذا وأنا الوزير الذي تولت وزارته الطلب من المؤسسين بدء الترويج للشركة. كنت وقتها نائباً لرئيس مؤسسة الخليج العالمية وشركاتها بما فيها مصنع النسيج السوداني ولا علم لي بل ولا دخل لي بالشركة. وبالمثل كان الشيخ حسن بابيل وزير الدولة للتجارة الذي وجد كل الأمر جاهزاً لإعلانه لو لا الثورة التصحيحية للرائد هاشم العطا.

أما الشخص الذي تولى الجلوس والتفاكر مع المؤسسين حول عمل الشركة وعلاقتها بالحكومة فقد كان الشريف الخاتم محمد نائب الوزير بالمالية و (عديل) الرشيد الطاهر بكر. وإنصافاً للشريف الخاتم محمد فقد شرح الأمر وعلاقتي به (إن وجدت) لرئيس المجلس الرشيد ولكنه طلب من الشريف أن (يبتعد) عن الموضوع.

ويبدو أن محمد الحسن عبد الله يس اختار من بلدياته من مدينة (بارا) القاسم عبد الله شداد ليكون المحامي الذي يعد البيان **(Prospectus)** للترويج للشركة. ولعدم خلفية الجميع بأمر الشركة ظهر (البيان) بطريقة (منفرة) ومروجة للاحتكار أكثر منها للهدف من وراء الشركة. وكنت وقتها في زيارة رسمية في واشنطن.

ولقد جمع إعلان الشركة كل الذين كانوا يعملون في (الخفاء) ويوحون للرئيس بضرورة مراجعة قيادة العمل الاقتصادي في (الوزارة الكبيرة). وفي (الخفاء) اخبرنا. موسى عوض بلال وأنا. محمد أحمد جحا المشهور بلقب (دقيس) أنه في جلسات اللهو التي يحضرها (وقد كان وقتها يلهو) كثيراً ما سمع أنه يجب ألا يترك أمر الاقتصاد في أيدي (أولاد الغرب. يعني غرب السودان. يعني أنا وموسى في الصناعة والتعدين) وقد صدر وقتها إعلان من وزارته يدعو شركات النفط للتقدم للبحث عن البترول في السودان.

في ذلك الوقت كنت استمع إليه في اهتمام لأني سمعت تعليقاً في صيغة تساؤل من أحمد عبد الحليم عما إذا كانت لا تزال هناك حوجة لأن يكون القرار الاقتصادي في وزارة واحدة وإن لم يذكر حكاية أولاد الغرب. أما موسى عوض بلال فقد رد في عتاب على (دقيس) بأنه لا يصدق أن هنالك من لديه مثل هذا التفكير بين زملائنا وكذلك في المجتمعات التي يغشاها.

أكد (دقيس) الواقعة وذكر بعض الأسماء. بل ذكر أنه لا مهم لأنهم لم يراعوا شعوره وهو نديمهم وهو من (أولاد الغرب) بل من نفس بقعة الغرب التي جاء منها إبراهيم منعم. رد عليه من يعلم موطن العائلات بأنه. أي دقيس. من مدينة (بربر) ولا علاقة له بالغرب. وأسرة دقيس تنتمي تاريخياً إلى بربر ونزلت في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي في بلدة (الطويشة) بدارفور قبل أن تستقر في النهود مما جعل حيهم في النهود يعرف حتى الآن باسم (فريق الطويشة).

أقول اجتمع وقتها عدد من الأضداد على إقصائي من الوزارة: منهم صاحب الحظوة في القصر بهاء الدين محمد إدريس وقد اختلفنا حيناً. واصطدمنا حيناً. وكان لا بد أن يعمل وقد وجد له حلفاء.

كانت العلاقة مع بهاء الدين محمد إدريس طيبة وتمتاز بالثقة المتبادلة. على الأقل من جهتي. فقد تزامنا في عام ١٩٦٢ في مجلس إدارة نادي الهلال إذ تم تعييننا من قبل طلعت فريد وزير الاستعلامات والعمل المسئول عن الرياضة وكان رئيس المجلس اللواء أبو سمرة والسكرتير إبراهيم إلياس يعاونه الطيب عبد الله (سكرتير ثم رئيس النادي ثم زعيم أمة الهلال فيما بعد) والطيب شكاك.

ولما كانت الأندية الرياضية تستعين لدرجة أو أخرى بـ (الفقراء) دون أن تظهر أتعابهم في الحسابات فقد كان عضو المجلس المسئول عن (معاينة – أنترفيو) الفقراء هو بهاء الدين ويقوم بتسوية الحسابات مع كبير مشجعي الهلال مصطفى كمال راشد (كيشو) ولعل التجربة التي اكتسبها من (فقراء) الكورة ساعدته فيما بعد في التعامل مع (فقراء) القصر.

وجاء عدنان خاشوقجي

بعد فترة. وبالأخص بعد أن ظهر في المسرح السوداني رجل الأعمال تاجر السلاح السعودي الأشهر (عدنان خاشوقجي) بدأت العلاقة بيني وبين بهاء الدين تهتز بسبب اختلاف وجهات النظر في بعض (المقترحات) التي قدمها عدنان لعمليات اقتصادية في السودان. ثم أتى مع عدنان من سُمّي (المستشار الاقتصادي) للرئيس سليم عيسى، اللبناني.

والحقيقة هي أن (سليم عيسى) هو الذي أتى بعدنان، فقد قام الرئيس نميري بتعيين (عبد الرحمن كبيدة، أول ضابط حاول القيام بانقلاب أثناء حكومة الديمقراطية الأولى) عينه الرئيس نميري مديراً لمصلحة السياحة التي كانت تتبع رئاسة مجلس الوزراء، أي تتبع بهاء الدين محمد إدريس.

أراد كبيدة أن يقدم عملاً على درجة من الاحتراف فذهب إلى بيروت وتعرف على، أو تعرف عليه، سليم عيسى باعتباره خبيراً في أعمال السياحة التي تجذب أنماطاً مختلفة من السياح وليس أولئك الذين يذهبون فقط إلى صيد الحيوانات البرية في منطقة (الدندر) أو الذين تستهويهم آثار (البجراوية) في شمال السودان وبالطبع ليس أولئك الذين يتفرجون على (الدراويش) في مقابر حمد النيل غرب أم درمان.

تطرق حديث كبيدة كرجل يحب الخير لبلاده عن إمكانيات تمويل الخطط السياحية، والمشروعات الاقتصادية للسودان. أخبره سليم عيسى عن (صديق سعودي) يملك ليس فقط الإمكانيات المالية بل ويعرف (المداخل) لمصادر المال الحقيقية ومن العيار الثقيل في العالم العربي (السعودية) وفي دنيا المال في العواصم الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

كان الصديق السعودي هو (عدنان خاشوقجي) ابن الطبيب الخاص للملك الراحل سعود بن عبد العزيز مؤسس المملكة العربية. وصديق سمو الأمير فهد ابن عبد العزيز

النائب الثاني لرئيس مجلس وزراء المملكة. والنائب الفعلي في غياب النائب الأول خالد بن عبد العزيز (الملك خالد فيما بعد) بسبب المرض.

وعندما التقى بهاء الدين بالصديقين اتفقت الشخصيات الثلاثة على العمل سوياً ثم نسيان، أو قل إسقاط عبد الرحمن كبيدة ومصلحة السياحة. بدخول عدنان وسليم إلى القصر بدأت ترد إلينا مقترحات ومشروعات كثيراً ما نجد أنفسنا مختلفين معها إما من حيث المحتوى أو الأسبقية. كانت هناك (برامج عمل مرحلية) حددت ما تلتزم به الدولة في كل حين ثم تحولت إلى خطة تنموية (ثلاثية) أسبقياتها كانت: الزراعة والتصنيع الزراعي، والنقل والمواصلات براً وبحراً وجواً وسلكياً ولا سلكياً، والطرق والجسور.

جاءنا مشروع (إسكان) لا ينكر أحد أهميته ولكن أسبقيته في ذلك الوقت تجعل من غير الممكن تخصيص أموال عامة له حاضراً كمقدم. أو لاحقاً كالتزام مستقبلي. وكان بهاء يعتقد أنه ما دام هناك (تمويل) فلا بد من تدبير (المقدم) وقبول المشروع. والمستقبل كفيل بتدبير الأقساط.

وعادة ما يكون العقد جاهزاً للتوقيع. وسعر الفائدة يصاغ بطريقة ماكرة وبعبارة تكاد تكون واحدة وهي (سعر الفائدة بسيط ٦٪ يصبح مركباً كل عام ٦٪ Simple interest compounded every year ونظل نختلف في أن سعر الفائدة (مركب) إلى أن نستعين بالرئيس أو أحد القانونيين. فيؤكد تفسيرنا.

طائرات عمودية للقوات المسلحة خرجت من نطاق الخدمة منذ عشرات السنين. ثم طائرات Twin Otter للخطوط الجوية السودانية لا تصلح للأجواء المدارية Tropical. سيارات نقل وقودها (البنزين). شراء كل محصول القطن بسعر لا يغطي تكاليفه بإغراء الدفع النقدي في أول الموسم. وفي كل مرة نلفت النظر إلى أن (المشروعات) ذات الأسبقية موجودة في خطة التنمية الثلاثية. وأخيراً تمت الاستجابة لتمويل محطة الأقمار الصناعية (أبو حراز) ولكن العرض (الفني) كان هزيلاً كلف وزير النقل والمواصلات بشير عبادي الكثير من الوقت والفكر لكي يجعله صالحاً للسودان، وهو المشروع الوحيد الذي تم تقديمه ويدخل في الأسبقيات رغم أنه لم يدرج ضمن خطة وزارة النقل والمواصلات.

من ناحيتي وافقت على الفور. ليس تقرباً أو نفياً للمناكفة وإنما لأن العرض، حتى في حالة الذي قدم به كان من شأنه أن يجعل الاتصال التليفوني في السودان بالداخل وبالخارج ميسوراً أكثر من مصر في ذلك الوقت (١٩٧٢) وما سيحدثه ذلك من دفعة كبيرة في دنيا المال والأعمال. إذ كان رجال الأعمال في مصر آنذاك يسافرون صباحاً إلى جزيرة (قبرص) لإنهاء معاملاتهم ويعودون عصراً أو مساءً بسبب سوء قطاع الاتصالات. وكانت (التكلفة) مما يمكن تدبيره من (الاحتياطيات).

يذكر أن محطة الأقمار الصناعية قد رفضت، بغوغائية، عندما وقعها الوزير محمد عبد الجواد عام ١٩٦٦ وقد أشرت لذلك في مقالات (الفرص الضائعة) رغم ذلك كان رجال الأعمال الأجانب يرون في الاتصال بالوزير (إدريس) كما يسمونه بالاسم الأخير المدخل للعمل في السودان من أقصر الطرق **Short cut** ولو قدموه للوزارة لكان قد وجد فرصته.

.... وفي أول (كفالة) المائتين مليون دولار من السعودية:

ولما رأى عدنان خاشوقجي أن مخططاته اصطدمت بعقبة (المال) الذي يصرف وفق الأسبقيات سعى للحصول على قرض مالي نقدي كبير. يحصل بموجبه على عمولة مقدرة. ثم يحركه لتمويل المشروعات التي قدمها للحكومة.

وما دام القرض ليس من مال الدولة المخطط له في الميزانية العامة أو ميزانية النقد الأجنبي أو الخطة الخمسية فإن حجة مشاريع الخطة والأسبقيات سوف لا تنطبق عليه في نظره. وعن طريق صديقه الأمير فهد بن عبد العزيز النائب الثاني في المملكة العربية السعودية أقنع البنك المركزي السعودي. ساما **Saudi Arabia Monetary Agency)** بأن تكفل أو تضمن السودان في مبلغ ٢٠٠ مليون دولار يحصل عليها نقداً من حوالي عشرين بنكاً عالمياً.

لم نكن في وزارة المالية والاقتصاد الوطني على علم بالمفاوضات ولا بالقرض إلى أن جاء يوم التوقيع. وهنا اعترض محامي البنوك وطلب أن يوقع وزير المالية وليس وزير شئون الرئاسة. فاستدعاني رئيس الجمهورية وقدم لي شرحاً للمفاوضات التي كانت تدور مع

المملكة العربية السعودية إلى أن تكللت بالنجاح بفضل وساطة سمو الأمير فهد وجهود عدنان خاشوقجي لتقديم قرض نقدي بمبلغ مائتي مليون دولار. وأن بهاء الدين سوف يقدم لي كل الوثائق لدراستها والتوقيع على الاتفاق.

وجدت أن القرض، كما سبق أن ذكرت، هو من البنوك بضمان (ساما) وأوضحت للرئيس أن فائدة القرض تقارب الفائدة التجارية وأن ضمان (ساما) يكون من شأنه أن ينزل بسعر الفائدة إلى مستوى أدنى فهذا الضمان بالنسبة للبنوك لا يشكل أية مخاطر. كما أن المبلغ كبير في حجمه وليست لدينا قوة (استيعاب) له دفعة واحدة ويحملنا فوائد في وقت لا نستفيد منه حتى إذا وضعناه في (وديعة) ولا بد من تجزئته إلى (دفعات Tranches) كل ستة أشهر حتى نستطيع أن نقوم بتجهيز دراسات واستخدام كل دفعة أو جني فوائد وديعة كل دفعة.

وافقت البنوك على أن ندفع (فئة الالتزام **Commitment fee**) عن المبلغ كله. في ذلك الوقت كان البنك الذي نتعامل معه هو بنك ميدلاند Midland Bank البريطاني في لندن ولكن إزاء التزام تم مع عدنان وضع المبلغ في بنك تشيس مانهاتن الأمريكي Chase Manhattan.

بعد المداولة رأينا، في وزارة المالية وفي بنك السودان، أن وجود نافذة بهذا الحجم لنا مع بنك كهذا في وقت كنا قد ارتبطنا فيه بالدولار يعتبر مكسباً. كما أن من محاسن القرض أنه لم يكن من بنك واحد بل من حوالي عشرين بنكاً عالمياً وهذا من شأنه أيضاً أن يضع لنا اسماً في كل واحد من هذه البنوك غير أنه لو فشلنا في دفع أي قسط سيكون اسمنا ملطخاً في كل هذه البنوك الأمر الذي ألقي علينا أثقل عبء يواجهنا في ضرورة الالتزام الصارم بالوفاء.

بعد أقل من شهر من توقيع الاتفاقية تفشى الخبر في كل الأنحاء ثم ما لبث الرئيس أن أعلنه في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي السوداني فشكر فيه (الأخ الأكبر) صاحب الجلالة الملك فيصل بن سعود. وقد أطفأ الخبر الشعور بالإحباط الذي خيم على

بداية المؤتمر بإعلان استقالة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني مأمون عوض أبو زيد احتجاجاً كما علمنا على قبول استقالة خالد حسن عباس من منصب القائد العام ووزير الدفاع الذي رأى أن اقتحام هاشم العطا نهاراً في الرابعة ظهراً للقيادة العامة والقيام بانقلاب فشل له كقائد أو على الأقل لا بد أن يتحمله ويضع المثل للمستقبل.

وبقدر ما نشر الخبر من ارتياح عام داخلي باعتبار أن المشكلة المالية في طريقها للحل بقدر ما ألهب غضباً في الخارج. روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي رأي في الاتفاق خطأ وصفه. قبل أن يطلع على تفاصيله بأنه مظهر لسوء الإدارة المالية كما أخبرني أمام إسماعيل المصباح مكي ممثل الدول الأفريقية ومن بينها السودان في مجلس المديرين التنفيذيين للبنك Bad Financial Management ثم عدل من رأيه عندما تسلم مني خطاباً شرحت فيه التفاصيل رغم أنه تمسك برأيه في أنه من الممكن أن يكون سعر الفائدة أقل كثيراً لوجود ضمان من (ساما) وهو ما وافقناه عليه.

غضب آخر كان من الكويت ومن وزير ماليتها صديق السودان (عبد الرحمن العتيقي) إذ كان لنا معه اتفاق، غير مكتوب، بأنه إذا قابلنا أي موقف يتطلب دعماً مالياً، مؤقتاً أو متوسط الأجل، أن نرسل له (موظفاً أو اثنين وهما موريس لوقا المدير العام لبنك السودان وحسب الرسول أحمد عرابي وكيل المالية) وذلك حتى لا نلفت نظر إحدى الدول العربية والتي ما أن يذاع عن قدوم وزير مالية السودان للكويت حتى تتنسم الخبر ويفتعل وزير ماليتها زيارة بعد قليل للكويت.

ذهب بعد أن تفشى خبر الكفالة حسب الرسول أحمد عرابي إلى الكويت لاستكمال إجراءات قرض لمواد بترولية وفوجيء بهجوم شديد من عبدالرحمن العتيقي سأله عن كم يساوي مبلغ ١٩٦ مليون دينار كويتي بالدولار الأمريكي فأجابه حوالي ستمائة مليون في

ذلك الوقت. طيب يا عرابي روح قول للأخ (منعم) يكلم الرئيس نميري يتذكر بالشكر (الأخ الأصغر) كل ما قدمه لكم (الأخ الأكبر) في الماضي وحتى بعد الكفالة أقل من ٣٥٠ مليون دولار. رد عليه حسب الرسول عرابي بلباقة إن هذه أحاديث سياسية للاستهلاك المحلي وأنه (موظف خدمة مدنية) جاءه للتحية والتقدير قبل أن يجلس مع نظرائه لاستكمال الإجراءات المعهودة.

نقلت للرئيس ما دار وتفهم الحساسية بين البلدين الشقيقين. وطلبت من بهاء الدين أن يدخل في هذا المجال بحذر وألاّ يضعنا أمام الواقع الذي إن أصاب في مرة، رغم الخدوش، فقد لا يصيب في مرات أخرى الأمر الذي يعكر جو العلاقات بيننا، ورغم ذلك لم يرعوي فقد تعاقد ، رغم عدم تفويضه من وزير المالية ، على أسطول نقل ماركة (رينج روفر) (Range Rover) رفضنا أن نسوقه للقطاع الخاص لأن الشاحنة تسير بالبنزين في وقت تحوّل النقل كله إلى الجازولين وأصبحت تكلفة النقل Payload لا تسمح بعائد لمالك الشاحنة بالبنزين. تم تحويل الأسطول إلى القوات المسلحة، وفي أول رحلة إلى القيادة الغربية في (نيالا) والطريق غير ممهد بين الخرطوم – الأبيض – نيالا كانت هناك شاحنة تحمل (البنزين) وقوداً للأسطول لأنه لا يوجد في محطات الخدمة بالطريق البنزين الذي يلبي احتياجاته. وانتهت ما انتهت إليه الطائرات.

.... وصراعات مع عدنان خاشوقجي

ثم قامت (معركة) بمجرد استلام القسط الأول من مبلغ المائتي مليون دولار وقد كانت خمسين مليوناً أودعت في بنك تشيس مانهاتان وأرسلت (فاكس مشدداً) أن إدارة الحساب تتم بتعليمات وتوقيع وزير المالية. أراد عدنان، ولم أكن لأصدق لو لا إلحاحه أمام الرئيس، أن يدير هو الحساب، والله، وسيقدم المشروعات بدراسة فنية من شركات عالمية. رفضت بإصرار ولذلك، وعلى غير المعتاد لم أترك الحساب ليدار كما هي العادة والمعهود

بواسطة محافظ بنك السودان خشية أن تأتيه (تعليمات صادقة أو غير صادقة) بأن يدفع لجهة كذا بتوجيه من الرئيس.

كانت أسبقيات الخطة الثلاثية هي النقل والزراعة مع التصنيع الزراعي وكما ذكرت فقد جاءنا بمشروع آخر للإسكان، وتناقشنا مع رئيس الجمهورية بأن المشكلة الأولى في تلك اللحظة هي النقل بالسكة الحديد سواء لسلع الصادر قبل أن تتلفها الأمطار أو تفوتها فرص المنافسة. أو الواردات لفك الاختناقات في الوقود ومدخلات الإنتاج وسلع الاستهلاك اليومي الرئيسية وأن الشريحة الأولى ستذهب كلها للسكة الحديد.

ولما كان الأمر قد نوقش عدة مرات في مجلس الوزراء وفي جلسات لمجلس الشعب وقف الرئيس إلى جانبي. بعدها طلب عدنان مقابلتي. ومقابلاته إما في مجلس الوزراء أو في منزل للضيافة خصص له في شارح الجمهورية. ولا يزال يستخدم لنفس الغرض دون أن يلحظ أحد ذلك مع اختلاف الشخصيات.

قال لي في مودة ناعمة أن كلينا نسعى لخدمة الرئيس وأنني أعلم بمصالح البلاد بحكم موقعي ولا بد أن نتعاون. وأضاف أن الكفالة ما كان يمكن أن تتم دون عون سمو الأمير فهد النائب الثاني لجلالة الملك (النائب الأول ثم جلالة الملك فيما بعد) كما أن هناك بعض الشخصيات التي ساعدت في القرار وعددها، بمن فيهم هو شخصياً، أربعة. قال لي بصراحة وسر **In confidence** أن سمو الأمير سيتلقى اثنين مليون دولار والأربعة الباقين سيتقاسمون أربعة ملايين: أي أن التكلفة ستة مليون دولار وأن هناك وعداً منه بأنها ستدفع من الشريحة الأولى.

وقد أبلغ ذلك للرئيس ووافق قبل توقيع العقد. ثم سألني وهو أمر أكدته على اليمين في محكمة بهاء الدين في أي بنك حسابي بالخارج؟ فكان ردي أنا راجل محلي. حسابي في بنك النيلين. فقال بسرعة لا لا أنا ما بدفعش محلي. النيلين؟ لا موش عاوز أغرق.

وقطعت عليه ضحكته بأني والحمد لله لا أقبل عمولات لا في الداخل ولا في الخارج. وطلبت منه ألا يعود لهذا الأمر مرة أخرى، وبطريقته الناعمة والهادئة اعتذر وأدار الحديث إلى موضوع آخر. طلب مني الرئيس أن أدفع (العمولة) التي وعد بها عدنان شركاءه في الكفالة وقصصت عليه ما دار بينه وبيني ولم يقل أكثر من أنه، أي الرئيس ليس من الأربعة الذين تحدث عنهم عدنان. وصدقته. وقد ذكرت ذلك – على اليمين – بطلب من المحكمة في قضية بهاء الدين.

خرجت من مكتب الرئيس وقبل أن أرسل تعليمات لدفع العمولة عرجت إلى مكتب النائب الأول محمد الباقر أحمد وسردت له ما دار بيني وبين عدنان وبيني وبين الرئيس. وقد قلت ما كتبت هنا، وأنا على يمين، في المحكمة التي حاكمت بهاء الدين محمد إدريس. وقد كرر لي فيها المحامي عبد العزيز شدو: يعني أنت الذي أصدر التعليمات بدفع المبلغ وليس المتهم فكررت له نعم أنا وليس المتهم.

كان لا بد من التفكير في إنشاء كيان مالي مستقل لإدارة الشرائح التي ستدفع كل ستة أشهر وطرحت ذلك على الرئيس فوافق. وقبل أن استكمل مشاوراتي فاجأني عدنان بمسودة قانون لإنشاء مؤسسة تمويل صناعية يكون رئيس مجلس إدارتها رئيس الجمهورية وعضوية كل من عدنان ووزير شئون الرئاسة بهاء الدين محمد إدريس ووزير المالية.

تسلمت الاقتراح وطلبت مهلة ليومين تقلصت إلى ٣٦ ساعة بسبب سفر عدنان. وجدت أن أستعين في الأغراض بما هو مذكور في قانوني البنك الزراعي السوداني والبنك الصناعي السوداني، وأن أستعين في تكوين مجلس الإدارة بما هو موجود في قوانين البنكين

السابقين، وبنك السودان وكذلك المؤسسات العامة فيتكون مجلس الإدارة من موظفين في الخدمة المدنية وبعض الشخصيات القومية ذات الخبرة، وأن يكون المدير العام من كبار رجال الخدمة المدنية المقتدرين ويرأس هو مجلس الإدارة كما جرت العادة. ويكون وزير المالية هو الصلة بين مجلس الإدارة والحكومة. وكانت الصيغة المعتادة.

وحتى لا تتسرب المعلومات، إذا كانت هناك عيون حتى على الوزير، استعرت مكتباً في مؤسسة التنمية الصناعية من مديرها السابق ووزير الصناعة موسى عوض بلال بما فيه سكرتيرة مقتدرة هي ليلى إبراهيم إسرائيل تطبع باللغتين. وعلى مدى عدة ساعات تمت طباعة (قانون مؤسسة التنمية السـودانية – **Sudan Development Corporation SDC**) باللغة العربية وباللغة الإنجليزية وبقدر ما فاجأني عدنان فاجأته. ووجد الرئيس أن المقترح الذي تقدمت به منطقي ويتمشى مع ما هو موجود في البلاد. وعندما احتج عدنان بأن هذه المؤسسة أكبر من أي مثيل لها في السودان وأنها لابد أن تتبع الرئاسة ويرأس رئيس الجمهورية مجلسها لم يوافقه الرئيس وأخبره أنه بهذا المنطق ربما يطلب منه رئاسة مجلس إدارة بنك السودان.

كان رئيس وأعضاء مجلس إدارة مؤسسة التنمية السودانية والذين وافق عليهم الرئيس على التو: رئيس المجلس والمدير العام، محمد عبدالماجد أحمد وقد كان وكيلاً لوزارة المالية والتجارة الخارجية ثم المفوض العام للتنمية بدرجة وزير دولة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، عوض أحمد خليفة الذي أصبح في مكان محمد عبدالماجد المفوض العام للتنمية، حسب الرسول أحمد عرابي وكيل المالية، محمد خوجلي أول رئيس للقسم الاقتصادي في وزارة الخارجية عند الاستقلال ثم نائب وكيـل وزارة التجارة والصناعة والتموين ثم

وزير الزراعة في حكومة الديمقراطية الثانية بعد ثورة أكتوبر ثم شريكاً مع حمزة ميرغني وعبدالله الصديق غندور في مكتب للإستشارات المالية.

وتم تعيين رجل قانون مقتدر مأمون محمد السيد نائباً للمدير العام للمؤسسة. أسرع الأخير وفي وقت قياسي بوضع اللوائح، خاصة المالية، موضحاً لسلطات المجلس ورئيسه وما لبث أن نقلت إلى بنك تشيس مانهاتن الوضع الجديد لإدارة مال الكفالة.

القوميون العرب وأوهام العداء لهم ولمصر

كان الرشيد الطاهر بكر ومجموعة القوميين العرب يعتقدون أني أتّبع سياسة ضد مصر: في الحديث عن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة دون إنتظار لخطوة مصر. وفي (تمييع) أمر التكامل الاقتصادي والرد في جلسة المكتب السياسي على عبدالله نصر قناوي رئيس اتحاد عمال السودان بأن (التكامل) في هذه المرحلة لابد أن يكون له (ضحايا) خاصة في القطاع غير المتكافيء مع مصر وهو القطاع الصناعي. وفي اعتقاد خاطيء من أبوبكر محمد صالح بأني أوقفت دفع (مكافأة ما بعد الخدمة) لنائب رئيس الجمهورية والوزراء بابكر عوض الله إلى أن صححت له الأمر بأن مرتبات ومكافآت الوزراء ونواب الرئيس تدفع منه هو: من (القصر) وليس من (المالية) والمالية تتعامل مع القصر (بمبلغ كلي Lump Sum) لا تتدخل في تفاصيله ويبدو أنه لم يصدق إلى أن قام وكيل القصر بالدفع بعد الاتصال به.

كما أن مهدي مصطفى الهادي كان يعتقد، خطأً، وقد جاءني بالمكتب بأني وراء تعيين اللبناني (سليم عيسى، اليد اليمنى لعدنان خاشوقجي في السودان) مستشاراً اقتصادياً للحكومة وأن (سليم عيسى) هزّأ بالرئيس في حفل زواج (جوزيف لاقو) ودفعه إلى (الرقص). وقد أكدت وأقسمت مغلظاً لمهدي أني لأول مرة أسمع باسم (سليم عيسى) وأن (جوزيف لاقو) لم يدعني لحفل زواجه ولم أحضر وبالتالي لم أشاهد مشهد (الرقص). وقد كان هذا كله حقيقة.

وفي آخر أيام بابكر عوض الله نائباً أول للرئيس طلبت منه أن يوقِع على قانون ضرائبي ملحق بالميزانية نظراً لتواجد الرئيس في (جوبا) مع إمبراطور إثيوبيا وقد كان في مكتب عمر الحاج موسى فرد علي في جفاء: أنا لا أوقِع قراراً يلقي بأعباء على الشعب.

شكرته وبدأت في مغادرة المكتب فإذا به يناديني: حتعمل شنو؟ رددت عليه بهدوء بأني سأذهب إلى وزارة الدفاع وأستأجر منها طائرة عمودية تقلني إلى (جوبا) ليوقع الرئيس وأعود لألحق غداً بجلسة الميزانية. لاطيب جيب الورق. ووقّع سيادته.

كذلك كان الحال مع بعض، وليس كل، من الذين تخلوا عن الحزب الشيوعي السوداني قبل مايو، ومن الذين تخلوا عنه أثناء مايو، ومن الذين ظنوا، على حق، بأن إرضاء مجموعة القوميين العرب وفيهم متنفذون في القصر سيقودهم يوماً إلى مقاعد الوزراء: سواء في مجلس الوزراء أو لجان مجلس الشعب أو أمانات الاتحاد الاشتراكي بدرجة وزير أو وزير دولة.

وكنت كلما خرجت في زيارة خارج السودان أعود لأجد أكثر من عشرين سؤالاً يتقدمهم نقد سواء من يوسف بشارة أو الطيب شكاك نائب أمين اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب. وإذا أردت إلقاء بيان أرد به على التساؤلات يثير أحدهم نقطة نظام بأنهم يريدون رداً على كل سؤال على حدة لأن ذلك يقود إلى أسئلة فرعية، كأنما الرد على محتويات البيان يمنع أن تكون هنالك مثل تلك الأسئلة وكنت أوافقهم على ذلك إلى أن رأى رئيس المجلس، الرشد الطاهر بكر، أن تقتصر الردود على الأسئلة التي لم تشملها البيانات.

وقد كنت حريصاً أن أسهب في الردود على غير العادة لأني علمت، ثم تأكد لي ذلك، أن ملفات الموضوعات المطروقة يؤتي بها إلى مجلس الشعب بالاتفاق مع بعض الموظفين ويتم الإطلاع عليها أثناء جلسات المجلس في أحد أركان البوفيه ثم تعاد قبل استراحة المجلس أو قبل انتهاء اليوم.

وفي حالة واحدة تم الاحتفاظ بالملف المختص بشركة وادي النيل لما وراء البحار إلى أن تم التصويت على الاقتراح الموضوعي (الاستجواب) الذي وجـه لي حتى لا أتمكن من الإطلاع على محتويات الملف: للأسف الذي قام بالمهمة هو الشخص المسئول عن قسم الشركات (مساعد الوكيل) محجوب شورة كما تحدث بالسر من طلبوا منه ذلك شاكرين له صنيعه الوطني.

وفي قضية وادي النيل كان أمامي موقفان أما أن أطلب تأجيل (الاقتراح الموضوعي) لأنه قدم صباح اليوم الذي عدت فيه من مأمورية في الولايات المتحدة الأمريكية تختص بقيام بنك تشيس مانهاتان بفتح (توكيل **Offshore Agency**)

خارج حدود الولايات المتحدة لكي يصب فيه جزء من السيولة المفرطة Excess Liquidity التي واجهت الجهاز المصرفي ذا العلاقة مع البلاد العربية المنتجة للنفط بسبب الارتفاع التدريجي المتصل لسعر خام البترول، أو أن يتولى الرد وزير الدولة الشيخ بليل (الوزير بالإنابة) الذي أصدر الإعلان في غيابي.

أمر هام ظل موضع نقاش في الدهاليز الخلفية والقصور بين رئيس البنك الدولي روبرت ماكنمارا ورئيس بنك تشيس مانهاتان ديفيد روكفيلر وجلالة الملك فيصل أن يتم إقناع الرئيس جعفر نميري بأن يتولى البنك الأمريكي مكان البنوك العشرين التي كفلتها السعودية وينتقل ضمان (ساما) إليه – وينخفض سعر الفائدة من الفئة التجارية إلى رقم رمزي نسبة لانعدام المخاطر لوجود الضمان. أبدى الرئيس نميري موافقته على ذلك للدكتور منصور خالد أثناء وجودي في الولايات المتحدة في مباحثاتي مع صندوق النقد الدولي ونقلت ذلك إلى ديفيد روكفيلر وأكده له دكتور منصور غير أنه ذكر أن خبرته مع بعض الرؤساء تجعله لا يذهب إلى المملكة العربية السعودية لإنهاء الأمر إلا بعد المرور على السودان وسماع الموافقة من الرئيس نميري شخصياً (على إعادة هيكلة الدين وعلى فتح توكيل بالسودان). وعند حضور ديفيد روكفيلر للسودان وطرح الأمر على الرئيس رفض الرئيس الأمرين رغم أن ديفيد روكفيلر شرح له ذلك مرتين مؤكداً أن الملك فيصل موافق على ذلك.

وكان من المقرر أن يصل صبيحة مناقشة الاقتراح الخاص لشركة وادي النيل رئيس البنك ديفيد روكفيلر والذي يعامل، مجاملة، معاملة تقرب من رئيس دولة بسبب مكانته الكبرى في دنيا المال: فيقابله في المطار وزير كبير ويفرش له البساط الأحمر عند باب طائرته الخاصة ويحاط موكبه بدراجات نارية تسبقها عربة (نجدة) بصوتها المميز.

وبما أنه كان من المفروض أن أقابله فلا بد من طلب تأجيل المناقشة. ولكن مدبري الأمر لعبوا بذكاء إذ جاءني مندوب من (مراسم الدولة) بالقصر – أي من د. بهاء ليبلغني أن وزارة الخارجية ترى أن الشخص الذي يقابل المدير يكون في درجة أقل من

وزير مركزي، يكون في درجة وزير دولة، وعليه فيقابله الشيخ حسن بليل وزير الدولة للتجارة.

ووفقاً للوائح مجلس الشعب فإنه في وجود (الوزير) لا يتكلم أمامه وزير دولة. وبما أن الوزير المختص الذي أصدر إعلان الامتياز في غيابي بالولايات المتحدة (ومن الممكن أيضاً في حضوري لأنه المختص) هو الشيخ حسن بليل الوزير بالإنابة وبما أن (الملف) الخاص بالشركة قد اختفى فكان التخطيط المحكم هو أن أحضر أنا الجلسة. وأتولى الرد في غياب الوزير المختص وفي غياب الملف المختص. وقد كان. غير أني كنت على علم بالموضوع قبل سفري فتصديت للأمر.

كنت أتوقع أن يتقدم بدر الدين محمد أحمد سليمان (بدر الدين سليمان) رقيب مجلس الشعب (يقابله في البرلمان زعيم المعارضة) بالاقتراح الموضوعي (الاستجواب) ثم يتحدث وفقاً للائحة المجلس اثنان من أعضاء المجلس مؤيدين له ثم تعطى الفرصة بعدهما مباشرة للوزير.

لكن رئيس المجلس، الرشيد الطاهر بكر، وهو رجل قانون أعطى الفرصة لرؤساء لجان المجلس. لم يتقدم (رائد المجلس: زعيم الأغلبية) أحمد عبد الحليم محمد (أحمد عبد الحليم) باعتراض أو نقطة نظام. بل لم يتحدث إطلاقاً حتى نهاية الجلسة. لذلك اخترت السير في الموقف الثاني بعد أن تبينت أسباب الأمر وبعد حديث كل رئيس لجنة مؤيداً يتحدث بعض أعضاء اللجنة في إشارة إلى أن على رؤساء وأعضاء اللجان إبداء موافقتهم على الاقتراح. ولما جاء دوري في الحديث، بعد أن تكلم أكثر من نصف أعضاء المجلس مؤيدين الاقتراح، بدأت بسرد تاريخ الشركة وكيف أن الفكرة بدأت من جهاز الرقابة العامة وأيدها رئيس الجمهورية: نقطة نظام من الرقيب. يجب ألا يزج الوزير بالسيد رئيس الجمهورية في الموضوع وعليه أن يتحمل مسئوليته كاملة. نقطة نظام صحيحة كما أيده رئيس المجلس. كان ردي أنني أسرد في الحقائق وهي تأييد مجلس الوزراء والرقيب العام ووزير التجارة وأن هذه هي الحقيقة ويجب ألا يخشى المجلس من ذكر الحقيقة، أما الوزير

فمسئول وسيظل مسئولاً وسترون كيف سيكون مسئولاً لأنه هو الذي ينحي أو يتنحى ويقال أو يستقيل. وأصبحت عندما تجئ سيرة (الرئيس) أقول (الذي منعني الرقيب من ذكر اسمه) واعتبر التعبير سخرية أثارت، كما علمت فيما بعد، غضب الرئيس.

غير أن الموقف العام والطريقة التي أديرت بها الجلسة والموقف السلبي غير المسبوق لرائد المجلس كل ذلك جعلني أسير في شبه تحد للجميع بدل أن أطلب، كما كنت مخططاً، أن تكون الجلسة (سرية) لأذكر فيها أسباب قيام الشركة والموقف من التعامل بالمثل مع جمهورية مصر العربية.

جاءني إحساس، صدق فيما بعد، أن الرئيس على علم بكل ما تم تدبيره. صدق الإحساس في نفس الليلة إذ كان قد أقام مأدبة عشاء في منزله للضيف مدير البنك وكيف أنه رفض الاقتراح الخاص بإعادة هيكلة الدين أو بفتح توكيل خارج الحدود تحت مظلة بنك السودان. وتفاصيل الاقتراح ورفضه أبرزها منصور خالد في كتابه (السودان والنفق المظلم) كما أشرت إليها في مقالات (الفرص الضائعة) سبب الإحساس هو علاقتي، على المستوى الشخصي، مع أحمد عبد الحليم. كنا زميلين في مدرسة حنتوب الثانوية دون أن تكون بيننا علاقة خاصة ولكن تعارفنا بدرجة أكبر في جامعة الإسكندرية وكنا نسكن في شقة واحدة في إحدى السنوات ونتقابل يومياً بالكلية، وعندما تخرجت قبله بعام وعملت سكرتير وزير التجارة والصناعة والتموين حماد توفيق حماد أرسله لنا مدير مكتبة جامعة الخرطوم، والتي يعمل فيها أحمد في الإجازات ثم استوعبته فيما بعد، ليقوم بتنظيم المكتبة الخاصة بالوزير. وتواصلت العلاقة معه ومع زميلنا في السكن صالح محمد عبد الله (اللواء محاسب في القوات المسلحة) عبد المطلب إبراهيم حسن عامر (المستشار الاقتصادي في سفارة السودان بالمملكة العربية السعودية وشريك في عمل مقاولات فيما بعد) وعند زواج أحمد من بنت خاله (الشفة وقيع الله) وهو في طريقه إلى بريطانيا مبعوثاً من الجامعة كانت داري بأم درمان هي آخر محطة تناول فيها عشاءه قبل اعتلاء الطائرة. وبعد العودة بالماجستير كانت أسفاره كثيرة في نطاق مسئوليته عن التعليم الإضافي وتعليم الكبار وكنت مع

زوجتي نتولى رعاية أسرته في غيابه وبسبب ظروفه، كموظف، وظروفي كمدير لمصنع النسيج السوداني كنت أتكفل إلى أن التحقت بالوزارة في أواخر عام ١٩٧١ بتدبير ملابس العيد والمناسبات لأبنائه الأمر الذي تذكره زوجته الشفة بتقدير ووفاء وامتنان. و حتى اليوم وفي كل مجلس تأتي فيه المناسبة ولم أكن أرى فيه سوى الترابط الأخوي.

سردت كل ذلك لأدلل على عمق العلاقة التي كانت تربطني مع أحمد حتى يوم تقديم (الاقتراح الموضوعي) في مجلس الشعب. ولم أتعجب عندما لم يقم بدوره (الرسمي) بحكم وظيفته) في الحديث ولكني تألمت. لم أتعجب لأن زوجته من منطلق الوفاء جاءت إلى منزلي عصراً وقت قيلولة أغلب السودانيين وجلست في (الصالون) وطلبت من (الخفير) أن يقول للوزير (في امرأة من أهله في انتظاره). حكت لي (الشفة) ما دار من اجتماع في منزلها بحضور فلان وفلان وفلان والتدبير الذي اتفقوا عليه (للانتهاء) من الوزير الذي سيحضر الجلسة وهو على غير علم بتفاصيل الموضوع وبدون الملف وتكسير لائحة المجلس والأهم: لا يشترك رائد المجلس، أحمد عبد الحليم، في الحديث حتى يعلم الأعضاء أن الحكومة التي يمثلها لا تقف مع الوزير. حكت والدموع تغالبها أنها لا تنسى (العيش والملح ولا الوقفات التي ساندت بها أسرتها) وحذرت أحمداً من أن ينساق وراء تلك المجموعة. ومن منطلق الوفاء جاءت لتبلغني. ودعتها شاكراً ومتألماً. لم أفتح معه موضوع (الاجتماع) في داره إلاّ بعد أكثر من سنة ولكن لم أكشف له الموقف النبيل لزوجته وذلك عندما قابل نفس موقفي في مجلس الشعب باقتراح موضوعي أعفاه بعده الرئيس نميري من منصبه كوزير للإعلام في الكرسي الذي جلس فيه بعدعمر الحاج موسى الذي أخرجه الرئيس مع ثمانية من زملائه بعد أسبوع من إستقالتي وخروجي مع الشيخ حسن بليل وزير الدولة للتجارة وحسب الرسول أحمد عرابي وكيل الوزارة. (الكشة) التي خرج فيها عمر الحاج موسى شملت: منصور خالد من الخارجية إلى التربية والتعليم، جعفر محمد علي بخيت من الحكومة المحلية إلى رئاسة تحرير جريدة الصحافة، سر الختم الخليفة من وزارة التربية والتعليم العالي، موسى عوض

بلال من وزارة الصناعة والتعدين، وهو على وشك التوقيع مع شيفرون لاكتشاف البترول إلى وزارة الخارجية سفيراً في ألمانيا (الغربية، الفيدرالية).

بعد جلسة يوم الأربعاء (التاريخية) كما وصفها الرئيس أمام الهيئة البرلمانية لمجلس الشعب انتظرت أربعة أيام سافر خلالها الرئيس إلى مدينة سنار وعاد ثم قدمت له استقالتي وذكرت فيها أنه كان على علم بكل ما تم تدبيره. ولم يحتمل الرئيس تقديم استقالة، كما لم يحتمل بأنه كان على علم بالتدبير، وكيل القصر الذي سلمته الاستقالة أعيد إلى جامعة الخرطوم التي جاء منتدباً منها. وكان ا لرئيس على وشك إصدار أمر باعتقالي كما علمت غير أنه روجع أو تراجع. الوكيل هو الفاتح محجوب حمد النيل.

أرسلت نسخة من الاستقالة إلى محافظ بنك السودان، إبراهيم محمد علي نمر وإلى مفوض التنمية عوض أحمد خيفة وإلى كل/ رؤساء الإدارات في وزارة المالية والاقتصاد الوطني والتي كانت تضم: التجارة الخارجية، التموين، الاقتصاد، الخزانة، الضرائب، التعاون وإلى رئيس مؤسسة الدولة للتجارة ورئيس المؤسسة العامة للقطن. وكما يقولون تفشى الخبر وعندما أذيع في الثالثة ظهراً أن الرئيس قد أعفاني من الوزارة كانت العاصمة كلها، وبعض عواصم الأقاليم، قد عرفت أنني تقدمت بالاستقالة ولم يتم إعفائي.

بعد انتهاء جلسة المجلس حوالي الثانية ظهراً كنت قد صممت على الاستقالة في انتظار التفاوض مع مدير بنك تشيس مانهاتن واستدعاء من الرئيس. وفي حوالي الرابعة ظهراً زار داري ضيف لم أتوقعه إلا إذا كان عندنا مأتم: محمد أحمد أبو رنات رئيس القضاء حتى أكتوبر ١٩٦٤ ورجل القانون العالمي، وأخ أحمد مصطفى أبو رنات عمدة النهود. وبعد كلمات المجاملة أخبرني أنه حضر الجلسة وجاء لكي يطمئنني بأن الحديث الذي ورد بأنني (خرقت الدستور) في أكثر من مرة وأن عقوبة خرق الدستور هي الإعدام أو سجن مؤبد خير منه الإعدام. طمأنني بأن منح الامتياز مكفول بقانون، حدث لشركة الصمغ العربي وشركة الحبوب الزيتية، وشركتي البن والشاي وأنه في هذه الحالة بالذات كان التصديق مقدماً من الرئيس ومن الرقيب العام.

بحثت عن كل المفردات التي عبرت بها عن شكري لسيادته وموقفه وقلت له (يا مولانا دي مكايدات ومؤامرات بحث عن مواقع في السلطة) رد على حديثي بأسى: (هم دول برضه زي بتوع الأحزاب اللي قالوا عنها إنها خربت البلاد) وأنا أودعه وجدت في الباب مدير شرطة الخرطوم عمر على حسن زميلي السابق ومدير الأمن في مصنع النسيج السوداني والذي نقل إلى أبو القاسم محمد إبراهيم وزير الداخلية وقتها ومأمون عوض أبو زيد رئيس جهاز الأمن القومي خبر استعداد الحزب الشيوعي السوداني لحسم أمر السلطة قبل نهاية يوليو ١٩٧١. وجدت عمر في حالة حركت شفّقتني عليه وهو الذي جاء شفقة عليّ.

في تلك اللحظة انحفرت في ذهني صور ثلاثة أشخاص: الشفة وقيع الله، محمد أحمد أبو رنات، عمر علي حسن. داعبت عمر جاي تعتقلني: علي الطلاق كان يقطعوا رأسي ما أصلك. تم تعيين مأمون أحمد عبد الوهاب بحيري (مأمون بحيري) وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني وبدر الدين سليمان وزيراً للصناعة والتعدين بدلاً عن موسى عوض بلال وأحمد عبد الحليم وزيراً للإعلام بدلاً عن عمر الحاج موسى.

وبعد عودتي للوزارة للمرة الثانية عام ١٩٨١ كان أمر (التكامل) قد أصبح حديثاً سائراً بين البلدين إذ أصبحت هناك (أمانة للتكامل) في كل من مصر والسودان وعلى رأسها أبوبكر عثمان محمد صالح – وبرلمان وادي النيل يجتمع دورياً في كل من البلدين ولجان تصحب هذه الاجتماعات. كان تكوين اللجان السودانية غريباً إذ تحتوي اللجنة على عضوية (سياسية) – ويدعى لها أعضاء من (الجهاز التنفيذي) لا يحق لهم الاشتراك في الكلام أو النقاش ويجلسون – وكنت أحدهم – (ديكورات) وفي جلسة طلب مني أحد أعضاء الجانب المصري الحديث وقد كنا لحسن الصدف زملاء في جامعة الإسكندرية وكان لا بد أن أفصح بأننا في الجهاز التنفيذي السوداني وجهنا بعدم المشاركة في المداولات. وأن (التكامل) أمر (سياسي) وليس للتنفيذيين مكان فيه. علمت فيما بعد أن الجانب المصري أثار الموضوع وأوضح أن (كل) القرارات أو التوصيات ستظل حبراً على ورق إذا لم يتولاها التنفيذيون في البلدين بالعمل. وفي حياء وفي آخر جلسة (سمح) لنا بالحديث – أنا وعثمان حاكم وزير الزراعة.

السيد رئيس الجمهورية

تحية طيبة واحتراما ...

الآن وقد بلغ التآمر في تقديري مرتبة تهدد سلامة الوطن، وما حدث ليس هو الأول... ولن يكون الأخير.

وسيادتكم على علم بما سبق وبما لحق وبالقائمين على رأسه في كل الحالات: وجدت لكي أشارك في العمل العام بحجم المسئولية التي أوكلت لي يلزمني التفرغ لدفع التآمر.

وعليه إما أن أنضم متآمراً إلى الزمرة أو أن أبتعد للبحث عن عمل ينفع الناس. آثرت الأخير.

وبهذا أتقدم إليكم باستقالتي من منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني إبتداءً من ٢٦ يناير ١٩٧٥م.

بقائي في الخدمة من الساعة الثانية ظهر يوم ٢٢ يناير ١٩٧٥م. حتى اليوم ٢٥ يناير ١٩٧٥م. كان دافعه إعطاؤكم الفرصة – كما كنتم تطلبون مني في كل مرة – لاتخاذ إجراء.

عندما تجني البلاد ثمار ما شاركت في غرسه – وقد بدأت بالفعل – سوف يكون ذلك يوم سعادتي.

وأنا أودعكم تقضي الأمانة:

- أن أؤكد لكم أنني لم أحنث بالقسم الذي أديته لخدمة هذه البلاد.
- ولم أتآمر.
- وأن أنقل إليكم بأن تحافظوا على ما لديكم من رجال ... فهم قليل.

والله يتولى البلاد ويتولاكم ويتولانا بعنايته فليس هناك ظرف – في تقديري ومنذ قيادتكم لهذه الأمة – أخطر مما تواجهه اليوم حيث يتآمر الناس على بعضهم "من الداخل".

المخلص

إبراهيم منعم منصور

٢٦ يناير ١٩٧٥م.

الفصل الخامس

سقوط مايو: سهواً؟

سقوط مايو: سهواً(؟)

ظل الزعيم دوماً واقفاً ولما تعبت الرجلان وكلت اليدان بفعل رياح وأعاصير الخلاف والاختلاف والتآمر المشترك (منه) و(ضده) كان لا بد أن تسقط مايو عمداً لا سهواً.

بدأت الخلافات قبل ثورة مايو: أول (اختلاف) كان بين مجموعة (الضباط الأحرار) في التاريخ الذي يتم فيه التغيير. إذ إن عدداً مقدراً كان يرى أن يتأخر يوم الثورة إلى ما بعد مايو وعدد أقل بقليل رأى أن الفرصة مواتية إذا ما وافقت القيادة على أن تقوم مجموعة المدرعات ومجموعة المظلات على تدريبات بمعسكر خور عمر غرب أم درمان.

اعتراض القيادة على حرارة الطقس في شهر مايو تدخل في تلطيفه رئيس الوزراء محمد أحمد المحجوب بالاتصال بالفريق محمد أحمد الخواض القائد العام. بطلب يقال أنه من ابني الهاشماب الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم والرائد أبو القاسم هاشم. طالبا بأن يتركهم يتدربون في هجير مايو لأن (الحرب) إذا جاءت لن تختار لهم شهراً في الربيع.

وفي المعسكر تحددت ليلة ٢٣ مايو صبيحة ٢٤ مايو للانقلاب ولكن حدث (اختلاف) بين الضباط الأحرار بعد أن زارهم بناء على دعوتهم سكرتير عام الحزب الشيوعي السوداني عبد الخالق محجوب وأوضح أنهم في الحزب ضد (الانقلابات). رغم أن الحزب كان له جناح عسكري. وعلى أمل إ قناعه تأجل الحدث إلى ليلة ٢٤ مايو صبيحة ٢٥ مايو. قبيل التحرك للتدريبات إلى (خور عمر) وبعد أن انعزلت المجموعة عن بقية الضباط الأحرار المطالبين بالتأجيل حدث (اختلاف) آخر في التغيير الذي سوف يتم: هل هو (حركة) أم (انقلاب) أم (ثورة) حسم (الاختلاف) الرائد فارق حمد الله والذي كان وقتها بالمعاش بأن سأل الحاضرين: هل يريدون مجرد تغيير الحكومة أم (النظام كله) وبقبول تغيير النظام كله أصبح الاسم (ثورة ٢٥ مايو) ومن يرأس مجلس قيادة الثورة: أحمد الشريف الحبيب العميد الذي يحترمه كل الضباط علماً وخلقاً وإقداماً وانضباطاً في حفظ حدود البلاد جنوباً ببقائه أطول مدة يرأس القيادة الجنوبية، أم العميد المثقف الأديب عمر الحاج موسى الذي قام بحماية ظهر الضباط الأحرار بتبرئة كل من قدم للمحاكمة

أمامه وبتحذير كاتب المنشورات المقدم صلاح عبد العال مبروك بأن (خطه) أصبح معروفاً وليكتب غيره المنشورات. أم العميد المثقف الذكي الطموح مزمل سليمان غندور: الذي رغماً عما أنه حصل على الدرجة الأولى في شهادة كمبردج اختار الكلية الحربية لأسباب أسرية.

مرة أخرى حسم (الخلاف) فاروق حمد الله إذ سأل: ومالنا نمشي بعيداً إذ هناك (السهل الممتنع) زميلنا في التنظيم وأعلانا رتبة وأكثرنا شعبية وسط الجيش ومن تصدى لأكثر من حركة للتغيير: العقيد جعفر محمد نميري والذي حرصت القيادة على إبعاده من الخرطوم: من الفاشر إلى الجنوب، إلى القضارف إلى (جبيت) حيث يعمل الآن.

استحسن الجميع الرأي وحسم (الخلاف) وقبل أنصار المرشحين الثلاثة به. ويبدو أن فاروق حمد الله كان العقل المفكر بحكم ثقافته في (حزب البعث العربي الاشتراكي، العراق) الذي ينتمي إليه والأقرب (علماً) إلى الحزب الشيوعي السوداني.

اقترح فاروق بأنهم ما داموا قد اختاروا (الثورة) فعليهم أن يعملوا على (احتواء) التنظيم الذي يسيطر على النقابات والاتحادات وعلى الشارع بشكل عام ألا وهو الحزب الشيوعي السوداني. وعليهم رغم ما ذكره لهم عبد الخالق محجوب من عدم تأييدهم للانقلابات أن يدخلوا قيادات من الحزب الشيوعي في التركيبة الوزارية بأعداد وشخصيات يصعب على الحزب الابتعاد عن تأييد الثورة.

وبعد موافقة الجميع تم ترشيح الرائد هاشم العطا لعضوية مجلس قيادة الثورة وقد كان الملحق العسكري بسفارة السودان في ألمانيا (الغربية) ويذكر الجميع أنه من أميز الضباط خلقاً وثقافة وانضباطاً. وكذلك المقدم بابكر النور سوار الدهب والذي، بحكم رتبته، بعد العقيد جعفر محمد نميري سيكون نائب رئيس مجلس قيادة الثورة.

وبهذا التشكيل العسكري بالإضافة إلى الوزراء (أحمد سليمان، موريس سدرة، معاوية إبراهيم سورج، فاروق أبو عيسي، مرتضى أحمد إبراهيم، والمحسوبين على الحزب واليسار: سيد أحمد الجاك، على التوم) فإن عبد الخالق محجوب ومكتبه السياسي سوف يجدون أنفسهم جزء من الثورة ويقال أن المرشحين قدمهم للضباط بابكر عوض الله.

وبقدر ما ضمن هذا التشكيل تأييد الشارع فقد كان لونه أكثر (حمرة) مما تتحمل القوى غير اليسارية النظر إليه وشكل فيما بعد المعارضة المسلحة للنظام. (اختلاف) ظهر واضحاً بين الحزب الشيوعي والثورة وظهرت مقالات في الصحف تصف التغيير الذي تم بأنه من (برجوازية) وطنية صغيرة. ورأى آخرون أن يكون الحزب أكثر واقعية فيندمج مع الثورة في تنظيم لبدء المرحلة الاشتراكية التي تسبق التحول إلى الشيوعية وما بين رأي آخر دعا الحزب الشيوعي لمؤتمر (المؤتمر الرابع) والذي انعقد في منزل يملكه الدكتور جعفر كرار، دون أن يدري وبحيلة ذكية من الدكتور شريف الدشوني، قد علمت ذلك لاحقاً عندما أراد جعفر أن يبيع المنزل وكان من نصيبي بسلفية كاملة من مصنع النسيج السوداني.

في اجتماع المؤتمر انقسم الأعضاء إلى النصفين مؤيداً لكل رأي وكان أن انضمت مجموعة مؤيدة للثورة على رأسها أمين التنظيم معاوية إبراهيم سورج وأحمد سليمان وفاروق أبوعيسى وعرف الانقسام باسم جناح (معاوية) إذ كانت نتيجة التصويت ٢٤:٢٤.

ثم حصل خلاف داخل مجلس قيادة الثورة بين الثوار أنفسهم أدى على إقالة (بابكر النور، هاشم العطا وفاروق حمد الله) وما لبث أن قاد الثالوث ما عرف بثورة التصحيح ١٩يوليو ١٩٧١ أو (انقلاب هاشم العطا).

انقذتني العناية من الانتماء إلى مجلس وزراء (ثورة التصحيح) ذلك أنني، كما سبق أن ذكرت في موضع سابق، تقدمت بمذكرة لوزير الاقتصاد والتجارة عبد الكريم ميرغني أبديت فيها مخالفة لما صرح به بعد عودته من مأمورية إلى دول المنظومة الاشتراكية من أنه اتفق معها على (مصانع) سوف تصل ويتم تشغيلها في ظرف ستة أشهر وتقوم بتغيير تركيبة الإنتاج والصادر وإحلال الاستيراد بالسودان.

كانت مخالفتي لتصريحه أن المصانع ليست (بضاعة على الرف) وحتى إذا وجدت فإن نقلها بالبحر إلى ميناء بور تسودان ثم بالبر إلى داخل موقعها وإعداد (القواعد والأرضيات) ثم التركيب والتجريب والتشغيل لا يتم في هذا الحيز الزمني. كان المسئول عن

(الاقتصاد) في الحكومة هو وزير التخطيط المقدم بابكر النور سوار الذهب. أرسل في طلبي لمقابلته بمنزله داخل (سلاح المهندسين) في أم درمان وعند ذهابي في الموعد المحدد وجدت منه اعتذاراً في (البوابة) لاستدعائه لاجتماع عاجل لمجلس الوزراء. فلم أقابله ولم أتعرف عليه ورغم ذكر الواقعة في مكان آخر فإني أكررها على هامش (الاختلاف).

غير أن أحد أبناء مدينة (النهود) التي انتمى إليها وزميل الدراسة المقدم أحمد عبدالرحمن عبد الحفيظ الشهير باسم (حريكة) جاءني في مصنع النسيج برغبة ثلاثة من زملائه لزيارتي بمنزلي في حي (الصافية) الساعة العاشرة مساء: (ولابد لاتساق السرد من تكرار آخر) وطلب مني، كما كانت العادة في لقاءات الليل، زجاجة (كونياك) سألته ببراءة عن الذين يريدون مناقشتي في (السياسة) في تلك الليلة لأن عادة السودانيين فتح الموضوعات السياسية مع فتح كل زجاجة وبعد الكأس الثالث أكد لي أن الذي يشرب الخمر من بين الثلاثة (واحد) فقط وهو (الثاني).

اتفقنا على حضورهم ما بين الساعة العاشرة حتى منتصف الليل. وإذا حضروا قبل منتصف الليل بدقيقة واحدة سوف أودعهم بعد تلك الدقيقة. وكأنما أعلم الغيب لم يحضروا.

وفي الصباح زارني (حريكة) واعتذر بأن زميله في (سلاح الإشارة) أبو القاسم هاشم تسبب في تعطيل اللقاء بحجزه، دون أن يدري، في اجتماع طويل، أخبرني أن اثنين من الزوار سيغادران إلى لندن إن لم يكن قد غادرا بالفعل ورأى الثالث أن ينتظر عودتهما.

الزوار الثلاثة كانوا: بابكر النور سوار الذهب، فاروق حمد الله، وهاشم العطا. (حريكة) لم يكن شيوعياً ولكنه كان يرى، كما قال لي، أنه إذا قاد هؤلاء الثلاثة حكومة بالسودان سيكون الخلاص على أيديهم لما عرف عنهم.

قبل هذا (الخلاف) وتداعياته كانت هناك اتصالات ومحاولات لتقريب وجهات النظر بين (الثورة) والاتحاديين بالداخل ولم تفلح مما زاد من قوة زعيمهم المعارض بالخارج الشريف حسين الهندي. وبالمثل فشلت محاولات الوفاق مع حزب الأمة وزعيم الأنصار

الإمام الهادي على النحو الذي تعرضت له في إحدى (الفرص الضائعة) وقاد إلى أحداث (الجزيرة أبا) ومقتل الإمام على الحدود الأثيوبية قرب مدينة (الكرمك).

ويبدو أن السودان يلازمه (نحس) من نوع أسود: إذ إنه لو حدثت (ثورة التصحيح) قبل مفاوضات الوفاق مع الاتحاديين بالداخل ومع الإمام الهادي لكان الوضع قد تغير تماماً لصالح الاستقرار في البلاد.

إذ إنه بعد فشل انقلاب هاشم العطا ومحاكمات الحزب الشيوعي في حامية (الشجرة) حظي الرئيس جعفر نميري شخصياً بتأييد لم يتوقعه وله هو شخصياً دون (الثورة) ودون زملائه في مجلس القيادة الأمر الذي قاده وبتشجيع من بابكر عوض الله، القومي العربي، الصديق اللدود للشيوعيين، أن يطرح نفسه رئيساً لجمهورية السودان الديمقراطية في (استفتاء) عام.

جماهير الأحزاب التقليدية كانت منفعلة ضد (الشيوعيين) وأن نميري قد خلص البلاد من حكم شيوعي مباشر بعد أن كان هناك (اتهام) بحكم شيوعي تحت ستار ثورة مايو.

تأكد للجميع أن نميري (موش شيوعي) وبقدر ما حصل عليه بما يشبه الإجماع بقدر ما توجس زملاؤه في مجلس قيادة الثورة شكاً بل شكوكاً بأن الثورة انتهت خاصة بعد أن أعلن حل مجلس قيادة الثورة وطلب من أعضائه جميعاً باستثنائه هو خلع الزي العسكري وارتداء الملابس (الملكية) ثم بحسم سريع أخبرهم بأن لا يأتوا إليه (مجتمعين) في أي أمر كأنما هم (مجلس قيادة ثورة في زي مدني) ولكنه يرحب بهم (منفردين) للتفاكر في أي شأن يريدون. مصدر هذه المعلومات زين العابدين.

كان هذا الوضع يبطن (الخلاف) بين الرئيس ومجموعة القوميين العرب من زملائه:
خالد حسن عباس، أبو القاسم هاشم ومأمون عوض أبو زيد بالإضافة إلى بابكر عوض الله نائب رئيس المجلس السابق. وكذلك (خلاف) بين الرئيس مع رجلي المظلات: أبو القاسم

محمد إبراهيم وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر كلاً على حدة إذ لم يكن بينهما تنسيق وكانت لزين العابدين مواقفه ومناصحاته.

(الخلاف) مع بابكر عوض الله كان سافراً عندما صرح وهو في زيارة إلى جمهورية (ألمانيا الشرقية) بما أعتبره جعفر نميري مخالفاً لرأي الثورة فاعترض عليه علناً ثم أبعده رويداً رويداً من مراكز القرار: نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الوزراء، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ثم بابكر عوض الله مجرداً من كل منصب.

الخلاف ما بين (الرئيس) و (مأمون عوض أبو زيد) الأمين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني قاد إلى أن تقدم مأمون باستقالته من الأمانة العامة في ديسمبر ١٩٧١.

لم يكن (خالد حسن عباس) يتوقع بعد الشرخ الذي حدث في مجلس قيادة الثورة وما قاد إليه أن يقبل الرئيس استقالة مأمون وجادله في رفضها غير أن الرئيس تمسك بقراره مصراً أن شخصاً مسئولاً كبيراً تقدم باستقالة لا بد أن يعرف معناها وتداعياتها فكيف أرفضها. مصدر المعلومات: الرئيس نميري شخصياً في جلسة بقصر الضيافة ونحن في أول زيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٢.

كان قد مضى على انقلاب هاشم العطا حوالي ستة شهور عندما دعينا، نحن الوزراء إلى اجتماع عاجل، عصراً. نقل إلينا الرئيس فيه استقالة (أخوكم خالد حسن عباس من منصب وزير الدفاع لأنه يعتبر نفسه المسئول سياسياً وأدبياً عن اقتحام الرائد هاشم العطا للقيادة العامة في وضح النهار، الساعة الرابعة والنصف ظهراً) وزاد الرئيس أنه حاول أثناء خالد عن قراره ولكنه تمسك به رغم ما قاله من أنه كان خارج السودان في مأمورية رسمية خاصة بتسليح الجيش.

وقد تم تعيين (أخوكم) اللواء طيار عوض خلف الله في منصب القائد العام، قمنا، نحن (أولاد سنة أولى وزارة) كما كان يسمينا عمر الحاج موسى وزير الإعلام بل لم نكمل السنة الأولى بتقديم التهاني لزميلنا الجديد.

الاتحاد الاشتراكي: التنظيم القائد والحكومة في الجهاز التنفيذي:

ربما كان الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم السياسي الوحيد في العالم الذي كان لا يحترم الجهاز التنفيذي للحكومة التي من المفترض أن يقودها سياسياً، ربما لأنه ليس له يد في اختيارها ولأنه ليس له يد فعلاً في وضع برنامج عمل لها.

كان الجهاز التنفيذي هو الذي يضع البرامج ويقترح السياسيات: أي العكس. وكان هو الذي يقود العمل وأسماء الوزراء هي (اللامعة) في الحياة العامة رغم أن (المكتب السياسي) في الاتحاد الاشتراكي يفترض أن يكون أعضاؤه هم المعروفون للمواطن العادي ولم يكن الأمر كذلك حتى من أعضاء الاتحادد الاشتراكي نفسه.

كانوا (اسمياً) و (بروتوكولياً) هم القادة والمقدمون على الوزراء ولكنهم كانوا فعلاً غير ذلك. ومع أن مرتباتهم وامتيازاتهم المالية كا نت أعلى من الوزراء إلاّ أنهم في (المظهر) يبدون للمواطن العادي أقل إذ يركبون سيارات أقل درجة (بيجو) من المرسيدس التي يتبختر بها الوزراء. بعد أن اختفت العربة (الهيلمان) من شوارع الخرطوم مع وكيلها (بارسميان) الذي تم تأميم شركته.

ولعل ما تندّر به (حسام أحمد عبدالحليم وهو بعد يافع) على والده مساعد الأمين العام للاتحاد الاشتراكي هو خير مثال إذ قال: أنت وزير شنو يا أبوي، إنت وزير بيجو، الوزراء راكبين (مرسيدس).

هذا الوضع خلف (غيرة) بين الجهازين السياسي والوزاري وكانت القيادة السياسية في الاتحاد الاشتراكي على (خلاف) خفي مع الوزراء وكان التنظيم ينتقد ويسخر من حكومته وإذا أخطأ، أو قل سها، وزير فكان التنظيم له بالمرصاد لا لتقويمه بل لهدمه. وإذا أبدع وزير، أو قل أفلح، فلا يتبنى التنظيم نجاحه أو ينسبه لحكومته بل يتصرف كأن شيئاً لم يكن وفي أحسن الحالات ينسب للرئيس إذا شعروا أنه استحسن الموقف.

في تقديري أن من الأسباب الرئيسية، بل قد يكون السبب الرئيسي، هو أن الاتحاد الاشتراكي السوداني لم يقم على الأسس المتعارفة في المجتمع السوداني، وربما يكون في كل المجتمعات، لتأسيس تنظيم سياسي.

في العادة يلتقي الناس من كل المشارب على رؤى معينة تجمعهم فيما يختص بمصالح البلاد وبمصالحهم كمواطنين فيها ويتراضون فيما بينهم على تلك الأسس التي تشكل مبادئ يقوم عليها التنظيم. ثم يتراضون فيما بينهم أيضاً على قيادات تتولى الزعامة وعلى (رئيس) يجسد آمالهم.

قد يختلفون في التفاصيل أو في نوعية القيادة في كل مرحلة ولكنهم عموماً يظلون إلا فيما ندر يداً واحدة لا يبتعدون إذا أخلوا المواقع. كما أنهم لا يبعدون إذا أخلوا المواقع إلا إذا أخلُّوا بالنظم التي تجمعهم أو بأخلاقيات العمل.

ما حدث في الاتحاد الاشتراكي هو العكس. إذ جمع (الرئيس) حوله بعض الأشخاص. بعضهم لم يلتقي الآخر إلا حول (الرئيس) وطلب منهم كتابة مبادئ أوحي إليه بعضهم ببعضها ثم أوحي إلى بعضهم ببعض ملامحها ثم (اختار هو، أو اختاروا معه) من يتوسمون فيه قبول المبادئ وقبول العمل معهم تحت مظلتها.

لا يقوم أعضاء أو قيادة التنظيم (الاتحاد الاشتراكي) باختيار أعضاء الجهاز التنفيذي (الوزراء) بل يقوم بذلك (الرئيس) وبعضاً من أقرب القيادات إليه (في التاريخ المعين) إذ يكونون هم أنفسهم، بعد وقت، من غير المقربين.

أعضاء الجهاز التنفيذي يكونون، (بحكم مناصبهم) أعضاء في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي وكذلك في المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي. غير أنه إذا ترك العضو منهم كرسي الوزارة يخرج (تلقائياً) من اللجنة المركزية ويظل عضواً في المؤتمر العام لتلك الدورة فقط ولو تبقي لآخر الدورة شهر أو أقل يفقد عضويته بعد ذلك الشهر أو أقل.

إذا كانت قيادات الشباب من أمثال هاشم الزبير قد وجدت قيادات من الاتحاد الاشتراكي في رعايتهم لكان موكب (الردع) فعلاً (موكب الردع) ولكن التنظيم أصبح عدة مكاتب وسكرتيرات ومراسم. فكيف تسقط مايو (سهواً) بل سقطت عمداً.

وماذا عن الجيش:

وفي قوات الشعب المسلحة أصبح على رأس (جيش لا إله إلا الله) عبد الرحمن سوار الدهب كادر الجبهة القومية الإسلامية الذي أحاله مجلس قيادة الثورة في سنوات مايو الأولى مرتين إلى المعاش وأعاده الرئيس نميري في المرتين إذ لم يكن حاضراً الاجتماعين اللذين اتخذ فيهما القرار وكان يردد في كل مرة (دا راجل مسكين ما منه ضرر) HARMLESS ولما غلب حيلة في زملائه أرسله منتدباً إلى (دولة قطر) ليساعد في بناء جيشها الوطني. رغم أن زملاءه الضباط يرددون أنه لم يساهم إطلاقاً (إطلاقاً: نعم) في أي عمليات عسكرية في الجنوب. COMBAT OPERATIONS – ربما في أعمال داخل المكاتب ولكن ليس داخل الغابة.

وبعد عودته كان كل أعضاء مجلس الثورة بمن فيهم أمينه التنفيذي صلاح عبدالعال مبروك قد أصبحوا (ملكية) وكذلك ركنا الجيش يوسف أحمد يوسف وتوفيق أبو كدوك. وكانا أميز العسكريين في زمانهم. أصبح سوار الدهب نائب القائد العام. كنت أحضر بحكم منصبي كوزير للمالية اجتماعات لمجلس الأمن القومي ومعي وزير الخارجية هاشم عثمان.

وفي اجتماعين كنت أخرج مشفقاً على مستوى قيادة الجيش. في المرة الأولى أثير موضوع (احتمال هروب الرائد كاربينو من حامية بور ومعه جنوده وأسلحتهم وعتادهم وأموال الحامية التي تشمل بجانب استحقاقاتها مرتبات وبدلات جنود في طريقهم إلى (الشمال) في إجازة، أو عائدين من الشمال من إجازة. جاءت المعلومات من جهاز المخابرات وكان أمام مجلس الأمن القومي خياران: التفاوض مع الرائد كاربينو وتوضيح الموقف له إذ كان يعتقد أن هناك في عمليات تنقلات الكتائب تدبيراً بإرسال الجنود الجنوبيين إلى

(الشمال) واستبدالهم بجنود (احتلال) شماليين. وفي غياب الحقائق تكثر الشائعات وهو وضع سبق أن قاد إلى تمرد عام ١٩٥٥ في الجنوب.

أبيل ألير كان يقضي إجازته، بالصدفة في مدينة (بور) حيث الحامية وكان الاتجاه يميل إلى الاتصال به وإرسال وفدين من (جوبا) والخرطوم واحتواء الموقف دون أن تدخل البلاد في حرب جديدة خاصة وأن علاقاتنا لم تكن جيدة مع الجارة إثيوبيا: العمق الواضح لأي تمرد أو حرب من أعالي النيل وذلك بسبب تأييدنا لثوار (أريتريا) للانفصال من إثيوبيا.

كان من أعضاء المجلس بجانب سوار الدهب (اللواء وقتها) عمر محمد الطيب النائب الأول ورئيس جهاز الأمن جوزيف لاقو نائب رئيس الجمهورية والرئيس السابق للمجلس التنفيذي العالي للجنوب وكلاهما من (العسكر) وقد وقفنا نحن الأربعة مؤيدين لهذا الخيار الذي قدمه أحد الضباط والذي يبدو أنه من المخابرات العسكرية.

لم يتحدث الرئيس وإنما تحدث (الفريق، وقتها) عبد الرحمن سوار الدهب وقال أن الضباط والجنود الجنوبيين لديهم شعور بأن يكون لهم وضع خاص في الجيش مما يخل بقواعد الضبط والربط. ولا بد أن يؤخذ كل مخالف بالنظم والقوانين، وأنه لا بد من إرسال (قوة) من جوبا ومن الخرطوم وليس وفداً.

كان رد الوزير هاشم أن (اتفاقية أديس أبابا) لا تزال (تحت التنفيذ) ولا يزال الضباط تسري في عروقهم روح التمرد وأن التعامل السياسي في هذه الظروف هو الذي يجب أن يسود.

انضم صوتي لصوت زميلي هاشم. ثم استدار الرئيس وقال يؤجل اتخاذ قرار في الموضوع بعد مناقشة بنود جدول الأعمال الأخرى وطلب أن يغادر (المَلَكيَّة) – أنا وهاشم الاجتماع.

علمنا فيما بعد أن رأي المجلس استقر على إعطاء الرجل المسئول عن (الجيش) الفرصة لتنفيذ خطته في تطويق الرائد كاربينو وحصاره في حامية (بور) وإعلاء سلطة الضبط

والربط داخل الجيش وعدم إعطاء الجنوبيين أدني شعور بأن لديهم وضعاً (خاصاً) داخل القوات المسلحة.

أمر واحد هام اتخذه المجلس، في غياب المَلَكيّة، هو تأمين سلامة أبيل ألير وزير الأشغال وقتها. وأهمية وجوده أو خروجه سالماً من منطقة (بور).

يبدو أن (القيادة) سواء في الخرطوم أو في جوبا كانت (مخترقة) إذ إنه بمجرد تحرك القوات من جوبا كان الرائد كاربينو قد غادر إلى (الغابة) وفي حماها إلى أثيوبيا. لم يكن بعدها أي مجال إلى (الوفد) أو تفاوض فقد بدأت الحرب من أبريل - مايو ١٩٨٣ واستمرت حتى عام ٢٠٠٥م.

الموقف الثاني الذي حضرته في مجلس الدفاع كان (تنويراً) قاد إلى طلب اعتمادات مالية، أوضح العميد، اللواء فيما بعد مصطفى محمود قائد قوات أعالي النيل والذي أصبح بعد الانتفاضة الحاكم العسكري لإقليم كردفان أوضح أنهم قد قاموا بتأمين حدود السودان مع أثيوبيا بعد أن أزالوا أي أثر لقوات التمرد في أعالي النيل.

كان الزمن زمن أمطار: سحب كثيفة تغطي قمم الأشجار لا تسمح بأي استخدام لأي نوع من طائرات القتال لضرب المتمردين أو نقل الجنود. وأمطار غزيرة تغطي الأرض لا تسمح باستخدام أي نوع من المركبات لنقل وتحرك الجنود.

استغل المتمردون موقف الطبيعة واحتلوا مثلث واط، ملوط، وتحصنوا فيه حتى يمكنهم أن يتحركوا نحو مناطق أخرى في أعالي النيل بعد توقف الأمطار واقنعوا بعض (السلاطين) بأنهم عائدون عما قريب.

أوضح مصطفى محمود أنهم كانوا أمام أمرين: إما الانتظار حتى انتهاء موسم الأمطار ويكون التمرد قد أمسك بزمام المبادرة ليس فقط على الأرض وإنما بين (البشر): سلاطين ومواطنين.

الخيار الآخر هو أن (يسيروا على أرجلهم) أربعة أو خمسة أيام يحمل بعضهم السلاح والذخيرة ويحمل البعض الآخر ما يكفي كحد أدنى من الزاد. فاختاروا هذا الخيار وساروا

متحدين كل الصعاب ولما أصبحوا على مقربة من معسكر الرائد كاربينو وأعوانه أرسلوا إلى بعض (السلاطين) يطمئنونهم بالنصر حتى يضمنوا خط انسحاب آمن إذا اضطروا لذلك.

فاجأوا ليلاً وفي جو ممطر المعسكر الذي لم يتوقع هجوماً إلا بعد شهور واوقعوا به الخسائر وتفرق الجمع في كل اتجاه وتم أسر الذين فروا إلى قبيلتهم داخل السودان وتم، بلغة مصطفى محمود، تطهير المنطقة كلياً.

في اليوم التالي تم نحر بضعة (ثيران) وشراء كل ما يمكن أن يحمل على طائرة نقل C130 وأكل الضباط والجنود. وبعض السلاطين وأتباعهم ولأول مرة بعد أكثر من أسبوع (وجبة ساخنة). تم تبع ذلك شراء وذبح بضعة (ثيران) في كل المنطقة ابتهاجاً و (كرامة) زادت من ميزانية الحامية بحوالي ثلاثة آلاف جنيه.

صاح الرئيس بس ثلاثة آلاف. رد مصطفى محمود في أطراقة بأنه تلقى (استفساراً Explanation من القيادة بالخرطوم عن كيف تخطى الميزانية المقررة وبهذا الحجم دون تصديق مالي، تلعثم سوار الدهب في أنهم يريدون دائماً للقيادات الخارجية أن تتقيد بالميزانيات وتضرب المثل في الانضباط المالي.

أسفت وتحسرت على مستوى التقدير للقائد كأنما كان سوف يكون مسروراً إذا كان مصطفى محمود قد انتظر حتى انتهاء موسم الخريف وقام بتوفير ثلاثة آلاف جنيه وخسر المناطق الثلاثة ... والمعركة. (تقول يازين مايو سقطت سهواً؟).

أطرق الرئيس وسأل مصطفى محمود عن احتياجاته بعد هذه التجربة التي قد تتكرر. أجاب بأن لديه معلومات عن (مدفع صغير وخفيف) ولكنه يضاهي أعظم الأسلحة التي يحملها المشاة إن لم يكن أعظمهم فتكاً. هذا المدفع إسرائيلي الصنع ويسمى (عوزي) ويكاد وزنه وذخيرته يساوي ١٥٪-٢٠٪ من وزن الأسلحة التي يحملونها الآن.

زاد مصطفى محمود أن هذا السلاح في أسواق الأسلحة الأوروبية والآسيوية العادية وأن ظروف الطبيعة التي وصفها وقاسوا منها تتطلب تزويدهم به. نظر الرئيس نحوي وأطرقت ففهم وفهمت ورفع الجلسة.

كيف حصلنا على احتياجاتنا من المدفع وكيف (فلتنا) من اتهامنا بالتعامل مع إسرائيل بعد (الانتفاضة) وهي تنسج قصة (الخيانة العظمى) في قضية (ترحيل الفلاشا) موضوع آخر. ذلك أن أحدهم قد (كسر) مخبأ المستندات الخاصة بالصفقة والتي تمت عن طريق (سمسار) سلاح في مدينة (نيس) بفرنسا وقدمها (نكاية) في ضابط الاستخبارات العسكرية الذي نفذها.

أحيلت المستندات والتي ظهر فيها اسم (قوات الشعب المسلحة) إلى (مستشارة قانونية) خاصة لكي تعالج الأمر مع المجلس العسكري العالي. وجدت المستشارة بعد سؤالها لبعض الضباط العائدين من(الجنوب) أنه لولا هذا المدفع لما استطاعت قواتنا الصمود أو الهجوم في عدة مواقع.

لا أدري إذا كان اسمي قد ظهر في أي مكان من تلك الوثائق ولكن المستشارة سلمت بعد الفترة الانتقالية الوثائق لضابط الاستخبارات وبوجودي في منزلها وأمام زوجها قامت بحرقها أمامنا. وسوف يجئ يوم الشكر في حياة الضابط وفي حياتها قريباً. استدعائي لحضور المشهد أكد أن اسمي قد ظهر سواء في التصديق المالي أو في أن يحمل الضابط النقد الأجنبي (صحبة راكب).

أما أخونا مصطفى محمود والذي كنت أتوقع، وربما أكون (مخطئ) كشخص (ملكي)، بعد أن قام (بتطهير) الأرض وكسب ثقة غير محدودة لزملائه وجنوده وللسلاطين والناس في المنطقة كلها أن يظل الحارس الأمين في موقعه بعد (الانتفاضة في ٦ أبريل ١٩٨٥) بعد أن ترأس الدولة عبد الرحمن سوار الذهب. ولكن تم نقل مصطفى إلى إقليم كردفان (حاكماً) وليس أقسى على (الجندي) وهو في أوج انتصاراته من أن ينقل إلى وظيفة (ملكي).

خلافات القمة:

نعود إلى (مايو) و (الخلافات) التي شملت هذه المرة (القمة) و (هيبة الدولة). بداية ثورة مايو كانت ضد (الدولة الدينية) وعادت (الأخوان المسلمين) من حيث المبدأ. أول

موظف عام فصل لا لشيء سوى أنه (أخ مسلم) كان اسمه أحمد التجاني صالح ويعمل مفتشاً في وزارة التجارة والصناعة والتموين وقد سفر كأخ مسلم ممثلاً للوزارة في ثورة أكتوبر في لجنة ضمت ممثلي عدة وزارات.

أما المعتقل الأول فقد كان أمين عام (جبهة الميثاق الإسلامي) الدكتور حسن عبدالله دفع الله الترابي (حسن الترابي) وحتى بعد انقلاب وهزيمة الرائد هاشم العطا (ثورة التصحيح في ١٩ يوليو – ٢٢ يوليو ١٩٧١) ظلت الدولة بعيدة عن استغلال أو معاداة الدين.

شرح فيلسوف الثورة الدكتور جعفر محمد على بخيت (جعفر بخيت) لأعضاء الجمعية التأسيسية وهي تصيغ المادة الخاصة بالدين في الدستور عام ١٩٧٣ أن الدولة (لا دين لها) لأنها ليست (كائناً حياً) فلا تصلي ولا تصوم والحديث عن (دين الدولة الرسمي) هو الإسلام حديث خاطئ. لذا يكون الحديث عن (الدين في الدولة) وقد اقتنع الجميع. مسلمين ومسيحيين ولا دينيين. بأن يتحدث الدستور عن الدين في جمهورية السودان الديمقراطية فكانت صياغة المادة صياغة أرضت الجميع وقال عنها الصادق المهدي معلقاً (دا إعجاز في الصياغة) قال ذلك لي شخصياً وبحضور الدكتور عبد الحميد صالح في فندق (كينزنقتون هيلتون Kensington Hilton) في لندن أثناء مفاوضات المصالحة الوطنية.

وقد كان الدكتور الترابي (معتقلاً منسياً) إلى أن قام. وهذه حقيقة. دكتور خليل عثمان بزيارة إلى رئيس الجمهورية في منزله. كعادته أحياناً أيام صداقتهم. وسأله أما آن الوقت لإعادة النظر في استمرار سجن الترابي.

استجاب الرئيس فوراً. كما حدثني دكتور خليل. وطلب أن يأتوا بالترابي له بمنزله. ودار ما دار في اللقاء الثلاثي ثم أمر الرئيس بأن ينتقل الترابي إلى منزله حراً يقضي ليلته فيه. وقد حفظ دكتور الترابي هذا الصنيع إلى دكتور خليل حياً. وبعد وفاته إذ أشرف شخصياً على توافق أسرتيه على تركته.

تم فك أسر دكتور الترابي في غياب (أعضاء مجلس قيادة الثورة) عن الساحة السياسية ومصدر القرار ولو كانوا موجودين في الساحة والمصدر لما تم ذلك. فالقرار جاء

بعد (المصالحة الوطنية) والتي لم يقم الرئيس نميري باستشارة أي منهم فيها بل وبعضهم لم يعلم بها إلا في آخر لحظة. وبعضهم ولا في آخر لحظة، وكلهم كانوا ضدها علناً أو بإغضاء الطرف.

ومهما قيل عن مركز (الرئيس) في النظام الرئاسي فإنه لا بد له من المستشارين من يستأنس برأيهم في أمر جلل كهذا إذ لو نجح (الهجوم: أو الغزو) لما أبقى على واحد منهم: من في الساحة السياسية ومصدر القرار ومن خارجها. بل أن اثنين من أعضاء المجلس السابقين. أبو القاسم محمد إبراهيم وزين العابدين ساهما بجانب القوى الأخرى في دحر الغزو الليبي بقيادة محمد نور سعد.

في الكتاب القيم الذي أصدرته أسرة زين العابدين بعد وفاته متضمناً مذكراته (ليست كلها كما قرأتها قبل الطبع وفي حياته) تعرض بالتفصيل للطريقة التي أصبح الرئيس نميري يدير بها شئون الدولة والتي قادت. بعد أبعاد كل أصحاب (الوجعة) إلا قليلاً. إلى أن (مايو) عندما تعرضت للهجوم (المدني) الذي قاد إلى ترنحها لم تجد منهم من يتصدى له. كما لم تجد من أصحاب (الوجعة) من يقف ويقول للفريق عبد الرحمن سوار الدهب قف مكانك فلست صاحب قرار (الانحياز لجانب الشعب) الذي ينهي ثورة مايو. أنا شخصياً لا زلت لا أصدق أنه كان هو صاحب القرار. والعسكريون بل وبعض الملكية يؤكدون ذلك. ومع ذلك فالشكر – كما يقول المثل لـ (حماد).

قصة النهاية (سهواً أو عمداً):

لقد سردت قصة (الانتفاضة) في موقع آخر لكن المهم في الأمر أن الرئيس والنائب الأول كانا على علم بالقرار الذي صدر من الإدارة الأمريكية بإنهاء حكم ثورة مايو في الربع الأول من عام ١٩٨٥ إذا فاز الرئيس دونالد ريجان للمرة الثانية. وفي حالة فوز مرشح غيره ينتهي النظام في النصف الأول من عام ١٩٨٥ إذ إن الرئيس الجديد ستكون أمامه أولويات أخرى خلال الربع الأول بخلاف السودان.

لم يصدقني أحد رغم (وثيقة التلكس) التي أخبرتها بها تأكيداً لما وصلتني من معلومات من مدير إدارة المعونة في الخرطوم الدكتور براون Dr Brown . وبالطبع لا أشير هنا إلى ما قاله لي. أنا وموسى عوض بلال رجل الدين الورع الشريف الناجي عبد الحق في أن (نميري إذا ذهب إلى أمريكا لن يعود للحكم) أو ما قاله له هو الشيخ عبد الرحمن. وهو موجود الآن أطال الله عمره في قريته كُلبسُ) في دارفور كما رواه لي الأخ محمد الحسن أحمد الحاج وزير رئاسة مجلس الوزراء بألا يذهب إلى أمريكا تلبية لدعوة الرئيس ريجان لأنه إذا ذهب لن يعود حاكماً. نفس الحديث أكده لي شيخ عبد الرحمن بنفسه بعد نهاية مايو بسنوات عندما زارني يوماً في منزلي بحي الطائف في الخرطوم شرق.

وبعد بدء (الحوادث والمظاهرات) ظل الرئيس. رغم التحذيرات التي جاءته علمانياً وغيبياً. يعتمد في معلوماته على تليفون طمأنه فيه بهاء الدين محمد إدريس. ونسي أو تناسى هو وبهاء. الحديث مع زين العابدين الذي استدعاه للعزاء في والده والذي كان سيبلغه الحقيقة التي تتطلب عودته العاجلة لا الاستعداد لمواصلة الرحلة بعد أيام إلى (باكستان) وفق الجدول الرسمي.فلا بلغ إسلام أباد ولا وصل الخرطوم واستقر في قصر العروبة - شارع المطار بالقاهرة.

قصص سقوط مايو من مصادر متعددة وكلها تلتقي عندما هو أبعد. أو قل أبعد قليلاً من التاريخ الذي يعرفه الناس.

القصة الأولى: ما ذكره لي دكتور براون وقرار الإدارة الأمريكية.

القصة الثانية: ما ذكره لي الفريق جوزيف لاقو وهو في الملجأ السياسي في لندن.

زودني الرئيس نميري برقم تليفونه وطلب مني أن ألتقي به وأتعرف على أحواله عن قرب حتى إذا رأيت أنه، أو رأى أنه، غير مرتاح في بريطانيا فإن مصر على استعداد لاستقباله. أكّد لي أنه (مرتاح) إذ إنه بجانب المنزل المناسب الذي منح له وبجانب ما يحصل عليه من نفقات (اللجوء السياسي) فإن رئيس كلية (ساند هيرست Sand Hurst Military College العسكرية) أكبر وأرقى معهد عسكري في بريطاني عرضت عليه أن يقوم بتدريس

علم حرب العصابات Guerilla Fighting إذ إن الجيش البريطاني منذ حروب (الملايو، ماليزيا اليوم) في أواخر خمسينيات القرن العشرين لم يمارس حرباً حقيقية ضد العصابات ولا حتى في كينيا جومو كينياتا).

وبعد أن طمأنني واطمأن بعضنا لبعض سألته وقد كان داخل السودان عما حدث ويعرفه عن الانتفاضة. قال أن نائب الرئيس (جورج بوش الأب) وقد كان نائباً للرئيس دونالد ريجان أخبره في لقاء معه أن حكم الرئيس نميري في حكم المنتهي وسوف يدعى لزيارة الولايات المتحدة وأنه تباحث مع عمر محمد الطيب النائب الأول، ومع الصادق المهدي رئيس الوزراء قبل ثورة مايو على أنه سوف تقوم (مظاهرات وأعمال شغب) يقوم عمر محمد الطيب بعدها بإعلان (حالة الطواريء) ويحل مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي والمجلس التنفيذي العالي بالجنوب ومجلس الوزراء ويتولى السلطة لأن (الرئيس نميري مريض في الولايات المتحدة) ويقوم عمر محمد الطيب، بصفته الرئيس بالإنابة والقائد الأعلى والعام للجيش بتعيين: الصادق المهدي رئيساً للوزراء في الشمال واللواء جوزيف لاقو رئيساً للمجلس التنفيذي العالي في الجنوب.

قال. والحديث لجوزيف لاقو أن المظاهرات قامت وأعمال الشغب طالت جمعية نميري التعاونية وأحرقتها وأعلن عمر محمد الطيب حالة الطوارئ ولكنه وقف عند ذلك الحد: ربما وفاء للرئيس نميري وربما لأسباب أخرى.

سلم الأمر إلى سوار الدهب الذي ما لبث أن اعتقل عمر محمد الطيب نفسه، وكل قيادات الدولة وحتى أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق الذين لم يكونوا في السلطة.

زاد جوزيف لاقو باللغة الإنجليزية: You see brother the scenario to Tunisia was also meant for Sudan. The chief of security (Omer) takes over from the old man (Nimeiri) Sadig takes the North I take over the South.

وبترجمة أرجو ألا تكون غير دقيقة: شوف يا أخ: إن سيناريو (تونس) كان أيضاً معنياً للسودان. رئيس جهاز الأمن (عمر) تولى الحكم من الرجل العجوز (نميري) الصادق يتولى حكم الشمال وجوزيف لاقو الجنوب.

سيناريو (تونس) المشار عليه هو أن بورقيبة رئيس جمهورية تونس كان مريضاً ومتقدماً في السن (عجوز) فتم الاتفاق بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية كما أكد لي سفيرها بالسودان، العبيكان وكما أصبح معلوماً فيما بعد أن يتولى رئيس جهاز الأمن (زين العابدين ابن علي) الحكم في انقلاب أبيض خلال سفر الرئيس خارج تونس للاستشفاء، نفس ظروف جعفر نميري إلا أنه ليس معه صادق أو لاقو.

القصة الثالثة: العقيد متقاعد بعد الانتفاضة محمد بخيت وقد كان مدير مكتب الفريق عمر محمد الطيب النائب الأول ورئيس جهاز الأمن، وهو في نفس الوقت من أقربائه من جهة والدته.

أكد محمد بخيت أن هناك حديثاً أو على الأكثر تفاهماً تم بين نائب الرئيس جورج بوش الأب مع عمر والصادق. لكن عمر لم يشأ أن يذهب إلى حد إقالة نميري وهو في الخارج وتنفيذ المخطط المذكور.

كان كل ما رأى عمر عمله هو إعلان حالة الطواريء بعد أن أدت المظاهرات هدفها في تنبيه الجميع للغضب المحتقن، كما أن عمر لم يقم باعتقال (الرؤوس المدبرة) للمظاهرات والإضراب من عناصر (المثقفين) الذين اجتمعوا في داخل السفارة الأمريكية مع جورج بوش بعد أن أعطى عمر موافقته للسفارة بحضورهم للاجتماع بداخلها.

عمر إلتزم بوعده الذي قطعه لجورج بوش بعدم (إعتقالهم) كما نقل له الطلب (ميلتون مندوب المخابرات المركزية C.I.A.) قائلاً: Please do not arrest them. ويعني هذا آخر طلب لأنه سبقته فيما يبدو طلبات في الموافقة على اجتماع (القادة) داخل السفارة، وفي عدم التعرض للمظاهرات بالعنف.

أضاف محمد بخيت أن الصادق المهدي إتصل به ليلة الانتفاضة (مساء الخامس من أبريل ١٩٨٥م.) عدة مرات للدرجة التي جعلت عمر يقول له: إذا اتصل بك مرة أخرى قل له أن عمر لم يحضر اليوم إلى مكتبه بجهاز أمن الدولة ويبدو أنه مع الضباط في مبنى القيادة العامة.

بعد بيان سوار الدهب لم يتصل الصادق، يقول محمد بخيت أنه ذهب إلى القيادة وعلم أن عمر (في منزله) بضاحية كوبر على (اتفاق) تم بينه وبين عبدالرحمن سوار الدهب.

وفي المنزل لاحظ محمد بخيت أمرين: أن (الحرس) قد تم تغيره بجنود لم يعرفهم ولكنهم احترموا رتبته (عقيد) وزيه الرسمي فلم يعترض أحد على دخوله ربما ظناً منهم أنه موفد من (القيادة). الأمر الثاني أن (والدة) عمر محمد الطيب لم يسمح لها بالدخـــــول

واستقبلته في الباب وطمأنها حتى يدخل ويقابل (سعادته) عند مقابلته للفريق عمر أخبره أنه إتفق مع (سيادتو سوار الدهب) أن يظل هو وكل الوزراء في منازلهم، بعد أن طلب عمر من الوزراء التواجد في مكاتبهم، وأن يترك له الأمر حتى يهدأ الجو لذلك اليوم أو غداً ثم يعاود تسلم سلطة الحكم.

تم ذلك بعد أن ذهب عمر إلى القيادة العامة وبدلاً من أن يكون كل القادة مع أسلحتهم وجدهم مجتمعين مع سوار الدهب. لم يلحظ (الارتباك) الذي كان في بعضهم ولما سأل عن تواجدهم رد عليه سوار الدهب بأنهم يتلقون آخر التعليمات بشأن الموقف.

كانوا في اجتماع لمجلس الحكم الجديد. انتحى سوار الدهب بالفريق عمر وأبلغه ما كان من شأن بقائه في المنزل ... و ... يقول محمد بخيت أنه أبلغ (عمر) أن الأمر أكبر من ذلك وأنه قد حدث (انقلاب) على السلطة: فالحرس تم تغييره ولم يسمح لوالدته بالدخول، كأي أم للإطمئنان على ولدها. كيف دا حصل؟ قالها عمر باستغراب.

اتصل عمر تليفونياً بسوار الدهب وهو لا يزال يردد الجملة كيف دا يحصل إلى أن تلقى فيما بدا لمحمد بخيت، ما طمأن عمر من أن هذا إجراء روتيني.

دخلت الوالدة، وبعد التحايا أراد محمد بخيت أن ينسحب وأن يطمئن على عمر فأخذ (سماعة) كل تليفون من التليفونات العديدة من أمام عمر ووجد أنها كلها (مقطوعة) سيادتك: إنت معتقل، تليفوناتك قطعت، إن شاء الله ما آخر وعد.

تعانق الرجلان والتقيا بعد أيام في (كوبر) كل معتقل في مكان منفصل عن الآخر.
مساء يوم في كوبر، وبعد أن تناولنا إفطار رمضان، دخل عمر وفي معيته اللواء سجون أحمد

وادي مدير مصلحة السجون: وبمجرد أن رآه زين العابدين سأله مداعباً: جيت براك. الرئيس ما قال جاي ثم أنشد ودخلنا معه في كورس مرح: ما قال بجي ماله ما جا.

وفي غمرة الترحاب والونسة التي أكد خلالها أنه جاء ليتفقد أحوالنا إلتفتنا، والتفت هو معنا. ولم نجد أثراً لسعادة اللواء أحمد وادي مدير مصلحة السجون الذي بدا لنا جميعاً، مـــا عدا عمر، أنه جاء معه ليعطيه مظهر معتقل VIP يحرسه مدير المصلحة نفسه وليس ضابط مباحث من الجيش (إذ إن جهاز الأمن قد تم حله) لم يصدق عمر في أول الأمر ولكن أجرأنا، زين، أكد له أنه دخل الحوش.

بدأنا نفكر في كيفية استضافته في أول ليلة فقد جاءنا بدون إخطار وبدون أن يكون معه (رجل سجن) يحمل له مرتبة أو فراشاً. لكن أسعفنا (سانتينو) وهو رجل سجن، سجان، جنوبي يجيد العربية والإنجليزية. وأفادنا أن مكاناً مريحاً قد تم إعداده منذ النهار لسعادته في. الجناح، الذي يضم كلاً من دكتور بهاء الدين محمد إدريس، عوض الجيد محمد أحمد والنيل أبو قرون ويقع غرب غرف (المعاملة، السجن الأفرنجي أيام الحكم الثنائي) حيث نسكن نحن الوزراء السابقين مع أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين. وفي هدوء ودعنا الضيف الكبير.

يلاحظ أنه لم يكن هناك وزير داخلية إذ عدّل الرئيس المنصب إلى ما أسماه وزير الشئون الداخلية مسئولاً عن كل ما كان في الوزارة إلا (الشرطة) التي تم تعيين مدير عام لها يحضر أحياناً اجتماعات مجلس الوزراء ويتبع لرئيس الجمهورية. كان وقتها شرطياً محترفاً اسمه: الفريق شرطة عباس مدني أصبح في وزارة الانتفاضة (وزير الداخلية) ولا أريد أن أدخل في الملاسنات التي تردد أنها دارت أثناء المظاهرات بينه وبين بعض ضباط الجيش والأمن إذ قيل أنه أفادهم أنهم في الشرطة يقومون بتفريق (المظاهرات) بأساليب ليس من بينها تعليمات بأن: أضرب بغرض القتل Shoot to kill التي يتعامل بها رجال القوات المسلحة والذين طلب منه أحدهم ذلك. ثم أصبح أحد أفراد (رأس الدولة). أرجو مقارنة هذا بما قيل أن (الجيش) كان يرقب الموقف مؤيداً للمظاهرات الشعبية وأنه – في الوقت المناسب – انحاز لجانب

الشعب !! هل كان سوف (ينحاز) إذا قام عباس مدني مدير عام الشرطة بتنفيذ الاقتراح SHOOT TO KILL وفرقوا المظاهرات (قتلاً) يا ناس؟

المهم في نهايات (مايو) أن مدير الشرطة لم يكن من أهل (الوجعة) التي فتت أكباد مفجري مايو، ومن بعدهم الرشيد الطاهر أثناء أول حكم الصادق المهدي بعد الانتفاضة. أما وزير (الشئون الداخلية) والذي ليس له في الأمر شأن فقد كان قطب الجبهة القومية الإسلامية أو جبهة الميثاق حتى ذلك الوقت أحمد الرحمن محمد.

القصة الرابعة: عمر محمد الطيب: ظل يردد حتى الآن أن (سيادتو سوار الدهب) قد خدعه وخان العهد والقسم، وأنه لم يكن قد أخبره منذ البداية بما ظل يحتمي به من أن قيادات الجيش أكدت له تحرك بعض (صغار الضباط) وربما بينهم (يساريون من حزب البعث ومن الشيوعيين) مما يستدعي أن يستولوا هم على السلطة بقيادته لحماية البلاد.

وأنه إذا كان قد صارحه فلربما تغير الموقف تماما. في لقاء بقصر العروبة في القاهرة في أمسية صيف جمعت عدداً من قيادات مايو بعد قيام ثورة الإنقاذ والإفراج عن (الرواد، واللواء خالد) سألت عمر عن الدور الأمريكي قبل وأثناء الانتفاضة. نفاه تماماً لدهشتي وربما لدهشة بعض الحاضرين الذين أرادوا أن يعلقوا لو لا فاجأهم (أبو القاسم محمد إبراهيم) أنه لعلمهم اشترك في (اللجان الشعبية) التي أعلنتها (ثورة الإنقاذ) في مكان سكنه في ضاحية (بري) خدمةً لأهله في المنطقة (دون أن ينسق في هذا القرار) مع زملائه من قيادات مايو في السودان (والتي كانت تعارض الخطوة لأسباب ليس هذا مكانها) ودون أن ينسق مع (الثيد الرئيث) لأنه في مايو (قائد) وليس (تابع) والقائد تكون له مبادرات وهو قد أقدم على هذه الخطوة مبادرةً منه كقائد.

صمت الجميع وقام أكبر الحضور سناً، الدكتور محي الدين صابر، بتغيير موضوع الجلسة إلى حالة الرئيس الصحية ومدى راحته في جو القاهرة القائظ وهل سيسافر إلى الإسكندرية؟ وهل ... وهل جعلنا جميعاً في راحة من صدمة ما قال أبو القاسم.

القصة الخامسة: التجاني محمد إبراهيم: أحد القيادات في الحزب الاتحاد الديموقراطي. ويقال أنه على (علاقة ما) مع الشريف حسين الهندي وهو أمر ظل ينكره. تعرفت عليه في لندن قبل ثورة مايو عندما كان يعاني من آثار حادث وزرته في معية دكتور خليل عثمان. أُعتقل بعد الانتفاضة في (حوش) ضيق غير صحي من حيث السكن والمرافق الصحية ومعه من أطلق عليهم (رجال أعمال وتجار مايو) بعد بضعة أشهر من الاعتقال زار السجن وفد مكون من النائب العام، عمر عبد العاطي، الذي يتولى توجيه الاتهام وإصدار أوامر الاعتقال وتكوين لجان التحقيق وتعيين ممثلي الاتهام في قضايا (السدنة) وقد كان يرافقه وزير الداخلية عباس مدني ومدير مصلحة السجون أحمد وادي وجمع من رجالات ديوان النائب العام ووزارة الداخلية ومدير سجن (كوبر) ومعاونيه.

في مروره على جناحنا (قسم المعاملة كما يسمونه) اقترح الرشيد الطاهر عدم الرد على أي سؤال منهم أو التحدث إليهم ومن باب أولى عدم الشكوى لهم. عارض الفاتح بشارة حاكم إقليم كردفان الذي صادف وجوده أيام الانتفاضة فاعتقل بالخرطوم بدل عاصمة إقليمه بالأبيض وبالفعل سأل الفاتح عن (حقوقنا) كمعتقلين.

رد عليه مدير السجن اللواء أنه حسب لوائح السجن فإن للمعتقل قبل صدور حكم ضده الحق في الحصول على (أكل من منزله، وكان أيام الحكم الثنائي يأتيه الأكل من الفندق الكبير، القراند هوتيل) وله أن يكون له سرير ومرتبة وكرسي ومنضدة وأوراق وأقلام، وراديو بدون (كاسيت) ممكن مروحة نعم والمروحة الوحيدة التي في إحدى الغرف قام بتركيبها الصادق المهدي عندما كان معتقلاً.

دار الحديث والرد عليه بسرعة لم تجعل مجالاً لأحد المسئولين الكبار للتدخل. ختم مدير السجن حديثه بجملة أدت كما علمنا صباح الغد إلى نقله إلى سجن أم درمان: أقل درجة من كوبر. قال إذا منعنا منك أياً من هذه الحقوق فسوف يرجع ذلك إلى (قرارات سياسية) تصلنا من الحكومة.

في الجناح الآخر قابل التجاني محمد إبراهيم الوفد بثورة عارمة استخدم فيها كما عرفنا من (مصطفى أمين - مدير وكالة الأنباء سونا والذي سجن معهم لخطأ في تقييم وضعه إذ إنه بدرجة وزير دولة وكان المفروض أن يكون معنا) ما يهمنا في الأمر أنه أي التجاني ذكر أن (جماعتكم، مخاطباً الوفد) حضروا لينا في مكتبي في (المقرن) وطلبوا مني خمسين ألف جنيه لدفعها للشماسة وتحريك الشارع ضد مايو ونميري. وبعد يوم حضروا أيضاً وطالبوا بستين ألف جنيه إذ إن الأمر امتد ليس فقط ليكون (كلام في الهوا) بل إلى حرق جمعية نميري التعاونية. وتحفيز جماعة عشان يقطعوا النور والكهرباء. بعد دا كلو كمان تقوموا تعتقلوني أكثر من ثلاثة شهور دلوقتي. تعملوها بقروشي أنا كمان تعتقلوني أكثر من ثلاثة شهور دلوقتي.

كما تحدث مصطفى أمين بأنهم قاموا بتهدئة التجاني محمد إبراهيم وسحبوه بعيداً ليفسحوا المجال للمعتقلين الآخرين الذين كانت لهم ظلامات.

لم ينج التجاني من نيران الانتفاضة فقد دبروا له قضية في أنه منح أرضاً لقيام (فرن آلي) عليها ولكنه استغل الامتياز فأقام الفرن الآلي في الطابق الأرضي ثم بني طابقاً ثانياً فوق الفرن كمكاتب لأعماله دون استئذان سلطات الاستثمار مما اعتبر مخالفة قد تؤدي لو لا رأفة القاضي إلى انتزاع التصديق والأرض منه.

ترى هل لأنه (مول) الانتفاضة فجاءته الرأفة؟ وفي سياق آخر كما عَلَّمنا مذيعو التلفزيون هل اعتقل لكي (يصمت) أم هل قدم للمحاكمة لأنه أفشى (سراً) قلل من (قيمة) الثورة أم أن الذين (طالبوا بتمويل الثورة) مجموعة غير التي تولت فيما بعد جمع الأدلة والاعتقال والتقديم للمحاكمة ولم يكن ثمة تنسيق بينهما. على أي حال فقد تفشى السر. نعم تحرك (المتظاهرون) وقام (الثوار) بقطع التيار الكهربائي عن الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري بتمويل من التجاني محمد إبراهيم. كلفت الانتفاضة مائة وعشر ألف جنيه بالتمام. وطلب - وليس أمر - من نائب الرئيس جورج بوش - بعدم اعتقال أحد.

قصة اعتقالي بعد الانتفاضة:

فيما يختصني فقد ذكرت في موقع آخر جزء من قصة اعتقالي إذ كنت في مؤتمر برلماني في (لومي) عاصمة (توجو) وعرجت في طريق العودة إلى الإسكندرية حيث كانت أسرتي تقضي الإجازة السنوية.

في صباح يوم ونحن نتسوق هنأني البائع في (عمر أفندي) قائلاً مبروك السودان حصل فيه انقلاب بقيادة واحد اسمه (الجواهرجي) قصد (سوار الدهب). بالروح المصرية قال: موش أحسن الجواهرجي بدل سوار واحد من الدهب.

بعد عدة أيام وصلني (تلكس) من صديق قديم عزيز هو منير حمد بضرورة حضوري (فوراً) إلى الخرطوم. ثم أتبعه بثان وثالث. إتصلت بالأخ والصديق موسى عوض بلال ونهاني من العودة إذ إن الجو مليء بأحقاد وعدائيات. كرر منير حمد الدعوة وأرسلت لهم تلكس بأني (موش هارب) وسوف أعود في يوم كذا بالطائرة كذا.

إستقبلني في المطار ضابط برتبة مقدم في سلاح الطيران الذي يرأسه عضو المجلس العالي للثورة محمد ميرغني وسهّل لي إجراءات الجوازات والجمارك وهو يودعني قائلاً: سوف يرسل العميد (اللواء) محمد ميرغني في طلبك غداً بمكتبه في القيادة.

تدخل شخص في ثياب (مدنية) وقدم نفسه أنه من (المخابرات العسكرية) وبعد النظر إلى بطاقتي أخبرني أن أصحبه إلى مبنى (المخابرات) لأني (مطلوب). إختفى ضابط الطيران ولكنه سمع قولي له بأن يخبر رئيسه بأني أُعتقلت.

وجدت (الضابط بيو بيو كوان) واستغرب لتصرف ضابط المباحث ولكنه طمأنني بأن مسئول المباحث العميد (جوهر) سوف يحضر صباح الغد، إذ إن الوقت كان ليلاً وأنه بيو بيو كوان (نبطشي) لهذه الليلة.

في الصباح أطلق العميد جوهر سراحي وأمر بسيارة لتنقلني إلى منزلي بضاحية (الصافية) وكالعادة تفشى الخبر وامتلأت الدار بكل الأطياف: السعيدة والشامتة والمشفقة والفضولية.

بعد ثلاثة أيام سمعت من الإذاعة والتليفزيون أن النائب العام – عمر عبدالعاطي، قد أصدر قراراً بإلقاء القبض على شخصي ضمن إثنين آخرين، لا علاقة لي بهما، بتهمة الفساد السياسي والاقتصادي، فزاد إمتلاء الدار بوافدين جدد.

وفي لحظات الزحام انتحى بي الأخ والصديق محمد هيبة قال لي نفس ما حذرني منه موسى عوض بلال وزاد عليه: ديل مجموعة عاوزين يذلوا أولاد الناس والقبائل، وليس في عرفهم ما يردعهم، أنا والحديث لمحمد هيبة، جهزت عربة تقلك الليلة إلى القضارف وثانية في الانتظار لتنقلك إلى كسلا، وهناك مندوب جاهز يدخل بك الحبشة ولديه تعليمات مني بأن يسهل لك السفر إلى لندن أو القاهرة.

يا محمد لك الشكر والتقدير لكن هذا معناه (أهرب). لا يا إبراهيم، دا موش هروب بل تبعد عن الذلة والحقارة حتى تهدأ الأحوال. ظل محمد هيبة يجادلني بإشفاق حنون إلى أن افتقدنا الحضور فعدنا وأنا مصمم أن أبقى مهما كان الأمر والعواقب.

في اليوم التالي بعد الإفطار في رمضان جاءت سيارة الشرطة وساقوني إلى وزارة الداخلية قبل أن أدرك (السحور) في سجن كوبر فوجدت من الأقطاب الرشيد الطاهر بكر، محمد عبد القادر عمر (آخر أمين عام للاتحاد الاشتراكي السوداني) خالد حسن عباس، أبو القاسم محمد إبراهيم، مأمون عوض أبو زيد، زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، الفاتح محمد بشير بشارة (الفاتح بشارة) حاكم إقليم كردفان والذي جعلته الصدفة في الخرطوم يوم الانتفاضة هو والدكتور عبد الله أحمد عبد الله حاكم الإقليم الشمالي. على محمد شمو، الطبيب عبد السلام صالح عيسى قائد السلاح الطبي والذي لم يكمل عامه وزيراً للصحة، المهندس شريف التهامي وزير الطاقة، محمد الحسن أحمد الحاج وزير شئون رئاسة مجلس الوزراء خالد الخير وزير رئاسة الجمهورية ومعهم حكام الأقاليم الجنوبية الثلاثة: المهندس جوزف طمبرة (الاستوائية) الدكتور لورنس وول وول (أعالي النيل) المهندس دانيل DK (بحر الغزال). كنت في غرفة مع محمد عبد القادر عمر، عبد الله أحمد عبد الله، عبد السلام صالح عيسى وخالد الخير.

وبعد أيام من حضوري تم الإفراج عن عبد السلام صالح عيسى وعلي شمو. كان يسمح بإحضار طعام الإفطار أثناء شهر رمضان من منازل المعتقلين ثم أوقف ذلك بعد انتهاء الشهر. أما الزيارات سواء بين أقسام المعتقل المختلفة أو مع الخارج فقد كانت ممنوعة ولا يخرج معتقل إلا عندما تستدعيه (لجنة) للتحقيق: متهماً أو شاهداً. وظل الحال على هذا المنوال إلى أن تم التحقيق مع كل المعتقلين في كل التهم الهامة التي لم تجد اللجان بعدها حرجاً في أن يلتقي المعتقلون بذويهم في فترة زيارة محددة مرة كل أسبوع أو في لقاء محاميهم. ومع ذلك كان للمعتقلين من الوسائل والحيل ما يجعلهم يلتقون بمن خارج المعتقل من الأهل والأصدقاء عن طريق زملائهم الذين يستدعون إلى لجان التحقيق: متهمين أو شهوداً.

كما كان للمعتقلين وسيلتهم في الاتصال وتبادل الأخبار عن طريق (التليفونات) لم تكن (الموبايلات) معروفة وقتها إلا أنه كان بين كل قسم والآخر أكثر من (ثقب) في الحائط يتحدثون خلاله في أوقات غياب الحراس أو تواجدهم ابتداء من قبيل المغيب وحتى وقت متأخر من الليل. وبالطبع كان هناك من الحراس من (يتعاون) في نقل الرسائل.

وعندما سمحت السلطات بإحضار الأكل من المنازل كأنما سمحت بتبادل الأخبار والرسائل، اتفقنا أن يأتي الطعام دورياً من كل منزل وعن طريق بعض أنواع الأكل تصل الرسائل إلى الداخل وتخرج مع الأواني الفارغة. وقليلاً قليلاً صارت هناك (ألفة ومودة) بين الحراس وضباط السجن وبين المعتقلين فأصبح الجو أكثر لطفاً.

وكما هو معلوم فإن حراس السجن من صف الضباط والأنفار يستفيدون من (التعيينات) الرسمية للمعتقلين عندما يسمح بإحضار المأكولات والمشروبات الساخنة من المنازل. وبمضي فترة نسيت نفسي مع الزملاء خاصة وأننا لم نلتقي في جو (اجتماعي) إلا في السجن، بعد شرب الشاي صباحاً نجلس في تلاوة سورة (يس) بقيادة الرشيد الطاهر بكر يعطي كلاً منا ما يتوسم فيه المقدرة على قراءته في نصف ساعة، منا من يقوم بذلك مرة، أو اثنين أو أكثر على أن نكمل جميعاً القراءة (٤١) مرة في الزمن المحدد، قبل أن يحضر أحد الحراس (للتمام) ويتأكد أن أحداً منا لم (يهرب) ولا بد من تكرار أن (صول، مساعد) السجن

المتدين ذا اللحية التي تشبه لحية (هوشي منه) سألنا مرة ماذا تفعـــلون؟ رد عليه الرشيد الطاهر نقرأ سورة (يس) كم مرة؟ ٤١ مرة. كذابين، والله لو تقرأوا سورة يس ٤١ مرة تخرجوا من هذه (الحيطة) ولا تنهد، ونحن لا نراكم. فكر بعضنا في ترك التلاوة لولا أن أفتى الرشيد بأننا نقرأ وقلوبنا مشغولة بمشاكلنا. أنه الوسواس الخناس. فاقتنعنا واستمرت التلاوة.

ولا بد من طرفة: بعد التلاوة اختلى بي كمال عمر الأمين، كان نائباً لجهاز التكامل مع مصر، أبو بكر عثمان محمد صالح وقبلها سفيرنا في نيجيريا، ويبدو أن فترة وجوده وسط رجالات طائفة (التيجانية) زادت من درجة تدينه. قال لي كمال: أنا أريد أن أعطيك (اسماً ودعاء) إذا التزمت بهما لمدة أسبوع يطلق سراحك. ولما هم بإبلاغي بالسر قاطعته أنني أريد أن أعرف أولاً لمن هذا الاسم الناجز قبل أن أدعو به. قال إنه لسيدنا (يوسف عليه السلام) رفضت الاسم بعجلة قائلاً: يا أخ كمال اسم دعا به سيدنا يوسف لبث به في السجن سبع سنين وهو نبي، أنا الشخص العادي لو دعوت به سوف أمكث سبعين سنة، شكراً. وأنا أهرول اكتشفت أن خالد حسن عباس كان يرمقنا من على البعد فذهبت نحوه وحذرته بعد أن قصصت عليه القصة.

كان الفاتح بشارة أكثرنا اهتماماً بما يدور خارج الأسوار لخلفيته الاستخباراتية هو ومأمون عوض أبو زيد. عندما يعود زميل من مقابلة (لجنة) يسأله أكثر من أسئلة اللجنة: هل ذهبت في عربة صالون وأين كنت تركب: مع السائق أم في المقعد الخلفي.

والمرافق ضابط وأي رتبة أم صف ضابط، إذا كانت العربة (بوكس) تتم الأسئلة بطريقة توافق نوع المركبة. هل سلكتم طريق (كوبري) الخرطوم بحري، أم (كوبري) القوات المسلحة. وللفاتح تفسير لكل سؤال بالمقابلة خارج السجن وبدرجة الاهتمام وتصنيف التهمة أو الشهادة وكانت (تسلية) مرحة لنا. إلى أن جاء دوري في مقابلة لجنتين في أيام مختلفة.

اللجنة الأولى:

تساءلت في كل بداية: شاهد أم متهم؟ وكنت شاهداً عن معرفتي بصفقة شراء (مولدات كهربائية غازية Gas Turbines) اشترتها وزارة ا لطاقة. وفي مبنى هيئة الكهرباء التقيت لأول مرة بالأخ والصديق منير حمد الذي ألح على حضوري من الإجازة في مصر. أفادني أن (المجلس العسكري) كان يبحث عن (مستشارين) إعلامي: بشير محمد سعيد، واقتصادي: إبراهيم منعم منصور ولكن حدث اعتراض من عدة جهات فكانت النتيجة بدل الذهاب إلى القصر قادوني للحبس لم أجادل (منير) أو أسأله حتى اليوم، هل كان الأمر استدراجاً من (محمد ميرغني) للإدلاء بشهادة في قضية (بهاء الدين) أم كانت حقيقة. كما أني لم أسأل (محمد ميرغني) حتى اليوم رغم أنه جاءني بمنزلي بعد الإفراج عني مهنئاً. واللجنة الثانية كانت لجنة محاكمة دكتور بهاء الدين محمد إدريس وقد تعرضت لها في مكان آخر.

ثم أطلق سراحي على النحو الذي ذكرته أيضاً في موقع آخر، وبعد فترة طلبت (التصديق) لي بالسفر للخارج فتسلمته في زمن وجيز واستصدرت (جواز سفر) بعد أن تمت مصادرة الجواز الدبلوماسي. كنت حريصاً أن أحمل معي (صورة) بل عدة صور من تصديق السفر على الدوام حتى في تنقلي داخل السودان فيما بعد. إذ إنه بعد عودتي من السفر استوقفني (ضابط أمن) من الجهاز الجديد الذي أعيد بناؤه وسألني باستفزاز: أنت كيف غادرت البلاد واسمك محظور كأحد (السدنة) كان ردي بكل برود: غادرت عن طريق مطار الخرطوم وبهذا (الختم) على الجواز.

حاول انتزاع الجواز مني فرفضت فقادني إلى غرفة (رئيس الوردية) وقد كان مختلفاً في تعامله إذ أفادني باحترام أن اسمي في القائمة المحظورة ولم يصلهم خطاب من النائب العام برفع الاسم. رأيت أن أعامله أدباً بأدب فقلت له: سعادتك النائب العام أرسل خطاب فك الحظر إلى (صالة الخروج) فأسقط في يده. وتساءل هل لديك صورة من الخطاب قرأها

وكان في حالة كبيرة من الارتياح. ممكن تدينا الصورة دي. أعطيته بدل الواحدة اثنين وتركت الذي أتى بي إلى الغرفة في غيظ وحيرة.

انتهت قضايا ومحاكمات (مايو) وبعد أن تم (تجريم) كل من تعامل مع مايو إعلامياً وببيانات من النائب العام وتصريحات من وزراء جدد بعضهم شارك في مايو وسقط اسمه سهواً فلم يلحظه أحد. صدرت الأحكام: على منفذي الانقلاب بالسجن المؤبد: خالد وأبو القاسم محمد إبراهيم، مأمون، زين أما أبو القاسم هاشم والذي كان (مريضاً) خارج السودان وأصر على العودة للانضمام إلى زملائه في المعتقل فقد أعفى من الحبس به كما أنه، وهذه الحقيقة، لم يشترك في قلب نظام الحكم إذ غلبه (النوم) ليلة الانقلاب ولم يظهر إلا بعد (ما الرجال استلموا البلد) كما يحلو التعبير في لسان مأمون عوض أبو زيد حوكم بهاء الدين محمد إدريس وخضر الشريف، رجل الأعمال والزبير رجب مدير عام المؤسسة العسكرية.

أما الدكتور محمد شريف التهامي فقد وجهت له اتهامات ولم يسعف الزمن حكومة الفترة الانتقالية لاستكمال محاكمته إلى أن جاءت حكومة الديمقراطية الثانية برئاسة السيد الصادق المهدي. كان الدكتور حسن الترابي يشغل منصب النائب العام وقد كان متعاطفاً، قانونياً ووجدانياً، مع شريف الذي انتقل من سجن كوبر إلى مستشفى أم درمان بالقرب من منزله في (بيت البحر، وجنينة البحر كما يسمونها) حيث تسكن أسرته: فاطمة عبد الرحمن المهدي وذريتها.

كان الصادق يريد أن تستمر محاكمة شريف بينما لا يجد الترابي كرجل قانون إلا شبهات تفسر لصالحه. وربما كان هذا سبب عدم قيام عمر عبد العاطي النائب العام للانتفاضة باستعجال محاكمته. حكى شريف في زيارة لي له بالمستشفى أن دكتور الترابي طلب منه أن يستمر مع (المحامي الشاطر) واتفق الاثنان على أن يظل عبد العزيز شدو. وقبل أن (يدبج) شدو عريضة جديدة باسترحام أخبرني شريف أن هذا آخر يوم له في المستشفى والمعتقل

وكان يجمع في أغراضه وطلب من (العسكري) الذي يحرسه أن يساعده في حملها إلى السيارة وقال: كان الصادق عاوزني يجيني في بيت البحر وأنا لن أعود للسجن كانت عريضة عبد العزيز شدو ذات قبول قانوني لدى النائب العام الترابي فأطلق سراح شريف التهامي. (هناك تعليق من قانوني بديوان النائب العام عن براءة د. شريف في أحد الملاحق).

وقد كان الترابي ذا نظرة واقعية وعملية للأمور Pragmatic كما يقولون إذ أدخل فقه التسويات في القانون لدى النائب العام للتصالح والتسوية وفرض على دكتور بهاء وعلى خضر الشريف أن يدفع كل منهما مبلغ ٢٥ مليون دولار للحكومة نظير الإفراج عنهما، وقد فعلا. وفعل: معللاً بحق ماذا تستفيد الحكومة من إبقاء أي منهما ٢٥ عاماً في السجن تصرف عليه وتحرسه وتعالجه. إن الإدانة وهذا هو المهم، قد حدثت والكل شاهد عليها. والسمعة قد تلوثت والكل شاهد عليها. وهذا هو المهم. وخمسين مليون دولار مكسب للمواطن الغلبان وللخزينة العامة.

إستراحة ثالثة

الرئيس

الرئيس الأزهري وكبير الطيارين في سودانير

بعد أن تكونت الحكومة بعد الفترة الانتقالية في عام ١٩٦٦م. شغل رئيس لجنتنا نصرالدين منصب وزير المواصلات وفجأة وجدت اسمي قد لمع في ثلاث اتجاهات. الأول كنت قد كتبت مقالاً تأييداً لآراء الأستاذ محجوب محمد صالح في بابه بجريدة الأيام على الصفحة الأخيرة بعنوان (يوميات العاصمة) عن الغلاء ووجوب اهتمام الحكومة الجديدة بتخفيض تكاليف المعيشة. فاتصل بي الشيخ محمد أحمد المرضي وقد كان وزيراً للتجارة عن الحزب الوطني الاتحادي – حزب نصر الدين السيد – وطلب مني أن أرأس (لجنة تخفيض تكاليف المعيشة) التي قرر تكوينها. ثم جاءني اتصال بأن أتولى منصب مدير البنك الصناعي السوداني. وقبل أن أقرر صدر قرار من وزير المواصلات بتكوين لجنة برئاسة يوسف بخيت مدير عام مصلحة الخطوط الجوية السودانية وعضوية كل من: عوض عبدالمجيد – كان وقتها مساعداً لوكيل المالية لشئون اللجان – حسن عبدالقادر وكان مدير المبيعات بشركة موبيل أويل – كامل أبو سيف المدير السابق لوزارة الأشغال والذي أحيل إلى المعاش لخلاف بينه وبين الوزير اللواء أحمد رضا فريد – إبراهيم منعم منصور نائب مدير شركة الخرطوم للغزل والنسيج المحدودة. كانت مهمة اللجنة هي الدراسة والتوصية للوزير بتحويل الخطوط الجوية من مصلحة إلى مؤسسة مستقلة عن الوزارة تدار على أساس تجاري يراعي مصلحة المؤسسة والعاملين فيها لتنافس في سوق الطيران مع إعطاء الاعتبار لالتزامها القومي.

لجنة تخفيض تكاليف المعيشة جمعتني لأول مرة ضمن شخصيات أخرى – باسم سمعت عنه هو فاطمة أحمد إبراهيم. ومهما أحاول أن أقول عنها لا يمكنني إيفاءها حقها من جدية ورجاحة عقل وحشمة وإبداء الرأي. وكما هي العادة بعد شهر قلّ حماس معظم

الأعضاء وحماس الحكومة وأصبحت العضوية التي تحضر الاجتماعات لا تزيد عن ثلاثة فماتت اللجنة. أما أمر البنك الصناعي فقد أدخلني في حرج لا أزال أعاني منه منذ عام ١٩٦٦م. إذ كان حزب الأمة الشريك في الائتلاف قد أخطر إبراهيم إلياس – رئيسي المباشر في وزارة التجارة ثم وزير المالية في ثورة مايو فمدير عام بنك النيلين – ليكون المدير خلفاً لعبدالعزيز عمر الأمين مدير مديرية النيل الأزرق السابق. وقد جمعتني مع إبراهيم إلياس بجانب زمالة الوزارة عضوية لجنة نصر الدين السيد السرية التي كونها الإمام الصديق المهدي لدراسات اقتصادية أثناء حكومة الرئيس عبود، ثم لجنة نادي الهلال التي كان السكرتير العام لها – وصداقة كانت تجمعنا بانتظام. طلبني الشريف حسين الهندي وأفادني أنه الوزير المختص وهذا خياره وأعطاني مهلة أيام للرد ولحسن الحظ فإن شروط خدمة الوظيفة لم تقنعني لكي أترك المصنع الياباني فاعتذرت. ومع ذلك رفض الشريف حسين تعيين إبراهيم إلياس. أما في مجلس الخطوط الجوية السودانية تعلمت الكثير خاصة من كامل أبو سيف ومن لجنة نقابة الطيارين ولجنة نقابة المهندسين والفنيين عن شئون الطيران والتزاماته وعلاقة الشركات بمصلحة الطيران المدني وعن ترفيع الطيار من نوع معين من الطائرات إلى آخر وشهادات الملاحة وساعات الطيران وقد وجدنا في مجلس الإدارة أن سودانير مقيدة باتفاقية إدارة مع شركة بريطانية تدعى (أير ويرك Air Work) وقد كلفت بدراسة الاتفاقية والتقدم بالبديل بالتعاون مع المستشار القانوني زكي عبدالرحمن الذي أصبح النائب العام فيما بعد وقد أنجزنا المهمة وتمت في نهاية تكليف مجلس الإدارة تحويل مصلحة الخطوط الجوية إلى مؤسسة. في أثناء عملنا إصطدمنا عدة مرات باتحاد الطيارين والذي نفذ عدة إضرابات وجد في بعضها تأييداً أدبياً من اتحاد الطيارين العالمي الذي انضم إليه والذي منع أعضاءه من الشركات الأخرى قيادة طائرات سودانير في حالة الإضراب. ومع ذلك كان الطيارون الذين عاصرناهم من أكفأ العناصر وأخلصهم للمؤسسة. ومع دوران الزمن وظهور (الاغتراب) طار معظمهم على إجنحة أخرى إلا من أقعده المرض أو الظروف الأسرية. واجهنا في عام ١٩٦٧م طلب من رئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهري بأنه يريد الذهاب إلى (فورت

لامي – إنجمينا لاحقاً) لكي يهنئ جمهورية تشاد بنيلها الاستقلال عن فرنسا. وحتى يشعرهم بنعمة الاستقلال ومن بلد جار يود أن يستقل الطائرة الحديثة في الأسطول (فوكر ٢٧ Fokker 27) وأن يقودها سوداني (ومُشَلَّخ) تأكيداً لسودانيته. كان لدينا طيارون سودانيون وبريطانيون وهولنديون من بلاد تصنيع الفوكر. كان الشرط الذي وضعه الرئيس للقائد ينطبق على طيار واحد هو كابتن زمراوي على ما أعتقد ولكن ساعات طيرانه قد انتهت ولابد له من ٤٨ ساعة للراحة. لكن موعد السفر لا يحتمل ذلك. كبير الطيارين البريطاني شرح موقفه بأنه لا يستطيع أن يسمح للطيار أن يقود طائرة (دوف Dove) أصغر الطائرات إلى ودمدني ناهيك عن فوكر وفي رحلة دولية وعليها ركاب من بينهم رأس الدولة. يبدو أنه تم اتفاق بين الوزير والمدير يوسف بخيت الذي طلب من الطيار أن يقود الطائرة وفور تحركه قدم كبير الطيارين البريطاني استقالته للمدير – بنسخة إلى اتحاد الطيارين الدولي وإلى منظمة الطيران المدني: محلياً ودولياً أيضاً. بعد إلحاح من المدير والوزير وافق كبير الطيارين على عدم إرسال النسخ لحين عودة الرئيس والذي ما أن علم بحجم المشكلة حتى طلب من الوزير استدعاء كبير الطيارين للإعتذار له. نعم الاعتذار من رأس الدولة لموظف. ذهب الوزير وكبير الطيارين إلى القصر عصراً ووجد الرئيس الجليل جالساً في فنائه ينتظرهما على كوب شاي. وبعد التحية وما أن بدأ الرئيس الجليل يتحدث حتى قاطعه كبير الطيارين قائلاً: عفواً فخامة الرئيس علمت أنك تريد أن تعتذر لي. في تعاليمنا فإن التاج (رأس الدولة) لا يعتذر أبداً. إنني أسحب استقالتي.

Excuse me Excellency. I knew that you wish to apologize to me. In our teachings the Crown never apologizes. I withdraw my resignation.

تأثر الرئيس وشكر الرجل وعلق الوزير نصر الدين السيد (إنكما رجلان عظيمان) You are two great men أكبرنا في مجلس الإدارة موقف كبير الطيارين وأكبرنا أكثر موقف رأس الدولة الذي لديه فضيلة الاعتذار. ولموظف.

روبت هذه الحادثة إهداءً لكل من يتقلد منصباً عاماً يرأس فيه الناس – أو منصباً عاماً يخدم فيه الناس – وعليه مسئولية. ثقافة الاعتراف بالخطأ عند الكثيرين خطيئة – وثقافة

الاعتذار منقصة ومعدومة؛ لم نتعلم لا من رئيسنا السوداني ولا من مخدومنا البريطاني ... و لا من تعاليمنا في أن الاعتراف بالذنب فضيلة.

ضمانات العمل الحكومي
وموقف ديوان شئون الخدمة
وكيل المالية وترقية الضباط

وزارة المالية كانت – ويجب أن تظل – القيم على المال العام: تنظيم إنتاجه وجمعه وتوزيعه. فكل من يتصرف في هذا المال لابد أن يكون ذلك بتفويض من وزارة المالية: فهي المالك للبنك المركزي ويتصرف في النقد الأجنبي نيابة عنها. والخدمة – عامة ونظامية – أساسها رأس مال قومي هو الإنسان يجب أن يحصل على حقوقه بتوازن بين واجباته واستحقاقاته – وبتوازن بينه وبين زملائه من عناصر العاملين في مجالات المجتمع الأخرى: مدنية وعسكرية عمالاً وموظفين ومهنيين وجنوداً. لذلك كان هناك ديوان عرف باسم ديوان شئون الخدمة يتبع لوزارة المالية يقوم بهذه المهمة ويحقق التوازن من جهة أخرى بين إستحقاقات العاملين في الدولة وبين احتياجات المواطنين – بمن فيهم هؤلاء العاملين – في الخدمة وفي التنمية. صنّفت هذه الاستحقاقات بما عرف بالفصل الأول من الموازنة العامة للدولة – كما شمل الفصل الثاني مستلزمات الخدمات والفصل الثالث لاحتياجات التنمية والخدمات والتنمية هي للجميع: العاملين تحت الفصل الأول وبقية مواطني البلاد بمن فيهم الذين يشملهم الفصل الأول. وبناء على إرث إنساني تم التوصل إلى أن ما يصرف على الفصل الأول – أي على العاملين في الحكومة لخدمة البلاد يكون في حدود ١١٪ – أحد عشر في المائة من الموازنة السنوية – ويتم تقسيم التسعة والثمانين في المائة بين الإحتياجات العاجلة للخدمات السنوية وبين ما يوفر لينفق على المستقبل القريب أو الآجل في التنمية ولا يعتمد ديوان شئون الخدمة على الاستفادة من الدراسات البشرية السابقة فحسب بل على تتبع دوري لظروف الدولة ومراجعة هذا التوازن ليس فقط بين الفصول الثلاثة بل خاصة داخل (مكونات) الفصل

الأول من مختلف قطاعات العاملين: مهنيين – وبين المهنيين فنيين وموظفين وفيما بينهم – عاملين وبين مجموعات العاملين وبين كل هؤلاء في الخدمة العامة (المدنية) وبين رصفائهم في الخدمة العامة (النظامية) وبين هؤلاء النظاميين فيما بينهم: جيش وتوابعه – أمن وشرطة وتوابعهما – وسجون إن لم يكونوا ضمن الأمن والشرطة. ونعود للسؤال: ما شأن وكيل وزارة المالية بترقية الضباط؟ الأمر يتعلق بهذا التوازن. وفي أمر الجيش هناك ارتباط بين عمل القوة وعدد الرتب القيادية والوسيطة والدنيا – وبين الأفراد – وزارة المالية لم تجد ما يبرر أن يكون في جيش في ظروف عمله بالسودان أثناء حكم ثورة ١٧ نوفمبر عشرة لواءات. كان في الجيش ثلاثة لواءات: القائد العام ونائباه. وإذا ترقى القائد العام إلى رتبة (فريق) تمييزاً له عن نائبيه وبصفته الجديدة كرأس للدولة فليس هناك ما يبرر ترقية سبعة لواءات لكي ينفتح الطريق لترقية ضباط قَفَل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الطريق أمامهم وترقية سبعة لواءات أعلن فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بياناته - كما هي العادة دوما - أن تولية السلطة (أمر مؤقت) تعود فيه الحياة الديمقراطية بعد استقرار الأوضاع. بجانب اعتراض دراسة (الديوان) للترقيات إذ كانت المالية لابد أن توافق على الوظائف العليا في الدولة فإن مندوب المالية في وزارة الدفاع أوضح أيضاً الآثار المالية الإضافية المترتبة على الطلب. كان للمالية مندوب في وزارتين كبيرتين هما: الزراعة والدفاع، في الأولى يكون مساعداً لمدير حسابات الدولة ولعلنا نذكر أنه كان يوماً في وزارة الزراعة حماد توفيق الذي غادر الوظيفة مفضلا أن يكون ضحية للإنجليز بدل مطية للإنجليز. مندوب المالية في وزارة الدفاع يكون في العادة من كبار موظفي الوزارة الذي لا تقتصر خبرته – وواجباته – على الجانب الحسابي فقط. وكان يسمى مدير المصروفات والسجلات Director Pay & Records يساعد كلا الوزارتين الدفاع والمالية على وضع ميزانية الدفاع ثم يكون المشرف على تنفيذ الميزانية. وكان هذا المدير يتبع وزارة المالية فنياً في كل ما يخص عمله ويتبع وزارة الدفاع العام إدارياً في انضباطه الإداري والوظيفي. وهذا الوضع كان متعارفاً ومفهوماً في السودان إذ كان – مثلاً – المفتش الطبي يتبع الخدمات الطبية

في المديرية والوزارة – ويتبع مفتش المركز إدارياً في عمله بالمنطقة. استمر وضع مدير المصروفات والسجلات ضابطاً للعمل المالي في أكبر وحدة للصرف إلى أن جاءت ثورة مايو ١٩٦٩ وكان مستشاروها في بداياتها (الحمراء) من الاتحاد السوفيتي (هل تذكرونه) وكان أول قرار طلبوه من مجلس قيادة الثورة أن يكـون كل العاملين في وزارة الدفاع خاصة الجيش يحملون رتباً عسكرية من (نفر) إلى القائد العام وذلك لتحقيق السرية والانضباط في عمل القوات المسلحة وكأنما كان المقصود هو مدير المصروفات والسجلات وطاقمه في المقام الأول. وخلع مساعد الوكيل المحاسب القانوني صديق حمد ACCA زيه المدني وارتدى بدلة عسكرية ورتبة العميد ثم تلقى تدريباً عسكرياً لمدة ستة شهور جعله (عسكري) وانقطعت صلته بوزارة المالية وأصبح يتبع اللواء إدارة في وزارة الدفاع. وتغير الوضع وأصبح الجيش شيئاً فشيئاً مستقلاً في تصرفاته المالية وينتزع من المالية ميزانيته أشبه ما تكون بالجملة (Lump Sum) ويتولى توزيعها ويصعب إن لم يستحيل التعرف على التوازن بين أوضاع مكوناته مقابل العاملين في الدولة داخل هذه المكونات نفسها. فأصبح (في الألفية الثالثة) يبني العمارات ويقيم المستشفيات ويتاجر في الأدوية في الصيدليات حتى قيل أنه في عام ٢٠١١ كانت له في العاصمة وحدها (١٥٢) صيدلية ومخزون أدوية باسم (علياء). كما قرأت في صحف يوليو ٢٠١٦م. وفي تنقلات وهيكلة (عادية) أسماء ثمانية يحملون رتبة (فريق – أو فريق أول) بخلاف الذين لم تشملهم التنقلات (العادية) وهم في (الخدمة) – وغير الذين في (المعاش) والله يرحمك يا حمزة ميرغني. تحتج وتستقيل في (٧) لواءات.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن (سرية العمل) في وزارة الدفاع ذهبت بجهاز الرقابة المالية فإن (تنظيم) العمل وحسن الإدارة أخرجت (ديوان شئون الخدمة) نفسه من وزارة المالية إلى وزارة أخرى - ولا يزال – هي (وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري) وقد كانت معركة بين عبدالرحمن عبدالله أول وزير بشر للإصلاح الإداري وبين محمد عبدالحليم وزير المالية ثم بينه وبي وزير المالية إبراهيم منعم منصور إلى أن انتصر الإصلاح الإداري. ولعل أكبر خطأ ارتكبته في عملي العام في الوزارة هو قبول الهزيمة في هذا القرار.

قاد استقلال الديوان عن المالية – أي خروج الفصل الأول من الميزانية – إلى أن أصبحت نسبة ١١٪ الحد الأعلى الأمثل للإصلاح الإداري تاريخاً منسياً. وأصبح كل السودان يعمل من أجل مقابلة التزامات الفصل الأول من مرتبات وبدلات وامتيازات بلغت في إحصاء لي في عام ١٩٨١ أكثر من ٣٥ مسمياً. ولا أحد في المالية الآن يعلم ما يخبؤه الفصل الأول في كل ميزانية خاصة من حيث الحاجة إلى (الخدمات والتنمية) أولا: أي في الأقاليم والولايات إذ إن المسئولين فيها يصبحون ويمسون بحثاً عن مقابلة التزامات العاملين أي الفصل الأول ولا يستطيعون. فلا العاملون وجدوا ما يؤمِن عيشهم نقداً ولا وجدوا تعليماً لأولادهم ولا صحة لأبدانهم ولا تنمية لبلادهم. والانفلات الذي أضاع رزق أهل السودان خلق عدم توازن بين الفئات فلا الأطباء راضون ولا المهندسون ولا الفنيون ولا الموظفون ولا العاملون لأن كل من يريد حقاً أو غير حق (يضغط) ويبحث له الديوان عن (معالجة) وليس حلاً وأصبح الديوان وحدة ميزانية خارج المالية ولا أحد يذكر أنه كان الميزان العدل بين العمل (وداخل ميدان العمل) وبين الخدمات (وداخل الخدمات) وبين التنمية (وداخل مكوناتها قومياً وإقليمياً) . إنها ما يعرف باسم (الجريمة الاقتصادية) واعترف إ ني قبلت بها استناداً على حيثيات فنية إصلاحية قادها شخص أثق فيه منذ عرفته مفتشاً للرئاسة في مديرية كسلا هو عبدالرحمن عبدالله (١٩٦١م.).

لقد كان فكره في الدولاب الحكومة وإصلاحه متقدماً على غالبية – إن لم يكن – كل أركان الوزارة التي أنشأها على دعائم مصلحة العمل حيث كانت الثقافة السائدة هي فض الخلافات عن طريق التحكيم والتوفيق والإضراب. وكانت المصلحة تميل دوماً إلى دور توفيقي لا يضع العاملين أمام مسئولياتهم بقدر ما يجعل المخدم يتحمل وزر أخطاء الطرفين: العاملين في خدمته والعاملين معه في إدارة شئون العاملين. وقد جاء هذا الإرث كنتاج طبيعي منذ أيام ما قبل الاستقلال حيث كان (النضال) النقابي والإضراب جزء من الكفاح من أجل الاستقلال. وقد نالت بموجبه النقابات حقوقاً لا ترتبط بعائد العمل بل بالمساومة بلي الذراع. وقد فاقم من الأمر إستقدام حكومة ما قبل الاستقلال لخبير بريطاني لوضع

قانون للعمل اسمه (ديفيد نيومان David Newman) من حزب العمال الذي جاء للحكم في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية. قانون ديفيد نيومان كان أكثر (ليبرالية) كما وصف من كل قوانين العمل في زمنه وقد استوحاه من فكرة الاشتراكي العمالي ومع ذلك رفضه اتحاد العمال وشنّ عليه القائد النقابي قاسم أمين حملة ضارية في مقالات بجريدة الصراحة بعنوان (كشفناك – عد إلى بلادك يا ديفيد نيومان) وكانت النتيجة أن تمت تعديلات أسوأها – ولا تزال سارية – خاصة بتعويض العامل مرتب ستة شهور في حالة الفصل (التعسفي) زائداً مرتب شهر بمثابة إنـــــذار.

أصبح بمرور الزمن وجود مجموعة متعطلة في القطاع الخاص تنتقل من مخدم لآخر بإفتعال مشاجرة أو خلاف مع الرؤساء تقود إلى الفصل والحصول على مرتب سبعة شهور. الذين يتحدثون عن تشجيع الاستثمار بالإعفاءات والامتيازات ينسون – حتى الآن – أكبر عائق بجانب ما برز من مشاكل الأرض وهو قانون العمل. في معظم بلاد العالم يحصل الشخص المفصول على مرتب شهر ولعل الذين يتحدثون عن (التشريد والفصل التعسفي) ينسون أو يتناسون – أنه ما من مخدم يفصل مستخدماً إذا كان يؤدي واجباته على شكل مرضي – ولا أقل أكمل. كما أن المنطق يقول أنه لا يمكن أن تجبر الدولة أو القوانين صاحب عمل للاستمرار في الخدمة إذا أثبت بالدليل أن عمله يخسر ولابد من تقليل العمالة أو قفل مكان العمل. وعندما يسأل مستثمر خارجي جديد هل يمكنني التعيين والفصل Can I hire and fire ويسمع الإجابة يهرب ولا يملأ بقية إستمارة طلب الاستثمار.

وفقاً لتجربتي فإن هذا الجزء من قانون العمل أكثر تعويقاً للاستثمار من مشاكل (الأرض) حيث كانت – ولا تزال حكومات الأقاليم ومن بعدها الولايات نتيجة نص طائش في اتفاقية نيفاشا يجعل لها سلطاناً على الأراضي الإستثمارية أعلى من سلطان الحكومة الاتحادية. ومع ذلك فقد يتم التوصل إلى (حل) نهائي مع حكومات الولايات بشأن الأرض لكن موضوع علاقات العمل ذو وجود دائم ما لم يتم من حاكم شجاع – فعلاً – لا خطباً تعديل القانون.

أثناء ثورة مايو بحّت الأصوات في المناسبات والمناقشات الرسمية في هذا الشأن ولكن الأمر اصطدم بمبدأين: الأول انحياز الثورة إلى جانب العاملين - والثاني وجود العاملين أنفسهم كجزء من مكونات تحالف قوى الشعب العامل: العمال والمزارعين والمثقفين والرأسمالية الوطنية والجنود.

وهؤلاء شجعوني وأعانوني لدخول القطاع الخاص

كنت قد ذكرت أنني أكثر جرأة من زملائي في العمل بالقطاع الخاص حيث الرزق أوفر ولكن على حساب مخاطرة الطرد من الخدمة، لم يكن أمري ثقة في غير محلها ولكن احتكاكي خاصة في الوزارة – وبعدها البنك الزراعي – ببعض رجال الأعمال وكبار المتقاعدين من رجال الحكومة الذين: تلقفتهم الشركات بعد المعاش جعلني أطمئن إلى العمل تحت إدارة رجال أمثال: مكاوي سليمان أكرت – علي عوض الله – داؤد عبداللطيف – سليمان وقيع الله – محمد المكاوي مصطفى – أحمد متولي العتباني وغيرهم وأمثالهم. داؤد عبداللطيف وقد عرفني عندما كان مدير مديرية كسلا وكنت موظفاً بوزارة التجارة – كان دائماً يشجعني: بعد أن دخل القطاع الخاص يابني سيبك من شغل الحكومة. لكن ما ترميش نفسك مع أي مرتب. اللي يديك مائتين وخمسين في الشهر (وقد كانت ما أعطى لغالبية من ذكرتهم) يكسب من وراك أكثر من ٢٥٠ جنيه في اليوم. إذا قدرت اشتغل لوحدك زي عبدالوهاب موسى. وعبدالوهاب موسى ترك مصلحة العمل واشتغل مستشاراً في السوق. أحمد متولي العتباني بعد أن ترك منصب النائب العام متقاعداً فتح مكتباً للمحاماة وتخصص أساساً في عمل الشركات. وفي وقتها كان أمر دراسة أغراض الشركات والموافقة على قيامها ومجالات عملها من اختصاص وزارة التجارة نائبة عن الوزير. أما مهمة (مسجل الشركات) فقد كانت قاصرة على عملية التسجيل: الاسم – المقر – رأس المال – مسئولية المساهمين – المراجعة – التصفية ثم المتابعة وتبدأ مسئولية المسجل بعد قيام الشركة بموافقة الوزير. لذلك كانت هناك جلسات قانونية رفيعة بين كبار المحامين الذين كانوا يتولون التسجيل والتوثيق وبين محمد المكاوي مصطفى نائب المدير المسئول عن الشركات بالوزارة وكثيراً ما كنت استدعى

لأحضر الجلسات سكرتيراً ومستمعاً واعياً لما يدور، وتعلمت الكثير. وأعجب أحمد متولي العتباني بتسجيلي للوقائع الذي – كما قال مرة – يدل لفهمي لما يدور. وكان للأستاذ العتباني مكتب في لندن يباشر فيه تسجيل الشركات الأمريكية والبريطانية في المملكة العربية السعودية. وفي مرة أغراني بالعمل معه في المكتب مبسطاً لي نمطية Standard المسئولية في أنها مراجعة لأغراض الشركات Objects – أما اللوائح Articles فتكاد تكون نمطية إلاّ في حالة الشركات العامة. وأن العمل الذي التقطته من مكاوي والوزارة يساعدني كثيراً. What you picked كما أن مهمتي في غالبها – ترجمة إلى اللغة العربية لغة الدواوين في المملكة العربية السعودية، وأن وجودي في المكتب عنده يريحه من التنقل بين الخرطوم وبريطانيا والسعودية ويفيدني في الاحتكاك والتعرف على محامين عالميين ورجال أعمال كبار من السعودية. ومع إغراءات الدخل والسكن في بريطانيا وجدت أن هذه القفزة أعلى من قامتي، ترددت ثم اعتذرت، وبعد عدة سنوات ندمت.

إذ إن مجرد عنواني في لندن مرتبط باسم مكتب أحمد متولي العتباني كاتباً أو مترجماً ناهيك عن (مدير المكتب) وأنا لست خريج كلية قانون وإن كنت قد درست القانون ببعض فروعه لمدة سنتين – كان في حد ذاته وبتجاربه شهادة يعتز بها. وزاد من حزني أن ذكّرني (عم أحمد) بقصة (مصطفى محمدين) وأن عملي في الشركات العادية لا يزيد على عمله إلا في الترجمة وهو أي عم أحمد سيقويه بالمراجعة، وصياغة الأغراض غير التقليدية، فزاد من حزني. وقصة مصطفى محمدين (أكفأ وأشهر سكرتير محترف لشركات عدة) كان كاتباً في قسم المسجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة والتموين. وقد لاحظ أن عدداً من المحامين ينقلون من بعضهم البعض أغراض ولوائح الشركات التجارية بالذات وأحياناً بأخطائهم المطبعية ويضعون أسماءهم عليها ويتقاضون مبالغ باهظة من المواطنين. فقام بإعداد مسودات لعقود تأسيس ولوائح شركات تجارية وعندما يأتي من يستشيره في المحامي الذي يرى أنه أفضل للقيام بتقديم وثائق شركته يعرض عليه أن يؤدي ذلك نيابة عنه نظير مبلغ لا يتجاوز ١٠٪ – ١٥٪ من أتعاب المحامين. ويبدو أن أحدهم اتفق مع محام على مبلغ ولما

عرض عليه مصطفى نفس الخدمة بعشر تكلفتها وفي زمن قياسي رجع المواطن عن اتفاقه مع المحامي وأطلعه - بحسن نية - على العرض الذي لديه . أبلغ المحامي الشرطة بأن موظفاً يتقاضى (رشوة) لتسهيل أعمال ونصب كمين وقع فيه مصطفى. وقبل أن تقوده الشرطة إلى المخفر بلغ الخبر إبراهيم عثمان إسحق مدير الوزارة فاتصل تليفونياً بوكيل وزارة الداخلية مكاوي سليمان أكرت وأبلغه أن الشرطة التابعة له ألقت القبض على موظف تابع لوزارته دون استئذان. أوقف وكيل الداخلية الشرطة وتولت الوزارة التحقيق. وثبت أن مصطفى لم يتقاضى رشوة وإنما كان يمارس عملاً إضافياً دون تصديق من رؤسائه. وانتهت القضية إلى خصم مرتب كام يوم ومنعه من مزاولة هذا العمل. استمر مصطفى في عمله بالقسم وازداد خبرة، وتقدم إلى أن أصبح مدير مكتب الوزير. وعندما جئت إلى الوزارة عام ١٩٧١م كان عام التقاعد واستلم منصبه ميرغني عبدالرحمن شيبون ودخل مصطفى القطاع الخاص في مهنة كان يحتكرها عدد من المحاسبين هي مهنة (سكرتير الشركة) التي يعطيها قانون الشركات وضعاً مميزاً ومسئولاً مع مجلس الإدارة والمراجع الخارجي.

- المصـــادرة والتأميـــم ودور أحمـــــد ســـــليمان وعبدالخالق محجـــوب.
- الرقيب العام ولجنة التحقيق في مصنع النسيج – وبراءته من التجاوزات المالية للجهاز
- دور دكتور خليل في إنقاذ الوفد الوزاري والعسكري من احتجازهم رهائن في الاتحاد السوفيتي

ثورة مايو: المصادرة والتأميم: دور أحمد سليمان وعبدالخالق محجوب

كان موضوع المصادرة والتأميم في ثورة مايو ثم إعدام الشفيع أحمد الشيخ في ثورة التصحيح من المسائل التي شهدت بعض أحداثها. فوجئ المجتمع السوداني في عام ١٩٧٠م بقرار بمصادرة شركة عثمان صالح وأولاده. كان أول قرار يعلن بالمصادرة ومن بين الأسباب التي ذكرت وكانت تهمنا في مصنع النسيج أن شركة المطاحن تتسلم القمح بكمية معينة ثم تنتج الدقيق بكمية تخفي الناتج الحقيقي. الفرق يسمى عندنا في الصناعة (خدمات تحت التصنيع إذا صحت الترجمة Work in Process) فهناك دائماً داخل خط الإنتاج – خاصة إذا كان طويلاً – كمية من الخامات لا تصبح إنتاجاً نهائياً في نفس اليوم وربما لليوم التالي شرحت ذلك لمن كان يعتبر (الأب الروحي) للمصادرة والتأميم أحمد سليمان ولكنه لم يقتنع إلا بعد أن زار مصنع النسيج بعد شهور من القرار في معية أحد الرؤساء الأجانب من المنظومة الاشتراكية. صدر القرار يوم الخميس وفي الخميس التالي صدر قرار بتأميم الشركات البريطانية في مجال التجارة: ميتشل كوتس – سودان ميركنتايل – جلاتلي هانكي سايروكولي – بلدمور) استدعاني أمين صندوق الغرفة التجارية اليوناني الجنسية السوداني الهوية: تيري كونتو ميخالوس إلى تناول الشاي بمنزله ووجدت عنده عبدالسلام أبو العلا رئيس الغرفة وعبدالحافظ عبدالمنعم الأمين العام وخاطبنا قائلاً: إننا نمثل المجموعة الوطنية في السوق، ويجب ألا نجلس مكتوفي الأيدي وعلينا واجب تقديم نصح للحكومة

بأن هذا العمل يضر باقتصاد البلاد كما حدث في مصر ويقلل من ثقة عالم المال الخارجي بالسودان. واقترح أن نكتب عريضة في سطور قليلة ونلتمس لقاء مع الرئيس لإيقاف أي قرارات جديدة مماثلة.

اعترض عبدالسلام أبو العلا وقال أن هؤلاء الناس عندهم شكوك وهواجس ضد (الرأسمالية) كما يسموننا وأن أي عريضة سوف تفسر بأنها تكتل وتحريض وتأتي بنتائج عكسية وقدم اقتراحاً بديلاً لذلك أن نلتقي بشخص غير الرئيس لينصحه. قال تيري كونتو ميخالوس أنه صديق للأستاذ أحمد سليمان الذي يحييه عصر كل يوم وهو في طريقه إلى مكتبه بوزارة العدل ورأى أن يتصل به ويحدد لنا موعداً صباح الخميس القادم لفنجان قهوة الصباح Morning Coffee في الثامنة والنصف للتكلم معه قبل وصوله المكتب لتدبير قرارات جديدة. وافق أحمد سليمان. واتصل بي تيري لكي أحضر لمنزله مساء الأربعاء للتفاكر في كيفية فتح الموضوع معه. ونحن جلوس أمام منزله كعادته جاءت سيارة أحمد سليمان في طريقه للمكتب وحياه كالعادة وبعد قليل سمعنا صراخاً داخل المنزل وجاء الخادم بالراديو وسمعنا في الأخبار أول قرار بمصادرة شركة كونتو ميخالوس وأولاده يوم الأربعاء قبل موعد صباح الخميس.

بل أن قرارات المصادرة والتأميم في ذلك الأسبوع أذيعت يوم الأربعاء قبل موعد صباح الخميس وبعد قليل إمتلأ المنزل بالمواسين بل جاء منفذوا القرار وأخذوه إلى المكتب ثم عادوا وسمحوا له بتلك الليلة بالمنزل على أن يتقرر مصير المنزل صباح الغد. المنزل لا يزال مصادراً وتم تعويض الأسرة عنه بعد مراجعة قوانين المصادرة والتأميم ويحتله منذ ذلك اليوم اتحاد نقابات عمال السودان.

للحقيقة والتاريخ فإن عبدالخالق محجوب سكرتير عام الحزب الشيوعي لم يكن موافقاً على قرارات المصادرة والتأميم. في مكتبنا بالطابق الخامس بعمارة (جلاتلي) كان عبدالخالق يزور حسن التاج نائب مدير عام مؤسسة الخليج العالمية – صديقه حتى قبل قيام ثورة مايو. وكانا أحياناً يتناولان الإفطار سوياً – كما كان عبد الخالق يجري بعض

الاتصالات التليفونية في مسائل اجتماعية. وبعد القرارات كان أغلب حديثة التليفوني مع قيادات في الحكومة أبرزهم رئيس مجلس إدارة بنك السودان محمد علي المحسي، الطاهر عبدالباسط مستشار اتحاد العمال ثم مدير عام البنك الصناعي إذ كثيراً ما كان ينصحهما بأن هذه (شيلة) لا نستطع حملها بدون تعاون مع عناصر وطنية أخرى يتم حسن اختيارها بعيداً عن الحزبية والمجاملات خاصة في المجال المصرفي. وكان يتساءل أين هي الرأسمالية التي نريد تأميمها: أسر وعوائل سودانية شقت طريقها بصعوبة لتكوين نفسها وبعض أسر وعوائل في الهند أو الشام سلكت نفس الطريق ويادوب أثبتت وجودها في دنيا الأعمال واتجهت نحو الصناعة فهل نقوم بتحطيمها قبل أن تنمو. كيف نؤمم البنك التجاري السوداني ونحن نقنع الموظف والعامل بأنه يمكن أن يضع توفيره في مؤسسة اقتصادية ادخارية ووطنية كالبنك التجاري السوداني. كان يتحدث أحياناً في حسرة وأحياناً كان يلقي علينا دروساً يأمل أن ننقلها لغيرنا، لكن عبدالخالق في كل اتصالاته من مكتبنا كان يطعن في ظل الفيل فهو لم يتحدث أبداً مع الفيل: أحمد سليمان المسئول الأول عن القرارات.

كانت المجموعة التي تولت أمر المصادرة والتأميم بقيادة أحمد سليمان ومعه المستشار الاقتصادي لاتحاد عمال السودان الدكتور الطاهر عبدالباسط وشباب يتقدمهم النعمان حسن أحمد خوجلي – كنت أتوقع أن يكون معهم مستشار رئاسة مجلس الوزراء أحمد محمد الأسد الذي أشرف على قيادة فريق سوفيتي حضر للمساعدة في وضع خطة عشرية للتنمية ولكنه اختفى فجأة بعد أن أقنع الرئيس أن تكون وزارة التخطيط الوزارة الأولى المهيمنة على كل النشاط الاقتصادي وأن يكون فيها أقسام لكل الوزارات الاقتصادية: الزراعة – الصناعة – المالية – النقل. وفعلا بدأ تنفيذ ذلك بقيادة وكيل كان رئيس القسم الاقتصادي بوزارة الخارجية هو علي أحمد سحلول والذي أصبح فيما بعد أول وزير خارجية لحكومة الإنقاذ بعد تقاعده كسفير ثم وكيل الخارجية.

أصبحت أفكار أحمد محمد سعيد الأسد أكثر تفهماً للواقع السوداني بعد احتكاكه بالفريق السوفيتي الذي رافقه في زياراته لكثير من الوحدات الاقتصادية السودانية في القطاع

الخاص وخاصة المصانع الكبرى والصغرى والاطلاع على ظروف العمل - وهذا هو المهم على ظروف (الطبقة العاملة) وامتيازاتها. ولسبب أو آخر لم أسمع عنه بعد ذلك وبمجرد إذاعة التأميمات والمصادرات وحتى الآن ٢٠١٦م.

لجنة التحقيق في مصنع النسيج:

بعد أن فلت مصنع النسيج من قرار التأميم صدر قرار من الرقيب العام زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر بتكوين لجنة برئاسة مساعد الرقيب العام محمد المأمون الريح للتحقيق في مصنع النسيج ومراجعة أدائه وتصرفات إدارته وتقديم تقرير بأسرع ما يمكن.

حضرت اللجنة وكان بها ممثلون لوزارات المالية - الزراعة (القطن) - الصناعة - العمل - بنك السودان - الداخلية - الأمن - اتحاد العمال - وكان أول قرار أصدرته اللجنة عدم مغادرة العضو المنتدب إبراهيم منعم منصور لمبنى المصنع قبل الساعة الثانية عشرة من كل يوم: وقت تواجد اللجنة للتحقيق - وعدم سفر العضو المنتدب خارج العاصمة أو السودان إلا بإذن كتابي من الرقيب العام. ثم السماح للجان النقابات الثلاثة بالمصنع (نقابة العمال - المهندسين - الفنيين) في أي وقت للاجتماع باللجنة سواء بناءً على طلب اللجنة أو طلبهم. وقبل أن ينصرفوا سألتهم إذا كانوا يريدون أي معلومات لتحضيرها لهم شكروني وقالوا أن لديهم معلوماتهم. جمعت لجان النقابات وكبار المسئولين ونقلت إليهم قرارات اللجنة وتكوينها والقرارات التي أصدرتها ثم أبلغتهم أنني سوف أخبرهم بكل ما يدور بيني وبين اللجنة ولديهم مطلق الحرية في نقل ما يدور بينهم وبين اللجنة لي أو لأي شخص في الإدارة. مضى يومان ولم تحضر اللجنة وفي اليوم الثالث حضر عدد من أعضاء اللجنة وتناقشوا معي في مسائل عامة وأسئلة عن علاقة المصنع بمؤسسة الخليج بالكويت. طلبت منهم أن يعدلوا من ساعة حظر خروجي من المصنع لأن البنوك تقفل أبوابها في تلك الساعة. رفضت اللجنة وطلبوا أن أنسق مع مديري البنوك. لم أفهم السر وراء الإصرار أو حتى تعديل الموعد إلى الساعة الحادية عشرة. وبعد أيام أخرى طلبوا مني إعداد تقرير عن إنتاج المصنع الفعلي مقارناً بالإنتاج المخطط له والأسباب. أوضحت أن السبب الأساسي هو عدم

الإنضباط العمالي بسبب التحزب وقيام لجان خارج النقابة بدعوة العمال لاستقبال هذا المسئول أو ذاك.

.... وصدام مع الرقيب العام ثم لجنة تحقيق في المصنع:

وهنا ذكرت لهم واقعة عكرت الجو بين المصنع وجهاز الرقابة وهي أني حضرت يوماً إلى المصنع في الساعة الرابعة ظهراً وزرت (الورشة) الرئيسية للمصنع وبها حوالي الأربعون عاملاً في تلك الوردية. وجدت كل عمال الوردية – ٣٩ عاملاً مجتمعين بعضهم فوق بعض في كنبات وكراسي يتفرجون على منافسة بين أربعة منهم إثنين من كل جانب يلعبون لعبة (السيجة) طاولة كبيرة قطعت بدرجة جيدة من قطعة حديدية خاصة بالمصنع – أما قطع (السيجة) فقد تم تصنيعها بالمصنع وتم تلوين الطاولة والقطع. المؤسف في الموضوع أن الماكينات التي من المفروض أن يشرف عليها اللاعبون والمتفرجون ظلت دائرة دون رقيب كان هناك عامل واحد فقط ظل واقفاً على الماكينة الخاصة به وزميلاه في الماكينة انضما للمجموعة كتبت اسمه. ووقفت بضعة دقائق ثم انتبه بعضهم إلى وجود جسم غريب حولهم فبدأوا في التفرق إلى أن تركوا الطاولة وقطع السيجة دون لاعب أو متفرج. لم أسأل أحداً بل أخذت الطاولة ووضعت القطع في كيس القماش المعد لها وخرجت بهدوء من الورشة.

تبعني أحد (الزملاء) ورجاني أن أسلمه المعروضات. لم أرد عليه وذهبت بها إلى المكتب واستدعيت مدير شئون العاملين وطلبت منه حضور محاسب الأجور ومحاسب فوائد ما بعد الخدمة وطلبت منهم إعداد استحقاقات جميع عمال الوردية ما عدا واحداً سلمتهم اسمه وأن يتسلموا استحقاقاتهم وهم خارجون ليستقلوا البصات.

في اليوم الثاني أرسلت النقابة برقية إلى رئيس جهاز الرقابة العامة بأن مدير النسيج فصل بجرة قلم شرد ثلث عمال الورشة وهم العاملون بوردية المساء بالكامل. وتبعتها برقية إلى مصلحة العمل وأخرى إلى اتحاد العمال. عبدالرحمن عباس مساعد الأمين العام للاتحاد لم يصدق وحضر بمجرد استلامه البرقية واجتمع مع لجنة النقابة وجاءني يقدم الاعتذار

لتصرف (الزملاء) وقدم التماساً بإعادة النظر في القرار ورفضت على الفور ولم يجد منطقاً ليجادلني خاصة بعد أن ذكرت له أنهم تركوا الماكينات (دائرة) وعليها أعمال تتطلب المراقبة.

أما جهاز الرقابة فقد أرسل خطاباً يحمله أحد موظفيه بإعادة (المشردين) فوراً وأن الجهاز لن يسمح للرأسمالية التي تدعي أنها (وطنية) بالعربدة – نعم استعملت كلمة عربدة – والاستهانة بالطبقة العاملة. مصلحة العمل سألت بهدوء عن الحقوق ولما راجعتها انسحب المندوب. أرسلت برقية مطولة لجهاز الرقابة شرحت فيها كل الحادث وختمتها بأن العربدة والاستهانة برأس المال القومي جاءت من قبل الطبقة العاملة ومع ذلك لم نظلم أحداً حقوقه. ويبدو أن عبدالرحمن عباس – وكان من أعقل أعضاء الاتحاد – قد أقنع الجهاز بضرورة فرض الانضباط على العاملين بنفس القدر الذي يفرضه على المخدمين.

في آخر اجتماع لرئيس وأعضاء لجنة التحقيق أخبرتهم بأن حوالي شهرين قد مرت ولا نزال لا نعرف موقفنا ثم أن اللجنة حتى الآن لم تقم بزيارة المصنع لأن الجلوس والتقارير في مكتب العضو المنتدب لا تعكس الصورة الحقيقية. وعد رئيس اللجنة بأن الزيارة القادمة ستكون داخل المصنع. بعدها حدثت ثورة التصحيح لم يحضر أحد إلى المصنع ولم يصلنا قرار بحل اللجنة إذ صدر القرار بعد ذلك بحل جهاز الرقابة كله بعد أن منحه الرئيس نميري أعلى وسام في الدولة – ابن السودان البار.

كان زين العابدين محمد أحمد المسئول عن الجهاز قد سافر إلى القاهرة يمثل الرئيس نميري في اجتماع مع السادات والقذافي بخصوص الوحدة العربية بين الدول الثلاث وهو الاجتماع الذي عاد منه يوم انقلاب ثورة التصحيح. جاءني مدير العلاقات العامة إبراهيم الملك وأخبرني أن (عثمان علي) يريد مني الحضور لمقابلته بخصوص لجنة التحقيق. رفضت الطلب. ثم عاد وطلب أن يحضر هو للمصنع. أيضاً رفضت إزاء إصراره علمت أن الهدف هو إلغاء اللجنة لأن لديه (نسب) مع الرائد زين العابدين ولا يريد السير في طريق يود بعضهم (توريطه) فيه. أيضاً رفضت لأنني أردت فعلاً أن تثبت براءة المصنع ومؤسسة الخليج بواسطة لجنة بها ذلك القدر من ممثلي الدولة. فجاءت ثورة التصحيح فأخرجت (زين) من الحرج غير أنها

تركت الاتهام على أعناقنا إلى أن تم حل اللجنة بتبرئتنا فيما بعد. زين كان متهماً بأنه استغل جهاز الرقابة لثراء شخصي وهذا لم يكن صحيحاً بالنسبة لزين وكل أعضاء مجلس قيادة الثورة. وربما كان للسلطات الواسعة التي منحت للجهاز يد في ذلك الاتهام وقد استعان زين بأشخاص كان (بعضهم) في مستوى الشبهات عند استلامهم بعض الشركات وعند استلامهم لمنازل ومكاتب المصادرين والمؤممين. ولم يكن له يد في اختيارهم كلهم وربما كان للثقة التي وضعها في بعض الزملاء والأقارب ممن اختارهم مساهمة أيضاً في كثير من التجاوزات التي حدثت فعلاً خاصة في المنازل ومحتوياتها التي طالت حتى الملابس النسائية كما طالت النقود والحلي. ولكنهم لم يكونوا كلهم سواء. بعضهم كان على قدر عال من المسئولية والأمانة وقاموا بتسليم كل المقتنيات النقدية التي كانت في المنازل إلى زين في رئاسة الجهاز. كان زين على قدر من الثقة في معاونيه (وثوريتهم) للدرجة التي أنسته بعض أبجديات التعامل مع البشر. يبدو مما رأيت بعد حل الجهاز، أنه لم يكن هناك دفتر ناهيك عن ايصالات توضح مصادر الممتلكات التي سلمت له. أقول يبدو إذ لم نجدها، وإنما كان يضعها مكدسة في (خزانة) كبيرة كان قد أعدها بنك السودان لحفظ الأموال: ذلك أن المبنى الذي شغله جهاز الرقابة كان من مكاتب بنك السودان التي بناها واحتلها الجهاز قبل أن يرحل فيها البنك، وعندما تم حل الجهاز غادر زين مكتبه وترك كل شيء في مكانه.

قامت وزارة الخدمة والإصلاح الإداري ووزيرها عبدالرحمن عبدالله ووجدت كوزارة جديدة، مبني جاهزاً فاحتلته هي أيضاً. كان ذلك بعد تكوين الوزارة التي جاءت بعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية وكنت أحد أعضائها وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.

...وبراءة زين من التجاوزات المالية للجهاز:

كان من بين الأجهزة التي تتبع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بنك السودان وكل الجهاز المصرفي وبعد حوالي شهر لاحظ عبدالرحمن عبدالله خزانة في طول بشر أمامه في

مكتبه. سأل السكرتارية التي كانت في الجهاز عن المفتاح ولم يدله أحد. سأل زين وقد أصبح وزيراً لنقل فأخبره بأنه غالباً في أحد أدراج المكتب.

ولما فتح عبدالرحمن الخزانة هاله ما وجد. يبدو أن لجنة مراجعة الجهاز بعد حله لم تلتفت للخزانة. فاتصل بي وحضرت ووجدنا أموالاً بالعملة السودانية. وأخرى بالجنيه الإسترليني إذ لم يكن الدولار قد دخل الحلبة بعد. وحلى ذهبية وفضية، من بينها سيف مذهب وخنجر مذهب. مسكين زين.

على الفور حضرت وأصدرت قراراً بتكوين لجنة برئاسة وزارة الاقتصاد وعضوية وزارة الخزانة ووزارة الخدمة العامة وبنك السودان ومدير حسابات الحكومة والمراجع العام.

وبعد الجرد استلمت وزارة الخزانة العملة السودانية وحملت العملة الإسترلينية والمعادن النفيسة بما فيها السيف والخنجر المذهبين إلى أرصدة الحكومة في البنك المركزي.

بعد فترة وبعد أن تقرر إعادة النظر في الممتلكات المصادرة والمؤممة. بدا لي أن بعض الذهب والفضة والسلاحين يخصان أصدقاء لشركة عثمان صالح وأولاده إذ ذكر لي صالح عثمان صالح أن بعض المواطنين كانوا يضعون عنده (امانات) في شكل حلي وذكر السيف والخنجر بالذات في مكتب بورت سودان وطلب مني أن أتصل بقريبه (الشيخ الكامل) التاجر بأم درمان أن يحاول جهده لمعرفة من كانوا يأتمنونه في أم درمان وبورت سودان وأن يرد لهم حقوقهم إلى أن يتمكن من محاسبته، ذلك أن دفاتر (الأمانات) لم نعثر عليها في الخزانة.

الشفيع أحمد الشيخ وعلاقته بثورة التصحيح:

أما قصة الشفيع أحمد الشيخ فتبدأ من معرفتي منذ مدرسة الدويم الريفية الوسطى بشخص اسمه سراج الدين أحمد. التحق بمعهد التربية في بخت الرضا وتخرج معلماً وتخصص في (تعليم الكبار) وهو منشط مع رصيفه تعليم الصغار تحت اسم (أندية الصبيان) لمحاربة الفاقد التربوي بعد المرحلة الأولية ولا أدري لماذا توقف إن لم يكن قد تباطأ السير في هذين المنشطين. سراج الدين له قرابة مع عبدالله زكريا إدريس إذ كلاهما وفد إلى الدراسة في الدويم من مدينة الفاشر.

أما علاقته مع الشفيع فلا أعلمها ولم أتقصاها. كنا في مكتبنا في عمارة جلاتلي (الجزيرة) عندما حدثنا سراج الدين أنه كان في يوم ١٩ يوليو ١٩٧١ مع الشفيع في داره بضاحية (بري) ولم تكن زوجته فاطمة أحمد إبراهيم موجودة إذ سمع طرقاً على الباب فذهب سراج الدين واستقبل الزائر الذي لم يعرفه وأدخله ليسأل الشفيع عن (البيان الأول) كما طلب منه الرائد هاشم العطا. نفى الشفيع علمه بالانقلاب وبالتالي بالمسئولية عن كتابة أو حيازة أي بيان. وبعد فترة حدث طرق جديد على الباب فدخل الرائد هاشم العطا بنفسه وكانت الإجابة هي نفسها من جانب الشفيع وزاد عليها ربما يكون المسئول هو التجاني الطيب الرجل الثاني في الحزب (حيث أن عبدالخالق لم يكن معروفاً مكان اختفائه للشفيع) وبعد خروج الرائد أبلغ الشفيع ضيفه سراج الدين بأن الجماعة العسكريين عملوها وكما يبدو فإنها لن تنجح وسوف ندفع نحن الثمن ونكون الضحية. وطلب من سراج أن يغادر المنزل حتى لا يناله مكروه وودعا بعضاً بحنان. ولم يسمع بعدها إلاّ بمحاكمة الشفيع وشنقه. هذه شهاة لم يطلبها مني أحد. ولكن كتمانها قد يصنف ضمن من هو آثم قلبه.

... ثورة التصحيح ودور خليل في إنقاذ الوفد:

بدأ تنظيم مواكب التأييد لثورة التصحيح: أساتذة الجامعة والـمثقفون والطلاب واتحاد العمال ثم جماهير الشعب السوداني . حضر إلى مكتبي رئيس وسكرتير نقابة العاملين بالمصنع ودخلوا عليّ دون استئذان من السكرتارية وبل بدون موعد بالطبع وطلبوا أن نسمح للباصات التي تنقل العاملين من وإلى المصنع أن تنقلهم للمشاركة في موكب الأساتذة. قلت أن موكب اتحاد العمال غداً. طيب مالو نشترك في هذا وذاك. أخبرتهم أنهم لم يقدموا طلباً ولم يستأذنوا سحب السكرتير ورقة من أمامي وكتب عليها الطلب. سحبت ورقة وكتبت عليها رفض الإدارة المشاركة في موكب الأساتذة. قالوا أنهم سيشاركون وفعلوا وشاركوا أيضاً في موكب اتحاد العمال بعد ذلك. وبعد تدارس الموقف مع عمر علي حسن قررنا قفل المصنع ابتداءً من يوم ٢٢ يوليو – يوم موكب جماهير الشعب واتحاد العمال – إلى أن يهدأ الجو وتتوقف المواكب. وبالفعل لم يرسل عمر الباصات لإحضار العاملين صباح يوم ٢٢ يوليو

وحضرنا وشددنا على ورديــة الحراسة (الخفراء) بأن، يبلغوا من يحضر أن المصنع مقفل إلى أن يصدر بيان بإعادة فتحه في المذياع. وعند منتصف النهار وبعد أن تأكدنا من سلامة الموقف ذهبت إلى المنزل لأرتاح من عناء يوم بدأ منذ صباح ٢١ يوليو ولم أنل فيه قسطاً من النوم إلاّ سنات متقطعات تحسباً لأي طاريء. وقد سردت في مكان أو أكثر تفاصيل ما حدث يوم ٢٢ يوليو منذ أن وصلت المنزل وغادرته إلى الخرطوم ثم العودة إليه مساءً بعد إعلان حظر التجوال. كما حملني لتسلسل الأحداث أيضاً أن أذكر في نطاق آخر العودة إلى العمل في المصنع وطلب العاملين التوجه لتهنئة الرئيس نميري ورفض الطلب.

وبعد هدوء الأحوال سافرت إلى الكويت في طريقي إلى الصين للاتفاق على مصنع لنسيج قطن مشروع الجزيرة كما ذكرت. المصنع الذي تم الاتفاق عليه هو مصنع الحصاحيصا للغزل والنسيج والذي ما إن اتفقنا مع الصين عليه حتى أقنع منصور محجوب وزير الخزانة دكتور خليل بأن يتركه للحكومة لتقدم عملاً كبيراً لجمهور مزارعي الجزيرة. وفي الكويت حكى لي دكتور خليل أنه كان في لندن عندما علم – قبيل ثورة التصحيح أن وفداً بقيادة وزير الدفاع خالد حسن عباس في طريقه إلى الاتحاد السوفيتي (العظيم) كما كان يسمى بواسطة الثوار. لم يحصل الوفد على تأشيرة دخول الاتحاد السوفيتي من الخرطوم وأبلغوا أنها تنتظرهم في لندن – وفي لندن قيل لهم ستمنح لهم في براغ والتي عندما وصلوها كان قد حدث الانقلاب في الخرطوم. استلف دكتور خليل طائرة صديقه وشريكه (تايني رولاند رئيس شركة لونرو Lonrho) واتجه بها إلى الوفد وأخطرهم بالنبأ الذي لم يبلغهم به أحد وطلب منهم مغادرة منظومة دول حلف وارسو على الفور. بعد إقلاع الطائرة وقبل خروجها من المجال الجوي للحلف طلب الدكتور من (الكابتن) تجاهل اتصالات (برج المراقبة) به وعند اللزوم إبلاغه بأي كلام طويل إلى الدخول في مجال دولي آمن إلى أن وصلت الطائرة إلى القاهرة. وسافر فوراً إلى ليبيا وزير المالية للوفد محمد عبدالحليم الضابط السابق بالجيش المصري والذي كان مدير بنك مصر بالسودان عند قيام الثورة. كان رئيس الدولة الجديد المقدم بابكر النور سوار الذهب في لندن ومعه وزير الداخلية فاروق حمـــدالله وآخرون من

بينهم محمد شقيق عبدالخالق محجوب وبشير إبراهيم عثمان إ سحق نائب وكيل المالية الذي كان في إجازة استقلوا جميعاً طائرة الخطوط الجوية البريطانية في رحلة عادية متجهة إلى الخرطوم لتصلها – كما كان مقرراً صباح يوم ٢٢ يوليو لحضور الموكب. اعترضت مقاتلات من السلاح الجوي الليبي الطائرة وأجبرتها على الهبوط في ليبيا. قيل أن فكرة الاعتراض من أفكار محمد عبدالحليم بعد أن علم في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس بابكر النور في لندن وأعلن فيه رحلة العودة. وقيل أن الفكرة وجدت قبولاً من العقيد القذافي وطلب من مخابراته التنسيق مع المخابرات البريطانية. وباحتجاز رأس الدولة رهينة في ليبيا لكي يصبح هناك مجال للتفاوض أو المقايضة لضمان سلامة الرئيس نميري وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كانوا جميعاً معتقلين في القصر الجمهوري ما عدا خالد حسن عباس الذي كان بالقاهرة. فكرة (الرهينة) كانت هي محرك لدكتور خليل عثمان – كما أكد لي – في أن الاتحاد السوفيتي كان يريد حفظ خالد حسن عباس ومحمد عبدالحليم ومحمد إدريس عبدالله وعثمان حسين وغيرهم من أعضاء الوفد العسكري رهائن إذا فشل انقلاب الرائد هاشم العطا والذي ثبت فيما بعد أنهم على علم به. فأراد الدكتور إخراج الوفد من منطقة حلف وارسو بأسرع ما يمكن وبوصولهم بالسلامة للقاهرة شكر صديقه وشريكه تايني رولاند وأعاد إليه طائرته.

وبفشل الانقلاب وإعادة ركاب الطائرة البريطانية إلى الخرطوم بدأت المحاكمات والتي انتقد سرعة إجراءاتها وقسوة حكامها العديدون: كان التبرير الذي ذكره لي بعض (المعارف) من الضباط ولا أقول (الأصدقاء) فصداقة الضباط خاصة في الحكم العسكري توردك دائماً إلى مورد لم تخطط له ولا يحمد. قالوا أن (مذبحة) بيت الضيافة شَهِدْتُ ضحاياها كانت مصدر إستفزار للجنود العاديين ناهيك عمن هم أعلى رتبة للدرجة: التي كان يخشى أن يفتك الجنود بكل المعتقلين دون محاكمة. وقالوا أن الذي حدث ببيت الضيافة كان ينتظر قيادة الثورة وآخرين في قوائم أعدت وعثروا عليها (ولكنها لم تنشر) ذكروا يوماً كان للعسكر وآخر لقيادات مدنية وآخر لقيادات في دنيا الأعمال ذكروا لي – والعهدة عليهم – أن اسمي

كان من بينهم لعذر غريب هو أني أراسل – سراً – جريدة نيوزويك الأمريكية، والحقيقة أنني قارىء لها منذ ستينات القرن الماضي وحتى اليوم وإلى أن توقفت عن الصدور كجريدة ورقية وصارت إلكترونية وفي كل ما قيل لابد أن أذكر حديثاً قاله لي زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر إنه انتقد فصل بابكر النور وفاروق حمدالله وهاشم العطا من مجلس قيادة الثورة في غيابهم أي في اجتماع لم يُدْعَوا إليه. كما أنه يعتقد أنه لا يتوقع أن تصدر ثورة التصحيح قراراً بإعدامهم وإلاّ لكانت قد فعلت ذلك عندما زارهم هاشم العطا في القصر قبل انهيار حكمه. وليس من هدف هذه الذكريات أو المذكرات كتابة التاريخ فهذا شأن آخرين وإنما أحاول تسجيل ما قابلني شخصياً من مواقف وحوادث وأترك في الكثير من الأحيان الأمر للقارىء ليستنتج ما يراه. غير أني كما أوردت في مكان آخر لا أكتم شهادة عرفتها.

وفي الإنقاذ: رأي في الولاة وعلاقتي بالرئيس والمنطقة

وبعيداً عما يدور في الولاية. وعما تضمنه الدستور في شأن علاقة رئيس الجمهورية مع الحكام والذي ينتخبون في ولاياتهم وتحملهم أصوات ناخبي الولاية إلى الحكم فإن لي آراء سبق أن ذكرتها لبعض الإخوة والزملاء السياسيين القوميين ومن سكان الولاية. (دستور عام ٢٠٠٥). الولاية هي ولاية غرب كردفان والتي تضم ما كان يعرف بمركز غرب كردفان (النهود) في شماله ست محليات تضم قبائل حمر وفي جنوبه المسيرية والدينكا في أبيي.

تتلخص هذه الآراء في أننا أولاً لم نصل إلى درجة من النضج السياسي (بعد) حتى يكون (الوالي) من سكان الولاية. فهناك تركيبة (قبلية) و (طائفية) و (جهوية) تجعل من وجود (والٍ – أو حاكم) من أهل الولاية مخاطرة تعوق في (الوقت الحاضر) التطور الديمقراطي. فلا تزال هذه (الحقائق) ولا أقول (المعوقات) تحرك الجميع وتكاد تعوق إن لم توقف حركة التقدم في المجتمع الولائي الذي يتسم بدرجة أقل من الوعي عن المجتمعات في الحضر حيث حدثت درجة من التمازج والانصهار قللت من الآثار السالبة لهذه الحقائق وفي

زمن الحكم الثنائي لا يكاد التاريخ يسجل وجود (حاكم أو ضابط مجلس أو مفتش مركز أو مدير مديرية) من سكان المنطقة التي يحكمها.

كان الإداريون في ذلك الزمن ينقلون إلى (المديرية – الولاية) ويتولى مدير المديرية – الوالي – توزيعهم على المراكز أو المجلس ويراعي هذه العلاقة فالناس سواء في كرسي الحكم أو أرض المواطنة بشر لا تستطيع أن تنزع منهم هذه الصفة وما يتبعها من – إنحياز أو تحيّز – إلاّ بعد درجة عالية من العلم النافع والتدريب الشاق للوصول إلى درجة من التجرد الصافي. هذا الرأي يشمل كل أقاليم وولايات السودان وليس غرب البلاد فحسب.

في الحكم الإقليمي في سنوات – ثورة مايو – أعطى القانون سكان الإقليم – الولاية – حرية اختيار ثلاثة أشخاص يختار من بينهم رئيس الجمهورية حاكم الإقليم – الوالي. الذي يعتبره الأصلح بصرف النظرعن عدد الأصوات التي تحصل عليها. والثقل القبلي لتلك الأصوات.

وبالرغم من ذلك كان في ثورة مايو من حق رئيس الجمهورية بالدستور والقانون (إقالة) الحاكم لعدم الكفاءة أو عدم التعاون أو.... أو .... المهم أنه كان لديه حق (الإقالة) مباشرة دون الالتفاف على الدستور. كما هو الحال الآن (٢٠١٢م). بإعلان (حالة الطوارئ) التي تبيح (تعليق) بعض مواد الدستور لعزل الحاكم – الوالي.

يحتج الكثيرون أن الحاكم أو الوالي المنتخب في الحكم الفيدرالي والرئاسي لا يحق لرئيس الجمهورية إقالته ويضربون المثل بأعرق وأهم الدول الفيدرالية الرئاسية ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية. الوضع هناك مختلف تماماً. إذ – أنه تاريخياً – وجدت (الولاية) قبل (الحكومة الفيدرالية) لا العكس كما هو الحال عندنا – وبالتالي قبل الرئيس نفسه.

كانت هناك (ولايات) مستقلة ولما بلغ عددها ١٣ ولاية قررت أن تختار نظاماً (فيدرالياً) للحكم. وتختار (رئيساً) ووضعت لذلك دستوراً ونظاماً يحكم العلاقةبينها وبين (الرئيس الذي تنتخبه) وبينها وبين بعضها البعض. ثم بينها وبين الحكومة التي يجلس على قمتها الرئيس..... وهذا هو الأهم: كيف تعزله من المنصب.

فمن يقارن بين (النضج السياسي والولائي والاتحادي) للمواطن في هذه الولايات وبين المواطن في ولاياتنا. وبين (حكام) هذه الولايات وبين (حكامنا) وبين العلاقة بين الحاكم في ولاية كهذه وبين حاكم لدينا. ثم أن الولايات هناك كما ذكرت و(الوالي) وجدا قبل الرئيس لا العكس وسكانها هم الذين اختاروا الرئيس – وعندنا الرئيس هو الذي ينشئ الولاية وهو الذي يختار لها رئيساً. وقد يقسّمها أو يذوبها أو يعيدها وهلمجرا..... فكيف لا يعيِن واليها وهو الذي خلق الولاية.

إن (التقليد) الأعمى الذي لا يأخذ في اعتباره المكان والزمان والإنسان يقودنا إلى (الوراء) وليس لحكم راشد متقدم. الولايات – هناك – هي التي قررت الحكم الفيدرالي والحكم الرئاسي وظلت ولايات جديدة تنضم إليها حتى بلغ أكثر من خمسين، والكل يعلم سلطات وهيبة (مجلس الولايات – مجلس الشيوخ) عندهم والكل يعلم (سلطات وهيبة) مجلس الولايات عندنا و أزيد ولا أضحك. كل الحديث عن المجلس الوطني (مجلس النواب في أمريكا) ولا يذكر أحد أهم جهاز في الدولة (الفدرالية).

وضع (المجلس الوطني – مجلس النواب) بنص اتفاقيات السلام الثلاث وبحكم الدستور الذي انبنى عليها يجعل قليلين جداً يتذكرون مجلس الولايات إلا فيما يقرره الدستور من اجتماع مشترك مع المجلس الوطني باسم (الهيئة التشريعية) لإصدار قرارات مشتركة يكون المجلس الوطني قد حسمها قبل الاجتماع المشترك. وما لم يوجد لدينا نظام أو دستور يجعل مجلس الولايات (فوق) المجلس الوطني لا نستطيع أن نتحدث عن والٍ لا يعزله الرئيس. فهناك الولاة هم الذين (يعزلون) الرئيس. وقد فعلوها مع الرئيس (نكسون). أخيراً في عام ٢٠١٤م تبنّت ثورة الإنقاذ هذا الرأي.

هذا الرأي لم يقبله أحد – بل ولم يرد بعضهم أن يسمعه إذ إنني (مصنّف) ومتهم. لكن بعد (المذكرة) التي أرسلتها في يناير ١٩٩٩م إلى السيد الرئيس رئيس الجمهورية لكي يتبنى (مصالحة) وطنية برعاية من سمو الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وفخامة الرئيس حسني مبارك: صرح كبير في الجبهة (والله ده معارضة واضح) ولعل هذا الرأي هو الذي جعل

ليس فقط وزير رئاسة الجمهورية بكري حسن صالح بل ومدير مكتب الرئيس محمد آدم إسماعيل للأسف (من دار حمر) على (عصيان) قرار الرئيس بأن يلتقيا بي لاستجلاء نقاط في المذكرة قبل أن يجتمع بي: فلا اللقاء تم ولا الاجتماع حدث. ويقيني إذا حدثت (مصالحة) أو مجرد لقاء مع المعارضة بما فيها الحركة الشعبية (جون قرنق) عام ١٩٩٩م لحقنت دماء وانقذت أرواح ولكان السودان. ولعل العديدين يقولون بصوت عال إن (قرارات الرئيس لا تنفّذ) ليس في حالة كهذه بل وفي حالات أقل أهمية كالتبرعات حتى للأعمال الخيرية.

وتجربة في العمل الخاص في عهد الإنقاذ: عاماً وخاصاً

- **بنك الغرب الإسلامي بنك تنمية الصادرات الآن**
- **شركة فوجا للتأمين تمت تصفيتها الآن**

اخترت حياتي بعيداً عن (الحكومة) في رئاسة مجلس إدارة البنك الإسلامي لغرب السودان بعد إلحاح من رائد رواد المؤسسين عبدالكريم حسين جعفر ومن القيادة التي تولت العمل بعده برئاسة الدكتور آدم محمود مادبو الذي تنازل لي عن الرئاسة.

كانت تجربة مفيدة لي وللبنك إذ كشفت لي أن هناك تدبيراً لإفشال البنك عن طريق توجيه أشخاص أجانب للتعامل مع البنك على مستوى صغار الموظفين: يعطونك معلومات ويحركون حسابات يتقاضون فتات.

وعندما تم اكتشاف (أعتاهم) ويلقب (صقر قريش) وكان لابد من اعتقاله كان يسير متنقلاً ليلاً ونهاراً مع (حرس خاص) من جهاز الأمن يحمل سلاحاً، وفي حمايته فأصبح أكثر (أمناً وطمأنينة).

وعندما ضاق عليه الخناق دعى البنك لاجتماع في ديوان النائب العام لدراسة المشكلة والوصول إلى حل لها. إقترح المستشار أن يرأس الاجتماع ممثلاً للحكومة باعتبارها (شريكاً) في الدعوى لأن أموال البنوك مصنفة بأنها (أموال عامة) اقترح حسب توجيه النائب العام (تسوية) مع المتهم.

انفعل محامي البنك - عمر عبدالعاطي - والذي كان النائب العام بعد الانتفاضة وقام بتقديم (سدنة مايو) لمحاكمات: يا مولانا الحكومة والبنك هما الشاكيان.

لم نسمع يوماً أن الشاكي والمظلوم يتقدم بطلب (تسوية) وإذا كان هذا هو رأي النائب العام (الأستاذ عبدالباسط سبدرات وقتها) فيعتبر هذا مبدأ جديد في القانون إلاّ إذا كان النائب العام يمثل المتهم ونحن لا ندري.

أسقط في يد المستشار وتلعثم واستلم الزمام المتهم بسرعة بديهة وتبنى التسوية وتقدم على الفور بمقترحات (بناءة) كما يقولون. ولكنها على أي حال كانت بداية عملية لحسم القضية قبل أن تصبح أمام جهات أخرى تكشف دور النائب العام، والذي تهكم في تصريح منشور له أن أحد البنوك خطفه (صقر) إشارة إلى بنك الغرب وإلى صقر قريش.

أثناء القضية قام بنك السودان بحسن نية بتعيين مشرف على أعمال البنك (المتعثر) من غير موظفي بنك السودان بدأ من أولى خطوات تصرفاته أنه غير مقبول للبنك ولن يتعاون معه فقام بنك السودان بسرعة بإبداله بأحد موظفيه إلى أن اجتاز البنك تلك العثرة.

لكنني وبعد انكشاف (تكتل) قاده بعض أعضاء مجلس إدارة البنك من الإسلاميين أدى إلى عزل المدير العام للبنك - الشريف الخاتم محمد - تقدمت باستقالتي وابتعدت عن البنك حتى الآن بل وقفلت حساباتي فيه. وبعد فترة تقدم بعض كبار رجال الأعمال من دارفور وأنقذوا البنك: آدم يعقوب - ابن عمر وصديق ودعة.

... ثم دخلت السجن محمولاً على لوري نقل المساجين:

تفرغت لعملي في شركة تأمين متواضعة. ارتكبت في الشركة خطأً كبيراً هو أنني تعاملت كرئيس لمجلس الإدارة مع الجهاز التنفيذي للشركة بالأسس المتعارفة في الإدارة: المجلس ورئيسه يقومون بوضع السياسة العامة والإطار العام للعمل والمدير والموظفون يتولون الإدارة دون تدخل في عملهم الفني.

كنا في الاجتماع العام السنوي نصدر التوجيهات وننتقد الأداء بموضوعية إلى أن وجدنا أن هناك أخطاء جسيمة تطلبت تدخل (مراقب التأمين الدكتور بابكر محمد التوم)

فدعانا – المجلس والمدير – ومنحنا فرصة ستة أشهر لتقويم الوضع وإلاّ سوف يوقع علينا عقوبات قد تصل إلى سحب (الرخصة). بحمدالله بعد ثلاثة شهور استقام المسار. كان الدكتور بابكر مهذباً وموضوعياً ... ومع القانون.

كنت أسافر كثيراً لتقديم أعمال استشارية خارج السودان وأغيب بالتالي عن المكتب مطمئناً إلى أن الإنذار قد جعل الإدارة تلتفت إلى العمل بدرجة أكبر – وقد كان لي – مع المدير العام أمر التوقيع على (الشيكات) وعندما أسافر أوقع على عدد من الشيكات (على بياض) وأسلمها للمدير المالي بتعليمات مشددة ألا يسمح بإصدار شيك ليس له رصيد.

عدت ذات مرة ووجدت أن شيكاً قد صدر دون رصيد وبرر المدير المالي فعلته بأن المدير العام رئيسه المباشر أمره بتحرير الشيك واضطررت أن أغطي الشيك من حسابي الخاص.

تكرر إصدار الشيكات بدرجة تلقيت بها لفت نظر من بعض الإخوة، ثم إنهالت على الشركة طلبات تعويض في قضايا حوادث للدرجة التي جعلتني أستكمل من حسابي الخاص رأس المال غير المدفوع ورغم ذلك لم تتوقف المطالبات.

دعى مجلس الإدارة لاجتماع عاجل في مكتب مدير هيئة التأمين والذي أصبح أحمد عمر ولم يسعف الوقت بحضور شخص غيري ومعي مدير عام الشركة فتسلمنا خطاباً بسحب رخصة الشركة دون إنذار كما حدث في المرة السابقة وإيقاف أعمال التأمين فوراً مع منحنا فرصة الاستئناف للوزير خلال شهر– وفي فترة الاستئناف – وقبل وصول رد الوزير– تسلمنا خطاباً آخر من المدير أحمد عمر بحل الشركة وتصفيتها: مع تعيين مستشارين إثنين من ديوان النائب العام للقيام بعملية التصفية.

وبما أن الإجراءات لم تكن قانونية إذ لم يقدم (إنذار) قبل قرار سحب الرخصة كما أن قرار التصفية صدر خلال فترة الاستئناف وقبل صدور قرار الوزير فقد رفضت الأستاذتان من الديوان قبول التعيين.

تقدمت بعريضة للمحكمة ضد الوزير والهيئة وتحدد أكثر من موعد (ثلاثة) ولم يحضر ممثل عن الإثنين.

بجانب الموقف القانوني كنا نستند على مذكرة (موجودة في الملاحق) رفعها المستشار القانوني للهيئة للوزير (تحصلنا على نسخة منها) تقترح عليها الطريقة العملية لحل مشكلة التعثر في شركتنا وشركة أخرى تمتلكها أسرة (طه الروبي) وأن الإجراءات التي اتخذت بسحب رخصتي الشركتين ثم حلهما لا تستند بقوة على القانون. كنا قد احتفظنا بالمذكرة وبالمستشار كخطي دفاع. وفي يوم وبعد انتهاء ساعات العمل حضر إلى مكتبي شخصان طلبا مني الذهاب معهما للمحكمة وكان القاضي (منتظراً) في الساعة الثالثة والنصف ظهراً، ووكيل النيابة غادر بعد أن انتهت ساعات الدوام في الثانية والنصف، الاستدعاء لم يحمله سعاة المحكمة(المحضرين) بل إثنان من جهاز أمن الولاية، أخبرتهما بأني لست (المدير العام) قالا: نحن عاوزنك إنت. حاضر.

قال المحامي للقاضي: وفقاً للمادة كذا من القانون فإن الشركة يمثلها المدير العام أو السكرتير. والاستدعاء باسم المدير العام، والذي يقف أمامكم ليس المدير العام بل رئيس مجلس الإدارة وهو لا يباشر عملاً تنفيذياً. رد القاضي بمنطق آخر: أكبر رئيس مجلس الإدارة أم المدير العام؟ نحن وجدنا الشخص الأكبر فهل نتركه ونبحث عن الأصغر؟! يا مولانا المسألة ليست في الكبير والصغير وإنما في القانون. لم يرد القاضي. دفعت بأن أمر الاستدعاء لجلسة غداً وليس لجلسة اليوم. رد مولانا قائلاً: تقعد معانا حتى باكر. أقعد؟ أقعد وين؟ في الحراسة. ترفع الجلسة.

وساقني رجلا الأمن إلى حراسة القسم الغربي لشرطة مدينة الخرطوم. وتسلمني الضابط (النبطشي) دون (أوراق) وأدخلني الحراسة. استقبلني المتواجدون في الحراسة بترحاب سائلين: سياسة ولا شيكات. لم أكن أعرف حتى تلك اللحظة التهمة إلاّ أن مدير الشركة مطلوب للمحكمة. ولم أعرف أنه بخصوص شيك بدون رصيد إلاّ بعد ثلاثة أيام.

بعد انتظار لم يطل ظهر رجل شرطة ونادى بصوت عال: من سمع اسمه يتوجه نحو العربة الواقفة أمام الباب. سمعت إسمي فتوجهت مع الراكبين وصلنا محطة النهاية وكانــت (سجن أمدرمان) وعندما نودي على اسمي لكي يتسلمني الحارس طلب مني

الجلوس على مسافة حتى ينتهي من استلام الداخلين ثم سألني: إنت سيادتو إبراهيم منعم؟ جاي بصفتك (منتظر حتى الغد أم بصفتك (نزيل)؟ لم أفهم التعبير الأخير ولمّا شرحه لي (يعني مسجون) قصصت عليه الأمر وأني انتظر دعوتي للمثول أمام المحكمة غداً. راجع أوراقه وقال لي للأسف أنت محال إلينا بصفتك نزيل في شيك مرتد بمبلغ عشرة مليون جنيه.

وبعد أن أبدى اعتذاره طلب مني أن أضع أصابع يدي العشرة على سطح أسود اللون لكي يحصل على بصماتي. ثم دعا لي ، على غير العادة، بصابون لكي أغسل يدي. أخذني إلى (شفخانة السجن) وبها سرير واحد في شكل (كنبة) وقال لي أنه اتصل بسيادتو مدير السجن ولكن لم يرد على التليفون لكي يبلغه بمقدم (شخصية كبيرة) حسب تعليماته ليشرف على حسن المعاملة.

وفي غياب المدير عن الساحة طلب مني الانتظار في الشفخانة لمدة ساعتين حتى الساعة الثامنة مساء فإذا لم يحضر مريض من داخل السجن يتطلب علاجه النوم على السرير يمكنني أن أنام عليه حتى السادسة صباحاً موعد التمام وموعد إعادة (المنتظرين) إلى أقسام الشرطة التي أحضروا منها لتقديمهم إلى المحاكم. وتمنى الرجل أن يأتيه في الصباح ما يجعلني من (المنتظرين) وإلاّ سيضطر إدخالي السجن وإبلاغ من يتسلم الوردية منه أن يخطر مدير السجن عند حضوره في الثامنة صباحاً.

خاب أمله وبقيت (نزيلاً) إلى أن سمعت نداءً يستدعيني إلى مكتب مدير السجن الذي رحب بي وأخبرني أن تعليمات وصلته بالإفراج عني ودخل ابني محمد المنصور ومعه الزميل الوفي والصديق بمصنع النسيج السوداني يوماً ما عصام الدين الدسوقي نائب المدير العام لمجمع (سارية) الصناعي حيث كنت رئيس مجلس الإدارة غير المتفرغ والذي دفع من حسابي الدائن بالمجمع الملايين العشرة التي حبست بسببها والتي لا أعلم – حتى اليوم – هي لمن ولماذا؟

أخبرني المحامي أحمد أبو جبة أن المخطط كان أن يتم اعتقالي بعد انتهاء الدوام يوم أربعاء. وكان يوم الخميس قد نودي به لموكب للتضامن مع الكويت بواسطة نقابة المحامين

في غزو العراق لها وسوف يشترك معهم القضاة. ويوم الجمعة عطلة عامة. وبهذا أظل في السجن ثلاثة أيام ونصف يوم أو أربعة قبل أن أعرف الأسباب وأدفع المبلغ.

خاب ظن المدبرين إذ إن موكب المحامين قد أجل وذهب المحامي أبو جبة إلى مكتب وكيل النيابة الذي طلب صورة الحكم. اختفى سعادة القاضي وقال حاجب المحكمة أن سعادتو قبل شوية كان هنا. ولما تبين وكيل النيابة المكيدة ذهب بنفسه وتحصل على الحكم ووجد أنه صدر في غير يومه ومع ذلك طلب من المحامي دفع المبلغ للإفراج عني ثم يستأنف. طبعاً رفض الاستئناف بعد أكثر من ثلاثة شهور.

في أثناء وجودي في السجن ذهب ابني محمد المنصور إلى من توسم فيه الخير ألا وهو النائب العام، ولدهشة محمد المنصور فقد وجده (يعلم) بما حدث وقال له قبل أن يبدأ (الوساطة) كل شئ ولا قضية أبوك وشركة فوجا للتأمين. صدم الشاب في القانون والرجال.

كان النائب العام هو على محمد عثمان يس لكن كان أكثر خلق الله ألماً من الطريقة التي اعتقلت بها وزج بي إلى الحراسة فيها ثم ترحيلي في (عربة السجن) سائق سيارتي (بيتر أيوم) جاءني بزجاجة ماء وأنا واقف أمام ضابط شرطة القسم الغربي لأكثر من ساعة قبل أن يدخلني الحراسة دون تسجيل اسمي في دفتر المقبوض عليهم وبالطبع خرجت دون أن يشطب اسمي أو يسجل. إذا حدث لي في الحراسة مكروه أو إذا (اختفيت) ليس هناك من أثر رسمي للدخول والخروج.

بيتر تألم أكثر لأن المنادي على المعتقلين باعتلاء سيارة السجن رفض أن يقودني، بحراسة في سيارتي الخاصة إلى سجن أم درمان (رغم أني مقبوض عليّ في قضية مدنية بعشرة مليون جنيه).

اتصل الأخ فؤاد أحمد مكي بأحد كبار رجال الشرطة من معارفه وقص عليه كيف أني دخلت الحراسة وخرجت منها دون أن يسجل اسمي (في الدفتر) لم يصدق الرجل وطلب منا أن نذهب إلى (العقيد) المسئول لتحرير الواقعة والتحري. ونحن نهم بدخول (القسم)

رأينا سعادة العقيد يخرج مهرولاً وتحاشى النظر إلينا ففهمنا وتأكد لنا أنه كان (يعلم) وصرفنا النظر عن المسألة. غير أني صممت أن أسير في الموضوع لأعرف نهايته وأسبابه.

.... وشكراً شكراً بدرية:

اتصلت بالأستاذة بدرية سليمان وكانت وقتها المستشارة القانونية لرئاسة الجمهورية. وفي الموعد المحدد سلمتها عريضة حاولت أن تكون شاملة ومختصرة وفي صفحة واحدة لعلمي بمشغوليات الرئيس. وتعجبت وهي تقرأ ثم قالت لي أنها – حسب المتبع – سوف تعرض الأمر على النائب الأول علي عثمان محمد طه فإذا فصل فيه انتهى الأمر وإذا رأى أن أعرضه على الرئيس فسوف أفعل. وقد أوفت فشكراً مرة أخرى لها.

بعد أيام حضر إلى مكتبي شخص مهذب قائلاً أنه موفد من رئاسة الجمهورية وطلب أن أفيده بأسماء الأشخاص الذين اعتقلوني. أكدت له أنني لا أعرف حتى (أشكالهم). كل الذي التقطته من بطاقة أحدهم والذي رفض أن أقرأها هو أنه من (أمن الولاية) اتصلت بالوالي الدكتور عبدالحليم المتعافي الذي أحسن استقبالي وإكرامي ووداعي ولكنه طلب مني أن أرسل له المحامي الخاص بي ليتحرى الأمر فصرفت النظر عنه واتجهت لرئاسة الجمهورية وسألني الرجل المهذب: هل يعرف سائقك الشخص أو الأشخاص؟ قلت له يعرف أشكالهم. وبعد مرور سائقي ومندوب من الرجل على ثمانية أماكن في السوق العربي وجدوا أحد الأشخاص في المكان التاسع: كانت كل تلك الأماكن مكاتب لجهاز الأمن أو أمن الولاية: وكلها في السوق العربي وحده. الشخص المهذب هو اللواء – الدكتور في الاقتصاد فيما بعد – عادل عبد العزيز الفكي – رئيس قسم الأمن الاقتصادي – ثم مدير مركز المعلومات في وزارة المالية والاقتصاد – ثم المستشار في ولاية الخرطوم لشئون الاستثمار (٢٠١٢م) ويحرر عموداً أسبوعياً في صحيفة (الرائد) قبل أن ينتقل منها إلى صحيفة (الرأي العام) وصحف أخرى ظل يتحفها بمقالاته وآرائه. ثم أخيراً (٢٠١٦م) في صحيفة السوداني. وظلت بعدها مودة بيننا واحترام مني له لا يقدر.

تم الاتفاق مع شيخ علي عثمان على أن اسحب القضية التي رفعتها ضد وزير المالية والهيئة العامة للتأمين لأن كل تصرفاتهم كانت مخالفة للقانون وذلك بمساعدة قانونية من دفع الله الرضي النائب السابق لرئيس القضاء وأحمد أبو جبة محامي الشركة – علي أن يتم تعويضي عن (الخسائر المباشرة، التي تكبدتها من حسابي. بعد قيام المصفى باستلام الشركة. على أن يتم التصديق لي برخصة جديدة لشركة تأمين جديدة بعد فترة يغيب فيها (الأثر). وبعد سحب القضية والتنازل عنها تسلمت التعويض. ولم يتم الوفاء بالرخصة للشركة الجديدة إذ رفض ذلك وزير المالية الزبير أحمد الحسن وكان ذلك بالطبع بعد أن غاب (الأثر).

و(تعجّبت) هل يحدث هذا دون توافق بين الاثنين ولكن الوزير أكد لي أنه لم تتم استشارته في الأمر ولو سئل لكان رده الرفض. أقول (تعجّبت) لأن الحديث الذي كان دائراً في الأوساط أن تعليمات الرئيس لا تنفذ ولكن تعليمات شيخ على لا يتحداها أحد.

ولكن مولانا دفع الله الرضي قلل من شأن الموضوع بأنه حتى في حالة الحصول على رخصة من المحكمة أو من شيخ على فإنني (عملياً) سوف لا أستطيع أن أجعل الشركة تعيش وتعمل على (أسنة) الهيئة العامة للتأمين. إذ إنك خرجت هذه المرة (سالماً) لكن المرة الجاية تخرج (متهماً) فصرفت النظر عن الأمر.

ولكن كسبت علاقة أخوية حميمة مع اللواء ثم الدكتور عادل عبد العزيز الفكي. فقد وجدته شخصاً مختلفاً ليس فقط عن عناصر الأمن التي تعاملت معها أو تعاملت معي بل وعن عناصر عديدة وعديدة جداً من عناصر (الحركة الإسلامية) التي تعاملت معها وتعاملت معي.

وحتى لا أغبط آخرين حقهم أذكر فيمن تعاونت معهم الدكتور صابر محمد حسن والدكتور بابكر محمد توم والبروفيسور الأمين دفع الله. وفيمن تعاون معي إبراهيم صديق الدليل والدكتور محمد خير الزبير وواحد سعى للتعرف علي هو الفاتح عزالدين وإثنين من الأهل حاج آدم حسن الطاهر وإبراهيم شمر ومن القيادة التاريخية أحمد عبدالرحمن محمد ومن القيادات العليا الدكتور غازي صلاح الدين والدكتور عوض الجاز والبروفيسور إبراهيم أحمد عمر ومع ذلك تظل معرفة وتعامل وشخصية الدكتور عادل ذات وضع خاص.

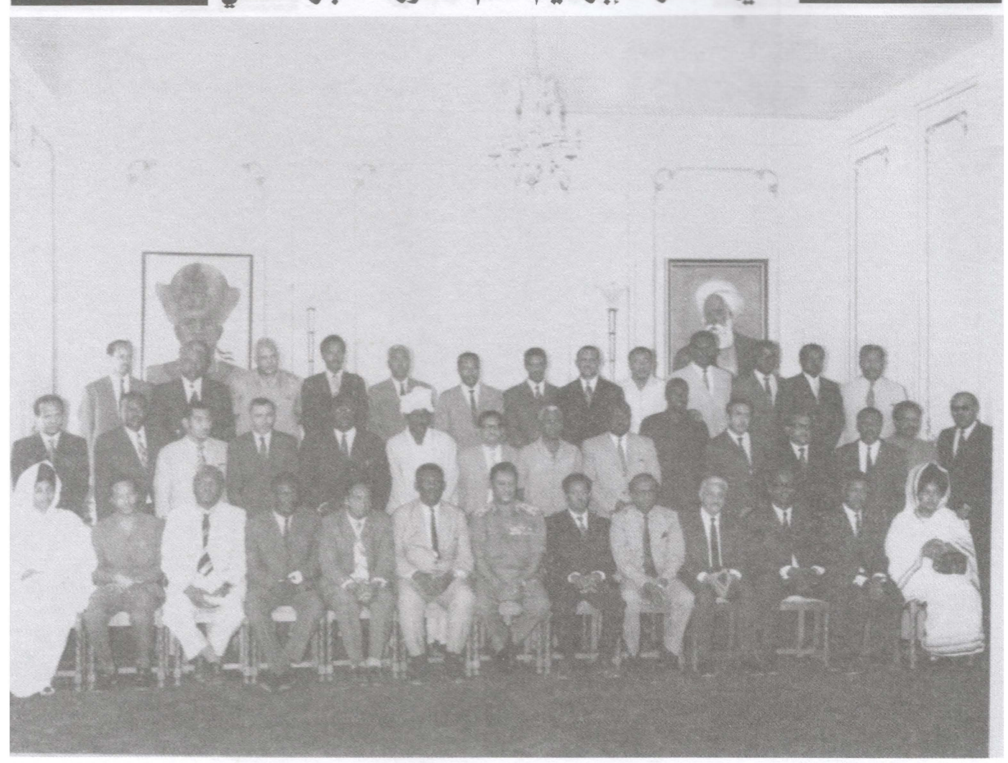


مجلس الوزراء أكتوبر ١٩٧١

جلوس : أبو القاسم هاشم / زين العابدين محمد أحمد عبد القادر/ أبوالقاسم محمد إبراهيم/ موسى المبارك

وقوف : محمد النصري حمزه/ موسى عوض بلال/ عون الشريف قاسم/ محي الدين صابر/ ابيل الير/ بابكر عوض الله/ جعفر نميري/ خالد حسن عباس/ مامون عوض أبو زيد/ مبارك سناده/ جعفر محمد علي بخيت/ محمد عبد الحليم / أحمد سليمان

من الخلف: محمد الباقرأحمد/ بشير عبادي/ صلاح عبد العال/ إبراهيم منعم منصور/ عمر حاج موسى/ أحمد محمد الحسن/ يحيي عبد المجيد



جلوس : فاطمة عبد المحمود / موسى عوض بلال / بشير عبادي / وديع حبشي / منصور خالد/ خلف الله الرشيد/ الرئيس نميري/ محمد الباقر أحمد/ جعفر محمد علي بخيت / عمر الحاج موسي / سر الختم الخليفة / الرشيد الطاهر/ نفيسة أحمد الأمين

الواقفون : أحمد الشريف الحبيب/ بدر الدين سليمان / أحمد بابكر عيسى/ كمال عقباوي/ مبارك عثمان رحمه/ بونا ولوال/ عبد الرحمن عبد الله / مبارك سناده/ بهاء الدين محمد إدريس/ إبراهيم منعم منصور/ صامويل لوباي/ يحي عبد المجيد/ ذكي مصطفى/ حسين إدريس / الشيخ حسن بلبل

الصف الاخير: عبد الله الحسن الخضر/ صلاح بخاري/ الطيب المرضي/ صلاح عبد العال/ عز الدين السيد/ محمد عبد القادر/ محمد خير عثمان/ كرم الله العوض/ حسين شرفي/ عمر صالح عيسى/ مصطفى عثمان/ كرار أحمد كرار/ الشريف الخاتم

رقم الإيـداع:
٢٠١٧/٢٥٣م